المقدسية

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس

السنة السادسة – العدد الرابع والعشرون - خريف 2024

كلمة العدد

الحرب على الأونروا في القدس

فصل من فصول تصفية القضية الفلسطينية

أ. د. سعيد أبو علي

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين:

هدف مرحلي في مرحلة النهائيات

أ. داود الغول

تصفية «الأونروا» سياسيًّا وإغاثيًّا

بين الموقف الإسرائيلي وردود الافعال الفلسطينية والدولية

أ. عليان الهندي

القدس وأهم الحروب التي جرت على أرض فلسطين في العصور القديمة

أ.د. زيدان عبد الكافي كفافي

كُتاب العدد: د. وليد سالم – أ. أحمد هماش – أ. أنور حمام – د. كمال قبعة – أ.د. سعيد عبد الله جبريل البيشاوي
د. محمود الفطافطة – أ. عزيز العصا – أ. تحسين يقين – أ. ياسمين الخطيب

قلعة القدس

المحتويات

كلمة العدد

الحرب على الأونروا في القدس
فصل من فصول تصفية القضية الفلسطينية
أ. د. سعيد أبو علي 5

ملف العدد: الاحتلال الإسرائيلي والأونروا: الواقع والآفاق

لاجئو فلسطين ونازحوها إلى القدس الشرقية، ودور وكالة الغوث تجاههم
د. وليد سالم 25

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: هدف مرحلي في مرحلة النهائيات
أ. داود الغول 57

أسس إستراتيجية لحماية الأونروا ومواجهة المشروع الإسرائيلي لتصفيتها
أ. أحمد هماش 75

تصفية «الأونروا» سياسيًّا وإغاثيًّا بين الموقف الإسرائيلي وردود الأفعال الفلسطينية والدولية
أ. عليان الهندي 101

تقرير عن الإجراءات الإسرائيلية تجاه الأونروا، وخصوصًا في القدس، وسبل مواجهتها
أ. أنور حمام 133

الإجراءات الإسرائيلية وقرارات الكونغرس بشأن الأونروا استعراض للقوانين والممارسات
د. كمال قبعة 161

أبحاثٌ ودراسات

تَحرير بَيت المقدس على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي 583 هـ/ 1187 م
أ.د. سعيد عبد الله جبريل البيشاوي 191

القدس وأهم الحروب التي جرت على أرض فلسطين في العصور القديمة
أ.د زيدان عبد الكافي كفافي 213

تاريخ الصحافة المقدسية في الفترة الممتدة من (1876 – 1995)
د. محمود الفطافطة 227

أعلام ومعالم

باحثٌ ومفكّر وكاتب مقدسيّ... الباحث والمفكّر والكاتب د. وليد سالم
أ. عزيز العصا 251

مراجعات

أوليا جلبي ورحلة القدس: بين التوثيق والاحتفاء بدور آل عثمان
أ. تحسين يقين 295

تقارير

أخبار جامعة القدس
307

التوزيع في مصر:

مكتبة مدبولي
مصر – القاهرة - 6 ميدان طلعت حرب
هاتف::00201006647271
www.madboulybooks.com
amrmadbouly@hotmail.com

مكتبة شمس للنشر والاعلام
القاهرة . المقطم رقم 8035
هاتف :01288890065

التوزيع في لبنان:
دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع
لبنان - بيرو ت - منطقة الحمرا
شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4
00961 - 71 - 841086
abaaddar@gmail.com

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس

المشرف العام ورئيس التحرير

أ. د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس

الهيئة الاستشارية (أبجدياً)

أ.د. ابراهيم براش
أستاذ العلوم السياسية – جامعة الأزهر بغزة

د. رمزي خوري
مدير الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس

الشيخ عبد العظيم سلهب
رئيس مجلس الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس

أ.د. عماد أبو كشك
رئيس جامعة القدس

فاروق الشامي
رجل أعمال فلسطيني

الشيخ محمد حسين
مفتي القدس والديار الفلسطينية ورئيس مجلس الإفتاء الأعلى

منيب المصري
رجل أعمال ورئيس مجلس أمناء جامعة القدس

مولاي الطيب الشرقاوي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير الداخلية المغربي الأسبق

البطريرك ميشيل صباح
بطريرك اللاتين السابق في القدس

د. نبيل العربي
الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية

د. وصفي الكيلاني
المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حسن دويك
نائب رئيس جامعة القدس

أ. د. عماد الخطيب
نائب الرئيس التنفيذي لرئيس جامعة القدس في حرم القدس

أ. د. أحمد القطب
عميد الدراسات العليا بجامعة القدس

د. إلهام الخطيب
عميد البحث العلمي

أ. د. صلاح هودلية
أستاذ الآثار والتراث الثقافي بجامعة القدس

د. يوسف النتشة
أستاذ التاريخ والعمارة الإسلامية بجامعة القدس

أ.سركيس أبوزيد
صحافي وكاتب وناشر – بيروت

إدارة وسكرتارية التحرير

د. وليد سالم

د. دعاء السيد

أ. عزيز العصا

مركز دراسات القدس - جامعة القدس

العنوان: مدينة القدس – سوق القطانين – خان تنكز
الموقع الالكتروني: www.jerusalem-studies.alquds.edu
هاتف رقم: 00972-02-6287517
فاكس رقم: 00972-02-6284920
رقم جوال المجلة: 00972593659429

جامعة القدس أبو ديس

صندوق البريد: جامعة القدس، الحرم الرئيس – أبو ديس، صندوق بريد 89
الموقع الالكتروني: www.alquds.edu
للاتصال بالحرم الرئيس – أبو ديس
هاتف رقم: 2756200 - 02 - 00972
فاكس رقم: 2793817 - 02 - 00972

مجلة المقدسية

تنفيذ دار أبعاد

لبنان – بيروت – شارع الحمرا – شارع عبد المنعم
بناية بلعة وقمند ط 4
هاتف: 841086 -71- 00961
صندوق بريد: 7179 - 113 بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: abaaddar@gmail.com

للإطلاع على أعداد مجلة المقدسية
يرجى زيارة المواقع التالية:

موقع مجلة المقدسية على موقع جامعة القدس:
https://maqdisyya.alquds.edu
https://research.alquds.edu/en/publications/maqdisyya.html

دار المنظومة:
http://www.mandumah.com

موقع نيل وفرات:
https://www.neelwafurat.com

موقع أبجد:
https://www.abjjad.com

موقع منصتي:
https://menassati.com

	داخل لبنان:	خارج لبنان:	
الاشتراك السنوي في المجلة	**للأفراد:** 50$	**للأفراد:** 100$	**يضاف إليها أجور البريد**
	للمؤسسات: 100$	**للمؤسسات:** 200$	

المواد المنشورة تُعبر عن رأي كاتبها

الرقم الدولي / ردمك / ISSN27079767

صورتا الغلافين من مجموعة السيد جمال عديلة

الحرب على الأونروا في القدس
فصل من فصول تصفية القضية الفلسطينية

أ. د. سعيد أبو علي
المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

تتواصل الحرب الإسرائيلية المعلنة لتصفية القضية الفلسطينية، ومحو الوجود الفلسطيني، في إطار حرب إبادة دامية وبربرية يشنّها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، والضفة الغربية.

يقوم المخطط الشامل لتصفية القضية الفلسطينية على تنفيذ سياسات متعددة ومكثفة، تتضمن إغلاق كل المؤسسات ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين، والدالّة والشاهدة على تاريخية الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى المعروفة اختصارًا بـ«الأونروا» والتي تأسست في 8 كانون الأول / ديسمبر سنة 1949.

ويستعرض العدد الرابع والعشرون من مجلة «المقدسية» – من خلال دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة– بعض تفاصيل الحرب الإسرائيلية الممارسة ضد «الأونروا» بهدف تصفيتها لمختلف أماكن تواجدها داخل وخارج فلسطين

المحتلــة بما فيها القدس، المركز الرئيسي لوجود «الأونروا» ومؤسســاتها، وكيفية تطورها خلال الســنوات الأخيرة وردود الأفعال العالمية تجاهها، ومدى قانونية محاولات التصفية، والتصورات المســتقبلية للوكالة الأممية، فضلًا عن تصورات المواجهة والتصدي المفترضة.

وفي مقالنا الآتي نحاول اســتقراء المخططات القائمة لضرب الوكالة الأممية، وتحليلها بشــكل عميق يفسّر أســباب تصاعدهــا في الآونة الأخــيرة مع تقييم قدرات وإمكانــات الوكالة للوقوف في مواجهة هذه المخططات، واســتعراض ردود الأفعــال المختلفة للأطراف العربية والدولية، باعتبار أن المنظمة تمثل حائط الصد الأخير للاجئين الفلســطينيين في إطار مقاومتهم للتهجير المتجدد والإبعاد الصهيوني.

لقد بدا واضحًا في الآونة الأخيرة أن هناك هجمة أمريكية – صهيونية مشتركة ومستعرة ضد «الأونروا»، بدأت قبل بضع سنوات بالمقاطعة الأمريكية لها ووقف التمويل المخصص، ثم تطورت بعد ذلك تدريجيًّا من خلال توجيه الاتهامات لها بممارســة الإرهاب، وصولًا إلى الســعي الحثيث لإلغائها تمامًا وإيقاف أنشطتها، وذلك لطبيعة ارتباط «الأونروا» بالقضية الفلسطينية الذي هو ارتباط وثيق، لكنه لا يعني بالضرورة ارتباطًــا وجوديًّا، إنما هو ارتباط رمزي دولي وعنوان للالتزام الدولي بقضية اللاجئين الفلســطينيين، الذي يؤكــد أن وجود «الأونروا» مرتبط بوجود اللاجئين إلى حين عودتهــم إلى مدنهم وبلداتهم وبيوتهم وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بهذه القضية، وهي القرارات الضامنة لحق العودة والتعويض، إذ تمثّل الوكالة كونها الشاهد الدولي على القضية ومراحلها التاريخية، وإلى جانب مــا تقدمه من خدمات ضرورية إلى أبناء المخيمات المحرومين من أبســط الحقوق الإنسانية في العمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم.

فقد أنشـئت الوكالة الأممية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حمل رقم 302 والصادر في 8 كانون الأول / ديسـمبر 1949، اسـتكمالًا للقرار رقم 194 الذي نصَّ بوضوح عـلى حق العودة للاجئين الفلسـطينيين إلى ديارهم التي تم تهجيرهم منهـا عام 1948، وقد كُلِّفـت الوكالة وقتها بمهمـة مؤقتة هي إغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في البلدان والمناطق العربية التي لجؤوا إليها في الأردن، لبنان، سـوريا، قطاع غزة، والضفة الغربية، إلى حين عودتهم إلى بلدانهم وبيوتهم التي هجروها قسرًا.

وبناء عليه، فقد تم اعتبار «الأونروا» مسؤولة تجاه الجمعية العامة للأمم المتحدة وهـي وحدها الجهة المخول لها إلغاء عملها، وهـو ما أدى إلى انتقالها من الوضع المؤقـت إلى الوضع الدائم بالقرار رقم 393 (د5) للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أكـد أنه لا يمكن أبدًا إنهاء الإغاثة المباشرة عـلى النحو المنصوص عليه في القرار 302 (د4) مع التوصية بمواصلة أنشـطة «الأونروا» اسـتعدادًا للوصول للوضع الذي يتحقق فيه السلام والاستقرار في المنطقة وعودة اللاجئين.

ويمكن القول إنها لم تشـكل أي خطر على إسرائيـل، بل إن إسرائيل رأت في وجودها فرصة جيدة لعدم تحمل أي مسـؤولية معيشـية وخدمية تجاه من قامت بتهجيرهم من أراضيهم، وكثيرًا ما صرّح المسؤولون الإسرائيليون بأنهم يُقدّرون «الأونروا» ودورها في تعزيز الاستقرار في الضفة الغربية وغزة.

ولا شـك أنه رغم تبعية «الأونروا» الكاملة للأمم المتحـدة، إلا أن المتحكّم الأكبر فيها كانـت الدول صاحبـة التمويل الأكبر لها، وعلى رأسـها الولايات المتحدة، ورغم ذلك فقد كانت عملية وقرار تمديد ولاية «الأونروا» تتم بشـكل تلقائـي ودوري دون مشـكلات، حتى تـولّي إدارة دونالد ترامـب في أمريكا، حيث بات الحصول على أغلبية كافية بالجمعية العامة للأمم المتحدة لاسـتصدار

قرار التمديد أمرًا يحتاج إلى المزيد من الإعداد والاستعداد العربي الفلسطيني، خاصة مع تركيز الولايات المتحدة وإسرائيل على محاصرة الوكالة وحرمانها من كل مصادر التمويل في محاولات محمومة إلى إفقادها القدرة اللازمة على الوفاء بالتزاماتها وتفريغ ولايتها من مضمونها وبما يشمل أيضًا إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني.

لقد كانت هذه المخططات في البداية تقوم على التدخل في شؤون الوكالة من خلال الانتقال بمهامها من الإغاثة إلى التشغيل، عن طريق محاولات تهدف إلى تقوية اقتصادات الدول المضيفة وتوفير فرص عمل للاجئين، بما يوصلهم إلى مستوى الاكتفاء الذاتي تمهيدًا لتوطينهم ولشطبهم تمامًا من سجلات الإغاثة وإلغاء فرص عودتهم إلى ديارهم، وتطور الأمر لاحقًا إلى تقليص موازنة «الأونروا» وخفض مشاركات المانحين، ما أدى إلى تفاقم العجز لديها، حتى إنها عجزت عام 2015 عن تشغيل مدارسها وتم تأخير العام الدراسي فيها لولا تدخل بعض الدول العربية الخليجية لحلّ الأزمة وتغطية العجز.

وبعد تولّي إدارة الرئيس ترامب في الولايات المتحدة، تحولت الهجمات ضد «الأونروا» إلى هجمات علنية بدأت بوصف بعض أعضاء الكونجرس الوكالة بأنها واحدة من أسوأ مؤسسات الأمم المتحدة وأنها تُؤوي «الإرهابيين».

واتّخذت إدارة ترامب خلال عام 2018 عدة قرارات تستهدف الوكالة، كان أولها قرار تقليص المساعدات المخصصة لها في 16 كانون الثاني / يناير 2018، وصولًا في النهاية إلى قرار قطع التمويل عنها نهائيًا والصادر في 3 آب / أغسطس 2018.

وكان من الواضح أن هذا التوجّه الأمريكي جاء مقترنًا بخطة كاملة لتصفية القضية في إطار ما تم تسميته وقتها بـ«صفقة القرن»، وتزامن ذلك مع إعلان

القدس عاصمــة موحدة وأبدية لإسرائيــل، وقرار نقل الســفارة الأمريكية في إسرائيل إليها.

وربما راهنت إدارة ترامــب بذلك على الاجتماعات التاليــة للجمعية العامة للأمــم المتحدة والمحددة في خريف 2019، والتي يفترض أن تنجح فيها في وقف تمديــد ولاية «الأونروا» لدورة تالية مدتها ثلاث ســنوات حتــى نهاية حزيران / يونيو 2023، لكــن الرهان الصهيوأميركي خاب، إذ أيــدت 170 دولة في العالم تمديد الولاية، بينما لم تعترض ســوى الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت سبع دول أخرى عن التصويت، وكان ذلك التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة تأكيد للإصرار العالمي على اســتمرار «الأونروا» في تأدية وظيفتها والقيام بمســؤولياتها وفق التفويض الأصــلي الممنوح لها منذ تأسيســها، كما كان اقتراعٌ لتجديد وتأكيد الثقة بـ«الأونروا» والعزم على اســتمرار تمويلها وتفويضها حتى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنشائها.

ولا شك أن السياســات الأمريكية في هذا الشأن لن تهدأ وستواصل ممارسة كل الضغوط الممكنة لتقويض الوكالة الأممية من خلال قطع كل أشكال التمويل عنها وممارسة الضغوط المختلفة على الدول المانحة الأخرى للوكالة للتوقف عن دعمهــا وتمويلها، والدفع بـ«الأونروا» لتتحول مــن وكالة دولية إلى مجرد منظمة إنسانية عربية.

لقد بات واضحًا لكل متابع أن الهدف من استهداف «الأونروا»، هو تحييد أحد الشهود الرئيسيين على قضية تهجير الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أراضيه، إذ إن إزاحة «الأونروا» عن المشــهد يمثّل دعمًا لفكرة التشكيك في وجود لاجئين فلسطينيين. ووفقًا لما قاله المفوض العام لوكالة «الأونروا» بيير كرينبول في الجلسة الافتتاحية لمجلس جامعة الدول العربية على المســتوى الــوزاري في 10 أيلول /

سـبتمبر 2019، فإن أزمة الأونروا ليست أزمة مالية فقط، وإنما هي أزمة سياسية تتعلق بمصير ومستقبل لاجئي فلسطين. وأكد أن الهجمات المتواصلة والمتصاعدة ضد «الأونروا» وخدماتها وشرعيتها تعدُّ جزءًا من إستراتيجيّةٍ تستهدف إضعاف المعايير الرئيسـية لحلِّ الدولتين أو محوها تمامًا، مع إضعاف فرص مبادرة السلام العربية لعام 2002.

إن السـبب الواضح لاسـتهداف الأونروا – كما ذكرنا – هو تغييب الشاهد والدليل، ليس فقط على اقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم قسرًا من أرضهم وبيوتهم بأوسع عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري الإجرامية، وإنما الشاهد الحيّ على حروب الإبادة التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين على مدى سبعة عقود متواصلة، وما ارتكبته من جرائم ومجازر بشعة تواصل ارتكابها إلى يومنا الحاضر وخاصة في قطاع غزة على امتداد عام مضى ولم تزل.

ومن خلال شـهادة الوكالة، ومـن خلال وثائقها، يمكـن تقويض السّردية الصهيونية والاسـتعمارية التي تدّعي أن فلسـطين كانت أرضًا بلا شعب، وتم إعطاؤها لشعب بلا أرض. كذلك فإن إسرائيل تعتبر قضية إبقاء اللاجئين خارج وطنهم قضية مصيرية لديها، ومن ثم فإنها تنكر حق العودة، ونسف الوكالة يصبّ في هذا الاتجاه.

ومنذ السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023، تصاعدت الحملات الصهيونية والأمريكيـة لتفكيك الوكالة وإنهاء عملها تمامًا. وقدَّمت إسرائيل مزاعم جديدة ذكـرت فيها أن عددًا من موظفي «الأونروا» شـاركوا في هجوم تشرين الأول / أكتوبر 2023 لارتباطهم ببعض فصائل المقاومة. كما تضمّنت المزاعم الادّعاء بأن 450 شخصًا من موظفي «الأونروا» في غزة أعضاء في جماعات فلسطينية مسلحة، وتلا ذلك تصريـح بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن «الأونروا» جزء

من المشكلة وليس الحل، وأنه آن الأوان لاستبدالها بكيانات أخرى.

وعلى الفور تجاوبت الولايات المتحدة مع هـذا الاتهام، وأصدرت الخارجية الأمريكية قرارًا بتعليق أمريكا للتمويل المقدم للوكالة، والذي كانت قد استأنفته جزئيًّا إدارة بايـدن لحين التحقق من الاتهامـات الإسرائيلية، وتلا ذلك صدور بيانات مشـابهة من بريطانيا واليابان وألمانيا وفرنسـا، حتى بلغت قيمة الأموال المعلقة نحو 440 مليـون دولارٍ. وبناء على ذلك اعتمد الكونجرس الأمريكي في آذار / مـارس 2024 مشروع قانون يقضي بتجميد أمـوال «الأونروا» حتى آذار / مارس 2025 تماشـيًا مع الاتهامات الإسرائيليـة، ثم نشرت عدة مراكز أبحاث أمريكية تصـورات لمرحلة ما بعد «الأونـروا»، كان من بينهـا اقتراح بإشراف اليونيسـكو على مدارس الوكالة، وإشراف برنامج الغذاء العالمي على المساعدات الإنسـانية، فضلًا عن إشراف منظمـة الصحة العالمية عـلى إدارة مرافق الرعاية الصحية وتولّي المفوضية العامة للأمم المتحدة شـؤون اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن بحيث يتم دمجهم في البلاد التي يعيشون فيها.

لكـنّ الدول المضيفة للاجئين في المقام الأول، فضـلًا عن عدد كبير من دول العـالم، كانت تعـزّز من رفضهـا ومعارضتها لأي مسـاس أو محاولة للإطاحة بـ«الأونروا» وإنهاء دورها واختصاصها، ذلك الدور والاختصاص الذي أصبح أكثـر أهمية واحتياجًا في ظلِّ حرب الإبادة واتّسـاع نطاق الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة والضرورات الملحة لإدخال المسـاعدات الإنسانية الإغاثية والتصدي لحرب التجويع التي تمارسها المحكمة الإسرائيلية في القطاع، وذلك ما تمثَّلَ أيضًا في مواقف داعمة للعدالة من جانب دول مثل إسـبانيا والنرويج، ثم إعلان كندا، وفنلندا، وأسـتراليا في آذار / مارس 2024 اسـتئناف تمويلهـا للوكالة، ثم عودة اليابان مرة أخرى إلى الـدول الممولة. وجاءت نتائـج التحقيقات الحيادية التي

قامت بها الأمم المتحدة بناء على طلب الأمين العام أنطونيو جوتيريش، وأشرفت عليها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا مع عدد من مراكز حقوق الإنسان في أوروبا لتشكل ضربة موجعة للمخطط الصهيوأميركي للقضاء على الوكالة. ففي هذا التقرير خلصت التحقيقات إلى أن الادّعاءات والاتّهامات الإسرائيلية ضد «الأونروا» لم تثبت صحتها على الإطلاق وأن «الأونروا» تطبّق عددًا من السياسات والتدابير التي تضمن الامتثال التام لمبدأ الحياد، وأنها تطبّق عقوبات تأديبية ضد الموظفين الذين ينتهكون الحياد، وهو ما ناقض الاتّهامات والمزاعم الإسرائيلية. وكشف التقرير أيضًا أن «الأونروا» تشارك بأسماء موظفيها ومهام كل منهم بصورة سنوية مع حكومات الدول المضيفة ومع إسرائيل والولايات المتحدة، وأن الحكومة الإسرائيلية لم تبلغها بأي مخاوف تجاه أي منهم منذ عام 2011.

وفي 12 تموز / يوليو 2024، تم الإعلان عن مبادرة للالتزامات المشتركة لدعم «الأونروا» في مواجهة كل التحديات السياسية والمالية، مبادرة الأردن والكويت وسلوفينيا، للتأكيد على دورها الحيوي في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين لتنضم إلى تلك المبادرة الثلاثية 118 دولة، إضافة إلى ذلك كانت لكلمة تانيا فايون وزيرة خارجية سلوفينيا دلالات واضحة في رؤية ومواقف بعض الأطراف الدولية لأهمية الدور الذي تلعبه الوكالة الأممية، إذ قالت «إن بلادها تقدّر الدور الذي تلعبه الوكالة بوصفها العمود الفقري لكل الاستجابات الإنسانية في غزة، كما تقدّر عمل موظفي الوكالة في جميع ميادين العمليات لتنفيذ ولاية الوكالة واحترام المبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. فضلًا عن تقدير دور الأونروا كركيزة للاستقرار الإقليمي».

ومن جانبه، أعرب فيليب لازاريني المفوض العام للوكالة عن تقديره للدعم

والتضامن القويين ليس فقط مع الوكالة، ولكن أيضًا مع موظفيها، مشـيرًا إلى أن مبادرة الالتزام المشـترك ضمّت جميع أعضاء مجلـس الأمن. وقال: «إنه يوم مهم بالنسـبة للوكالة في خضم الهجوم الشرس ذي الدوافع السياسـية الذي تتعرض له»، مؤكدًا أهمية أن تعيد الدول الأعضاء التأكيد على دعمها الكامل للوكالة.

ورغم ذلك، فقد واصلـت إسرائيل بذل كل جهد لتقويـض أعمال الوكالة وتصفيتها داخل الأراضي الفلسطينية، لذا فقد صدّق الكنيست الإسرائيلي في 22 تموز / يوليو 2024 على قرار بتصنيف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» التابعة للأمم المتحدة باعتبارهـا منظمة إرهابية، وتمّ حظرُ عملها في إسرائيل.

وقد صدر القرار الأول بمنع الوكالة من ممارسة عملها في إسرائيل، وتم تمرير القرار بموافقة 58 صوتًا من أصل 120 صوتًا بالكنيسـت، مقابل اعتراض تسعة أصـوات، وبناء على ذلك تم إصدار قرار آخر بغالبيـة 63 صوتًا مقابل معارضة تسـعة أصوات بتجريد موظفي «الأونروا» من الحصانات والامتيازات القانونية الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة في إسرائيل. وأخيرًا صدر القرار الثالث بتصنيف «الأونروا» منظمـة إرهابية وجرى تمريره بموافقـة 50 عضوًا واعتراض عشرة أعضاء.

ولاقى تمرير الكنيسـت الإسرائيلي للقرارات في قراءته الأولى إدانات واسعة من كل الأطراف الفلسـطينية، والدول العربية، والتي اعتبرته استهتارًا بالمجتمع الدولي وبمنظماته الأممية. كما اعتبرته إجراءً باطلًا صادرًا عن سلطة احتلال تسعى لإنهاء القضية الفلسـطينية، وفي مقدمتها قضيـة اللاجئين، وحقّهم في العودة إلى ديارهـم. كما أدانـت تصنيف «الأونـروا» كمنظمة إرهابية، مؤكـدة أنه محاولة لحلّ الوكالة واغتيالها سياسـيًّا، واسـتهداف رمزيتها التـي تؤكد حق اللاجئين

الفلسطينيين في العودة والتعويض وفق القانون الدولي.

وفي ظلّ الحرب الشرسة التي تشنّها إسرائيل ضد الوكالة الأممية، تم اتخاذ عدة إجراءات للتضييق ضد الوكالة، وإخراجها تمامًا من القدس، وقد شـــملت هذه الإجراءات ما يلي:

1 – تجميد الحســـاب الخاص بـ«الأونروا» في البنـــوك الإسرائيلية بذريعة أنها منظمة إرهابية.

2 – مطالبة ســـلطة الضرائب في إسرائيل مـــن «الأونروا» بالقدس بدفع 553 مليون شيكل بدل ضرائب متراكمة عليها، إلى جانب مطالبتها بالتصريح عن كل ممتلكاتها ومؤسساتها وتفاصيل عملها داخل القدس.

3 – قيام ســـلطة أراضي إسرائيـــل بمطالبة «الأونروا» بإخـــلاء مركز قلنديا للتدريب المهني في القدس الشرقية، وهو المركز الذي خصصته الأردن لـ«لأونروا» في القدس عام 1952. والمطالبة بدفع رســـوم استخدام قدرها 4.5 مليون دولار، رغم علم الجانب الأمريكي بأن «الأونروا» معفـــاة تمامًا من الضرائب باعتبارها مؤسسة أممية.

4 – إيقـــاف جميع عقـــود الأراضي الإسرائيلية مع منظمـــة «الأونروا»، التي وصفها وزير الإســـكان الإسرائيلي بالإجرامية، وإخراجها من الأراضي التي تم تأجيرها لها، وخاصة مقر الشيخ جراح وهو المركز الرئيسي للأونروا، وكذلك من مقر حي كفر عقب شمالي مدينة القدس الشرقية.

5 – أمر وزير المالية الإسرائيلية بتسليئيل ســـيموتريتش بإلغاء المزايا الضريبية التي تتمتع بها الوكالة بصفتها هيئـــة تابعة للأمم المتحدة. وبناء على ذلك أوقفت سلطات الجمارك شحن بضائع «الأونروا» ومنع دخول المساعدات والإغاثة.

وبخلاف هذه الإجـــراءات الحكومية، فقد حرّضت الســـلطات الإسرائيلية

المســتوطنين الإسرائيليين بالقدس ضد الوكالة، مما دفع البعض منهم إلى إشعال النيران في مقرات المؤسسة، وتهديد سلامة العاملين في المجال الإنساني.

هذا وتديــر «الأونروا» مقرّاتهــا داخل القدس من خــلال بعض العقارات المســتأجرة، كما تؤكد رســمية الوثائق وما ذكرته العديد من التقارير الرســمية الفلسطينية وبيانها كالتالي:

- المقر الرئيسي في الشيخ جراح وهو مستأجر من الحكومة الأردنية.
- مدرسة سلوان وهي مستأجرة من قبل عائلة عبدو المقدسية.
- مدرسة واد الجوز وهي مستأجرة من عائلة صيام.
- عيادة الزاويــة، وهي عبارة عن وقف هنــدي، وأصبحت فترة الانتداب البريطــاني مقرًّا للكتائب الهنديــة في الجيش ويتم ســنويًّا دفع الإيجار إلى السفارة الهندية.
- أرض معهد قلنديا، وهناك اتفاقيّة صادرة عن الحكومة الأردنية بتخصيص الأراضي لصالح إنشاء معهد تدريب مهني.
- مخيم شــعفاط ويتم اســتخدامه وفق قرار تخصيص من الحكومة الأردنية لصالح 500 عائلة لاجئة.

موقف صلب

ورغم الاســتهداف الواضــح، فقد أعلنت الوكالة في كل مــرة تتعرض فيها للاستهداف إصرارها على مواصلة عملها داخل القدس، وفي الثامن من حزيران / يونيو 2024 أكد المتحدث باسم الوكالة جوناثان فاولر أن الوكالة ستبقى تؤدّي عملها في مقرّيها بالقدس الشرقية رغم الاستهدافات التي تتعرض لها.

وقال أيضًا إن آخر هذه الاســتهدافات كان قرار السلطات الإسرائيلية في 30 أيار / مايــو 2024 بإخلاء مقرّ «الأونروا» بحي الشــيخ جراح بالقدس الشرقية

خلال ثلاثين يومًا بزعم الحصول على موافقة سلطة أراضي إسرائيل لبناء المقر على تلك الأرض. وقال فاولر «إن الأسلوب الذي تتعامل به السلطات الإسرائيلية مع «الأونروا» يخالف الدبلوماسية الدولية واحترام كيانات الأمم المتحدة»، موضحًا أن «الأونروا» متواجدة في هذا المقر منذ الخمسينيات. وأضاف قائلًا «إن لدينا الحق أن نكون حيث أردنا، وهذا مقرّنا ولن نتركه. ونحن نتمركز هنا في أرض محتلة بموجب القانون الدولي».

وكشف فاولر عن اعتداءات شنَّها الإسرائيليون المتطرفون ضد مقرّ الوكالة بحي الشيخ جراح، وقال: «إنهم كانوا يبصقون علينا ويرشقون سياراتنا بالحجارة». وتابع بأن الجهود التي تبذلها إسرائيل والسعي لتصنيفها منظمة إرهابية يمثل نمطًا عامًّا لإسرائيل لتفكيك «الأونروا».

في نهاية المطاف، وفي أبعادها القانونية، فإن السياسات الإسرائيلية وما تواصل الحكومة الإسرائيلية اتّخاذه من تدابير وإجراءات وتحريض ضد «الأونروا»، تؤكد فيما تؤكد جسامة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وللتعاقدات الثنائية.

إن الإجراءات الإسرائيلية ضد «الأونروا» ومقرّها في القدس وما تعرض له هذا المقر من اعتداءات إرهابية، كان انقلابًا إسرائيليًّا مباشرًا على الاتفاق المبرم بين «الأونروا» والحكومة الإسرائيلية بتاريخ 14 حزيران / يونيو 1967، بعد أيام من الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية، والذي حدد العلاقات بين الطرفين، إلى جانب الاعتراف الصريح من الحكومة الإسرائيلية بما كان قائمًا من التزامات ومسؤوليات وواجبات أو تسهيلات بين الحكومة الأردنية و«الأونروا» قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد تضمن الاتفاق المُعبَّر عنه بالرسائل المتبادلة بين الحكومة الإسرائيلية ومفوض «الأونروا» تلك الالتزامات المتبادلة طبقًا لقواعد القانون الدولي، وذلك ما تؤكده نصوص هذه الرسائل المتبادلة.

فقد جاء في رسالة من الحكومة الإسرائيلية للمفوض العام للأونروا ما يأتي:

«أود أن أشـــير إلى المحادثات التي أجريتها معك ومع زملائك خلال اليومين الماضيـــين، وأن أؤكد اتّفاقنا على أنه بناءً على طلب حكومة إسرائيل، ســـتواصل «الأونروا» مســـاعدتها للاجئـــين الفلســـطينيين، بالتعاون الكامـــل من جانب السلطات الإسرائيلية، في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة».

من جانبها ستسهل حكومة إسرائيل مهمة «الأونروا» على أفضل وجه ممكن، مع مراعاة القواعـــد أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العســـكري وعلى هذا الفهم، فنحن مستعدون للموافقة من حيث المبدأ على:

1 – ضمان حماية وأمن موظفي «الأونروا» ومنشآتها وممتلكاتها.

2 – الســـماح بحرية حركة مركبات «الأونروا» إلى داخـــل إسرائيل والمناطق المعنية وخارجها.

3 – الســـماح للموظفين الدوليين في الوكالة بالتحرك داخل إسرائيل والمناطق المعنية وخارجها، وســـيتم تزويدهم بوثائق الهوية وأي تصاريح أخرى قد تكون مطلوبة.

4 – الســـماح للموظفين المحليـــين في الوكالة بالتحرك داخـــل المناطق المعنية بموجب الترتيبات التي تمَّ التوصل إليها أو التي ســـيتمّ التوصل إليها مع السلطات العسكرية.

5 – توفير مرافق الراديو والاتصالات والهبوط.

6 – في انتظـــار التوصّل إلى اتفاق تكميلي آخر، الحفـــاظ على الترتيبات المالية القائمة سابقًا مع السلطات الحكومية المســـؤولة آنذاك عن المناطق المعنية فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الإعفـــاءات من الرســـوم الجمركية والضرائب والرســـوم على اســـتيراد الإمدادات والسلع والمعدات.

(ب) توفـــير خدمات التخزيـــن والعمالة للتفريغ والمناولة والنقل بالســـكك

الحديدية أو الطرق مجانًا في المناطق الخاضعة لسيطرتنا.

(ج) أي تكاليف أخرى تتحملها الوكالة والتي سبق أن تحملتها الحكومة المعنية.

(د) الاعتراف بـأن اتفاقية امتيازات وحصانات الأمـم المتحدة المؤرخة 17 شـباط / فبراير 1946، والتي تُعدّ إسرائيل طرفًا فيها، تحكم العلاقات بين الحكومة و«الأونروا» في كل ما يتعلق بوظائف «الأونروا».

«إن الرسـالة الحاليـة وقبولكم الكتابي سـوف يعتـبران من قبل حكومـة إسرائيل و«الأونروا» بمثابة اتفاق مؤقت سوف يظل ساري المفعول إلى أن يتم استبداله أو إلغاؤه.

(مايكل كوماي – المستشار السياسي لوزير الخارجية وسفير متجول)

انتهى الاقتباس.

ومن جانبـه، أكد المفوض العام للأونروا لورانس ميشـيل مور في رسـالته اسـتعداد «الأونروا» لمواصلة مسـاعدتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على الأسـاس المقترح في رسالتكم. وسوف يخضع هذا لأي اتفاقيات تكميلية أخرى قـد تكون مطلوبة وللترتيبات التفصيلية التي سـوف يعقدها ممثلو «الأونروا» مع السلطات في المنطقتين المعنيتين.

من الطبيعي أن هذا التعاون لا يعني أي التزام أو موقف من جانب «الأونروا» فيما يتعلق بوضـع أي من المناطق المعنية أو أي صك يتعلق بها، ولكنه يتعلق فقط باستمرار مهمتها الإنسانية.

وكـما أوضحت في محادثتنا، فإن المرافق المذكـورة في الفقرات (أ) إلى (د) من خطابكم ضرورية إذا كان للوكالة أن تعمل بفعالية، ولهذا السـبب أتوقع أن يتمّ رفع القيود التي قد تفرض في الوقت الحالي على الاستخدام الكامل لتلك المرافق بمجرد أن تسمح الاعتبارات الأمنية العسكرية بذلك.

أوافق على أن خطابكم وهذا الرد يشكّلان اتفاقًا مؤقتًا بين «الأونروا» وحكومة إسرائيل يظل ساريًا حتى يتم اسـتبداله أو إلغاؤه، يخضع اتفاق «الأونروا» لأي

تعليمات أو قرارات ذات صلة صادرة عن الأمم المتحدة. انتهى الاقتباس

كان ما تقدم من رسائل متبادلة بين الحكومة الإسرائيلية ومفوض «الأونروا» عام 1967 هو مضمون الاتفاق المشترك الذي مارست «الأونروا» دورها واختصاصها بموجبه على امتداد نحو خمسين عامًا، ليشكل الموقف الإسرائيلي الجديد من الوكالة انقلابًا ونقضًا لهذا الاتفاق.

كما تشكّل هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية ضد «الأونروا» خرقًا خطيرًا لميثاق الأمم المتحدة، كون «الأونروا» واحدة من المنظمات الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، التي تُعدّ مرجعيتها وجزءًا عضويًّا من مكونات منظمات وأجهزة الأمم المتحدة طبقًا لقرارات تأسيس «الأونروا» الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات اللاحقة حتى تاريخه بشأن استمرار قيام «الأونروا» بدورها واستمرار وجودها تجاه الشعب الفلسطيني، بدءًا من قرار الجمعية 194 كانون الأول / ديسمبر 1948، وقرارها 212 تشرين الثاني / نوفمبر 1948، و302 كانون الأول / ديسمبر 1949، وجميع القرارات اللاحقة بما فيها القرار 2252 تموز / يوليو 1967، والقرار 76 / 78 كانون الأول / ديسمبر 2021 إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بدءًا من قرار 237 لعام 1967 والقرار 259 للعام 1968 والتي أكدت جميعها على استمرار قيام «الأونروا» بوظائفها حتى تنفيذ القرارات الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم بما يشمل مواصلة تجديد تفويض «الأونروا» ووفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية، ما يؤكد استمرار كون «الأونروا» منظمة دولية مختصة ومرجعيتها الأمم المتحدة ممثلة بالجمعية العامة الجهة التي أوجدت «الأونروا» وفوضتها بالمهام الموكلة لها ما يحول دون تدخل أي دولة بإرادة منفردة من التعرض لهذه المنظمة الدولية أو إعاقة قيامها بمهامها وبوظائفها والنهوض بمسؤولياتها على نحو أكمل، طبقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة بالخصوص مواد الميثاق الآتية:

المادة رقم (100) القائلة بأن: «ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها».

والمادة (104) القائلة بأن: «تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها».

المادة (105) القائلة بأن:

- تتمتع الهيئة في أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها.
- وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء «الأمم المتحدة» وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.
- للجمعية العامة أن تقدّم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين 1 و2 من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض.

لقد جاءت الممارسات الإسرائيلية انتهاكًا صريحًا لنصوص الاتفاقية الدولية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 59 / 49 بتاريخ 9 / 12 / 1994، وهي الاتفاقية التي تنطبق على «الأونروا» وكذلك على الحكومة الإسرائيلية كون إسرائيل طرفًا في هذه الاتفاقية التي تنظم الامتيازات والحصانات الخاصة بمنتسبي الأمم المتحدة، والتي أكدت الحكومة الإسرائيلية التزامها بنصوص الرسائل المتبادلة المعبّرة عن الاتفاق بينها وبين «الأونروا» في العام 1967.

وجاءت تلك الإجراءات الإسرائيلية أيضًا لتشكل انتهاكًا جسيمًا للاتفاقات

الإسرائيلية الفلسطينية، وخاصة إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية للعام 1993 وما تمَّ الاتفاق بشأنه لاحقًا بين السلطة الفلسطينية و«الأونروا»، فيما يتعلق بعمل «الأونروا» في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بموجب الرسائل المتبادلة بين الرئيس ياسر عرفات رئيس «م.ت.ف» والمفوض العام للأونروا ألتر تركمان، حيث التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالترتيبات الآتية:

1 – ضمان حماية وأمن موظفي «الأونروا» ومرافقها وممتلكاتها.

2 – السماح بإدخال اللوازم والمواد والمعدات إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإخراجها منها، بما في ذلك تنقّلها ضمن تلك المنطقة بحريّة مطلقة ودون تأخير أو إعاقة.

3 – السماح بالدخول إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية والخروج منها والتنقّل ضمنها بحرية مطلقة.

4 – الاعتراف بحق «الأونروا» برفع علم الأمم المتحدة فوق مرافقها وعلى آلياتها وبقية وسائط النقل لديها.

5 – توفير وسائل الاتصالات لاسلكيًّا وعبر الأقمار الصناعية وغيرها دون أي قيود وتسهيل ربطها بشبكة اتصالات الأمم المتحدة.

6 – توفير مرافق النقل الجوي والبحري التي قد تصبح متوفرة لدى السلطة الفلسطينية أو التي قد يتم إيجادها ضمن المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية دون أيّ رسوم.

7 – الاعتراف بإعفاء «الأونروا» من رسوم الجمارك والضرائب والنفقات على استيراد اللوازم والمواد والمعدات.

8 – توفير جميع الأعمال اللازمة لتنزيل وتوضيب وتخزين اللوازم والمواد والمعدات المراد استخدامها في المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية ولنقلها

برًّا أو عبر السكك الحديدية دون أيّ رسوم.

وأضافت رسالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للمفوض العام بتاريخ 24 حزيران / يونيو 1994 أنه:

«وإذا كان ما تقدم يمثّل فهم منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أودّ أن أقترح اعتبار هذه الرسالة وردّكم بهذا المعنى بمثابة اتفاق في هذا الشأن»، وأضافت رسالة السيد ياسر عرفات:

«أود أن أسجّل مرة أخرى تقديرنا وامتناننا الكبيرين للمفوض العام للأونروا وموظفيها على الطريقة المثلى التي نفّذوا بها المهمة الموكولة إليهم بتقديم الخدمات والمساعدات التاريخية للاجئين الفلسطينيين حيثما كانوا، سواء في الأردن أو لبنان أو الجمهورية العربية السورية، وإنني واثق من أنني أستطيع الاعتماد على استمرار هذه الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وفي أي مكان آخر على السواء، إلى أن يتمّ حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة 194 (د – 3) وقرار مجلس الأمن 237 (1967)». انتهى الاقتباس.

(ياسر عرفات – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية)

وكان ردّ المفوض العام للأونروا هو الآتي:

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة في 24 حزيران / يونيو 1994، والتي أرسيتم فيها أسس تفاهمنا على مواصلة مساعدة «الأونروا» للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«يشرفني أن أشير إلى إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الموقّع في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993، وإلى الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقع في القاهرة في 4 أيار / مايو 1994 بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبمقدار ما تتولى السلطة الفلسطينية الصلاحيات

والمسـؤوليات في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي بقية الضفة الغربية، فإنني استجابة لطلب منظمة التحرير الفلسـطينية أودّ تأكيد توافقنا على أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشرق الأدنـى «الأونروا» مساعداتها للشعب الفلسطيني في هذه المناطق.

«وبناء عليه ولتسهيل تقديم خدمات «الأونروا» التاريخية للشعب الفلسطيني في الضفـة الغربية وقطاع غزة وإطـلاق مبادرات جديدة لتحسـين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني توافق على أن تطبق في جميع علاقاتها مع «الأونروا» المواد 100 و104 و105 من ميثاق الأمم المتحدة وميثـاق امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية مع أنها ليست طرفًا فيها.

«ويشرفني التأكيد على أن رسـالتكم تعكس تفاهمنا بدقة، وأوافق على اعتبار رسالتكم كما وردت أعلاه وقبولي بها بمثابة اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية و«الأونروا» على هذا الأمر.

ومفهومي أن السـلطة الفلسـطينية سـتتولى الصلاحيات والمسؤوليات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس». انتهى الاقتباس.

وهكذا فإن كل الإجراءات والممارسات والتشريعات الإسرائيلية التي تحاول إنهاء دور «الأونروا» وتصفية وجودها لتصفية قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية والتي امتدت لتطول مخيمات الضفة الغربية وخاصة في جنين وطولكرم وطوباس بكل ما يرمز إليه المخيم ويعنيه من شواهد حية على نكبة العام 1948، تلك النكبة التي تستعيد أبشع وأكثر صورها وصفحاتها إجرامًا هذه الفترة، كل هذه التدابير الإسرائيلية الرسـمية المعلنة وغير القانونية تصطدم بموقف دولي قوي، يرفضها ويدينها، مؤكدًا الدعم الكامل لاسـتمرار وجود «الأونـروا» ومواصلة قيامها بمسـؤولياتها ودورها تجاه مجتمع اللاجئين الفلسـطينيين داخل فلسطين المحتل

وخارجها في مناطق عمليات الوكالة الدولية المحددة وكعنوان للالتزام السياسي الدولي بقضية اللاجئين والقضية الفلسطينية، وخاصة في ظل العدوان وحرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني.

ولا شك بأن السلطات الإسرائيلية قادرة على إعاقة، بل ومنع تواجد «الأونروا» في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، وقادرة على منعها من القيام بدورها، غير أن إسرائيل لن تكون بأي حال قادرة على إلغاء وجود «الأونروا» وتصفيتها أو استبدالها، كما تعلن وتخطط وتحاول التنفيذ بشتى السبل. إن معظم دول العالم تتصدى بحزم لهذا المخطط الإسرائيلي الذي تكشفت كل أبعاده، كما واصلت الأمم المتحدة وتواصل بأمينها العام السيد غوتيريش وكذلك المفوض العام للأونروا السيد لازاريني والأغلبية الساحقة لأعضاء الجمعية العامة في الأمم المتحدة – باعتبارها مرجعية «الأونروا» – دعمها وتمسكها ودفاعها عن «الأونروا»، وهذا ما يتطلب من الدبلوماسية العربية والفلسطينية بذل جهودها المنسقة على الساحة الدولية للتصدي وإحباط المخططات الإسرائيلية المستهدفة للأونروا في نطاق حربها المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية، وبما يشمل أيضًا حماية وجود «الأونروا» بمدينة القدس وما يعنيه استمرار هذا الوجود من رمزية وقيمة سياسية إستراتيجية لا ينبغي التقليل من أهميته.

لاجئو فلسطين ونازحوها إلى القدس الشرقية ودور وكالة الغوث تجاههم

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية، محاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس - جامعة القدس

المقدمة

إن تحديد عدد لاجئي فلسطين، خاصةً القدس، عام 1948، ونازحوهما عام 1967، وأماكن توزعهم، يمثل مهمة فائقة الصعوبة، ويعود ذلك إلى أسباب عامة، منها: تعريف «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (لاحقًا: الوكالة، أو وكالة الغوث) لمن هو اللاجئ، وغياب تعريف واضح، لا أممي ولا في نصوص اتفاقيات أوسلو لنازحي عام 1967، وأسباب خاصة تعود إلى تعريف حدود القدس التي تم التهجير منها، وإلى تضارب أرقام مختلف الدراسات ذات العلاقة حول أعداد لاجئي القدس عام 1948، ونازحيها عام 1967، ولجوء مواطنين فلسطينيين من مدن وقرى فلسطينية تقع خارج القدس الغربية إلى مخيمات القدس الشرقية التي أنشئت بعد نكبة عام 1948، ومنهم لاجئون قدموا إلى مخيمات القدس من يافا واللد والرملة وغيرها.

تحاول هذه الورقة، **أولًا** سبر غور الصعوبات، حول تعريف لاجئي ونازحي القدس

وأعدادهم، ومقارنة التعريفات والتقديرات المختلفة بشأنهم، مع العلم أن أعداد اللاجئين والنازحين لا تتطابق مع تلك الأعداد التي تصلها خدمات وكالة الغوث، إذ إن خدمات هذه الأخيرة تقتصر على اللاجئين والنازحين المسجلين لدى الوكالة. وتستعرض الورقة **ثانيًا** مواقع تواجد اللاجئين المقدسيين، داخل المخيمات القائمة في القدس الشرقية وخارجها، وما يواجههم من تحديات بشأن ثلاثية قضيتهم، وهي: صون مكانة اللاجئ وصيانة حق العودة، والحفاظ على المخيمات، وحماية وكالة الغوث، و**ثالثًا** تتضمن الورقة توقعات وآفاق لمسارات المستقبل بشأن لاجئي القدس ونازحيها، ووضع مخيماتهم ومصير خدمات وكالة الغوث لهم.

هذا، وتقتصر هذه الدراسة على اللاجئين من القدس الغربية – ضواحيها وقراها – ومن مدن وقرى فلسطينية أخرى إلى القدس الشرقية. كما تعالج وضع نازحي القدس الشرقية الذين نقلوا قسرًا من منطقة إلى منطقة أخرى داخل القدس الشرقية، أما لاجئو القدس ونازحوها إلى بلدان عربية وعالمية، فسيتم البحث بشأنهم في دراسة أخرى لاحقة. كما سيتم البحث لاحقًا حول حالات الإجلاء والتهجير المستمر التي تنفذها قوى الاستيطان الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي في القدس.

تعريف وكالة الغوث للاجئ الفلسطيني

تعرف وكالة الغوث اللاجئ الفلسطيني على أنه «كل إنسان كان يسكن فلسطين ما بين الأول من حزيران / يونيو 1946 وحتى 15 أيار / مايو 1948، ثم فقد منزله وأسباب معيشته بسبب حرب 1948» (سالم، 1997، ص: 34). يستثني هذا التعريف عدة فئات من اللاجئين:

أولًا: من كانوا خارج بلادهم أثناء الحرب، وبهذا فهو يتناقض مع تعريف ميثاق الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، والذي اشتمل على من لجؤوا أثناء الحرب وبعدها،

وكذلك من كانوا خارج البلاد في زمن الحرب. وبهذا تُسقط الوكالة من عداد لاجئي عام 1948، ونازحي 1967 أولئك الذين كانوا خارج البلاد أثناء تلكما الحربين.

ثانيًا: لا يذكر تعريف الوكالة للّاجئين أولئك الذين لجؤوا أو نزحوا من منطقة إلى منطقة أخرى داخل بلادهم، وذلك كالمهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل. هذا علمًا أن الوكالة قد عملت حتى أول تموز / يوليو من عام 1952 مع 25 ألفًا داخل إسرائيل بوصفهم لاجئين، كالآتي: 21001 فلسطيني، و2995 يهوديًّا، و891 شخصًا في المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل (Baligh, 1994, p: 7). وفي أول تموز / يوليو من عام 1952، أحالت الوكالة المسؤولية عن هؤلاء إلى الحكومة الإسرائيلية، لتعلن هذه الأخيرة بعد عدة شهور من تلك الإحالة بأنه ليس هنالك وجود لمشكلة لاجئين في إسرائيل (Baligh, 1994, p: 10).

ثالثًا: وفيما تحصر الوكالة عدد اللاجئين بأولئك المسجلين لديها، فإن أعدادًا من اللاجئين لم يسجلوا لدى الوكالة، ومن هؤلاء في حالة القدس قسم كبير من لاجئي الضواحي الغربية منها المنتمين للطبقة الوسطى (Tamari, 1999, p: 8).

رابعًا: تحصر الوكالة مناطق عملها بالأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك فإن من لجأ إلى مناطق أخرى من العالم ليس مسجلًا لدى وكالة الغوث.

خامسًا: يقتصر تعريف الوكالة للاجئين على ذوي الحاجة وقت اللجوء، وأدى ذلك إلى عدم تسجيل ذوي الحالات الميسورة من اللاجئين في سجلات الوكالة كما ذكر، كما أنه أدّى في المقابل إلى قيام الوكالة بتسجيل فلسطينيين فقراء ذوي حاجة دون أن يكونوا لاجئين. وتمت تسمية هؤلاء بـ«Economic Refugees»، أي لاجئين بحكم وضعهم الاقتصادي الفقير وتدني دخولهم.

سادسًا: إذ استمرّت الوكالة في تسجيل اللاجئين حتى عام 1952، فإن كل من لجأ بعد

هذا التاريخ ليس مسجلًا لديها.

سابعًا: يضيف مركز بديل أن الوكالة تُقصي من التسجيل أبناء وبنات اللاجئات وحدهن (بديل، 2022، ص: 38).

لهذه الأسباب السبعة، فإن هناك صعوبة في تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين، كما وتتباين التقديرات الفلسطينية التي تشمل كل فئاتهم المذكورة مع تقديرات الوكالة. ومن الجهة المقابلة فإن الوكالة تعتبر من تجنسوا من اللاجئين بجنسيات دول اللجوء كلاجئين، كما تعترف بنسل اللاجئين أنهم كذلك، فيما ترفض إسرائيل والولايات المتحدة اعتبار أبناء اللاجئين وبناتهم كلاجئين، وتحصر الولايات المتحدة العدد بأولئك الذين هجروا عام 1948 محسومًا منه من توفوا بعد اللجوء. وفي هذا الإطار أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في أيار / مايو 2012 قرارًا بناءً على اقتراح من السيناتور الجمهوري مارك كيرك بأن عدد لاجئي 1948 الفلسطينيين لا يتجاوز ثلاثين ألفًا ممن تبقوا على قيد الحياة، منذ ذلك الحين، في حين كانت الوكالة تقدر العدد بخمسة ملايين لاجئ في ذات العام (Goldberg, May 2012). هذا فيما رفضت إسرائيل عودة لاجئي عام 1948، و«سمحت» في المقابل بإعادة قسم محدود منهم وفق آلية «جمع الشمل» الإسرائيلية التي تسمح بجمع شمل العائلات لأسباب إنسانية تطبق على أساس فردي، بعد فحص الملف الأمني لكل طلب جمع شمل (غازيت، 1995؛ State of Israel).

إن لهذه المعطيات انعكاسًا على عدد اللاجئين من القدس الغربية ومن عموم فلسطين نحو القدس الشرقية. فكم يبلغ عدد هؤلاء على وجه التحديد؟ من سجل منهم ومن لم يسجل لدى وكالة الغوث؟ من سجلته الوكالة ومن رفضت تسجيله منهم؟ كيف توزعوا على مناطق عمل الوكالة الخمس وخارج هذه المناطق وبأي أعداد، وهو سؤال لبحث لاحق؟ هل بقي منهم مهجرون داخليون فيما أصبح يعرف باسم دولة إسرائيل عام 1948؟

مــن لجأ إلى خارج القدس بعد عام 1952؟ ومن لجأ إلى القدس الشرقية عام 1948 من مدن وقرى فلسطينية أخرى أصبحت جزءًا من إسرائيل غير القدس الغربية وقراها؟

تعالــج هذه الورقة الأســئلة المتعلقة بمن لجؤوا إلى القدس الشرقيــة عام 1948، ومن هجروا من منطقة إلى أخرى داخل هذه الأخيرة عام 1967. على أن تعالج الأســئلة المتعلقة بلاجئي القدس ونازحيها إلى خارجها في ورقة لاحقة.

كما أنه لذات المعطيات إسقاطات على نازحي القدس عام 1967 الذين تصنّفهم الوكالة كلاجئين أيضًا. فوفقًا لنفس التعريف لا يعتبر من كانوا خارج القدس وفلسطين أثناء الحرب نازحــين، ولا أولئك الذين نزحوا إلى خارج مناطق عمل وكالة الغوث الخمس، أو هجروا من منطقة إلى أخرى داخل القدس أو نحو الأراضي الفلســطينية المحتلة الأخرى، لأسباب تتعلق بهدم البيوت وســحب الهويات والتهجير القسري وبناء الجــدار العازل والملاحقة الأمنيــة، والإبعاد من منطقة إلى أخرى وغيرها، ولا أولئــك الذين لم يكونوا ذوي حاجة، أو تــم فرض اللجوء عليهــم إلى الخارج بعد حرب 1967 من خلال ممارســات احتلالية، مثل: ســحب الهويات، والإبعاد، وفقدان الهوية بســبب فقدان تصريح السفر عبر الجسور مع الأردن.

تزداد كل هذه المسائل صعوبة في تحديد عدد نازحي القدس لدى تحديد حدود القدس، وإذا ما كانت هي حدود المدينة، أم القضاء (كما سُمّي في عهد الانتداب البريطاني)، أو اللواء (كما سُــمّي في فترة الإدارة الأردنية من 1948 – 1967). على ســبيل المثال، فإنه فيما كانت شعفاط خلال عهد الانتداب جزءًا من قضاء القدس، فإن مخيم شعفاط الذي كان الاحتلال قد ضمّه إلى حدود مدينة القدس بعد حــرب حزيران من عام 1967، قد كان واقعًا خارج حدود المدينة قبل عام 1967، وإن كان موجودًا ضمن حدود لواء القدس حسب الترتيبات الإدارية الأردنية في ذلك الحين. ولكن سلطات الاستعمار الإسرائيلي قامت بإدخاله ضمن

حدود المدينة بعد توسيعها من (6) كيلومترات مربعة إلى (72) كيلومترًا مربعًا يوم 28 حزيران / يونيو من عام 1967، فيما يدخل مخيم قلنديا ضمن حدود القدس الكبرى حسب التصنيف القسري الإسرائيلي وليس ضمن حدود مدينة القدس.

هذا، ولا يعني كون مخيم شعفاط هو المخيم الوحيد في مدينة القدس، حسب تصنيفات الاستعمار الإسرائيلي، أنه لم يكن هناك لاجئون هجروا من الجزء الغربي من المدينة ومن مدن وقرى أخرى احتلتها دولة إسرائيل الناشئة عام 1948 ليقطنوا في البلدة القديمة من القدس وفي مختلف أحياء القدس الشرقية التي أصبحت خاضعة للإدارة الأردنية بعد انتهاء حرب عام 1948.

تجاوزًا لهذا التعقيد، تدرس هذه الورقة المخيمات في القدس الشرقية وفق حدود قضاء القدس كما كان عليه قبل عام 1948، والذي كان يضم (95) موقعًا عربيًّا ويهوديًّا على مساحة 17,708 دونمات، منها: قلنديا وما يجاورها من مواقع (أبو ستة، 2011، ص: 36)، وبناءً على هذه الحدود فإن مخيم قلنديا الواقع أيضًا ضمن حدود لواء القدس، وفق التعريف في فترة الإدارة الأردنية، ومحافظة القدس بتعريفها الفلسطيني بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، يدخل أيضًا في نطاق هذه الدراسة.

تعريف نازحي عام 1967

لا يوجد تعريف محدد من الأمم المتحدة لنازحي عام 1967، ولكن عوضًا عن ذلك قدّرت الأمم المتحدة أن العدد الكلي لنازحي عام 1967 يبلغ 300 ألف، منهم 120 ألفًا من لاجئي عام 1948 الذين تمت إعادة ترحيلهم من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 (Bartholomeusz, 2010, p: 495). ونص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2252 الصادر في الرابع من تموز / يوليو عام 1967، في فقرته الخامسة، على أهمية استمرار وكالة الغوث في تقديم خدماتها الإنسانية للاجئي 1948، الذين أعيد ترحيلهم عام 1967،

فيما نصت الفقرة السادسة منه على تقديم المساعدة الإنسانية أيضًا لأولئك الذين رحلوا عام 1967، دون أن يكونوا لاجئين قبل ذلك (UN Website). هذا ولم تسمِّ الوكالة نازحي 1967 كذلك، بل ضمتهم إلى عداد اللاجئين المسجلين لديها.

في سياق آخر ذي علاقة، فقد أسفرت نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أوائل تسعينيات القرن الماضي عن توقيع «اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية» عام 1993، الشهير باسم «اتفاق أوسلو»، وقد نص البند 12 من الاتفاق، والمعنون بـ«الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر» على:

«سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهما، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق على الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك» (موقع دائرة شؤون المفاوضات).

وقد ترتب عن الاتفاقية تشكيل لجنة رباعية مصرية أردنية فلسطينية وإسرائيلية اجتمعت عدة مرات لبحث قضية النازحين. وخلال اجتماعاتها طرح الوفد الفلسطيني تعريفًا للنازحين بأنهم «أولئك الأفراد وعائلاتهم وسلالاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب 1967» (سالم، 2006، ص: 4). وردًّا على هذا التعريف، فقد رفض الوفد الإسرائيلي اعتبار من كانوا خارج البلاد وقت حرب 1967 نازحين، كما رفض اعتبار سلالاتهم وعائلاتهم أنهم نازحون.

لحق اتفاق أوسلو، اتفاق القاهرة لعام 1994 والمسمى بـ«اتفاق حول قطاع غزة

ومنطقة أريحا»، ثم الاتفاق الانتقالي بشـأن الضفة الغربية وقطـاع غزة الموقع في 28 أيلول / سـبتمبر 1995، والمشهور باسـم «اتفاق أوسـلو 2». وقد تضمنت المادة الثانية (ز) من ملحق الانتخابات في الاتفاق الأخير منح هوية للمقيمين «غير الشرعيين» (حسبما تسميهم إسرائيل) في الضفة وغزة، تعطى بعد أربع سنوات لمن كانوا دون سن الأربعين، وبعد ثلاث سـنوات لمن كانوا فوق سن الأربعين. أما ملحق الشؤون المدنية فقد نص في مادته الثامنة – بند 3 – على إنشـاء لجنة مشـتركة لإعادة إصدار الهويات لفاقديها، وبندها رقم (4) أعطى الجانب الفلسـطيني حق إصدار هويات جديدة بالعربية والعبرية ونقلها لإسرائيل، ونص بندها رقم (7) على حق الجانب الفلسطيني في إصدار جوازات سفر فلسطينية، كما نص البند (13) من نفس المادة على حق السـلطة بتمديد أربعة أشهر أخرى للزائرين لمدة ثلاثة أشهر (النصوص في موقع دائرة شؤون المفاوضات).

سبق اتفاق أوسـلو، مسـار المحادثات متعددة الأطراف الذي انبثق عن مؤتمر مدريد للسـلام، تشرين الأول / أكتوبر لعام 1992. وقد افتتحت المحادثات متعددة الأطراف في موسـكو في 28 / 01 / 1991، برعاية أمريكية روسـية ومشـاركة 36 دولة، وعمل المسار لتعزيـز التعاون الإقليمي في خمسٍ مـن القضايا هي: مصادر المياه، البيئة، ضبط التسـلح والأمن الإقليمي، اللاجئون، والتنمية الاقتصادية الإقليمية (قريع، 2008، ص: 4).

بحثت مجموعة اللاجئين قضايا متعددة، يهمّ هذا السـياق منها موضوع آلية جمع شمل العائلات الفلسطينية لأسباب إنسانية، وتم الاتفاق على عودة ستة آلاف شخص على مدى ثلاث سـنوات ضمن هذا الإطار، بمعدل ألفي حالة سنويًّا، ولكن إسرائيل لم تنفذ الاتفاق (سـالم، 1996، ص: 47)، فيما عاد 84 – 94 ألفًا من عـام 1994 وحتى آذار 1996، منهم 15 ألـف حالة إقامة «غير شرعية»، و12 ألف حالة جمع شـمل، و50 – 60 ألف حالة من العاملين في السلطة وعائلاتهم وأعضاء المجلس الوطني الفلسـطيني، وغـيرهم (Alternative Information Center, 1996).

لم تشـــمل الاتفاقيات والبنود السابقة عودة لاجئي ونازحي القدس إليها، ومن عاد من هؤلاء الأخيرين ضمن قوائم عاملي الســـلطة أو وفق آلية جمع الشمل فقد سمحت إسرائيل لهم بالعودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وليس القدس. كما لم يتم شمل القدس في عملية إعادة الهويات المفقودة.

بالملخص لهذا القســـم، يجد المرء ثلاثـــة تعريفات لنازحـــي 1967، **أولها** تعريف الأمم المتحدة الذي يمكن اشتقاقه من قرار الجمعية العامة رقم 2252، بأنهم أولئك الذين هجروا خلال حرب عام 1967 وســـلالاتهم. يقابله التعريف الفلســـطيني الذي لم يحصر النازحين بمن هجروا عام 1967 وسلالاتهم، بل أضاف عليهم من كانوا خارج الضفة الغربية وغزة والقـــدس الشرقية لدى اندلاع حرب عام 1967. وأخيرًا هنالك التعريف الإسرائيلي الذي حصر نازحي 1967 بمن هجـــروا خلال الحرب، دون ســـلالاتهم ودون من كانوا خارج البلاد إبان الحرب.

التعريف الشامل

يمكن الاستنتاج مما ورد آنفًا، أنه يمكن الوصول إلى تعريف شامل للاجئين والنازحين الفلسطينيين، ومنهم المقدسيون، يتضمن الفئات الآتية:

1) من كانوا خارج البلاد أثناء حربي عام 1948 و1967.

2) من لجؤوا أثناء الحربين.

3) من لجؤوا بـــين الحربـــين (1948 – 1967)، وبعد حـــرب 1967 وحتى اليوم خوفًا من الاعتداءات الإسرائيلية، أو بســـبب الملاحقة الأمنية، أو الإبعاد، أو فقدان تصاريح الســـفر أثناء الوجود في الخارج، أو هـــدم البيوت، أو التهجير القسري، أو سحب الهويات.

4) من لجؤوا إلى مناطق ودول تقع خارج مناطق عمل وكالة الغوث.

5) من لجؤوا إلى مناطق عمل الوكالة الخمس ولكن لم يسجلوا لديها لاعتبارات تتعلق بالكرامة، أو غيرها من الاعتبارات.

6) اللاجئون الداخليون كأولئك الذين هجروا من مدن وقرى وأحياء تم تدميرها إلى مدن وقرى وأحياء أخرى داخل البلاد، وذلك مثل قرى اللطرون يالو وعمواس وبيت نوبا التي دمرت عام 1967، ومهجرو حارة المغاربة في القدس نحو مخيم شعفاط بعد تدمير الحارة في ذات العام. يضاف لذلك من هدمت بيوتهم أو صودرت أراضيهم لأغراض الاستيطان الاستعماري، أو لأسباب أمنية، أو لإقامة مواقع عسكرية، الأمر الذي أدى إلى قطع مصادر رزقهم ومعيشتهم.

7) من تجنس من اللاجئين بجنسيات البلدان التي لجؤوا إليها.

8) نسل وسلالات اللاجئين والنازحين، سواء من ولد منهم لأب أو أم من اللاجئين والنازحين.

9) يُضاف لذلك من اعتبرتهم الوكالة كـ»لاجئين اقتصاديين» بسبب الفقر والحاجة. (لقائمة أكثر تفصيلًا بشأن بعض هذه الأصناف ننظر سالم (1996، ص: 17 – 18).

في الأقسام التالية، تحاول هذه الورقة الإجابة على بعض الأسئلة الواردة آنفًا بشأن لاجئي ونازحي القدس أعدادًا ومناطق توزع في مختلف مناطق القدس الشرقية، وذلك وفق التعريف الشامل لهم، ولا تدّعي أنها ستجيب عليها كلها نظرًا للنقص في بعض المعطيات وتضارب الأرقام. كما تتطرق إلى واقع اللاجئين في القدس والتحديات التي تواجه مكانة اللاجئ ووضع المخيم ووكالة الغوث، وتخصص بالتحليل التحديات التي تواجه مخيمي شعفاط وقلنديا القائمين في محافظة القدس وفق تعريفها الفلسطيني، وتأثير ذلك على مستقبل المخيمات، وحق العودة للاجئي القدس ونازحيها، وكذلك تأثيرها على تحقيق

المزيد من تهويد وأسرلة القدس من عدمه جراء المقاومة الشعبية الفلسطينية.

لاجئو القدس عام 1948

كما تشير الدراسات (مثلًا: مصطفى، 1997؛ Tamari 1999؛ والوعري 2022) فقد كان انتشار مدينة القدس خارج أسوار البلدة القديمة محدودًا حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث اقتصر هذا الانتشار على عدد قليل من قصور الأغنياء مثل قصر كرم الخليلي الذي تم بناؤه في أوائل القرن الثامن عشر. هذا ولا يجب الخلط بين عدم توسع المدينة الواسع إلى خارج الأسوار حتى منتصف القرن التاسع عشر وبين وجود قرى يعود تاريخ بعضها إلى آلاف السنوات في قضاء القدس.

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر خروجًا متزايدًا من داخل أسوار البلدة القديمة إلى خارجها، وذلك لأسباب يعود بعضها إلى الاكتظاظ السكاني، وسوء ظروف السكن في البلدة القديمة، والتحسن الذي طرأ على الوضع الأمني خارجها. كما انتشر البناء اليهودي الموجّه من الملياردیرات اليهود، والأجنبي الغربي خارج الأسوار. في هذا الوقت بدأت تنشأ أحياء فلسطينية كتلك التي نشأت في باب العامود، والمسعودية، والشيخ جراح وهي مناطق القدس الشرقية. كما نشأت أحياء فلسطينية في القدس الغربية مثل البقعة الفوقا، والبقعة التحتا، والقطمون، والحي اليوناني، وحي النمامرة، والبقعة الوعرية، وحي الدجانية، والطالبية، وجورة العناب، والشماعة والمصرارة ومأمن الله وغيرها. ولم يخلُ الأمر من نشوء أحياء مختلطة عربية – يهودية مثل شارع يافا، وشارع الأنبياء، وجورة العناب، والشماعة وغيرها. وقد درس عبد الرازق الازدهار المعماري في 12 حيًّا من هذه الواقعة في القدس الغربية (عبد الرازق، 2010). وقد امتدّت الضواحي الفلسطينية في القدس الغربية إلى أطراف بعض القرى، حيث أصبحت قرى كلفتا ودير ياسين وعين كارم وقالونيا جزءًا من المدينة.

في عام 1948 تم تهجير أحياء القدس الغربية بالكامل على أيدي الحركة الصهيونية، بمن في ذلك الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون في المواقع المختلطة، وبلغ عدد من تم تهجيرهم عام 1948 من ضواحي القدس الغربية 45 ألفًا حسبما نقل سليم تماري عن كتاب لسلمان أبو ستة صدر عام 1998 (Tamari 1999، جدول في ص: 85). ولكن سلمان أبو ستة يذكر في سفره «أطلس فلسطين» الصادر عام 2011، وفي تدقيق لرقمه السابق أن عدد سكان القدس الغربية والقطمون الذين هجروا عام 1948 يبلغ 69693 (أبو ستة، 2011، ص: 113). ويذكر عبد الرازق رقمًا لمن هجروا عام 1948 من ذات الضواحي يبلغ 60 ألفًا وذلك دون أي توثيق من أي مصدر (عبد الرازق، 2010، ص: 83)، فيما يذكر مصطفى رقم 25 ألفًا على أنه رقم الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون ضواحي القدس الغربية عام 1948 (مصطفى، 1997، ص: 45)، فيما بلغ عدد الفلسطينيين في القدس الغربية عام 1947 ما يناهز 3150، كما ينسب نفس الكاتب لعارف العارف (مصطفى، 1997، ص: 47).

بالعودة إلى عارف العارف، وجد كاتب هذه الورقة أن العارف يفصل رقم مصطفى بالإشارة إلى رقم 30 ألف فلسطيني كانوا يقطنون في الجزء العربي من القدس الغربية في يوم 08 / 11 / 1947، يضاف إليهم 1,500 فلسطيني كانوا يقيمون في الجزء اليهودي منها (العارف، 1992، ص: 430). وقد استند العارف في أرقامه إلى التقرير الذي رفعه المستشار البريطاني جون مارتن إلى مندوب بريطانيا في هيئة الأمم بليك سكس (العارف، 1992، ص: 430، هامش 2).

بالاستناد إلى سجلات وكالة الغوث في عمان عام 1997، أورد تماري أن عدد اللاجئين المقدسيين من ضواحي القدس الغربية المولودين قبل كانون الثاني / يناير 1948 بلغ 22828 نسمة، فيما بلغ عدد من ولدوا بعد كانون الأول / ديسمبر 1948 زهاء 61440 نسمة (المجموعان من عمل كاتب هذه الورقة). المجموع الكلي حسب تماري هو 84268 نسمة

(Tamari, 1999, p: 8). ولا تعبر هذه الأرقام عن عدد اللاجئين المقدسيين الكلي المسجلين وغير المسجلين كما تبين.

إضافة للتهجير الكلي للفلسطينيين من ضواحي القدس الغربية، فقد تمت عملية تهجير لـ38 قرية فلسطينية كانت واقعة ضمن قضاء القدس حتى عام 1948، وبعدد سكان وصل في حينه إلى 28258 نسمة، يصبح وفقها المجموع الكلي لمن هجروا من ضواحي القدس الغربية وقرى قضاء القدس هو 73,258 (أبو ستة 1998، في تماري 1999، ص: 85). وفي عام 2011، عدّل أبو ستة الرقم ليصبح 28257، أي أقل برقم واحد عن الرقم السابق، ولكن ارتفاع رقم القدس – القطمون، كما سبق ذكره، قد جعل قائمة سلمان أبو ستة لعام 2011، تصل بعدد لاجئي القدس عام 1948 إلى 97,950 نسمة (أبو ستة، 2011، ص: 113).

وفيما قطن الصهاينة البيوت الفلسطينية في القدس الغربية، فقد دمروا في المقابل القرى الفلسطينية الـ38 تدميرًا كاملًا على أيدي المنظمات الصهيونية، ما عدا بعض الاستثناءات كمبانٍ وكنائس في عين كارم ودير رافات، وذلك كما يفصل وليد الخالدي، وأقيمت على أنقاض غالبيتها مستعمرات صهيونية (الخالدي، 1997، ص. 589 – 669)[1].

وقد أضاف سلمان أبو ستة مهجرين من قرى أخرى تحت بند «آخرون»، ولم يذكر أبو ستة الرقم الذي هجر من هذه القرى الأخرى عام 1948، ولكنه يذكر أنهم وصلوا مع سلالاتهم إلى 59,178 عام 2008، فيما بلغ عدد لاجئي القدس مع سلالاتهم في ذات

(1) وهذه القرى التي يفصل حولها الخالدي هي: علار، عقور، عرتوف، عين كارم، بيت عطاب، خربة التنور، بيت محسير، بيت نقوبا، بيت ثول، بيت أم الميس، البريج، دير عمرو، دير إبان، دير الهوا، دير الشيخ، دير ياسين، دير رافات، إشوع، عسلين، خربة اسم الله، جرش، الجورة، كسلا، خربة اللوز، لفتا، المالحة، نطاف، القبو، قالونيا، القسطل، راس أبو عمار، صرعة، ساريس، صطاف، صوبا، سفلى، خربة العمور، الوجلة.

العام إلى 394381 لاجئًا مسجلًا لدى وكالة الغوث، ويرتفع الرقم إلى 813291 في ذات العام إذا تمت إضافة اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الغوث (أبو ستة، 2011، ص: 113). وحسب أبو ستة، فإن فئات اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الغوث تشمل أولئك الذين منعتهم كبرياؤهم من التسجيل، واللاجئون الذين لم يستوفوا شروط الوكالة للتسجيل لأسباب تقنية، واللاجئون الذين قدموا طلبات التسجيل للوكالة بعد إغلاق باب التسجيل، واللاجئون الذين لم يحددوا سجلاتهم لدى الوكالة (أبو ستة، 2011، ص: 119).

يتفق جدول أبو ستة بشأن قرى القدس المهجرة عام 1948 مع جدول الخالدي، وإن كان لا يتفق مع معايير إحصاء الخالدي لكل قرى فلسطين التي هجرت عام 1948، إذ تبلغ عند الخالدي 418 قرية، فيما تبلغ لدى أبو ستة 520 قرية بناءً على معايير مختلفة (أبو ستة، 2011، ص: 106). ويقع تفصيل هذه النقطة خارج نطاق هذا البحث.

عوضًا عن القرى المدمرة من القدس الغربية، يذكر أبو ستة أن خمس قرى كانت موجودة في القدس الغربية عام 1998، واحدة منها أعيد إسكانها، واثنتان كانتا موجودتين منذ عام 1948 (أبو غوش، والجزء من بيت صفافا الذي تم ضمه إلى إسرائيل عام 1948)، واثنتان جديدتان نشأتا بعد 1948 (أبو ستة، 2011، ص: 138). وفي ملاحظة أخرى يشير أبو ستة إلى أن قسمًا من لاجئي اثنتين من قرى القدس، هما بيت نقوبا وصوبا، أصبحوا مهجرين داخليين في إسرائيل بعد 1948 (أبو ستة، 2011، ص: 140)، ولم يلجؤوا إلى القدس الشرقية، أو الضفة الغربية، أو الدول العربية ودول العالم. وثمة حاجة لعدد هؤلاء من أجل الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد لاجئي القدس عام 1948 الذي يشمل المهجرين الداخليين.

ضمن التقديرات المختلفة أعلاه لعدد لاجئي القدس عام 1948، تبدو أرقام سلمان أبو ستة هي الأرقام الأشمل لأسباب عدة منها: تضمنها أعداد اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، واعتمادها على مراجع أصلية مختلفة صدرت قبل عام 1948 مثل سجل القرى

لعام 1945 وغيره، ومقارنة الأعداد التي تضمنتها هذه المراجع، وأنها بُنيت على دراسات سابقة للكاتب نفسه وغيره، حيث عادت إلى بعض من كتابات سابقة لباحثين ضليعين، مثل: وليد الخالدي، ومصطفى مراد الدباغ، وعارف العارف، وصالح عبد الجواد، وكمال عبد الفتاح، ومركز بديل، ومركز العودة في لندن الذي أصدر سجل النكبة عام 1988، ومحصتها نقديًّا وأضافت عليها، وقيام فريق ميداني بجمع المعلومات تحت إشراف الدكتور سلمان أبو ستة.

لاجئو القدس وفلسطين إلى القدس الشرقية، وخدمات الوكالة 1948 - 1967

يذكر سليم تماري أن معظم لاجئي ضواحي القدس الغربية، قد لجؤوا إلى القدس الشرقية وبيت لحم ورام الله كونهم ينتمون إلى عائلات ميسورة ومن الطبقة الوسطى، مما جعلهم من غير ذوي الحاجة لخدمات الوكالة، فيما لجأ ما يوازي نصف عدد من لجؤوا منهم إلى الضفة الغربية نحو الأردن، وبقيت بعد ذلك نسبة قليلة توجهت إلى بقية مناطق عمل الوكالة وهي قطاع غزة وسوريا ولبنان. يختلف ذلك عن حالة القرى المقدسية المدمرة في القدس الغربية، التي لجأ ثلثا سكانها من الفقراء إلى الأردن للحاق بخدمات وكالة الغوث هناك، فيما لجأ الثلث الثالث منهم إلى الضفة الغربية (Tamari, 1999, pp: 8 – 9). وكان هؤلاء قد تجمعوا في ساحات المسجد الأقصى قبل توجههم إلى الأردن (Abu Haneya, 2023, p: 40). وخارج مناطق عمل الوكالة لجأت بعض عائلات الطبقة الوسطى المقدسية إلى دول الخليج والدول الأوروبية (الجعبري، 2020).

سيركز هذا القسم على من لجؤوا إلى القدس الشرقية، الذين لم يأتوا إليها من القدس الغربية وقراها فقط، بل من مدن فلسطينية أخرى كالرملة واللد ويافا والخليل وحيفا (الجعبري، 2020)، وتضيف أبو هنية بئر السبع وغزة كمدينتين قدم منهما اللاجئون إلى القدس الشرقية (Abu Haneya, 2023, p: 40)، ويورد موقع «موسوعة المخيمات الفلسطينية» – أطلقته في

الأردن أكاديمية دراسات اللاجئين عام 2000 – قوائم بأسماء مواقع وقرى فلسطين 1948 ونسبة من يتواجد من كل منها في مخيمي قلنديا وشعفاط (موسوعة المخيمات الفلسطينية)، إلا أن تقارير الموقع عن أعداد القرى والمواقع التي يعود إليها لاجئو المخيمين تعاني من تضارب الأرقام، مما أدى إلى عدم إدراجها هنا، ويمكن للقارئ العودة إليها.

هذا، وقد توزع هؤلاء على مخيم معسكر في البلدة القديمة من القدس، ومخيم قلنديا، وقرية الولجة، كما لجأت أعداد إلى سلوان، وصور باهر، ووادي الجوز وأنشأت الوكالة مرافق أخرى لخدمة اللاجئين في كل من هذه المواقع الأخيرة الثلاثة. كما هناك 28 أسرة من اللاجئين تعيش في كبانية أم هارون القائمة على جزء من الشيخ جراح، وفي جزء آخر من نفس الحي هنالك وحدات سكنية أقيمت للاجئين باتفاق بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث عام 1956، وتم تأجيرها لهم، مع عدم تنازلهم عن حق العودة بعقود مدتها أوليًّا ثلاث سنوات وثلاثة أشهر (الجعبة، 2021، ص: 50 – 51).

في عام 1965، تم إنشاء مخيم شعفاط باتفاق بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث ونقل لاجئو مخيم معسكر من البلدة القديمة إليه. وكانت البداية بالنسبة للاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في مخيم معسكر داخل البلدة القديمة. فقد قام الصليب الأحمر الدولي بإسكان بعض اللاجئين الذين لم يستطيعوا دفع بدلات الإيجار بشكل مؤقت في الحي اليهودي الذي كان قد تم إخلاؤه أثناء حرب 1948. وفي عام 1951 بدأت وكالة الغوث بتقديم خدماتها لمخيم معسكر وسواه بعد أن وقّعت اتفاقية مع الحكومة الأردنية نصت في بندها الثالث على قيام الوكالة بتقديم الخدمات وتوظيف اللاجئين ضمن طواقم عملها، فيما تكفلت الحكومة الأردنية بدفع بدل استئجار الأراضي التي تقام عليها المخيمات، وبدل تزويدها بالمياه (Abu Haneya, 2023, p: 41). وخلال خمسينيات القرن العشرين كان هناك 12 ألف لاجئ يتلقون خدمات الوكالة في البلدة القديمة من القدس، وفّرت لهم الوكالة أماكن لتوزيع الغذاء، بدأت بمدرسة البنات الإسلامية داخل المسجد الأقصى، ثم انتقلت إلى توما توما،

فإلى باب الساهرة، واستمر ذلك حتى عام 1963 حين قررت الحكومة الأردنية إغلاق مخيم معسكر بهدف تعزيز السياحة في البلدة القديمة (Abu Haneya, 2023, p: 42 – 43).

لم يقتصر قدوم اللاجئين إلى البلدة القديمة من القدس على أولئك من ذوي الحاجة الذين سجلوا لدى وكالة الغوث، بل كان هناك لاجئون آخرون تمكنوا من دفع بدلات الإيجار ولم يسجلوا لدى الوكالة. ويذكر الجعبة أن عددًا من الملاك الفلسطينيين قد تمكنوا بعد إخلاء الحي اليهودي من استعادة أملاكهم فيه، وقام بعض هؤلاء بتأجير هذه الأملاك للاجئين المقتدرين (الجعبة، 2019، ص: 49). ويشير الجعبة إلى أن مكوث اللاجئين في هذه المواقع من البلدة القديمة لم يدم لما هو أكثر من 15 عامًا، حيث بدأت عمليات إجلائهم منها منذ عام 1962، وتواصلت من خلال عمليات طرد بدأت منذ عام 1968 حين تمت مصادرة الحي اليهودي من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت عمليات الطرد حتى ثمانينيات القرن العشرين (الجعبة، 2019، ص: 49).

كان المخيم الثاني في القدس الشرقية بعد حرب 1948 هو «مخيم قلنديا». وفي صفحة وكالة الغوث الإلكترونية يجد القارئ معلومات عامة عنه تفيد بأنه أقيم على مساحة لا تزيد على 0،35 كيلومتر مربع (350 دونمًا)، وأن وكالة الغوث قد بدأت بتقديم خدماتها إليه منذ عام 1949. جاء لاجئو المخيم من 52 قرية تابعة إلى اللد والرملة وحيفا والخليل والقدس الغربية، ويسكنه 11 ألف لاجئ مسجل، وتشتمل خدمات الوكالة فيه على أربع مدارس، ومركز توزيع أغذية، ومركز صحي، ووحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز نسائي. (موقع الأونروا الإلكتروني). وتتضارب أرقام الوكالة حول عدد لاجئي هذا المخيم التي تهبط عند الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 9,222 في نهاية عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، ص: 33)، وترتفع عند مركز بديل إلى 15723 مع نهاية عام 2021 (بديل، 2022، ص: 46).

أما مخيم شـــعفاط، فقد بدأ إنشـــاؤه منذ عام 1963 كما ذكرت أبو حليمة أعلاه. ولكن موقع الأونروا الإلكتروني يشـــير إلى أنه قد تأسس على 0،2 كيلومتر مربع (200 دونم) عام 1965، وذلك بعد إغلاق مخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس بسبب سوء الأوضاع الصحية فيه. ويعود لاجئوه حســـب الوكالة إلى 55 قرية تابعة للقدس واللد ويافا والرملة، يسكنه 18 ألفًا، منهم 11 ألف لاجئ مسجل. وتشتمل خدمات الوكالة فيه على مدرستين، ومركز صحي، ووحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز نسائي (موقع الأونروا الإلكتروني). وورد في المســـح الشامل لمركز بديل أن عدد سكان المخيم قد بلغ في نهاية عام 2021 زهاء 16043 نســـمة (بديل، 2021، ص: 46). وســـتتم العودة إلى هذا التضارب في الأرقام في الأقسام اللاحقة.

عوضًـــا عن هذه المخيمات الثلاثـــة، تقدم وكالة الغوث خدمـــات التأهيل المهني من خـــلال مركز تأهيل مهني يقع في قلنديا، ومدرســـة للبنات في ســـلوان، وأخرى ابتدائية مختلطة في وادي الجوز، ومدرســـتين أساسيتين في صور باهر، حيث لجأ بعض من لاجئي عام 1948 إلى هذه المواقع الثلاثة أيضًا. وأخيرًا تقدم الوكالة خدمات إلى لاجئي الولجة. وكان 1,600 نســـمة من الولجة قد لجؤوا من قسم من الولجة انسحب منه الجيش الأردني ضمن اتفاقيات الهدنة لعام 1949. ولجأ هؤلاء إلى مخيم الدهيشة، وجبل النزهة في عمان، ومخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس. وفيما بين 1948 و1964 عاد قســـم منهم إلى الولجـــة، وعاد جزء من هـــؤلاء إليها بعد إغلاق مخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس، وأسســـت لهم الوكالة مدرسة هناك عام 1964، فيما توجّه قسم من الولجيين من مخيم معسكر إلى مخيم شعفاط، وأقاموا حي الولجية فيه، ويحمل غالبية سكان الولجة بطاقة الأونروا، حيث كانت الوكالة قد قامت بتسجيلهم بين أعوام 1950 – 1967 (الجعبري، 2020؛ والأونروا، 2010).

النازحون عام 1967

لا توجد معطيات دقيقة عن عدد نازحي القدس في الفترة الممتدة من عام 1952 (عام توقف الوكالة عن تسجيل اللاجئين) وحتى عام 1967، مع العلم أن هنالك من نزحوا من القدس إلى عمان ودول الخليج في تلك الفترة لأسباب معيشية (اللاجئون الاقتصاديون حسب تصنيفات الوكالة)، أو لأسباب تتعلق بالهجمات الإسرائيلية المتكررة على الضفة الغربية كتلك التي حصلت على قرى قبية وبرطعة والسموع خلال سنوات مختلفة من تلك الفترة. هذا ويذكر بلال الحسن في مقالة له أن عدد من نزحوا من الضفة والقطاع بين 1949 – 1967 قد بلغ 200 ألف نسمة (الحسن، 1995)، ولكنه لم يحدد عدد من نزحوا من القدس من بين هؤلاء. ويساوي رقم الحسن عدد من هجروا بباصات إسرائيلية كانت تقف في باب العامود ومناطق أخرى من الضفة بعد الحرب مباشرة، وكانت تنقلهم إلى جسر اللنبي نحو الأردن (مصالحة، 2003، ص: 201). يعني ذلك أن عدد من أُجبروا على النزوح من القدس والضفة وغزة يساوي على الأقل ضعف الرقم الذي أورده الحسن.

وفيما يتعلق بنازحي القدس خلال الحرب، فقد ورد في دراسة غير منشورة لبرنارد سابيلا أن عددهم قد ناهز 49227 نسمة، منهم 16 ألفًا لجؤوا إلى خارج الضفة، فيما لجأ البقية (ما يزيد على 33 ألفًا) لجؤوا داخليًّا ضمن مناطق ما سمّته إسرائيل بـ«القدس الكبرى» (سابيلا، ورقة غير منشورة). هذا فيما ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير لها صدر عام 1997، بأن عدد نازحي القدس نحو الأردن عام 1967 قد بلغ 60 ألفًا (عناب والبلوي، 2013، ص: 9).

يشير سالم إلى أن أرقام سابيلا ولجنة الأمم المتحدة لا تشمل ثمانية آلاف مقدسي تم تهجيرهم من قبل الاحتلال بعد الحرب مباشرة من حي الشرف وحارة المغاربة إلى مخيم شعفاط، كما لا تشمل نازحي قرى اللطرون المدمرة الثلاث من قبل الاحتلال بعد الحرب،

والتي ضمّها الاحتلال إلى حدود القدس الكبرى، وهي يالو وعمواس وبيت نوبا، والذين بلغ عددهم في تسعينيات القرن الماضي 30 ألفًا، يتوزع نصفهم داخل الوطن والنصف الآخر خارجه (سالم، 1996، ص: 24).

ويذكر مسح مركز بديل أن من هجر من قرى اللطرون الثلاث قد بلغ 10 آلاف نسمة عام 1967، ووصلوا مع سلالاتهم في نهاية عام 2021 إلى 57,108 (بديل، 2022، ص: 62). بإضافة هذه الأرقام إلى رقم لجنة الأمم المتحدة، وهي رقم 8000 من البلدة القديمة إلى مخيم شعفاط، ورقم بديل لقرى اللطرون الثلاث وهو 10,000 عام 1967، يصل رقم نازحي القدس عام 1967 إلى 78 ألفًا ممن أُجبروا على النزوح خلال حرب 1967 وبعدها مباشرة. هذا وهناك عدد من لاجئي عام 1948 الذين توجهوا بعد عام 1948 إلى القدس الشرقية قد عادوا للنزوح عام 1967، فمن مخيم شعفاط مثلًا نزح عام 1967 ما يوازي 3,000 نسمة، قسم منهم نحو الأردن، وقسم آخر نحو مناطق مجاورة عادوا منها إلى المخيم بعد حين (Abu Haneya, 2023. p: 45).

من أجل الوصول إلى عدد دقيق لنازحي القدس عام 1967، ومع سلالاتهم ومن أضيف إليهم حتى اليوم، يجب أن يضاف إلى الرقم 78 ألفًا أعداد المبعدين المقدسيين من قبل الاحتلال بعد عام 1967، ومنهم من هجروا في عملية باصات باب العامود التي ذكرها مصالحة أعلاه، وكذلك عدد المقدسيين الذين فقدوا هوياتهم لأسباب تتعلق بفقدان التصاريح أثناء الوجود خارج البلاد ولا يوجد رقم دقيق منشور حول عدد هؤلاء حتى الآن، أو تعرضوا لسحب هوياتهم المقدسية من قبل الاحتلال، مما اضطرّهم للجوء إلى مناطق الضفة الغربية، أو إلى خارج البلاد، ويبلغ عدد من سحبت هوياتهم زهاء 14,701 نسمة من عام 1967 وحتى نهاية عام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وهناك أيضًا 20 ألف طفل حرموا حتى عام 2002 من الحصول على هوية القدس بسبب كون أحد الوالدين حاملًا لهوية غير مقدسية.

هناك أيضًا من أصبحوا مهجرين داخليين بسبب هدم البيوت، حيث بلغ عدد البيوت التي تم هدمها في القدس الشرقية بين عام 1967 – 2021 حسب تقديرات معهد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2,242 بيتًا ومنشأة، تهجّر بسبب هدمها 9,821 شخصًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، ويشمل ذلك 1,044 بيتًا ومنشأة في كل محافظة القدس في الفترة الواقعة بين أعوام 208 – 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023، ص: 122). وباحتساب إلجاء خمسة أفراد كمعدل من كل بيت يتم هدمه، فإن عدد من تم إلجاؤهم نتيجة ذلك بين 2008 – 2022 حسب العدد الأدنى المقدر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يكون 5220 نسمة.

يُضاف لكل ما تقدم، عمليات التهجير التي تحتاج إلى بحث خاص، والتي لا زالت مستمرة في سلوان، والشيخ جراح والبلدة القديمة والخان الأحمر والولجة وغيرها جراء مصادرة بيوتهم أو التهجير القسري الجماعي، وكذلك الإلجاء المستمر جراء عمليات هدم البيوت. وحتى نهاية عام 2021 كانت هناك دعاوى قضائية لإخلاء 218 أسرة فلسطينية في القدس يتضرر منها 970 شخصًا (بديل، 2022، ص: 39).

وهنالك أيضًا من تهجروا داخليًّا بسبب بناء الجدار العازل بين القدس والضفة وبين مناطق من القدس ذاتها كمخيم شعفاط وكفر عقب اللتين أصبحتا خارج الجدار ويبلغ عدد سكانها من حملة هوية القدس 140 ألفًا حسب الإحصاءات الإسرائيلية (معهد القدس، 2019، ص: 20)، ولكن الإحصاءات ترتفع إلى 250 ألفًا حسب المركز الجماهيري لضواحي القدس التابع لبلدية القدس، منهم 150 ألفًا في كفر عقب، و100 ألف في مخيم شعفاط ومحيطه في رأس خميس، وضاحية السلام، ورأس شحادة وعناتا (www.jerusalem.muni.il)، وثمة تقديرات أخرى كبيرة أيضًا من الملتقى الفكري العربي (الملتقى، 2016)، ومن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة، أوتشا (www.ocha.opt).

لا تشـــمل هذه الأرقام «اللاجئين الاقتصاديين» بســـبب العوز والحاجة، وبتطبيق ذلك على مخيم شعفاط يجد المرء أن المخيم يضم عددًا من ذوي الحاجة من المقدسيين الذين لجؤوا إليه بسبب عدم القدرة على البناء أو دفع إيجارات البيوت أو تلبية متطلبات المعيشة الباهظة في القدس، كما وشـــكل لاجئو المخيم مـــع فقراء القدس أحياءً هـــي رأس خميس، ورأس شـــحادة، وضاحية السلام، تمثّل ســـجونًا معلبة مكتظة بشـــكل قياسي ومحاصرة من جميع الجهات بمستعمرات بسغات زئيف من الشـــمال، وعناتوت من الشرق، وجفعات شابيرا (التلة الفرنســـية) من الجنوب، وشـــفاط من الغرب. هذا إضافة لجدار العزل الذي وضع المخيم فعليًّا خارج القدس، مع أن غالبية ســـكانه يحملون هوية القدس. ويبلغ عدد سكان المواقع الأربعة 70 ألفًا حسب من تصلهم فواتير شركة المياه الإسرائيلية جيحون، منهم 20 ألفًا في المخيـــم، و50 ألفًا في الضواحي الثلاث الأخرى. وتحـــصي دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية حملة هوية القدس من أولئك على أنهم يناهزون 20,400 نســـمة. هذا فيما بينت نتائج مسح قامت به دائرة التطوير والمبادرات في وزارة القدس والتراث وجود 11,025 شقة في المخيم وحده، بضربها بخمســـة أفراد لكل شقة يصبح عدد سكان المخيم وحده 55125 نســـمة (معهد القدس، 2019، ص: 18 – 19)، مما يرفع عدد ســـكان المخيم مع الضواحي الثـــلاث إلى ما يزيد على 105 آلاف نســـمة. وفي هذا الإطار لم يكن غريبا أن يتحدث محمود الشـــيخ رئيس اللجنة الشعبية في المخيم لجريدة القدس عام 2022، مشيرًا لوجود 120 ألف نسمة في المخيم وجواره (جريدة القدس، 2022).

مخططات الاستعمار، المخيمات، ووكالة الغوث

يقوم الاســـتيطان الاســـتعماري على ركيزتين: **الأولى** منهما هي تصفية الشعب الأصلي بطرق مختلفة منها (دون التطرق لكل النماذج لضيق المجال) الإبادة الجسدية كما في الحالات الأمريكية والكندية والأســـترالية، أو الإبادة الجســـدية ممزوجة بالاقتلاع والطرد والتطهير العرقي والترانسفير، كما في حالة الاســـتيطان الاستعماري في فلسطين. **والركيزة الثانية** هي

الإحلال لمستوطنين استعماريين محل الشعب الأصلي يغيرون هوية المكان والأرض والفضاء والمشـــهد بعد وأد مجتمع الشـــعب الأصلي وتدمير بناه الاقتصادية والسياســـية والقانونية والثقافيـــة وتراثه الأثري والحضاري، وحقّه في تقرير المصير. في هذا الإطار كان الإلجاء هو الوسيلة الأهم التي استعملتها الحركة الصهيونية من أجل تصفية القضية الفلسطينية، وهي وسيلة كانت ولا زالت مستمرة، وبعد الإلجاء تسعى الدولة الاستيطانية الاستعمارية ضمن معركة تثبيت وجودهـــا إلى إنهاء صفة اللاجئ، وتفكيك المخيـــمات، وإنهاء وكالة الغوث المعبّرة عن وجود قضية اللاجئين. وممارســـات الصهيونية تجاه هذه الثلاثية منذ خمسينيات القرن الماضي موثقة بغزارة في الأدبيات حول هذا الموضوع.

وما يهم هذا القســـم هو اســـتكمال استعراض وتحليل المســـار الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين في القدس الشرقية نموذجًا، لاسيما في العقد الأخير بعد أن طرح «مشروع الانتصار التام على الفلسطينيين» من قبل دانييل بايبس وأقطاب أفنجليكانية في الكونغرس الأمريكي، وأخرى صهيونية متطرفة داخل الكنيســـت الإسرائيلي منذ عـــام 2012 – 2014 (Pipes, 2016)، ثم مشروع خطة الحســـم لعام 2017 من قبل بتسلئيل ســـموتريتش (Smotrich, 2017)، فصفقة القرن لعام 2020، وما تلاها من تطورات لتصفية قضية اللاجئين، وإبادتها في التطبيق العملي، وإزالتها من الوعي الفلسطيني والعربي والعالمي.

في حالة اللاجئين في القدس، ترافقت المشـــاريع المذكورة، مع خطة لزئيف الكين وزير شـــؤون القدس والتراث عام 2017، قضت بإنشـــاء بلدية منفصلة ولكـــن تخضع للنفوذ الإسرائيلي في كل من كفر عقب ومخيم شعفاط (معهد القدس، 2019، ص: 42). أضمرت هـــذه الخطة أن مخيم شـــعفاط لم يعد مخيمًا، بل منطقة بلدية عادية تســـتحق ترتيبًا إداريًّا وفق ذلك.

بعد خطة زئيف الكين طرح نيّر بركات خطة أخرى عام 2018، حين كان رئيسًـــا لبلدية

القدس، وهدفت الخطة إلى إغلاق مقرات وكالة الغوث في القدس ومخيم شعفاط، وتحويل مسؤولياتها إلى بلدية الاحتلال، بما يشمل إغلاق مدارس الوكالة ومراكزها الصحية وخدمات الرفاه والتوظيف التي توفرها، وسحب مسؤوليات الوكالة عن مجالات الصرف الصحي والمجاري والبنية التحتية، على أن توفر بدائل تديرها بلدية الاحتلال لكل ما سبق (معهد القدس، 2019، ص: 42 – 43). تعني هذه الخطة إنهاء صفة اللاجئ وتحويل مخيم شعفاط إلى حي عادي يحظى بالخدمات البلدية مثل أي حي آخر في مدينة القدس.

في عام 2020، جاءت صفقة القرن لتتوج الخطتين السابقتين حين تضمنت إقامة عاصمة فلسطينية دون سيادة في كل من كفر عقب ومخيم شعفاط، وتكون خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية (The White House). ومع نشوب الحرب على غزة في 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، ازدادت التحذيرات الإسرائيلية بأن لا يخرق لاجئو مخيم شعفاط الجدار ويعبرون لـ«قتل اليهود»، كما فعل فلسطينيو غزة. تأتي هذه الدعوات من أجل التبرير المسبق لترحيل جديد لفلسطينيي المخيم.

تبيّن دراسات هذا الملف أن الخطط لإنهاء ثلاثية اللاجئ، والمخيم، والوكالة قد بدأت فور انتهاء نكبة عام 1948، واستمرت حتى وصلت الذروة الراهنة بتدمير مخيمات قطاع غزة، وجنين وطولكرم ونابلس وغيرها. وفي هذا الإطار تكتسي الهجمة على الثلاثية المذكورة في القدس طابعًا خاصًّا إضافيًّا يتمثل فيما يأتي:

أولًا: إن إلحاق الاحتلال لمخيم شعفاط بالقدس المضمومة عام 1967، قد قام على فرضية أنه يمكن تحويله قسريًّا إلى حي عادي ينهي صفة اللاجئ والمخيم، وذلك على غرار إعلان إسرائيل عام 1952 بأنه لا وجود لمشكلة لاجئين داخلها كما ورد، فهنا لسان حالها يقول بأنه لا يوجد مشكلة لاجئين في القدس الشرقية أيضًا. **ثانيًا**: إن مقر الوكالة في القدس هو المسؤول عن خدمات الوكالة لكل مخيمات الضفة الغربية (محافظات فلسطين الشمالية)،

وبالتالي فإن إغلاق مقر الوكالة في القدس سيؤدي إلى وقف خدمات الوكالة لكل مخيمات الضفة كما يخططون، يعزز ذلك مشروع القرار المطروح في الكنيست الصهيوني لاعتبار الوكالة منظمة إرهابية والذي جرى إقراره بالقراءة الأولى عند الانتهاء من كتابة هذه الورقة.

ثالثًا: إنهاء مخيم شعفاط سيكون «بروفة» للخطط الصهيونية لإنهاء كل المخيمات في عموم الضفة، وقطاع غزة (المحافظات الجنوبية).

رابعًا: التمهيد لحظر وجود بعثات أممية ودولية أخرى تقدم خدمات للفلسطينيين من مقراتها في القدس الشرقية، ومنها ما تم من تهديد في تموز / يوليو 2024 القنصلية الإسبانية في القدس بحظر خدماتها للفلسطينيين، ونزع الصفة الدبلوماسية في آب / أغسطس 2024 عن أعضاء البعثة النرويجية لفلسطين بعد اعتراف دولتهم بدولة فلسطين.

خامسًا: إنهاء مخيم شعفاط وإغلاق مقر الوكالة في القدس سيكونان خطوة إضافية على طريق الإنهاء القسري لمركزية القدس في الحياة الفلسطينية.

الآفاق

ليس الاستعمار الصهيوني هو اللاعب الوحيد في الساحة، وبالتالي فإن مخططاته بشأن ثلاثية اللاجئ والمخيم والوكالة ليست حتمية الإنفاذ. يتطلب ذلك خطوات للحفاظ على هذه المكونات الثلاثة، بل وقطع خطوات إضافية على طريق تحقيق حق العودة.

البداية تكون باللاجئ، بتعزيز صموده، وتعزيز دمج لاجئي المخيمات في الحياة الفلسطينية دون تمييز، وخلق هوية وطنية جامعة في الممارسة خلف الهويات المحلية التي تطل برأسها. ودمقرطة وضع الهيئات التمثيلية في المخيمات انتخابًا وتمثيلًا. وتعزيز البرامج الوطنية لحماية اللاجئين والمخيمات والتي يشارك بها كل الشعب الفلسطيني، وذلك لحفظ حق العودة، والحؤول دون تشكل شعور عند اللاجئين بأنهم يمثلون استثناءً منبوذًا.

وبالنسبة للمخيمات، يكون الأمر أيضًا، بعدم تحميلها عبء المقاومة الأكبر وحدها،

وبإخراجها من حالة الاستثناء وتعليق النظام (حنفي، 2012، ص: 608) والفوضى، وتنظيمها في كل المجالات لتصبح أمكنة مناسبة للعيش، وتتوفر فيها الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية على أفضل نحو ممكن، وتوفير ظروف سكن مناسبة ومعالجة الاكتظاظ السكاني في المخيمات، بما يخالف النظرة السائدة بأن تحسين ظروف المعيشة في المخيمات يقلّل من حمية اللاجئين تجاه حق العودة. تتحول المخيمات إلى أماكن نابذة ويهجرها لاجئوها بسبب المشكلات المذكورة، فيما أن تطوير وضع المخيمات يجعلها تتحول إلى بيئة جاذبة من جديد.

وهنا يجدر الانتباه إلى الاستثناء الذي يمثله مخيم شعفاط، الذي لا زال رغم تردي الأوضاع فيه، بيئة جاذبة لفقراء القدس والضفة وذوي الحاجة فيهما، ولكن ذلك لا يعني إبقاء وضع المخيم كما هو عليه من سوء، مما سيجعله ينفجر في كل الاتجاهات في وقت من الأوقات. ويذكر حنفي أن غالبية سكان مخيم شعفاط يخفون حقيقة سكنهم في المخيم (حنفي، 2012، ص: 602)، وهذه ملاحظة تحذيرية لافتة، ربطًا بما ذكر في الفقرة السابقة.

تبقى بعد ذلك الوكالة وكيف يمكن الحيلولة دون تنازلها أمام الهجمة عليها، لاسيما وأن الوكالة تنازلت في مرات عديدة، حيث هي ليست محصنة ضد الضغط، ففي خمسينيات القرن الماضي شاركت في المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين، كما استسلمت للضغط الإسرائيلي بحيث أنهت خدماتها في إسرائيل عام 1952 كما ورد، وفي تسعينيات القرن الماضي انخرطت في مشاريع «تطبيق السلام» كما سُمِّيت، والتي مهدت فيها لنقل صلاحياتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي بدايات الحرب الأخيرة على غزة بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023 قامت بنقل مكاتبها وخدماتها من شمال قطاع غزة إلى جنوبه بمجرد الضغط الإسرائيلي. هذه ليست إلا أمثلة.

كيف ستتصرف الوكالة إذًا أمام التوجه لإغلاق مقرها في القدس؟ هل ستوقع اتفاقًا مع

الحكومة الإسرائيلية على غرار اتفاق عام 1952 بإنهاء عملها في القدس وتحويل مسؤولياتها فيها إلى إسرائيل؟. كما عودت تنازلات الوكالة السابقة، فإن اتخاذها قرارًا بنقل مقرها من القدس إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ليس مستبعدًا، ولكن موافقتها على تحويل مسؤولياتها تجاه مخيمات القدس إلى دولة إسرائيل هو أمر أقل احتمالية، وذلك في ضوء قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر القدس الشرقية جزءًا من الأراضي المحتلة عام 1967.

وأخيرًا، كيف تتصرف الوكالة إذا ما صدر قانون من الكنيست الإسرائيلي باعتبارها منظمة إرهابية؟ هل ستنهي عملها، أم ستعود، مثلًا: إلى فيينا كعاصمة أوروبية والتي كان مقرها الرئيس فيها قبل أن تنتقل إلى غزة؟

لحماية الوكالة وتحصينها، يستلزم الأمر مبادرة فلسطينية فاعلة، تبدأ من الأمم المتحدة باقتراح قرارات لتحصين عمل الوكالة، وإعادة إحياء لجنة التوفيق الدولية التي كان يفترض أن تعمل على توفير حلول سياسية لقضية اللاجئين مقابل تركيز الوكالة على الإغاثة والخدمات الإنسانية، وتوثيق عرى التعاون بين الوكالة وبين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي تتابع قضايا اللاجئين الفلسطينيين خارج المناطق الخمس لعمل الوكالة، وربما أيضًا تقديم مشروع قرار لإعادة عمل الوكالة داخل إسرائيل لمتابعة قضايا المهجرين الفلسطينيين الداخليين فيها. يلي ذلك دعم الوكالة ماليًّا من كل المصادر لضمان استمرار عملها.

الخاتمة

لم يرد الاستعمار الاستيطاني لفلسطين أن تخلق عملية الاقتلاع والإحلال التي قام ويقوم بها حالة لجوء ومخيمات، بل أراد الانتصار التام والإبادة الكلية وحسب، أي ألا تبقى أي آثار لأفعاله الاقتلاعية الإحلالية. ولكن إرادته تلك لم تتحقق دفعة واحدة منذ فجر الغزو الصهيوني لفلسطين حتى اليوم. لذا استخدم عبر الزمن وسائل متعددة للخديعة وإخفاء

توجهه الإبادي الكامل. ففي البدايــة وافق مقابل تكريس وجوده على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273 لعــام 1949 لقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة مقابل التزامها بميثاق الأمــم المتحدة، وبتطبيق قراري الجمعية العامة رقــم 181 لعام 1947، و194 لعام 1948. وقــد جاءت لغة التزام إسرائيــل بالقرارين الأخيرين غامضة، مما يســمح بتنصل مستقبلي، حيث ورد حولها نصٌّ على لسان الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«وإذ تشير إلى قراريها الصادرين في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947، وفي 11 كانون الأول / ديســمبر 1948 وإذ تحيط علمًا بالتصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياســية المؤقتة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة» (الموســوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية).

لم تلتزم إسرائيل فعليًّا بتطبيق القرارين المذكورين، وطرح ديفيد بن غوريون فكرة إعادة 100 ألــف لاجئ إلى داخل إسرائيــل ولم يطبق ذلك. وقد ســمحت إسرائيل مؤقتًا بعمل الوكالة داخلها، واستمر ذلك، كما ورد آنفًا، حتى أثمر الضغط الإسرائيلي على الوكالة بإنهاء عملها في إسرائيل عام 1952، أعلنت بعده الأخيرة بأنه لا توجد مشــكلة لاجئين داخلها. ومقابل عدم تطبيقها للقرارين 181 و194 دعمت إسرائيل على العكس كل المشــاريع التي طرحت في خمســينيات القرن الماضي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ويفصلها نور مصالحة في الفترة الواقعــة مــن 1948 إلى 1972 (Masalha, 1996)، مما كان ســيؤدي تلقائيًّا إلى إنهاء عمل وكالة الغوث. ومع شــنّ حرب 1967 العدوانية تسببت إسرائيل في خلق لجوء جديد، ولم تعترف عندما بدأت المفاوضات الفلســطينية الإسرائيلية بسلالاتهم ضمن عداد النازحين. وتســعى في العقد الأخير بالتعاون مع الولايات المتحــدة إلى إنهاء عمل الوكالة كجزء من العمل على التصفية الكاملة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا كله فيما تستمر في خلق حالات إلجاء وتهجير جديدة سعيًا منها لحســم معركة وجودها عبر التصفية الكاملة للقضية الفلسطينية.

بقيت الإشـــارة إلى أن هذه الورقة، تمثل فاتحة بحث في هذا الموضوع، ســـيتم استكمالها من خلال العمل الميداني والتنقيب في الأرشيفات، لاسيما الانتدابية البريطانية والإسرائيلية والأردنية، باتجاه تكوين صورة شمولية عن لاجئي فلسطين عام 1948 إلى القدس الشرقية وخارجها، وعن نازحـــي 1967 داخل القدس الشرقية وخارجهـــا، وأخيرًا عن عمليات الإلجاء المســـتمر الجارية على قدم وســـاق في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح والخان الأحمر، وغيرها.

المراجع العربية

- الأونروا – وكالة الغوث، مكتب البحوث ومكتب دعم العمليات. (تموز، 2010). «صورة مصغرة عن الوجلة». / https: / / www.unrwa.org /

- بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2022). **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون – المسح الشامل 2019 – 2021 (الإصدار العاشر)**. بيت لحم.

- جريدة القدس. (29 / 10 / 2022). مخيم شعفاط سجن كبير يعاني فيه 120 ألف نسمة.

- الجعبري، كمال. (2020). المخيمات الفلسطينية في القدس تحت المجهر. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. / https: / / refugeesps.net /

- الجعبة، نظمي (2019). **حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد**. القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة التعاون.

- الجعبة (صيف 2021). «حي الشيخ جراح، ومعركة البقاء». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد (127). ص: 34 – 66.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (حزيران / يونيو 2023). **كتاب القدس الإحصائي السنوي**. رام الله.

- الحسن، بلال. (22 / 9 / 1995). «خزان اتفاق أوسلو يزود إسرائيل بحجج جديدة لرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين». **جريدة القدس**.

- حنفي، ساري. (2012). «مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بين فضاء الاستثناء وموقع المقاومة». في «حنفي، ساري وآخرون (محررون). **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 589 – 619».

- الخالدي، وليد. (1997). **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- سابيلا، برنارد. (د. ن). الهجرة من القدس. ورقة غير منشورة روجعت في «بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة.

- سالم، وليد. (1996). «نازحو 1967: مشكلة التعريف والأعداد». في «شمل: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني. **النازحون الفلسطينيون وعملية السلام**. ص: 17 – 29».

- سالم، وليد. (1997). **حق العودة، البدائل الفلسطينية**. القدس: بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- ســـالم، وليد. (2006). **دليل اللاجئ الفلســـطيني**. بانوراما - المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.
- أبو ستة، سلمان. (2011). **أطلس فلسطين 1917 - 1966**. لندن: هيئة أرض فلسطين.
- العارف، عارف (1992). **المفصل في تاريخ القدس**. القدس: مكتبة الأندلس.
- عبد الرازق، عدنان. (2010). **الازدهار المعماري في غربي القدس المحتلة**. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- عناب محمد، والبلوي ناصر. (2013). «الترحيل والإبعاد القسري، أدواته وأســـاليبه». في «السياسة الحكومية الإسرائيلية تجاه المقدســـيين. نابلس: جامعة النجاح - **وقائع مؤتمر الأبعاد من سياســـة التطهير الجماعي إلى التطهير الفردي**. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 20 / 07 / 2024):

https: / / repository.najah.edu / server / api / core / bitstreams / a4aa583c - aa6d - 4048 - a5f3 - c17c4424f3d8 / content

- غازيت، شـــلومو (آذار / مارس، 1995). «مشكلة اللاجئين الفلســـطينيين». في «الشقاقي، خليل. **المفاوضات الفلســـطينية الإسرائيلية، مواقـــف إسرائيلية من قضايا الحـــل النهائي**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ص: 146».
- قريع، أحمد. (2008). **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (سجل توثيقي)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مصالحة، نور. (2003). **إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- مصطفـــى، وليد. (1997). **القدس ســـكان وعمـــران من 1850 - 1996**. القـــدس: مركز القدس للإعلام والاتصال.
- معهد القدس لأبحاث السياسات. (2019). **مخيم شعفاط**. القدس.
- الملتقى الفكري العربي. (2016). **تقييم الاحتياجات الأساسية - كفر عقب**. القدس.
- الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. / https: / / www.palquest.org
- الوعري، نائلة. (2022). **القدس عاصمة فلســـطين السياســـية والروحيـــة 198 - 1948**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- موقع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية: https: / / www.nad.ps / ar
- موقع الأونروا (وكالة الغوث): / https: / / www.unrwa.org
- موسوعة المخيمات الفلسطينية. / https: / / palcamps.net / ar

English Resources

- Abu Haneya, Halima. (April, 2023). «The Intertwined History of Shu'afat Refugee Camp in Jerusalem: The Making of Refugees». Jerusalem Quarterly Journal. No. 93. Pp: 36 – 60.
- Alternative Information Center. (April 1996). Article 74, issue 15.
- Baligh, Alexander. (November, 1994). «From UNRWA to Israel: The 1952 Transfer of Responsibilities for Refugees in Israel». Canada's Journal on Refugees'. P: 7 – 10. https: / / refuge.journals.yorku.ca
- Bartholomeuz, Lance (May, 2010). «The Mandate of UNRWA at Sixty». UNHCR: Refugees Survey Quarterly. Vol. 28, no 2&3, pp.452 – 474. http: / / oxfordjournals.org
- Goldberg, Ari Ben (25 May,2012). «US Senate Dramatically Scale Down Definition of Palestinian Refugees». https: / / www.timesofisrael.com /
- Masalha, Nur. (1996). Israeli Plans to Resettle the Palestinian Refugees 1948 – 1972. Ramallah: Palestinian Diaspora and Refugee Center (SHAML).
- Pipes, Daniel. (31 December 2016). «This is the Moment for an Israeli Victory». https: / / www.danielpipes.org
- Smotrich, Bezalel (2017). The Decisive Plan. Shiloah Center State of Israel – Government Press Office (1990s but no concrete date of Publication). «The Refugee Issue».
- Tamari Salim, editor. (1998). Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Jerusalem: The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center.
- The White House. https: / / www.whitehouse.gov /
- UN. https: / / documents.un.org /
- www.jerusalem.muni.il
- www.ocha.opt

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: هدف مرحلي في مرحلة النهائيات

أ. داود الغول

مقدسي فلسطيني، مرشح للدكتوراه في جامعة نيوكاسل البريطانية

تتالت الأخبار وتنوعت المواقف حول وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا (الوكالة) بعد سحب الإدارة الأمريكية تمويلها للوكالة، وهي حملة مبنية على معلومات كاذبة ومضللة، كما وصفتها الوكالة (الأونروا، 2024). تقود هذه الحملة إسرائيل وأمريكا، وانضمت إليها بعض الدول في فترات مختلفة، وبأشكال مختلفة، خلال السنوات الماضية. تناولت الأخبار والدراسات الحملة على الوكالة من جوانب مختلفة، منها دراسة مبررات الحملة بوصفها حملة قديمة جديدة وسبل مواجهتها (صلاح، 2018؛ عزة، 2008). وترى أدبيات أخرى أن الأزمة المالية الناتجة عن هذه الحملة ستؤدي إلى تصفية اللجوء سياسيًّا (السهلي، 2022).

بالعموم، تتفق الأدبيات على أن هدف الحملة هو تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، بينما يؤكد أنيس محسن على أن مشاريع تصفية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بدأت قبل أن يستفيق الفلسطينيون من صدمة النكبة،

وما زالت مستمرة حتى اليوم (محسن، 2019، ص: 83).

منذ بداية حرب الإبـــادة على غزة، تصاعدت الحملة على الوكالة، وتضمنت العديد من التهم التي تسعى إلى شيطنة الوكالة ووسمها بالإرهاب؛ لتبرير إنهاء عملها، وسياسة إعادة تشكيل هوية وتعريف «نحن» و«هم» أو «الآخر» هي سياسة متبعة في أمريكا وإسرائيل، يتم من خلالها تحويل الآخر إلى هدف، إلى عدو، إلى مكروه وبالتالي تبرير استهدافه (Graham, 2011, p: 36, 348). في حالـــة الوكالـــة، أحد أبـــرز الأمثلة على اتّباع هذه السياســـة، هو اتهـــام (190) موظفًا أمميًّا في غزة بالانتماء إلى حماس والجهاد الإســـلامي، عدا اتهام موظفي الوكالة بالمشاركة في عمليات خطف وقتل (روسيا اليوم، 2024). ويتناول بعض الباحثين والإعلاميين الحملة ما بعد حرب الإبادة بشـــكل منفصل عما جرى في الســـنوات الأخيرة، وعلى ســـبيل المثال تمّت الإشـــارة في الإعلام إلى خطة كُتب عليها «شديدة السرية» من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية، تمت صياغتها في نهاية كانون الأول / ديســـمبر من عام 2023 بعنوان «لا أونروا بعد الحرب على غزة» (ياغي، 2024).

تســـعى هذه المقالة لدراســـة هذه الحالة في إطار التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وتدّعـــي أنه لا يمكـــن قراءة وفهم محاولات إنهـــاء عمل الوكالة دون دراســـة المحاولات المتزامنـــة لتصفية قضية عـــودة اللاجئين الفلســـطينيين، بل ولتصفية القضية الفلســـطينية بالكامل في إطار مشروع أكبر يستهدف كل المناطق الفلسطينية، وبالتالي فإن الوكالة ليست الهدف الإســـتراتيجي الوحيد من هذه الحملة، وإنما هنـــاك أهداف أخرى تتجاوز موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين. بالتالي ترى هذه المقالة أنه يجب دراسة وتحليل حملة إنهاء عمل الوكالة في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية، وليس بمعزل عنها.

مركزية حق العودة ماض حاضر في القضية الفلسطينية

مرّت القضية الفلســـطينية بالعديد من المراحل التاريخية، وتعتـــبر النكبة حدثًا مفصليًّا ومحطة تأسيســـية، على الرغم من الصراع المســـتمر قبلها، مثـــل: الإضراب والثورة العربية

الكـبرى 1936 – 1939 (Kanafani، 1980)، وغيرهـا. إلا أن النكبة كانت نقطة مركزية لتحول القضية الفلسطينية وتمحورها حول قضية اللاجئين كحلقة مركزية أو جوهر الصراع (قطامش، 2003، ص: 195)، حيث لعب اللاجئون الفلسـطينيون دورًا مركزيًّا في النضال قبل منظمة التحرير الفلسـطينية ومن خلالها (باومغرتن، 2006، ص: 73 – 81). تضمنت هذه المرحلة ومن بداياتها قرار الأمم المتحدة رقم 194 حول عودة اللاجئين، وتلاه تأسيس الوكالة لترافق مسـار اللاجئين الفلسـطينيين في المخيمات التي تحولت إلى القلب النابض للحياة السياسـية والنضـال لتحرير الأرض والعودة (باومغرتـن، 2006، ص: 79). مع الإشـارة إلى أن تأسيس الوكالة كان بهدف الإغاثة الإنسانية وتشغيل اللاجئين دون العمل لحل سياسي (قطامش، 2003)، وهو ما كلفت به هيئة أخرى سُمّيت بلجنة التوفيق الدولية. بالتالي استمرت الوكالة في تقديم الخدمات واستمر نضال الشعب الفلسطيني بقيادة لاجئين فلسطينيين في الشتات بشكل أساسي.

تتابعت العديد من المراحل على القضية الفلسـطينية ما بعد النكبة، ولكن المرحلة المفصلية الأهم هي اتفاقيات السـلام، أو ما يطلق عليها عادة «اتفاقية أوسـلو» أو «مرحلة أوسـلو». فقـد أدى التحول في هـذه المرحلة، وفق مخطط إسرائيلي مسـبق، إلى تأجيـل المفاوضات في القضايا المركزية لتصبح قضايـا معلقة، وأصبحت تعرف «بقضايا الوضـع النهائي»، والتي تشـكل في مجموعها جوهر القضية الفلسطينية ومضمونها، ومن ضمنها قضية عودة اللاجئين الفلسـطينيين. ولدت هذه المرحلة لتنتهي بسبب التخطيط الإسرائيلي دون تحقيق أي تقدم على قضايا الحل النهائي. وهذا ما أكد عليه رابين في خطاب ألقاه أمام جلسـة خاصة للكنيسـت الإسرائيلي في تشرين الأول / أكتوبر 1995، ويُسـمّيها ست أنزيسكا «صفقة أوسلو الخاسرة» و«سلام ولد ميتًا»، بالتالي قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية (أنزيسكا، 2022، 343–347).

بقي هذا الحل ومسـار المفاوضات عالقًا، في إطار السـيطرة الأمريكية، على الرغم من كل النقد والوعي حول الدور الأمريكي لسنوات قبل البدء في المفاوضات، بوصفها المركز

الإمبريالي الراعي للمشروع الصهيوني، وبتعريف الصراع بوصفه «صراعًا بين فصائل حركة التحرير العربي من جهة والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية من جهة ثانية» (حبش، 1985، ص: 11)، أو وصف دولة إسرائيل «بالكيان الوظيفي» لتحقيق مصالح الإمبريالية والاستعمار في المنطقة (المسيري، 2003، 44 – 61). وهناك الكثير مما يمكن قوله حول هذا الموضوع، ولكنه يتجاوز حدود هذه الدراسة. أما الخلاصة فهي أن الأحداث قد سارت بعيدًا لترسم معالم واقع ومرحلة جديدة من الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين.

أعلنت الانتفاضة الثانية انتهاء مرحلة أوسلو، وانتهت الانتفاضة الثانية بمرحلة جديدة، من أهم معالمها: غياب العديد من القيادات الأولى للفصائل الفلسطينية، ومنهم ياسر عرفات، أحمد ياسين، أبو علي مصطفى وغيرهم. فكانت المرحلة الجديدة على القضية الفلسطينية في المساحة الرمادية من اللاسلام واللاحرب، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، مع استمرار التوسع الاستيطاني وتعاظمه في كل فلسطين. ومع بداية هذه المرحلة، غَيّب المرض رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وبالتالي لم تستكمل جهوده وخطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة والضفة الغربية، وانتهى بذلك الحل أحادي الجانب.

في سياق هذه المرحلة، شهد الشعب الفلسطيني حالة من التراجع السياسي بعد الانتفاضة الثانية، توجت بالانقسام وغياب أفق المصالحة أو إجراء انتخابات وطنية، سواء للمجلس التشريعي أو لمؤسسات منظمة التحرير. وقد شكّل الانقسام الفلسطيني في هذه المرحلة عاملًا حاسمًا في رسم السياسات الأمريكية والعالمية تجاه القضية الفلسطينية (Serwer, 2016, 7)، على أساس ادّعاء غياب الشريك الفلسطيني، وغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد، وأزمة التمثيل أو الشرعية والقيادة. وعلى الصعيد الإسرائيلي بدأت مرحلة جديدة بتولي نتنياهو منصب رئاسة الوزراء، وهو المعروف بتوجهاته التي تعتمد على السلام مقابل الاقتصاد (Ahren, 2008)، وبالتالي بدء مسار جديد لا يحمل على جدول أعماله للفلسطينيين

من وجهة نظر إسرائيلية سوى فتات من الجغرافيا والاقتصاد والدور الأمني للسلطة، دون أي أفق لتحقيق أي من قضايا المرحلة / الوضع النهائية. وكأن القضية الفلسطينية وضعت جانبًا، على الرغم من استمرار التناقضات والصراع.

مرحلة جديدة في تاريخ الصراع

لا يمكن فصل القضية الفلسطينية عمّا يحدث على المستوى العالمي. العالم والسيطرة الأمريكية شهدا تغيرات جديدة. التغيير الجوهري في هذه المرحلة هو تركيز أولوية الإدارة الأمريكية على قوة الصين النامية عالميًّا، بالتالي تمت إعادة ترتيب للأولويات والسياسات الأمريكية. وعند الحديث عن القضية الفلسطينية، بربْطها بالمتغيرات الإقليمية والعالمية، من الضروري إدراج الكثير من المتغيرات في المنطقة والعالم، ومن أهمها على سبيل المثال، انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، وعدم تحقيق نصر في سوريا، وعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وغيرها من الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة (Commuri, 2023).

بدأت تلك المتغيرات وغيرها منذ عهد الرئيس الأمريكي أوباما واستمرت في عهدي ترامب وبايدن، ومن الواضح أنهم جميعًا تعاملوا مع نفس التحديات والأولويات والأهداف، ولكن بطرق مختلفة، ومع ذلك بقيت الأهداف نفسها وإن اختلف الخطاب أو السياسات لتحقيقها وتحقيق المصالح الأمريكية. من الجدير التأكيد على أن المخططات والسياسات الأمريكية لا تعني تنفيذها أو نجاحها بالضرورة، حيث يشير هشام صفي الدين إلى أنه في هذه المرحلة «بدأ العدّ العكسي مع صعود حركات المقاومة العسكرية في أفغانستان والعراق وانتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وفي غزة عام 2008. في حين استغلّت واشنطن الانتفاضات العربية، التي اندلعت عام 2011 فحرفت مسارها» (صفي الدين، 2024).

في عهد أوباما، ركّزت التغييرات التي أحدثها على الصواريخ البالستية وتحديث الترسانة

النووية، وبدأت الإشـارات بوضوح إلى توجه الولايات المتحدة نحو خفض مشـاركتها واسـتثماراتها ودورها القيادي على الصعيد الإقليمي، من خلال السـعي النشـط لتقاسم القيادة في الشرق الأوسط، إن لم يكن التنازل عنها للشركاء، واستيعاب برامج محلية متنوعة (Sayigh, 2012). المتغير المهم هو أن السياسة الأمريكية في عهد أوباما بدأت تخطو خطوة للوراء وتدفع بعض القوى الإقليميـة إلى الأمام (Baran & Yilmaz, 2014). أما ترامب فقد قال بوضـوح: «نحن الآن المنتج الأول للنفط والغاز الطبيعـي في أي مكان في العالم، نحن مسـتقلون، ولا نحتاج إلى نفط الشرق الأوسط». كما شـدّد على «الخطر الإيراني» في المنطقة وطلب من الناتو الانخراط أكثر في الشرق الأوسط (The White House, 2020). في نفس الوقت، استمر خطاب شيطنة الآخر؛ إذ لعبت واشنطن ووكلاؤها في المنطقة طوال هذه المرحلة، على الوتر الطائفي فتمّ تصوير إيران، لا إسرائيل، كخطر وجودي على العرب (صفي الدين، 2024). فعلى سبيل المثال، أشار ترامب لمثلين من اللوبي الصهيوني وقيادات دينية يهودية، أنه قبل تولّيه الحكم بيوم لم يكن الأمر يتعلق بمدى حجم إيران وقوتها، بل كان السؤال هو: متى يستولون على الشرق الأوسط بأكمله؟ وربما يشمل ذلك إسرائيل، في ذهن الكثير من الناس حسـب قوله (The White House, 2020). في الوقت ذاته، فإن التوجه لمشـاركة الناتو والدول العربية هو أحد أشكال خفض المسـؤولية الأمريكية في المنطقة من خلال الشراكة، وهي ليسـت تنازلًا عن السيطرة الأمريكية بالكامل. أما على صعيد الدول العربية ودورها، فستلعب كل دولة دورها الإقليمي حسب ترامب، وعلى سبيل المثال، أقر ترامب بالدور الحيوي الذي لعبته الأردن في اسـتضافة اللاجئين وبشكل خاص اللاجئين السـوريين، وأن الولايات المتحدة ستسـاهم بأموال إضافية للأردن من أجل المساعدات الإنسانية للمساهمة في استضافة اللاجئين، فبات من الواضح أن يصبح الوضع آمنًا لعودتهم إلى ديارهم (The White House, 2017). إن سياسـة تخفيض مسـتوى الهيمنة الأمريكية المباشرة وتغيير القواعد والمعايير سيتيح مساحة متزايدة للقوى الإقليمية للمناورة، وبشكل

خاص إسرائيل والسعودية وإيران (Yom, 2020).

صاغت إدارة بايدن سياســتها، في أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تنتقل من النموذج الحالي المتمثل في كونها الضامن الأمني الإقليمي، الذي لا مثيل له في مجموعة من العلاقات الثنائية المحورية إلى نموذج آخر يتمثل في كونها طرفًا إقليميًّا متكاملًا في مجموعة من القضايا، بما في ذلك الأمن والاقتصاد والطاقة (Katulis & Juul, 2021). وكان من الملاحظ مع بداية فترة حكم بايدن تأخر اتصاله مع رئيس الــوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإنهاء الدعم الأمريكي للســعودية في حربها على اليمن (Bertrand & Seligman, 2021)، وغيرها من السياســات والإجراءات التي تحاكي نفس السياســة في تراجع أولوية المنطقة لدى أمريكا مقابل أولوية مواجهة الصين وروسيا.

هذه المتغيرات وغيرها والتي لا مجال لتعدادها في هذا المقال، أدت إلى مراجعة السياسات الأمريكية ومحاولتها التخلص من عبء «مســألة الشرق الأوسط»، من خلال تحويل مسار العمل من حل القضية الفلســطينية أولًا، إلى تطبيع الدول العربية مع إسرائيل، على أساس أن «العديد من الدول العربية مســتعدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي وتريد الدخول في شراكة مع إسرائيل والتركيز على المشاكل الخطيرة التي تواجه المنطقة (The White House, 2020, p: 7). هذا التوجه يعكس بشــكل واضح المخطط الأمريكي للمنطقة، ويشــير إلى منهج التطبيع العربي السياسي والاقتصادي مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية. وهذا يتم وفق الفهم الأمريكي من خلال إعادة تشــكيل الـ«نحن» و«الآخر»، بحيث يشارك كل مــن يوافق على هذا التوجه ضمن «نحن»، ويصبح كل من يعارضه جزء من «الآخر» الذي يشــكل الخطر على المنطقة، وعلى هذا الأساس تم اعتبار أن إيران هي مصدر الخطر على هذا المشروع والذي تجاوز حدود الدول الوطنية العربية ليشمل المنطقة برمتها.

ما حملته هذه المرحلة للفلســطينيين هو مشروع دولة قابلة للحياة، أو ما سُــمّي في خطة

ترامب «الازدهار» (The White House, 2020)، وهو بشكل واضح تبنٍّ كامل للمشروع الاستعماري الاستيطاني التوسعي، وتحييد الفلسطينيين، من خلال العقوبات الجماعية أو ازدهار البرجوازية الكولونيالية في ظل التبعية والإلحاق الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي. وبالنظر لعناوين هذه المرحلة وما تسعى لتحقيقه، نرى بوضوح السعي لتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، ويتجاوز العمل فلسطين ليشمل مشروع إعادة تشكيل الإقليم بالكامل. تمثلت هذه المرحلة الجديدة في خطوات عملية، منها: التطبيع العربي، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإعلان القدس عاصمة إسرائيل، وضم الجولان وإعلانها مناطق إسرائيلية، والسعي لضم غور الأردن، وكذلك تصفية قضية اللاجئين والعمل على إنهاء دور الوكالة.

تتجلى هذه السياسات والمخططات بشمولية ووضوح في الوثيقة التي عرفت بصفقة القرن، وهي تحمل عنوان السلام مقابل الازدهار (White House، 2020)، وهي وثيقة مهمة لأنها تحدد بوضوح الدول العربية المشاركة، والتوجه الأمريكي تجاه المنطقة، وهي تشترط «أن ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئ أو الهجرة والتخلي عنها بشكل كامل». وبشكل خاص، أنه «لن يكون هناك حق عودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل».

وعليه، فإن خطة ترامب تقدم تصورها من خلال «ثلاثة خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم، هي:

1. الاستيعاب في دولة فلسطين (مع مراعاة القيود الواردة أدناه).

2. الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية (رهنًا بموافقة تلك البلدان)؛ أو:

3. قبول 5،000 لاجئ سنويًّا، لمدة تصل إلى عشر سنوات (ما مجموعه 50،000 لاجئ)، في فرادى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي توافق على المشاركة في

إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (رهنًا بموافقة تلك الدول فرادى)».

كما أن الخطة شددت على أنه «عند توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل وفلسطين، سينتهي وضع اللاجئين الفلسطينيين وستنتهي صفة اللاجئ الفلسطيني، وسيتم إنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وستنتقل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية. وسيخصص جزء من خطة ترامب الاقتصادية لاستبدال مخيمات اللاجئين في دولة فلسطين بمشاريع إسكان جديدة في دولة فلسطين»، «وبالتالي، سيؤدي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلى تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبناء مساكن دائمة» (The White House, 2020, pp: 32 – 33).

وكالة الغوث، واللاجئين

يتبين مما تقدم أن الحملة على وكالة الغوث ليست منفصلة عما يجري على الصعيد الإقليمي والعالمي. والمرحلة الحالية تمثل محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال فرض تسويات كأمر واقع على جميع قضايا المرحلة النهائية بالشراكة ما بين مجموعة من الدول، على رأسها أمريكا، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، هي أحد أهم هذه العناوين التي تواجه محاولات الإلغاء والمحو من خلال إنهاء عمل الوكالة، توطين اللاجئين، وغيرها من المشاريع. لقد شكّل إنهاء وكالة الأونروا أحد الأهداف الملحة التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها ضمن إستراتيجية التطبيع الإسرائيلي الحالية، في إطار سعيها لمحو تاريخها المليء بجرائم التهجير القسري المستمر» (بديل، 2021).

تمثل الوكالة أهمية كبيرة في قضية اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من أن دورها لا يشمل تحقيق عودة اللاجئين أو البحث عن حل سياسي لهم، إلا أنها أصبحت إحدى الجبهات في مواجهة تصفية حق العودة، وأصبحت أرشيفاتها مادة غنية عن المخيمات واللاجئين الفلسطينيين (Editorial Staff, 2023). بالتالي أصبحت الوكالة جزءًا من

«الآخر»، وبدأ التحريض عليها وتحويلها إلى هدف يجب القضاء عليه.

يلخص نضـــال العزة المبررات والاعتبارات الإسرائيلية لحملة إنهاء عمل الوكالة بالآتي (عزة، 2008):

1) تميز اللاجئون العرب الفلسطينيون بوجود مؤسسة خاصة تقدم الخدمات لهم، وهي مبنية بشكل يؤدي إلى «إدامة حالة اللجوء ولإضفاء وضع لاجئ على كل الأشخاص المسجلين لديها والمستفيدين من خدماتها».

2) توريث صفة اللاجئ من خـــلال «إضفائها صفة وضع لاجئ على خَلَفِ اللاجئين، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد أعداد اللاجئين الفلسطينيين».

3) تواصل تقديم خدماتها، ســـواء للاجئين الذين حصلوا على جنسية بلدان أخرى، أو أولئك الذين لا يعيشون في مخيمات لاجئين في مناطق عمل الأونروا الخمس.

4) وجود الوكالة يعزز «إيمان الفلســـطينيين بأنهم أبرياء، وضحايا، وأن لهم بالتالي حقًّا على الأمم المتحدة والدول».

5) توفير فرص العمل للفلسطينيين؛ إذ إن «الطواقم العاملة في الأونروا هي في غالبيتها العظمى فلسطينية».

6) تغذية «الإيمان لدى اللاجئين بإمكانية العودة إلى «إسرائيل»، خصوصًا وأن الأونروا تكرر في منشوراتها وعلى لسان مسؤوليها، أن للاجئين المسجلين لديها الحق بالعودة إلى ديارهم».

7) وأخيرًا، اعتبار المخيمات الفلسطينية مصدر تهديد وخطر على السلم والأمن العالميين.

أما الإدارة الأمريكية فقد أشارت بشكل واضح إلى اعتبارها موضوع توريث صفة اللاجئ هي مشكلة رئيسية، فعلى سبيل المثال تشير وثيقة صفقة القرن إلى أنه «ولكي يكون الفرد مؤهلًا

للحصول على أي حقوق للاجئين بموجب اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب أن يكون في وضع لاجئ مسجل لدى الأونروا، اعتبارًا من تاريخ صدور هذه الرؤية [صفقة القرن]. إن الإشارة إلى تعريف الأونروا للاجئين يتم استخدامها فقط لتحديد عالم أصحاب المطالبات ولإعطاء أمناء صندوق اللاجئين الفلسطينيين أوسع مرونة لتحديد منهجية التوزيع المناسبة، ولكن لا ينبغي أن تفسر على أنها قبول من الولايات المتحدة بأنه في غياب اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ينبغي تحديد وضع اللاجئ بالرجوع إلى هذا التعريف، بما في ذلك على نحو دائم ومتعدد الأجيال (The White House, 2020, p: 32).

لقد فاقم تفويض الأونروا، وتعريفها المتعدد الأجيال لمن يعتبر لاجئًا، من أزمة اللاجئين. وفي ظل أي ظرف من الظروف، فإن الأفراد الذين أعيد توطينهم بالفعل في موقع دائم (سيتم تحديده بمزيد من التفصيل في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية) لن يكونوا مؤهلين لإعادة التوطين، وسيكونون مؤهلين فقط للحصول على تعويضات» (The White House, 2020, p: 32).

مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة موجود في كل أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين، وبشكل خاص في دول بلاد الشام التي استقبلت العدد الأكبر من اللاجئين، وهي تتعرض للتصفية بمختلف الوسائل. المخيمات في هذه الدول شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الأحداث التي أدت إلى تهجير ونزوح اللاجئين منها، ومن أبرز الأمثلة ما حصل في أكبر مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان، فمخيم اليرموك والذي يعتبر أكبر مجتمع للاجئي فلسطين في سوريا (الأونروا، 2021) تعرض للتدمير على يد من وصفهم مصطفى الهرش بالمسلحين الغرباء، بالتشديد على دور مجموعات مثل «جبهة النصرة» و«داعش» فيما حصل في المخيم، حيث أشار إلى «أنه من الواضح أن هناك من لا يرغب في حل مشكلة مخيم اليرموك، بل يسعى إلى إطالة أمد هذه الأزمة، ويجد مصلحته في استمرارها» (الهرش، 2014). وكذلك في لبنان، تعرض مخيم عين الحلوة والملقب «بعاصمة الشتات الفلسطيني»

(حمـــودي، 2023) للعديد من الأحـــداث التي أدت إلى نزوح وقتـــل العديد من اللاجئين (الجزيرة، 2023; الدهيبي، 2023). ناهيك عن مشاريع التوطين والكثير من الأحداث التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان والتي تحتاج إلى بحث منفصل.

طوفان الأقصى، نهاية مرحلة وبداية مرحلة خارج السياق والمخططات

يمكننا اعتبار طوفان الأقصى وحرب الإبادة المستمرة حتى اللحظة بداية مرحلة جديدة. بالتأكيد، عملت هذه المرحلة على تغيير أو تعطيل السياق الأمريكي في إعادة تشكيل المنطقة على أساس تطبيع الدول العربية مع إسرائيل، وخفض مسؤوليتها واستثماراتها. ومن الجدير التأكيد على أنه ما زال من المبكر تحديد نتائج، أو ما ستؤول إليه الأمور في هذه المرحلة، وبكل الحالات لا يمكننا فهم ما يجري في هذه المرحلة دون ربطها بالسياق والمرحلة السابقة، وهذا ما توضحه الوثيقة الصادرة عن حركة حماس بعنوان «هذه روايتنا، لماذا طوفان الأقصى؟»، حيث تشـــير إلى أنه «الآن، وبعد أكثر من 75 عامًا من الاحتلال والمعاناة، وإفشـــال أي أمل بالتحرير والعودة، وبعد النتائج الكارثية لمســـار التسوية السلمية، ماذا كان يتوقّع العالم من شعبنا أن يفعل»، ويشمل ذلك التساؤل عن «وماذا يفعل ليحقّق أمل سبعة ملايين فلسطيني بالعـــودة إلى ديارهم بعد 75 عامًا من النفي والشـــتات» (حماس، 2024، ص: 6). تتضمن الوثيقة إشـــارة مباشرة لفقدان الأمل لدى الشعب الفلســـطيني بالتحرر وعودة اللاجئين كعنصرين مركزيين لدى حركات التحرير الفلســـطينية، وهي تمثل تحرير الأرض والإنسان ولا تستثني اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والشتات.

إلا أن الوثيقـــة لم تتضمن حق العودة في الأهداف المباشرة لعملية طوفان الأقصى، وهذا يحتمل العديد من الأســـباب، منها «إن حق العودة مشمول ضمن الحقوق الوطنية»، حيث نصت الوثيقة على أنـــه «كانت عملية طوفان الأقصى في 7 تشريـــن الأول / أكتوبر 2023، خطوة ضرورية واستجابة طبيعية، لمواجهة ما يُحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى

والمقدسات، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، وخطوة طبيعية في إطار التخلّص من الاحتلال، واستعادة الحقوق الوطنية، وإنجاز الاستقلال والحرية كباقي شعوب العالم، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس» (حماس، 2024، 6)، أو بسبب فهم واقعي لطبيعة المرحلة والتي تتضمن محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتهجير المزيد من الفلسطينيين، حيث شملت الوثيقة الدعوة إلى «الوقوف في وجه محاولات تهجير فلسطينيي الدَّاخل (فلسطينيي 1948، والضفَّة والقطاع) وتشريده، ومنع إيقاع نكبة جديدة بهم. فلا تهجير لسيناء أو الأردن أو أي مكان. وإذا كان ثمَّة انتقال للاجئين؛ فهو العودة إلى بيوتهم ومنازلهم التي أخرجوا منها سنة 1948، والتي تكرّر اتخاذ القرار الدولي بحقهم في ذلك أكثر من 150 مرَة» (حماس، 2024، ص: 16).

افتتح طوفان الأقصى مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وأعاد المواجهة إلى مستوى الصراع الرئيسي مع المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، وهي مواجهة الإبادة في صراع الوجود الذي نجح الاحتلال في إخفائه من خلال التضليل الإعلامي على مدار المراحل السابقة. ولذا، من الضروري التأكيد على أنه من المبكر تحديد نتائج هذه المرحلة، وفي نفس الوقت كان الانتقال إلى هذه المرحلة عودة إلى مشروع التحرير في مواجهة نفس التحالف القديم بقيادة أمريكا. هذا التحول لم يحقق النصر بنسف كل المشاريع والمخططات من المرحلة السابقة، بل نجح في تعطيلها وحرف مسارها وقلب الموازين على الصعيد الإقليمي والعالمي. يصف صفي الدين هذا التحول بأن طوفان الأقصى «قلب هذا المشهد رأسًا على عقب»؛ إذ لم تعد الورقة الطائفية قابلة للصرف ولم يعد صرف النظر عن التغطرس والتوحّش الإسرائيليين والمدعومين غربيًّا مقنعًا، والأهمّ على الصعيد الجيو – إستراتيجي أنّ الكيان الصهيوني بات بحاجة إلى دعم عسكري مباشر ومستمرّ من واشنطن» (صفي الدين، 2024).

في هذه المرحلة، عبرت الإدارة الأمريكية ومارست دعمها اللامحدود لإسرائيل فيما يسمى «حقها في الدفاع عن النفس»، وهو ليس بالجديد، ولكنه على عكس المرحلة

السابقة أعاد القوات الأمريكية بشكل مباشر بتكلفة أعلى وبحجم غير مسبوق إلى المنطقة التي سعت للخروج منها ومشاركة إدارتها مع الناتو ودول أخرى. عدا عن اضطرار أمريكا للمشاركة الفعلية في جبهات كانت أقل أهمية بالنسبة لها، وكانت تحاول الحد من وجودها العسكري فيها، وتخفيض استثماراتها، فما حدث كان العكس تمامًا، فالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في بداية الأحداث وبفترات مختلفة يُعدّ الأكبر وبشكل غير مسبوق على حساب الأولويات الأهم مثل الصين. هذا التحول أعاد القضية الفلسطينية لتكون العنوان الأول قبل المضي في أي مشاريع أخرى في المنطقة. ولكن الأهم هو التأكيد على أن أهداف أمريكا وإسرائيل لم تتغير، وما لم ينجحوا في تحقيقه من خلال المفاوضات، حاولوا تحقيقه بالالتفاف والتطبيع مع الدول العربية، ويحاولون الآن تحقيقه بالقوة والحرب، وهذا ما يفسّر على سبيل المثال رفض تسليم قطاع غزة للسلطة الفلسطينية. وهذا ما عبّر عنه فراس ياغي، إن الخطة ترتكز أيضًا على مبدأ «لا أونروا بعد الحرب على غزة» (ياغي، 2024).

في النهاية، من الواضح أن الحملة على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين هي جزء من محاولات المعسكر الأمريكي في إعادة تشكيل المنطقة بما يتلاءم مع مصالح أمريكا أولًا، وحلفائها ثانيًا. هذه الجهود اصطدمت وتصطدم بالمقاومة، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية، ولذلك تسعى أمريكا وإسرائيل جاهدتين لتصفية القضية الفلسطينية للمضي قدمًا نحو «شرق أوسط جديد» على أساس التطبيع. في هذا السياق، فإن إنهاء عمل الوكالة هو أحد الأهداف والخطوات لتصفية عودة اللاجئين بوصفه حلقة مركزية في الصراع، وبالتالي هي جزء من الجهد لتصفية القضية الفلسطينية بوصفها العقبة المركزية في إعادة تشكيل جغرافيا المنطقة برمتها. مع التأكيد على أن المرحلة الجديدة التي بدأت مع طوفان الأقصى لم تغير الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، بل نقلتها إلى مواجهة علنية لا نهاية لها إلا بتحقيق نصر لأحد طرفي هذا الصراع التناحري.

المصادر والمراجع:

- أنزيسكا، سِـــث. (2022). **قطع الطريق على فلسطين: تاريخ ســياسي من كامب ديفيد إلى أوسلو**. ترجمة: داود تلحمي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الأونروا. (أيار / مايو 2024). الأونروا: المزاعم مقابل الحقائق. يُنظر الرابط:

  https: / / www.unrwa.org / ar / الأونروا – المزاعم – مقابل – الحقائق

- الأونروا. (2021). مخيم اليرموك (مخيم لاجئين غير رســمي). موسوعة المخيمات الفلسطينية. يُنظر الرابط:

  https: / / palcamps. net / ar / camp / 82%C2%A0

- باومغرتن، هلغى. (2006). **من التحرير إلى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 – 1988**. ترجمة: محمد أبو زيد. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الجزيرة نت. (31 / 7 / 2023). اشتباكات عين الحلوة. موجة نزوح وارتفاع عدد القتلى وهدوء حذر بعد اتفاق لوقف إطلاق النار. يُنظر الرابط:

https: / / www. aljazeera. net / news / 2023 / 7 / 31 / اشــتباكات – عين – الحلوة – موجة – نزوح – وارتفاع

- حبش، ج. (1985). **أزمة الثورة الفلسطينية الجذور والحلول**. بيروت: الفارابي.
- حماس. (2024). **هذه روايتنا: لماذا طوفان الأقصى؟** حركة المقاومة الإسلامية – حماس.
- حمودي، ســناء. (02 / 08 / 2023). «مخيم عين الحلوة: «عاصمة الشــتات». **مؤسســة الدراسات الفلسطينية**. يُنظر الرابط:

  https: / / www. palestine – studies. org / ar / node / 236037

- الدهيبي، جنا. (31 / 07 / 2023). قصة مخيم فلسطيني يغلي بالاشتباكات. ما سيناريوهات الأحداث الأمنية في «عين الحلوة؟ الجزيرة نت. يُنظر الرابط:

https: / / www. aljazeera. net / politics / 2023 / 7 / 31 / قصة – مخيم – فلسطيني – يغلي – بالاشتباكات – ما

- روســيا اليــوم (فضائيــة). (30 / 01 / 2024). إسرائيل تتهم 190 موظفًا أمميًّــا في غزة بالانتماء إلى «حماس» و«الجهاد الإسلامي. يُنظر الرابط الآتي:

https: / / arabic. rt. com / world / 1533963 – – إسرائيــل – تتهــم – 190 – موظفا – أمميا – في / غزة – بالانتماء – إلى – حماس – والجهاد – الإسلامي

- الســـهلي، أيهم. (11 / 05 / 2022). الأونروا: حين تســـاهم الأزمة المالية في تصفية اللجوء سياسيًا. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. يُنظر الرابط:

https: / / www. palestine – studies. org / ar / node / 1652800

- صفـــي الدين، هشـــام. (14 / 08 / 2024). عرب الناتو: من حلف بغـــداد إلى الحلف الإبراهيمي. صحيفة الأخبار. ينظر الرابط الآتي (شـــوهد في 17 / 8 / 2024): https: / / al – akhbar. com / Opinion / 385609

- صلاح، هنادي. (2018). سبـــل مواجهة قرارات تقليص دعم وكالة غوث وتشـــغيل اللاجئين. [ورقة موقف]. الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 15 / 08 / 2024): https: / / icspr. ps / 1890

- عـــزة، نضال. (2008). «في مواجهة مشروع إلغاء وكالة الغوث الدولية». **حق العودة**. العدد (27 – 28). ص: 17. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 5 / 8 / 2024):

https: / / www. badil. org / ar / publications / haq – al – awda / issues / items / 1821. html

- قطامـــش، أحمد. (2003). «حق العـــودة جوهر الصراع». في «**أبحـــاث ومداخلات**. أحمد قطامش وآخرون. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي.

- محســـن، أ. (2019). اللاجئون الفلســـطينيون في صفقة القرن: التأســـيس على الأمر الواقع – لبنان نموذجًا! **مجلة الدراسات الفلسطينية**. المجلد (30). العدد (120). ص: 80 – 95.

- المســـيري، عبد الوهاب. (2003). **مقدمة في دراسات الصراع العربي الإسرائيلي: جذور، ومسارح، ومستقبله**. دمشق: دار الفكر.

- الهرش، مصطفى. (13 / 06 / 2014). «مخيم اليرموك: معاناة ودمار وأزمة مســـتعصية». **مؤسســـة الدراسات الفلسطينية**. يُنظر الرابط:

https: / / www. Palestine – studies. Org / ar / node / 1635822

- ياغي، فراس. (28 / 01 / 2024). خطة إنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين 'الأونروا'. وكالة وطن للأنباء. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 20 / 08 / 2024):

https: / / www. Wattan. Net / ar / news / 426330. Html

المراجع الأجنبية

- Ahren, R. (20/11/2008). Netanyahu: Economics، Not Politics، Is the Key to Peace. Haaretz. https:// www. Haaretz. Com/2008 – 11 – 20/ty – article/netanyahu – economics – not – politics – is – the – key – to – peace/0000017f – f49d – d47e

– a37f – fdbd12a10000

– Baran, M. & Yilmaz, M. E. (2014). The Changing US Policy Toward the Middle East: New Isolationism Or Leading From Behind. Uluslararası Hakemli Sosyal Bilimler E – Dergisi, 40, 24.

– Bertrand, N. & Seligman, L. (22/02/2021). Biden deprioritizes the Middle East. POLITICO. https:// www. Politico. Com/news/2021/02/22/biden – middle – east – foreign – policy – 470589

– Commuri, M. (17/5/2023). One Step Forward، Two Steps Behind: The US Shift Away From the Middle East. Perry World House. https:// global. Upenn. Edu/ perryworldhouse/news/one – step – forward – two – steps – behind – us – shift – away – middle – east

– Editorial Staff. (2023). The Spectacular and the Protracted: The Palestinian Struggle Continues. Jerusalem Quarterly, 93. https:// www. Palestine – studies. Org/en/ node/1653825

– Graham، S. (2011). Cities under siege: The new military urbanism (Pbk. Ed). Verso.

– Kanafani، G. (1980). The **1936 – 39** Revolt in Palestine. The Tricontinental Society.

– Katulis، B.، & Juul، P. (2021، December 16). Strategic Reengagement in the Middle East. Center for American Progress. https:// www. Americanprogress. Org/article/ strategic – reengagement – in – the – middle – east/

– Sayigh، Y. (2012، November 15). U. S. Foreign Policy in the Middle East: Caution and Partial Retreat? Carnegie EnDowment. https:// carnegieendowment. Org/ posts/2012/11/us – foreign – policy – in – the – middle – east – caution – and – partial – retreat?lang=en

– Serwer، D. (2016). Recalculating U. S. Policy in the Middle East: Less Military, More Civilian. Middle East Institute (MEI) Policy Focus. No. 8. Pp: 1–11.

– The White House. (5/04/2017). Remarks by President Trump and His Majesty King Abdullah II of Jordan in Joint Press Conference [Government]. The White House. https:// trumpwhitehouse. Archives. Gov/briefings – statements/remarks – president – trump – majesty – king – abdullah – ii – jordan – joint – press – conference/

- The White House. (06/09/2018). Remarks by President Trump in Rosh Hashanah National Press Call with Jewish Faith Leaders and Rabbis. The White House. https:// trumpwhitehouse. Archives. Gov/briefings – statements/remarks – president – trump – rosh – hashanah – national – press – call – jewish – faith – leaders – rabbis/

- The White House. (08/01/2020). Remarks by President Trump on Iran [Government]. The White House. https:// trumpwhitehouse. Archives. Gov/briefings – statements/ remarks – president – trump – iran/

- White House. (2020). Peace to Prosperity. The White House.

https:// trumpwhitehouse. Archives. Gov/peacetoprosperity/

- Yom، S. (2020). US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat. Global Policy. 11 (1). Pp: 75–83. https:// doi. Org/10. 1111/1758 – 5899. 12777

أسس إستراتيجية لحماية الأونروا ومواجهة المشروع الإسرائيلي لتصفيتها

أ. أحمد هماش

باحث في مركز بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

المقدمة

لطالما تعرضت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، منذ تأسيسها عام 1949، إلى محاولات تصفية أو تغيير لولايتها ودورها أو تقليص لخدماتها؛ إلا أن انتظام هذه المحاولات في حملة إسرائيلية مستمرة ومُتصاعدة قد ظهر بعيد انطلاق عملية سلام أوسلو. اتّسعت هذه الحملة تدريجيًّا؛ بدءًا من تقليص خدمات الأونروا كمًّا ونوعًا، ومرورًا بتقديمها على شكل مقترحات وتفاهمات ما بين شخصيات و / أو أطراف فلسطينية وإسرائيلية، ومن ثم اتّساع التأثير السياسي للدول من خلال ابتكار إستراتيجية التفاهمات الثنائية ما بين الدولة المتبرعة والأونروا، وصولًا إلى مقترحات كوشنير ودعواته إلى تجفيف موارد تمويلها، وإنهاء دورها ونقل مسؤولياتها إلى الدول المُضيفة ومؤسسات دولية ومحلية (Foreign Policy, 2018).

وقد بلغت هذه الحملة ذروتها بالتزامن مع حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب

الفلسطيني في نهاية العام 2023، والتي أفضت إلى قيام بعض الدول الحليفة لإسرائيل بتعليق دعمها للأونروا (الأونروا، 2024 أ)، بجانب الخطوات الإسرائيلية بتقييد عملياتها الخدمية، والسعي إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية (أطباء بلا حدود، 2024). تندرج هجمة «إسرائيل» المستمرة على وكالة الأونروا ضمن إستراتيجيتها الهادفة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإلغاء حق العودة من أجندة المؤسسات الدولية، وعدم تحملها المسؤولية السياسية والقانونية عن نكبة عام 1948 والمعاناة المستمرة لما يزيد على 9.3 مليون لاجئ ومهجر فلسطيني (بديل، 2022، ص: 38).

يسعى هذا المقال إلى مناقشة السبل والآليات المتاحة أمام الفلسطينيين لتطوير إستراتيجية لحماية الأونروا على المستويين: الرسمي والأهلي، لما تُمثله من جسم دولي حضوره يؤكد المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة حيال قضية اللجوء الفلسطيني وجريمة النكبة، أي إلى حين تمكّن اللاجئين الفلسطينيين من نيل حقهم في جبر الأضرار التي لحقت بهم عبر ممارسة حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض.

ويحاول المقال الإجابة على السؤال المركزي: **ما هي السُّبُل والآليات المتاحة أمام الفلسطينيين لحماية وكالة الأونروا من الهجمة الإسرائيلية المستمرة؟** ورغم أن هذا المقال يأتي في ظل أزمة، مالية وسياسية، تستهدف «وجود» وكالة الأونروا، إلا أنه لا يتعامل مع هذه الأزمة بمعزل عن السياق التاريخي والسياسي الذي أفضى إلى تراجع خدماتها، واتّساع فجوة الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين، وصولًا إلى التهديد الوجودي لها.

وتنبع أهمية هذه الخطة الإستراتيجية من عدة عوامل أبرزها: أولًا، أنها تُقدم رؤية فلسطينية لحماية الأونروا من الهجمة الإسرائيلية من جهة، وبالتركيز على ضرورة معالجة الخلل البنيوي في هيكلية المؤسسة الدولية من جهة أخرى. ثانيًا، استمرار «إسرائيل» في تهجير الفلسطينيين وحرمانهم من ممارسة حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات

والتعويض، ما يزيد اعتماد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين على الخدمات التي تُقدمها الأونروا. ثالثًا، نجاح «إسرائيل» مؤخرًا في تحشيد بعض الدول المتنفذة في النظام الدولي لتعليق تمويلها للأونروا، الأمر الذي من شأنه أن يُعمق فجوة الحماية مستقبلًا، ويدفع باتجاه تحقيق مصالح سياسية على حساب العمل الإنساني في فلسطين بشكل عام وعبر استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح.

وعليه، يتطلب تطوير إستراتيجية لحماية الأونروا من الهجمة الإسرائيلية مراجعة جذرية للأزمة السياسية والمالية التي تواجه الأونروا بشكل مُستمر. وفي هذا الإطار، سيتناول المقال مجموعة من القضايا والعناوين التي تُعالج جذور القضية، وتشمل؛ لمحة عامة حول نظام الحماية الخاص باللاجئين الفلسطينيين بما يشمل العيوب التي تشوب هذا النظام، والتي أدت إلى مضاعفة معاناة اللاجئين والمُهجرين الفلسطينيين. ويتناول محركات الحملة الإسرائيلية لتفكيك الأونروا وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، بالتركيز على الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة والقدس. وينتهي المقال إلى تقديم سُبل وآليات متاحة أمام الفلسطينيين والمجتمع الدولي لمواجهة حملة تصفية الأونروا ولحماية هذه المؤسسة الأممية لحين تمكن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم.

الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين: لمحة عامة

تُشكّل عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم، الحل الأمثل لقضيتهم، وخصوصًا في ظل حالات اللجوء الجماعي كما هو حال قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دون تاريخ). ولحين التمكن من تحقيق العودة واستعادة الممتلكات، يجب أن يتمتع اللاجئون والمهجرون بالحماية الدولية، والتي تُعرّفها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشمل الحماية جميع الأنشطة الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقًا لنصوص مجموعة القوانين ذات

الصلــة وروحها (أي وفق قانون حقوق الإنســان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين) (Von Flüe & De Maio, 1990). وتشــمل الحماية الواجبة للاجئين هنا توفير الحماية الفيزيائية، والقانونية، والمساعدات الإنسانية بهدف حفظ حياتهم وتخفيف معاناتهم، وضمان الاحترام الكامــل لحقوقهم وكرامتهم لحين إيجاد حل دائم لمعاناتهم (UNHCR, 2006, p: 12).

فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم على أثر قرار التقسيم (181) للعام 1947 وخــلال أحداث النكبة في العام 1948، أنشــأت الأمم المتحــدة نظام حماية خاص باللاجئين الفلســطينيين يتكون من لجنة التوفيق الدولية (UNCCP)، الجهة المسؤولة عن توفير الحماية القانونية بما في ذلك إيجاد حل دائم، والحماية الفيزيائية للاجئين الفلســطينيين، ووكالة غوث وتشــغيل اللاجئين الفلســطينيين (UNRWA)، الهيئة المســؤولة عن توفير المســاعدات الإنســانية (بديل، 2009). وجعلت من مفوضية اللاجئــين صاحبة الولاية العامــة لحماية اللاجئين رديفًا لتوفــير الحماية للاجئين الفلســطينيين في حال توقف الحماية أو المســاعدة المقدمة من قبل أي من لجنة التوفيق والأونروا (المصدر الســابق). ورغم أن تشــكيل نظام الحماية هذا يمنح اللاجئين الفلســطينيين حماية خاصة ويشكّل اعترافًا دوليًّا بخصوصية قضيتهم، إلا أنه لم يكن فاعلًا بســبب توقف فعاليات لجنة التوفيق الدولية منذ مطلع الخمســينيات من جهة، ومحدودية ولاية الأونروا وإشكالياتها البنيوية والهيكلية من جهة ثانية، وتلاعب الدول في تفســير وتطبيق المادة 1 / د من اتفاقية اللاجئين، التي توجب تدخل مفوضية اللاجئين لسد الفجوة في الحماية من جهة ثالثة. (المصدر السابق).

إن تفويض الأونروا الذي يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين المُسجلين لديها في مناطق عملها الخمس (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان)، وبعض أنشطة المناصرة، يترك اللاجئين دون حماية قانونية أو فيزيائية، وذلك لأن الأونروا غير مُكلفة بإيجاد حلٍّ دائم وعادل للاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194، ولا

يتضمن تفويضها التدخل لدى الدول المُضيفة للاجئين الفلسطينيين لضمان احترام حقوقهم. بجانب ذلك، يستثني التعريف العملياتي للأونروا عددًا لا بأس به من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، حيث إنه يستند في تعريفه للاجئ إلى الحاجة للمساعدات الإنسانية، وليس على أساس تعرّض الشخص للتهجير القسري، كما أن محدودية نطاقها الجغرافي لا تضمن توفير المساعدة لمن هم خارج مناطق عملها (الأونروا، دون تاريخ).

أما فيما يخص أزمتها المالية المتجددة، والتي هي في جوهرها مسألة سياسية، فيعود السبب في ذلك إلى خلل بنيوي في آلية تمويل الأونروا، حيث تعتمد موازنتها المخصصة لتوفير الخدمات الأساسية على المساهمات الطوعية للدول المانحة بنسبة تصل إلى 96% (أونروا، 2016). أما المساهمات التي تؤمنها الموازنة العامة للأمم المتحدة (حوالي 4%)، فإنها تبقى ضئيلة لا تكاد تذكر، وهو ما يجعل الأونروا عُرضة للضغط السياسي وغير قادرة على الوفاء بأهدافها. وتزداد حدة هذه الأزمة في ضوء تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم الأساسية، واستمرار إسرائيل بتهجير الفلسطينيين وحرمانهم من ممارسة حقهم في العودة، الأمر الذي يُشكّل ضغطًا متناميًا على الخدمات والبرامج الأساسية التي تُقدمها الأونروا.

لقد انعكست هذه المُعضلات التي تعتري نظام الحماية الخاص باللاجئين الفلسطينيين بشكل سلبي على مجتمعاتهم في مُختلف أماكن تواجدهم. فغياب الحماية الفيزيائية والقانونية، من جهة، جعلهم الفئة الأكثر تضررًا بالصراعات الدائرة في الدول المُضيفة، وخصوصًا في ظل عدم اضطلاع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين (بديل، 2009). من جهة أخرى، أدت الأزمة المالية المتكررة إلى تراجع خدمات الأونروا وإلغاء برامج بأكملها، وهو ما جعل اللاجئ الفلسطيني وحده يتحمل مسؤولية تقصير المجتمع الدولي.

إن ولاية الأونروا المنقوصة والمحدودة لا تجعلها فقط غير قادرة على التعامل مع قضية

اللاجئين الفلسطينيين الممتدة لأكثر من سبعة عقود وحاجاتهم المتنامية، وإنما تجعلها أيضًا هشة في مواجهة الهجمة الإسرائيلية، التي تُنفذها بالتواطؤ مع حلفائها، والساعية إلى إنهاء خدمات الأونروا، ونقل مسؤولياتها إلى الدول المُضيفة أو مؤسسات دولية ومحلية غير مفوضة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك، فإن أية إستراتيجية تهدف لمواجهة الهجمة الإسرائيلية يجب أن تتضمن إصلاحات في تفويض الأونروا ونظام تمويلها، فما كان صالحًا بعيد نكبة عام 1948 لتقديم الخدمات لحوالي 950 ألف لاجئ ومهجر، وما كان صالحًا للتعامل مع حالة لجوء اعتقد أنها ستكون قصيرة الأجل، لم يعد كافيًا لتوفير الحد الأدنى من المساعدات لهم بعد أكثر من سبعة عقود.

الحملة الإسرائيلية لتفكيك الأونروا وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين

إن الحملة الإسرائيلية المستمرة، والمدعومة أمريكيًّا، لتصفية وكالة الأونروا وإنهاء دورها ليست جديدة، وقد رافقت الأونروا بمستويات مختلفة عبر تاريخها. ويُشكّل إنكار إسرائيل لحق عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ومساعيها لإلغاء هذا الحق من أجندة المؤسسات الدولية، جوهر هذه الحملة وهدفها النهائي. وعلى مدار أكثر من سبعة عقود، تصاعدت الهجمة الإسرائيلية على الأونروا وتنوعت أدواتها، بدءًا من انتقادها بدعوى أنها تسعى لإدامة قضية اللاجئين الفلسطينيين عوضًا عن إنهائها، مرورًا باتهامها بالتحريض على إسرائيل وتشغيل المقاومين الفلسطينيين، وصولًا إلى استهداف مقراتها وموظفيها وتحشيد حلفائها لتعليق تمويلها في مطلع العام 2024.

تعدّ هذه الحملة رُكنًا أساسيًّا في نظام الاستعمار والأبرتهايد الإسرائيلي، حيث سخرت «إسرائيل» مجموعة من الأدوات والعناصر ضمن هذه الحملة لشيطنة الأونروا ونزع الشرعية عنها، الأمر الذي نتج عنه أزمة مالية وسياسية تهدد وجود الأونروا. وتستخدم «إسرائيل» هذه الأدوات كحلول بديلة لاستصدار قرار أممي بإلغاء الأونروا أو وقفها؛ وذلك نتيجة لإدراك

«إسرائيل» صعوبة تصفية الأونروا عبر قرار من الجمعية العامة طالما لم يتم التوصل لحلول نهائية لقضية اللاجئين. ويمكن تضمين هذه الأدوات في نقطتين رئيسيتين (بديل، 2018 أ):

أولًا: التجفيف المالي: تقليص المساهمات في موازنة الأونروا وتقييد أوجه صرفها

استغلت «إسرائيل» وبالتعاون مع حلفائها الخلل البنيوي في آلية تمويل الأونروا بهدف الضغط عليها وفرض حصار مالي يؤدي إلى تجفيف موازنة الأونروا وإفشالها وصولًا إلى إنهاء دورها. هذه الإستراتيجية تمكّن الدول المتواطئة من الضغط لتغيير مهام الأونروا وتقييدها وتعطيلها بما يخدم المشروع الاستعماري الإسرائيلي. وقد شكّل الضغط السياسي- المالي الذي مارسه حلفاء إسرائيل، وتحديدًا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على الأونروا أحد الأدوات البارزة لتقليص موازنة الأونروا الأساسية، وهو ما أدى إلى إلغاء العديد من البرامج والخدمات الجوهرية، مقابل تقديم برامج محددة تتعامل مع حالات الطوارئ ومخصصة لها. وقد ترافق مع ذلك، زيادة المساهمات المشروطة سياسيًّا والتي تفرض على الأونروا قيودًا في توزيع الموازنة، حيث أصبحت الدول الحليفة لإسرائيل ترهن تقديم تبرعاتها بإجراءات تفرضها أو تتطلبها من الأونروا تمس جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين وتخدم الأهداف الإسرائيلية، بعيدًا عن أساسيات العمل الإنساني.

ونتيجة لتفاقم الأزمة المالية، عقدت اللجنة الاستشارية للأونروا في العام 2018 اجتماعًا طارئًا للدول المانحة بعد قرار الإدارة الأمريكية بخفض مساهمتها إلى النصف (United Nations, 2018). وعوضًا عن مناقشة جذور الأزمة، مارست عدد من الدول المانحة ضغوطات سياسية لفرض مجموعة من التقليصات الإدارية والخدماتية التي تمسّ جوهر عمل الأونروا، والتي تشمل قطاعات التشغيل، والتعليم والصحة (بديل، 2018 أ). وفي العام ذاته ونتيجة لهذه الضغوطات، أصدرت الأونروا قرارًا بفصل 1000 من موظفيها في قطاع غزة (The Palestinian Information Center)، وذلك ضمن سياسة التقليصات

التي تتبعها وكالة الغوث منذ تصاعد الحملة الإسرائيلية مطلع التسعينيات.

ولم تقتصر شروط الدول المانحة على التقليصات وإلغاء البرامج، وإنما امتدت لتفرض على الأونروا إحداث تغييرات في المنهاج الفلسطيني واتخاذ تدابير أمنية حيال العاملين فيها والمُستفيدين من خدماتها. فإلى جانب الشروط السياسية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الأهلية، ومن بينها أيضًا وكالة الأونروا في نهاية العام 2019 (الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط، 2019)، فرضت أيضًا الولايات المتحدة على الأونروا في اتفاقية إطار التعاون (2021– 2022)، اتخاذ تدابير أمنية، وتنفيذ إجراءات فحص وتدقيق على أساس أنظمة مكافحة الإرهاب الأمريكية. وتنص المادة 301 (ج) من قانون المساعدات الخارجية لعام 1961، الذي يدفع به كأساس للمساهمات الأمريكية في موازنة الأونروا، على أنه «لا يجوز تقديم تبرعات من الولايات المتحدة إلى الأونروا إلا بشرط اتخاذ الأخيرة التدابير الممكنة لضمان عدم استخدام أي جزء من المساهمة الأمريكية لتقديم المساعدة لأي لاجئ تلقى / يتلقى تدريبًا عسكريًّا بوصفه عضوًا فيما يسمى جيش التحرير الفلسطيني، أو أي منظمة حرب عصابات أخرى أو شارك أو يشارك في أي عمل إرهابي» (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023، ص: 2– 3).

إن هذه الشروط لا تتضمن فقط وسم الأحزاب الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وإنما فيها تغيير لعمل الأونروا من وكالة تقدم خدمات إنسانية، إلى وكالة أمنية تفحص جميع المستفيدين من خدماتها، وتستبعد كل من له علاقة بفصائل المقاومة المصنفة إرهابية من تلقي خدماتها. كما تفرض ما يسمى مذكرة التفاهم على الأونروا مراقبة ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالموظفين ومراقبة ما ينشرونه من كتابات أو تصريحات، ورفع تقارير دورية لأمريكا والدول المعنية عن الأشخاص غير المؤهلين لتلقي الخدمات والمساعدات –أي المتهمين بالإرهاب– والتواصل مع الدول المضيفة، بما فيها إسرائيل، لمشاركة معلومات عن الأشخاص المتهمين بالإرهاب.

وتشمل الشروط السياسية، من بين بنود أخرى، فرض تغييرات على المنهاج التعليمي الفلسطيني في مدارس الأونروا (BADIL, 2020)، بهدف تجريده من هوية وحقوق الشعب الفلسطيني وعزله عن سياقه السياسي. وعلى هذا الأساس، قامت الأونروا بتوزيع دليل تعليمي على أعضاء الهيئات التدريسية في المدارس التابعة لها، يشترط عليهم عدم تناول أي محتوى يُسلّط الضوء على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كحق اللاجئين في العودة وتقرير المصير (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023).

إن فرض هذه الشروط السياسية على الأونروا لا يُشكل فقط انتهاكًا لولايتها المفوضة بتقديم الخدمات للاجئين بناء على الحاجة الإنسانية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وإنما تتجاوز ذلك في محاولة لخلق وعي جديد عند الفلسطينيين يقبل المنظومة الاستعمارية وينبذ مقاومتها، مقابل تلقي الحد الأدنى من الحقوق. فتغيير المناهج بما يُلائم «إسرائيل»، ونزع صفة اللجوء عن الذين يتم استثناؤهم من خدمات الأونروا، يخدم الأهداف الإسرائيلية في خلق «الفلسطيني الجيد»، ويُلغي حق العودة عبر نزع صفة لاجئ عن أبناء وأحفاد اللاجئين والمهجرين.

ثانيًا: استبدال الأونروا عبر نقل مسؤولياتها إلى جهات أخرى، و / أو تحميل العبء للدول العربية

بجانب سياسة الحصار المالي، تعمل إسرائيل على ترويج عجز الأونروا وعدم كفاءتها على القيام بمسؤولياتها، ونزع شرعيتها وشيطنتها واتهامها بالتواطؤ مع حماس والفصائل «الإرهابية» (الأونروا، 2024 ب)، لتشجع نقل ولايتها إلى مؤسسات دولية أخرى «أكثر قدرة» على القيام بمهامها، أو الدعوة لاستبدالها بالدول المُضيفة. وتستغل إسرائيل حالة عدم رضا اللاجئين الفلسطينيين عن مستوى خدمات الأونروا كذريعة لإبراز عدم قدرة الأونروا على تلبية احتياجاتهم، دون التطرق للسياق السياسي الذي أدى إلى تراجع خدماتها وإلغائها (بديل، 2018 ب).

قد تبدو محاولات نقل مسؤوليات الأونروا أو جزءٍ منها إلى وكالات أخرى مسألة تقنية تهدف إلى تسهيل عملية توفير الإغاثات الإنسانية، وتخفيف الأعباء المالية على الأونروا في ظل أزمتها المزمنة. في المقابل، تهدف إسرائيل من هذه الخطوة إلى إلغاء خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الدولي، وبالتالي إلغاء المسؤولية القانونية المترتبة على إسرائيل، والتعامل مع قضيتهم كقضية إنسانية محضة. وقد نجحت «إسرائيل» نسبيًّا في نقل جزء من الأعباء إلى الدول المُضيفة والدول العربية من خلال زيادة اعتماد الوكالة على تبرعات الدول العربية في ميزانيتها، فبعد أن رفضت هذه الدول في بادئ الأمر المساهمة في موازنة الأونروا (بديل، 2018 ب)، باعتبار أن المجتمع الدولي هو المسؤول عن معاناة الشعب الفلسطيني، قامت العديد من الدول العربية بزيادة تبرعاتها للأونروا استجابة للمناشدات العاجلة التي كانت تطلقها الوكالة.

ولا تُعتبر الدعوات الإسرائيلية خلال الحرب على غزة الأولى من نوعها في إقصاء الأونروا أو طرح بدائل لها. ففي العام 2022 ونتيجة للضغوطات المالية والسياسية على الأونروا، حاول المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، طرح هذا الخيار في رسالة إلى اللاجئين «. . . يتمثل أحد الخيارات التي يجري استكشافها حاليًّا في زيادة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع إلى أقصى حد. ويشغل مكانة مركزية في هذا الخيار أن يكون من الممكن تقديم الخدمات نيابة عن الأونروا وتحت توجيهها، وبالتالي بما يتماشى تمامًا مع الولاية التي تلقتها الأونروا من الجمعية العامة للأمم المتحدة. مثل هذه الشراكات تملك إمكانية حماية الخدمات الأساسية وحقوقكم من نقص التمويل المزمن» (الأونروا، 2022).

كما نص تقرير لجنة المراجعة الأممية حول حيادية الأونروا– 2024 (United Nations, 2024)، والذي جاء بعد قيام إسرائيل باتهام 12 موظفًا من الأونروا بالمشاركة في عمليات 7 تشرين أول / أكتوبر، على تقديم مفهوم جديد للشراكة، ينطوي على تقاسم مهمات الأونروا وتوزيعها على جهات أممية ودولية غير مكلفة بولاية صريحة من قبل الجمعية العامة للأمم

المتحدة، وهو ما يمهّد إلى استبدال الأونروا ونقل مهماتها إلى جهات غير مكلفة دوليًّا. ورغم أن التبريرات وراء توسيع شراكات الأونروا ترتكز على تراجع التمويل وعدم توفر الموارد الكافية لقيام الأونروا بمهامها، إلا أنه لم يتم وضع هذه المشكلة في سياقها الذي يجب أن يعالج أزمة التمويل المستمرة من جهة، ويتصدى للحملة الإسرائيلية من جهة أخرى.

إن نقل ولاية الأونروا أو أي من مسؤولياتها لأي جهة كانت، أو دعوة أي وكالة أخرى للمشاركة في أعمالها بشكل جوهري، يشكّل تغييرًا بولايتها. إن تغيير الولاية صلاحية حصرية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعليه، يمكن القول إن مشروع توسيع شراكات الأونروا مع الوكالات والمؤسسات الدولية الأخرى لا يُقدم حلولًا لأزمتها الدائمة، ويعد تنصلًا من مسؤولياتها ويخدم مصالح سياسية لدول تسعى إلى تصفية الأونروا وقضية اللاجئين، أو نقل مسؤولياتها إلى وكالات أخرى تمهيدًا لإنهاء الأبعاد السياسية والقانونية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

إن أهمية الأونروا تكمن في كونها وكالة أممية ذات ولاية خاصة باللاجئين الفلسطينيين، وهو ما ينطوي على أهمية سياسية تحفظ للاجئين حقوقهم الأساسية في ظل غياب و / أو تعطيل لجنة التوفيق الدولية. قد يكون مستوى تقديم خدمة التعليم أو الرعاية الصحية أو بعض الخدمات الإغاثية أو الاجتماعية من هيئات دولية أخرى أعلى من ذلك الذي تقدمه الأونروا حاليًّا، ولكن أيًّا من هذه الهيئات لا يمتلك تفويضًا خاصًا، كالأونروا، الأمر الذي يجعل من تقديم هذه الخدمة مضمونًا وملزمًا للمجتمع الدولي إلى حين تنفيذ القرار الأممي 194 لعام 1948. إن قيام الأونروا واستمرارها في تقديم الخدمات والمساعدات للاجئين يتجاوز في مضمونه العمل الإنساني، ذلك أنه يؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي السياسية لإنفاذ حل لقضية اللجوء الفلسطيني بموجب القانون الدولي.

ولم تتوقف السياسات الإسرائيلية عند حد وقف تمويل الأونروا أو السعي إلى

إنهـــاء دورها ونقله إلى وكالات أخرى، بل اســـتغلت حرب الإبادة على قطاع غزة كســـتار للاســـتمرار في مشروعها الاستعماري واســـتهداف الأونروا، متهمة الأخيرة بعدم الحيادية وتوفـــير الغطاء لعمليات حماس ضد «إسرائيل» (الأونروا، 2023). ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الاتهامات بالتحديد ليست جديدة أو مُرتبطة فقط بالأحداث الأخيرة في قطاع غزة، إذ تســـتخدمها «إسرائيل» بشكل مستمر في المناطق التي تشهد مقاومة لها، فاتهمت الأونروا في لبنان خلال فترة الســـبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، بإيواء المســـلحين وتسهيل الأنشطة المســـلحة ضد «إسرائيل» (Sayigh, 1979)، كما استمرت هذه الاتهامات خلال الانتفاضة الثانية.

وفي الفترة الممتدة بعد انتهـــاء الانتفاضة الثانية ولغاية الحـــرب الجارية على قطاع غزة، ازدادت الاتهامات الإسرائيلية لوكالة الأونروا، وخصوصًا في قطاع غزة، على أنها تُســـهّل اســـتخدام مقراتها للتنظيمات الفلسطينية. وتثير هذه الاتهامات الإسرائيلية لوكالة الأونروا العديد من الأسئلة حول مســـاعيها في إنهاء عمليات الأونروا، وخصوصًا في الأماكن التي تشـــهد عُدوانًا إسرائيليًّا. فإلى جانـــب هدفها المركزي بإلغاء حق العـــودة، تهدف إسرائيل لتغييب أي شـــاهد دولي على حروب الإبادة التي تنفذها بحق الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده، أو استبدالها بمنظمات دولية أخرى تتعامل مع الحرب على غزة ضمن سياق الكوارث الإنسانية، وتنتهي مهماتها بانتهاء الحرب.

وشـــكّل التحشـــيد الدولي الذي قامت به إسرائيل ضد الأونروا ونتج عنه تعليق تمويل الوكالة، مظلة إسرائيلية لمفاقمة الوضع الإنســـاني في قطاع غزة وحرمان الفلســـطينيين من أبســـط مقومات الحياة المتمثلة في إيصال وإدخال المســـاعدات الإنســـانية، وتوفير الرعاية الصحية الأساســـية، ما نتج عنه انتشار المجاعة بين سُـــكان القطاع وتفشي الأمراض بينهم بطريقـــة متعمدة وممنهجـــة (UNRWA, 2024). من جهة أخرى، منح إسرائيل المســـاحة الكافية لاستهداف الأونروا بشكل مباشر، إذ انتقلت في حملتها من شيطنة الأونروا والدعوة

لتفكيكها، إلى الاستهداف المباشر لمرافق ومنشآت وموظفي الأونروا بالتزامن مع عرقلة عملها ومنعها من توفير مقومات الحد الأدنى للحياة.

وقد أدّى هذا الاستهداف إلى استشهاد 209 موظفين، وتضرر 190 منشأة، وخروج 17 مركزًا صحيًّا من أصل 27 عن العمل. ووفقًا لآخر إحصائية تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كان هناك 464 استهدافًا على مرافق تابعة للأونروا، مما أدى إلى استشهاد 563 فلسطينيًّا و1790 جريحًا من المهجرين داخليًّا والذين اتخذوا من مرافق الأونروا مأوى لهم (الأونروا، 2024 ج). بجانب ذلك، تصاعدت إجراءات إسرائيل التي طورتها بالتواطؤ مع الدول الغربية في نقل مهام الأونروا والمساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين الفلسطينيين بمنظمات دولية أخرى، كمنظمة الغذاء العالمي، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أو المساعدات الفردية من الدول عن طريق الإنزالات الجوية للمساعدات، و / أو إيصال المساعدات عن طريق بناء ممرات مائية على شواطئ قطاع غزة، بدلًا من الضغط على إسرائيل للسماح للأونروا بتقديم خدماتها، وفتح المعابر الحدودية البرية لإدخال المساعدات. ويهدف هذا الاستهداف إلى شلّ قدرة الأونروا وعدم تمكينها من أداء وظائفها تماهيًا مع تصريحات السياسيين الإسرائيليين بأن الأونروا لن تكون جزءًا من «اليوم التالي» للحرب على غزة.

ورغم أن التركيز الحالي يُسلّط الضوء بشكل مُكثّف على سياسات «إسرائيل» تجاه الأونروا في قطاع غزة، إلا أنها أيضًا تسعى إلى إغلاق مكاتب الأونروا في القدس والضفة الغربية، والتي بدأت بإعلان «صفقة القرن» التي أطلقها ترامب وقراره بوقف التمويل الأمريكي للوكالة عام 2018. وكان قد قدم رئيس بلدية القدس آنذاك وفي العام ذاته مشروع قانون يهدف إلى استبدال خدمات الأونروا بخدمات من البلدية، وهذا المقترح نتيجته تؤدي ليس إلى الاستغناء عن خدمات الأونروا في القدس وحسب (الأونروا، 2018)، بل إلى إسقاط صفة لاجئ عن فلسطينيي القدس من اللاجئين. وبالتزامن مع الحرب على قطاع

غـــزة، فقد انتشرت القوات الإسرائيلية داخل بعض منشـــآت الأونـــروا في الضفة الغربية والقدس، خلال عملياتها العســـكرية في المخيمات. كما قيّدت تواجد الموظفين وحركتهم إلى مرافق الوكالة ومكاتبها من خلال فرض إجراءات تعســـفية. وفي سعي لإرهاب الأونروا وموظفيها، شجعت بعض الأحزاب السياســـية الإسرائيلية حركات المستعمرين الصهاينة على مهاجمة مقرات الأونروا في القدس وعرقلة عملها وإغلاقها، كما ووفرت السلطات لهم الحماية للقيام بذلك (الأونروا، 2024 د).

كما تم تقديم مشاريع قوانين عديدة في الكنيست الإسرائيلي تهدف إلى إغلاق مكاتب الأونروا في القدس وإخلاء مكاتبها، ففي شـــهر شباط من العام الجاري تم تقديم مقترح مـــشروع قانون لإخلاء مقـــرات الأونروا في القـــدس، ومنعها من العمـــل في القدس، وينص مشروع القانون على أن دور وكالة الأونروا تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين فقط، وبالتالي لا يوجد ســـبب يدعوها إلى تقديم أي خدمات داخل القدس تحت ذريعة عدم وجـــود لاجئين فيها، كما ويزعم مشروع القانون أن الأونروا تســـتخدم للتحريض والتثقيـــف على كراهية إسرائيل، وأنّها تدرس مواد «معادية للســـامية» في مدارســـها في القدس (Middle East Monitor, 2024).

وفي أيـــار من العـــام 2024 تم تقديم مقترح مشروع قانون جديـــد ضد الأونروا، ينص على إعلانها منظمة إرهابية، وإلغاء الحصانـــة والامتيازات الممنوحة لها كوكالة تابعة للأمم المتحـــدة، وبالتالي قطـــع العلاقات والتواصل بـــين إسرائيل والأونروا وإغـــلاق مكاتبها في القدس ومنعها مـــن العمل هناك. وفي حال تم إعلان الوكالة منظمة إرهابية ســـيسري عليهـــا بنود قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات الإسرائيلي. وبتاريخ 9 تموز / يوليو، صدّقت ما تُسمى «لجنة الخارجية والأمن» بالكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون لإعلان الأونروا منظمة إرهابية وتمّت إحالته للتصديق عليه بالقراءة الأولى (الجزيرة، 2024 أ).

كما وكانت قد طالبت «إسرائيل» خلال شهر أيار / مايو 2024 من الأونروا إخلاء مقرها الرئيس في القدس الواقع في حي الشـيخ جراح، بحجة اسـتخدام الأرض دون ترخيص ومطالبتهـم بدفع ما لا يقل عـن 7.2 مليون دولار أمريكي كإيجـار متأخر. بالإضافة إلى مطالبتها بإخلاء وإغلاق مركز التدريب المهني التابع للأونروا في قلنديا تحت ذريعة استيلاء الأونروا على عقارات في القدس دون تصريح. إن هذه الادعاءات والمزاعم الإسرائيلية التي تظهر الآن ما هي إلا محاولات للضغط على الأونروا لإجبارها على إغلاق مكاتبها بشـكل نهائي، وشـلّ قدرتها عن العمل في القدس. ويترافق مع حـرب التشريعات على الأونروا وتحت حماية شرطة ونظام «إسرائيل» قيام المستعمرين بتنظيم مظاهرات أمام مقراتها تطالب بإخلائهـا وطردها، حيث حاولوا اقتحام أحد مكاتبهـا وإضرام الحريق في محيط مبنى تابع للأونروا، ممـا أدى إلى تضررها، وقيام الوكالة بإغلاق مكاتبها في القدس مؤقتًا حفاظًا على سلامة موظفيها (الجزيرة، 2024 ب).

إن هـذه الإجراءات جزء لا يتجزأ من هدف إسرائيل الإسـتراتيجي المتمثل في القضاء على الأونروا والتخلص من وجودها. إن الهدف المرحلي وراء تصفية الأونروا في القدس هو زيادة التهجير القسري للفلسطينيين من المدينة، وإنهاء أي وجود دولي متصل بالفلسطينيين في القدس؛ ذلك أن هكذا وجود يعرقل مشـاريع أسرلة سائر المدينة ويبقي الباب مفتوحًا بالتالي على تقاسم المدينة.

إن الإجراءات الإسرائيلية ضد وكالة الأونروا بشـكل عـام، وفي قطاع غزة والقدس بشكل خاص، تُشكّل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد شكل استمرار إفلات إسرائيل من المحاسبة وتواطؤ الدول المتنفذة في النظام الدولي على مدار سبعة عقود، مناخًا مناسبًا لاسـتهداف وتصفية المنظمة الأممية. ورغم خضوع الأونروا للشروط الإسرائيلية في العديد من الأحيان بسبب الابتزاز السياسي الذي مارسه داعموها عليها، إلا أن ذلك لم يردع إسرائيل أو يخفف من حدة الهجمة على الأونروا. ويعود السـبب الجوهري

في ذلك إلى أن المجتمع الدولي، والأونروا قد تعاملا مع الأزمات المالية المتجددة –التي أدت إلى فرض شروط سياسية– بمعزل عن السياق وجذور الأزمة، ما دفعها للقبول بالشروط السياسية والأمنية التي فرضها الداعمون. كما أن تعاطي الدول العربية بذات السياق قد دفعهم للمساهمة بشكل فاعل في ميزانية الأونروا، وهو ما قد يؤدي مستقبلًا لإعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته بحيث تُصبح قضية اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية فلسطينية– عربية (أنظر: Peace to Prosperity, 2020).

السُّبل والآليات المُتاحة لحماية الأونروا

بعد الاستعراض أعلاه للمشاكل التي تواجه الأونروا وللحملة الإسرائيلية تجاهها ووضعها في سياقها السياسي والتاريخي، يتضح أن أزمات الأونروا المالية والهجمة السياسية الإسرائيلية المستمرة عليها، هي إستراتيجية إسرائيلية وليست هجمات عشوائية تأتي ضمن أحداث سياسية متفرقة. وفي الوقت الذي يقف فيه المجتمع الدولي عاجزًا أمام واجبه في الحفاظ على الأونروا وحمايتها، فإن ذلك يتطلب جهدًا وطنيًّا مُضاعفًا ومُتكاملًا ما بين المستوى الرسمي والشعبي على الصعيدين المحلي والدولي يعالج جذور المشكلة، ويتجاوز المعالجات اللحظية وخطابات رد الفعل. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تعامل الأطراف المعنية مع آثار ونتائج الأزمة المالية والسياسية للأونروا دون معالجة لمحركاتها ضمن سياقها التاريخي بأبعاده السياسية والقانونية والإدارية، قد ساهم في تعقيدها وسهّل عملية استهدافها وموظفيها خلال الحرب الجارية على قطاع غزة.

وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير خطة إستراتيجية لحماية الأونروا، يجب الانطلاق من مبادئ وأساسيات مُحددة تُشكل مرجعية موحدة مُتفق عليها وتنطلق من جذور القضية التي أدت إلى نشأة الأونروا في المقام الأول. ويمكن تلخيص هذه المحددات والمبادئ في نقطتين رئيسيتين: أولًا، إن مسؤولية نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين واستمرارها تقع

على عاتق المجتمع الدولي الذي وفّر الغطاء السياسي لعصابات الحركة الصهيونية بتهجير الفلسطينيين، واستمرار حرمانهم لأكثر من 76 عامًا من نيل حقوقهم في جبر الأضرار التي لحقت بهم (العودة، واستعادة الممتلكات والتعويض). ثانيًا، تعتبر الأمم المتحدة هي الجهة المسؤولة عن توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين لحين تمكنها من تطبيق قرار الجمعية العامة 194 للعام 1948، ولا يمكن نقل هذه المسؤولية لأي جهة أخرى.

إن الانطلاق من هذه المحددات يُعيد قضية اللاجئين إلى مسارها السياسي والقانوني الطبيعي باعتبارها قضية لجوء جماعي قبل أن تكون أزمة إنسانية، ولا يمكن تجاوزها أو التعامل معها بآلية خارج السياق السياسي والتاريخي، وأن استمرار معاناة اللاجئين لما يزيد على سبعة عقود ناشئة عن تمكين «إسرائيل» ابتداء، وعجز المجتمع الدولي في تنفيذ قراراته، وتواطؤ بعض الدول الحليفة لإسرائيل. وعليه، يجب أن تكون آلية حماية الأونروا مرتكزة على الدفاع عن الوجود المادي، والدور الحقوقي – السياسي لوكالة الأونروا، وليس فقط عن الخدمات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها.

وباعتبار أن الهجمة التي تُشن على وكالة الأونروا هي هجمة سياسية في المقام الأول، فإن المسؤولية الأكبر في مواجهة هذه الحملة تقع على كاهل القوى السياسية وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية، بدعم من المستوى الأهلي المحلي والدولي، والمستوى الشعبي الفلسطيني. إن الدور المركزي الذي يمكن لمنظمة التحرير أن تلعبه في مواجهة جذور أزمة الأونروا هو إعادة قضية اللاجئين الفلسطينيين على أولوية أجندتها، بعد أن تم تأجيلها إلى الحلول النهائية. وكانت الهجمة الإسرائيلية على الأونروا قد رافقت الوكالة منذ سنواتها المبكرة، إلا أنها تصاعدت وبشكل كبير بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأصبحت المطالب الإسرائيلية بتفكيكها أكثر وضوحًا وبروزًا. كما أصبحت العديد من الدول الممولة للأونروا تبرر تراجع دعمها للوكالة بحجة دعمها للسلطة الفلسطينية، في محاولة واضحة لنقل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية. إن غياب الإستراتيجية الفلسطينية

الموحدة اللازمة لتحدي كلّ من العجز الدولي والتواطؤ الدولي، ينعكس بدوره على تراجع الدول والهيئات الدولية عن الوفاء بمسؤولياتها. كما أن انقسام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وتشتت أولوياتها حسبَ أجندات المانحين، بما في ذلك التعاطي مع المنح التي تستهدف العمل الوطني مثل تلك الهادفة إلى استبدال الأونروا، من الإشكاليات التي تسهم في إضعاف حضور قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم والمؤسسات المعنية.

وعليه، يترتب على مُنظمة التحرير منح هذه القضية أولوية فعلية، لا كلامية، وذلك عبر التقدم بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، يتم إسناده بحملة توعية ومناصرة دولية تنطلق من المبادئ أعلاه، يتضمن معالجة جذرية للمشاكل البنيوية في الأونروا وولايتها وبما يجعلها قادرة إستراتيجيًا على مواجهة الهجمة الإسرائيلية، بما يشمل:

توسيع ولاية الأونروا الشخصية والقانونية والجغرافية

بكلمات أخرى، يتوجب توسيع تعريف اللاجئ والمهجر الفلسطيني بالاستناد إلى مفهوم التهجير القسري، وليس من هم بحاجة المعونات الإنسانية. لقد كان التعريف العملياتي للأونروا مقبولًا عند نشأتها لاعتبار وجود وفاعلية لجنة التوفيق الدولية التي كانت مكلفة بتطبيق القرار 194، لكن في ضوء تغييب لجنة التوفيق، وفي ظل استمرار التهجير القسري ومعاناة اللاجئين، أصبح من الضروري إعادة النظر في تعريف اللاجئ ضمن منهج قائم على الحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن القرار توسيع ولاية الأونروا القانونية والجغرافية بما يمكنها من تقديم الحماية الفيزيائية والقانونية للاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن مناطق تواجدهم حول العالم، وعدم حصرهم في مناطق عمل الأونروا الخمس.

وفي ظل تعطل لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، وعدم اضطلاع المفوضية بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، يتوجب العمل على توسيع صلاحيات الأونروا في مجال الدفاع

عن حقوق اللاجئين الإنسانية في مواجهة تقصير الدول، وتمييزها ضد الفلسطينيين، وذلك باعتبار أن الأونروا تشكل الوكالة الأكثر كفاءة وملاءمة للقيام بدور وظيفي في مجال توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. كما أنها، بحكم طبيعتها الوظيفية الأقدر على لعب الدور الأساسي غير المتحيز سياسيًّا في إنفاذ الفقرة 11 من القرار 194.

إنشاء صندوق أممي خاص لتمويل الأونروا

إن تحرير الأونروا من التدخلات السياسية للدول المتنفذة والداعمة لها، وإن ضمان موازنة كافية، ومضمونة، ومستدامة يتطلب بالضرورة تحريرها من آلية المساهمات الطوعية والاتفاقيات الثنائية ما بينها وبين الدول المانحة (الأونروا، 2024 ه). هذا الصندوق يكون صندوقًا فرعيًّا من صناديق الأمم المتحدة تنقسم مساهمة الدول فيه إلى قسمين: الأول مساهمة إلزامية لتغطية نفقات البرامج الأساسية للأونروا، والثاني مساهمة طوعية لتغطية نفقات حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية الإضافية. فعلى صعيد موازنة الأونروا الأساسية، فإنه من الضروري أن تكون الخدمات والبرامج الأساسية جزءًا من مساهمة الدول الإلزامية في صندوق الأمم المتحدة بما يراعي نسب ازدياد أعداد اللاجئين واحتياجاتهم المتنامية، وعدم الاعتماد على التبرعات الطوعية التي يُمكن استخدامها لتحقيق مصالح سياسية. وفي كل الأحوال لا يجب أن تكون المساهمة، سواء إلزامية أو طوعية عبر علاقة ثنائية بين الأونروا والدولة المانحة. إن آلية التعاقد الثنائية تسمح للدول بالتدخل في شؤون الأونروا سياسيًّا وتتيح لها أن تفرض شروطًا تحرف الأونروا عن دورها الوظيفي حسبَ ولايتها، وتفقدها حياديتها. تأسيس هكذا صندوق يجعل العلاقة ما بين الأونروا والأمم المتحدة كمنظمة، وهذا يحرر الأولى من تدخلات الدول وأجندتها السياسية، ويعيد المسؤولية إلى الهيئة الدولية المسؤولة عن التقسيم وعن خلق قضية اللجوء الفلسطيني، والتقاعس المتطاول في حلها.

اعتماد المعايير الأممية لا المعايير الإسـرائيلية أو الاستعمارية في إدارة الأونروا لعملياتها وخدماتها

ففيما يتعلق بالهجمة الإسرائيلية على الأونروا، فإن الأونروا مُطالبة بفضح هذه الحملة والتعامل معها ضمن سياقها السـياسي والتاريخي، وعدم الانجرار وراء تبرير تفويضها أمام الاتهامات الإسرائيلية المُتكررة. إن ما تفرضه إسرائيل على الأونروا -كتغيير المنهاج وإجـراءات الفحص والتدقيـق وغيرها- لا يقع ضمن اختصاصها، ومن شـأنه زيادة الأعباء عليها. فالأونروا ليسـت مُطالبة بمواءمة ولايتها بـما يخدم مصالح «إسرائيل»، أو بـما يتوافق مع مفاهيم ومعايير الغرب الاسـتعماري فيما يتصل بالإرهاب، والحقوق، والسـلام، وتصورات الحل الخاصة بكل منهم. يجب أن تكون مرجعيتها الأساسية هي الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفويضها، وليس تلبية الأهداف الإسرائيلية السياسـية أو التماهي مع معايير الدول المانحة، خصوصًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا.

حماية الأونروا بما يشمل حماية ولايتها، ومقرّاتها وطاقمها

باعتبارها مؤسسة أنشأها المجتمع الدولي، فإن الأخير مُطالب بالوفاء بالتزاماته وحمايتها وحماية طاقمها بما في ذلك الطاقم الفلسطيني، وتسهيل عملياتها كسائر هيئات الأمم المتحدة ووفقًا للقانون الدولي. إن هذا الأساس يتطلب تدخل الأمم المتحدة بفاعلية وبحزم لمواجهة الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية التي تستهدف الأونروا. ضمن هذا السياق، يصبح من الضرورة بمكان التذكير بأن الجمعية العامة لديها الأهلية والصلاحية لتعيد النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالاسـتناد إلى مدى التزامهـا بميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية العامة، وبقراراتها ذات الصلة، خصوصا القرار 194 لعام 1948.

مواجهة مشاريع استبدال الأونروا في الميدان

أما على الصعيد الأهلي الفلسطيني، فإن مؤسسات المجتمع المدني واللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مُطالبة بالوقوف أمام المشاريع والبرامج الدخيلة والممولة من الحكومات المتواطئة مع إسرائيل، والتي تنفذ في مخيمات اللجوء، خصوصًا في الضفة الغربية، وتسعى إلى تقديم خدمات مثيلة أو مشابهة لخدمات الأونروا بغية إقصاء الوكالة واستبدالها. إن سياسة الحلول مكان الأونروا هذه عبر المؤسسات الوسيطة غير المكلفة صارت تشكل نمطًا من العمل الممول من الجهات الدولية نفسها التي تمنع الأموال عن الأونروا.

إن استبدال الأونروا بمؤسسات دولية غير مكلفة من قبل الأمم المتحدة ينطوي على خطورة إستراتيجية، إذ لا ضمان لاستمرار عمل هذه المؤسسات، ويتوجب على القوى السياسية ومنظمة التحرير واللجان الشعبية أن تقف بحزم أمام مغريات المؤسسات غير المكلفة وتعيد الدور الأساسي إلى الأونروا. وضمن نفس السياق، يجب أن يتم تسليط الضوء على المخططات الإسرائيلية التي تعمل على إقصاء الأونروا عن توزيع المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات في قطاع غزة من خلال العمل على تكوين أجسام دولية ومحلية بديلة. إن الإصرار على مركزية دور الأونروا يشكّل درعًا واقيًا في مواجهة سياسة توظيف المساعدات كسلاح لخلق سلطة موالية لإسرائيل وحلفائها في قطاع غزة.

في الختام، إنَّ تجربة الأونروا على مدار العقود السبعة الماضية تؤكد على أنَّ عملية الإصلاح لا تكون من خلال معالجة عواقب ونتائج الإشكالية، وإنما من خلال إلغاء معالجة جذور هذه الإشكالية. ولعلّه من المثير للاهتمام إدراك أنَّ الجهود الدولية والعربية التي بُذلت في التعامل مع عواقب أزمات الأونروا، قد ساهمت في تعميق الأزمة بدلًا من معالجتها. وعليه، فإن تطوير منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج وطني- حقوقي لحماية الأونروا يستند ويُطور الآليات أعلاه قد أصبح حاجة مُلحة، وخصوصًا في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والأبحاث

- بديـــل / المركز الفلســـطيني لمصادر حقوق المواطنـــة واللاجئين. (2022). **اللاجئـــون والمهجرون الفلسطينيون المسح الشامل: 2019 – 2021**. متوفر على:

https: / / badil. org / cached_uploads / view / 2023 / 08 / 29 / survey2021 – ara – 1693308661. pdf

- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2018 أ). **إضاءة على الأسس السياسية لأزمة التمويل المزمنة التي تعصف بوكالة الأونروا**. متوفر على:

https: / / badil. org / cached_uploads / view / 2021 / 04 / 19 / bulletin – no27 – unrwa – financial – crisis – ar – 1 – 1618829321. pdf

- بديل / المركز الفلســـطيني لمصادر حقـــوق المواطنة واللاجئـــين. (2018 ب). **مواجهة الهجمة على الأونروا: ورقة محددات ومبادئ ومقترح خطة إستراتيجية فلسطينية**. متوفر على:

https: / / badil. org / cached_uploads / view / 2021 / 04 / 20 / unrwa – crisis – determination – of – principles – and – proposal – of – a – palestinian – strategic – plan – badil – sep – 2018 – 1618909571. pdf

- بديل / المركز الفلســـطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2009). **سد فجوات الحماية الدولية: الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلســـطينيين في الدول الموقعة عـــلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951**. متوفر على:

https: / / www. badil. org / cached_uploads / view / 2021 / 07 / 01 / handbook – 09 – ar – 1625140124. pdf

وثائق حكومية

- وزارة الخارجية الأمريكية. (2023). إطار التعاون بين الولايات المتحدة والأونروا 2023 – 2024. متوفر على:

https: / / www. state. gov / wp – content / uploads / 2023 / 06 / 2023 – 2024 – US – UNRWA – Framework – for – Cooperation – FINAL. pdf

تقارير صحفية

- أطباء بلا حدود (2024). اقتراح تصنيف الأونروا كمنظمة إرهابية هو هجوم شائن على المساعدات الإنسانية.

الاقتراح – الإسرائيلي – بتصنيف – الأونروا – كمنظمة – إرهابية – أمر – مشين / https: / / www. msf. org / ar

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 أ). مساعدات الأونروا المنقذة للحياة قد تنتهي بسبب تعليق التمويل. متوفر على:

مســـاعدات – الأونروا / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – – المنقذة – للحياة – قد – تنتهي

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 ب). مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا في قطاع غزة. متوفر على:

مزاعـــم – فائقـــة – / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – الخطورة – حول – موظفين – من

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـــغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2024 ج). تقرير الأونروا رقم 130 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. متوفر على:

/ تقرير – الأونروا – رقم – 130 – حولhttps: / / www. unrwa. org / ar / resources / reports – الوضع – في – قطاع – غزة – والضفة – الغربية، – التي – تشمل – القدس

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـــغيل لاجئي فلســـطين في الشرق الأدنى. (2024 د). كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في اجتماع اللجنة الاستشارية. متوفر على:

كلمة – المفوض – العام / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – – للأونروا – فيليب

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. (2024 ه). كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني خلال مؤتمر التعهدات للأونروا. متوفر على:

كلمة – المفوض – العام / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – للأونروا – فيليب – لازاريني – خلال – مؤتمر – التعهدات – للأونروا

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2023). رسالة من المفوض العام للأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين. متوفر على:

رسالة – من – المفوض / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – العام – للأونروا – إلى – اللاجئين – الفلسطينيين

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـــغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. (2018). تصريح صادر عن الأونروا بخصوص التصريحات بشأن عملياتها ومنشآتها في القدس الشرقية. متوفر على:

تصريح – صادر – عن / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – – الأونروا – بخصوص

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـغيل لاجئي فلسـطين في الشرق الأدنى. (دون تاريخ). ما هي مهام ولاية وكالة الغوث؟ متوفر على: / https: / / www. unrwa. org / arما – هي – مهام – ولاية – وكالة – الغوث؟

– أونروا / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشرق الأدنى. (2016). التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2016 وتقرير مجلس مراجعي الحسابات. متوفر على:

https: / / documents. un. org / doc / undoc / gen / n17 / 174 / 06 / pdf / n1717406. pdf

– الجزيرة. (2024 أ). الاحتلال يطلب من «أونروا» إخلاء مقرها الرئيسي بالقدس. متوفر على:

https: / / www. aljazeera. net / news / 2024 / 5 / 30 / إسرائيل – تطلب – من – الأونروا – إخلاء – مقرها

– الجزيرة. (2024 ب). لجنة الكنيست تُصدق على إعلان الأونروا «منظمة إرهابية». متوفر على:

https: / / www. aljazeera. net / news / 2024 / 7 / 9 / صحيفة – إسرائيلية – لجنة – بالكنيسـت – تصدق

– الحملـة الوطنية الفلسـطينية لرفض التمويل المـشروط. (2019). ضد الإرهـاب وضد التمويل المشروط: الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط. متوفر على:

https: / / www. badil. org / ar / press – releases / 3238. html

– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (دون تاريخ). العودة الطوعية إلى الوطن. متوفر على:

https: / / help. unhcr. org / georgia / ar / العودة – الطوعية – إلى – الوطن /

Books and Researches Papers

– BADIL. (2020). Israel's Apartheid – Colonial Education: Subjugating Palestinian Minds and Rights.

https:// badil. org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp26 – right2education – 1618824001. pdf

– Carlo Von Flüe, Jacques de Maio. (1999). Third Workshop on Protection for Human

Rights and Humanitarian Organizations: Doing something about it and doing it well. Geneva: International Committee of the Red Cross.

- Rosemary Sayigh. (1979). The Palestinians from Peasants to Revolutionaries. https:// edisciplinas. usp. br/pluginfile. php/7572879/mod_resource/content/1/The%20Palestinians%20From%20Peasants%20to%20Revolutionaries%20by%20Rosemary%20Sayigh%20%28z – lib. org%29%20%281%29%20%281%29. pdf

United Nations Documents

- United Nations High Commissioner for Refugees. (2006). Handbook for emergencies (4th ed.). Available at: https:// www. unhcr. org/en – ie/44b4fcb32. pdf

- United Nations. (2024, April 22). Report of the Independent Review Group on UNRWA. Available at: https:// www. un. org/unispal/document/report – independent – review – group – on – unrwa – 22april2024/

Official Documents

- U. S. Government. (2020). Peace to prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people. U. S. Government. Available at: https:// trumpwhitehouse. archives. gov/wp – content/uploads/2020/01/Peace – to – Prosperity – 0120. pdf

Press Releases

- Foreign Policy. (2018). Trump and Allies Seek End to Refugee Status for Millions of Palestinians. Available at: https:// foreignpolicy. com/2018/08/03/trump – palestinians – israel – refugees – unrwaand – allies – seek – end – to – refugee – status – for – millions – of – palestinians – united – nations – relief – and – works – agency – unrwa – israel – palestine – peace – plan – jared – kushner – greenb/

- Middle East Monitor. (2024). Israel advances bill to designate UNRWA as a «terrorist organization».

https:// www. middleeastmonitor. com/20240530 – israel – advances – bill – to – designate – unrwa – as – a – terrorist – organisation/

- The Palestinian Information Center (2018). UNRWA Terminates Number of Employees' Contracts in Gaza. https:// english. palinfo. com/o_post/UNRWA –

terminates – number – of – employees – contracts – in – Gaza/

– United Nations. (2018). UNRWA faces Greatest Financial Crisis in Its History Following 2018 Funding Cuts, Commissioner General Tells Fourth Committee.

https://www.un.org/unispal/document/unrwa – faces – greatest – financial – crisis – in – its – history – following – 2018 – funding – cuts – commissioner%E2%80%91general – tells – fourth – committee – press – release/#:~:text=9%20NOVEMBER%20 2018&text=Reporting%20that%20%24300%20million%20in,assistance%20 for%201. 7%20million%20refugees

– The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). UNRWA: Stop Israel's Violent Campaign Against US. https:// www. unrwa. org/newsroom/official – statements/unrwa – stop – israel%E2%80%99s – violent – campaign – against – us

– The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). UNRWA Situation Report #117 on the Situaton in the Gaza Strip and the West Bank, Including East Jerusalem.

https:// www. unrwa. org/resources/reports/unrwa – situation – report – 117 – situation – gaza – strip – and – west – bank – including – east – Jerusalem

تصفية «الأونروا» سياسيًّا وإغاثيًّا

بين الموقف الإسرائيلي وردود الأفعال الفلسطينية والدولية

أ. عليان الهندي

باحث في الشؤون الإسرائيلية، مؤرخ وصحفي.

المطالب الإسرائيلية

سُئل أول رئيس للوزراء في دولة الاحتلال الإسرائيلي دافيد بن غوريون عن رأيه بوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، فردَّ بالقول إن وجودها مشكلة وعدم وجودها مشكلة، أي إن وجودها كهيئة إغاثية يعفي إسرائيل من مسؤولياتها، في حين أن وجودها كجسم سياسي هو استمرار لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي حاولت منذ البداية، تحميلها على الفلسطينيين أنفسهم، لأنهم تركوا منازلهم بمحض إرادتهم، أو ربما وبتشكيك واسع بأنهم طُردوا منها.

مشكلة اللاجئين وحق العودة والحقوق الأخرى المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها إنشاء «الأونروا»، المنصوص عليها في القرارات الدولية، الصادرة لصالح الشعب الفلسطيني بعد النكبة الفلسطينية عام 1948، تحاول إسرائيل في الوقت الحاضر التخلص منها وإنهاءها كقضية رسمية وقانونية في مؤسسات الأمم المتحدة من خلال تحويلها إلى ملف

لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وليس كمؤسسة خاصة باللاجئين الفلسطينيين. لذلك، لا تتطلع دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلى مسح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المؤسسات الأممية فقط، بل إلى شطب هذه القضية من أي مفاوضات مستقبلية مع أية قيادة فلسطينية، حالية أو مستقبلية.

في السياق المذكور، وخلال حملتها العسكرية المدمرة على قطاع غزة، قدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي، وفقًا لصحيفة الغارديان البريطانية، التي نقلت عن جهات لم تحددها في المؤسسات الأممية أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قدّمت مقترحًا بتقديم كل أشكال المساعدات للمؤسسات الدولية في قطاع غزة، وفتحها أمام المؤسسات الدولية، مقابل تفكيك وحلّ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

الموقف الإسرائيلي من «الأونروا»، امتد ليشمل مؤسساتها وموظفيها في مدينة القدس المحتلة، وبدأت باتخاذ إجراءات بحقهما، بهدف التخلص من مقر الوكالة في المدينة المحتلة، ونقله لمكان آخر إلى حين تحقيق الرغبات الإسرائيلية بإنهاء خدمات «الأونروا» في كل فلسطين الانتدابية وخارجها.

ترصد الورقة الحالية العلاقة بين دولة الاحتلال الإسرائيلي من «الأونروا» ومطالبها المختلفة منها بما في ذلك مهام ومقار ومؤسسات «الأونروا» في مدينة القدس، إلى حين تفكيكها بشكل نهائي.

أسس العلاقة بين دولة إسرائيل والأونروا

أنشأت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، بموجب قرار صادر عن الجمعية العمومية رقم 302 الصادر في الثامن من كانون الأول عام 1949، لتكون وكالة متخصصة مؤقتة، تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية (دائرة شؤون اللاجئين، 2018؛ الأونروا /

الصفحة الرسمية). ووفق القرار بدأت عملها بشكل رسمي عام 1950 في خمس دول، بما فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي التي عملت داخل حدودها عامين (1950 – 1952) مستهدفة نحو 17 ألف لاجئ فلسطيني (مدار، 2024). وبذريعة منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين الذين يحملون صفة لاجئ، مُنِعت وكالة الغوث من ممارسة عملها داخل دولة إسرائيل (مدار، 2024).

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس عام 1967، عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعًا لمناقشة مستقبل المناطق الفلسطينية التي احتلتها، ومن ضمنها مسألة استمرار عمل «الأونروا» الذي اعتبرته ضروريًّا، خاصة في مجال تقديم مختلف أنواع الإغاثة، وفوّضت في أحد هذه الاجتماعات وزير الدفاع موشيه ديان للتفاوض مع «الأونروا» لاستمرار عملها، خاصة في مجال الإغاثة، معتبرًا ذلك إنجازًا إستراتيجيًّا لدولة إسرائيل (الهندي، 2021).

ووفق رواية إسرائيلية أخرى، قيل فيها إن الأمم المتحدة أدركت أن مكوث دولة الاحتلال الإسرائيلي سيطول، ما دفع بالمفوض العام لوكالة الغوث، بعلم سكرتير عام للأمم المتحدة، الطلب من دولة الاحتلال الإسرائيلي استمرار عملها في المناطق التي احتلتها. لكن المفوض العام طلب تعاونًا رسميًّا، تم بواسطة تبادل للرسائل وليس اتفاقًا رسميًّا، اعتقادًا من المفاوضين في «الأونروا» أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية لن يستمر. ومن أجل ذلك، اجتمع مفوض وكالة الغوث حينها السيد لورانس ميتشلمور مع مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ميخائيل كوميي، واتفقا على شروط عمل وكالة الغوث. وأصر كوميي على أن يكون اتفاق تبادل الرسائل في مدينة القدس المحتلة وليس في الأمم المتحدة (مندس، 2009).

واتضح من تبادل الرسائل أن حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي وافقت على نفس

الصلاحيات المقدمة من الدول العربية لـ«الأونروا» باستثناء بندين هما: الأول، تسهّل إسرائيل مهمة الأونروا قدر استطاعتها بالتزامن مع المحافظة على القوانين والإجراءات الأمنية والعسكرية، أي إنها ووفق الجهات الإسرائيلية توقف عملها إذا رأت أن ذلك يتعارض مع المصالح الأمنية الإسرائيلية، وهو ما يفسر حاليًّا المحاولة المحمومة بإدانة «الأونروا» بالإرهاب لتبرير طردها من المناطق الفلسطينية المحتلة. والثاني، يتعلق بمكانة الأرض والمكاتب التي تستخدمها وكالة الغوث، حيث قالت إسرائيل في رسالتها إنها لن تمنح هذه الأراضي أو المكاتب أية مكانة شبيهة بالمقار الدبلوماسية، بما في ذلك المقرات المتواجدة في مدينة القدس المحتلة، وإن الأمر كله متعلق بنشاطات إنسانية. ويعود السبب في رفض دولة الاحتلال الإسرائيلي منح هذه المكانة لـ«الأونروا» إلى رفض الأخيرة الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة مستضيفة للاجئين (مندس، 2009).

لكن «الأونروا» طلبت أن يكون للمخيمات مكانة ما، أي عدم قيام إسرائيل بأي نشاطات في المخيمات دون موافقتها، وعندما قرر من أصبح فيما بعد رئيسًا لأركان جيش الاحتلال الإسرائيلي رفائيل إيتان، هدم ما تبقى من المخيمات في منطقة أريحا، قدمت «الأونروا» احتجاجًا على ذلك، ووافقت وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقف وكالة الغوث، وتوقف الهدم (مندس، 2009).

وفي بداية عام 1982، حضر أحد ضباط المنطقة الوسطى الإسرائيلية لمقر وكالة الغوث، وأعلمهم أنه وبعد دراسة معمقة لتبادل الرسائل بين «الأونروا» ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تبيّن له أن لا مكانة دبلوماسية لها في المخيمات الفلسطينية، باستثناء المكاتب الإدارية والمخازن التابعة لها، وهي مكانة محدودة. وبعد تسليم «الأونروا» بهذا التفسير هدم مخيم النويعمة في أريحا، وتوصلت لتفاهمات حوله (مندس، 2009).

إجمالًا يمكن القول، إن الاتفاق الذي وقع من خلال رسائل أو من خلال اتفاق رسمي،

لبّى رغبات إسرائيلية بالأســاس، التي اعتبرها وزير الدفــاع الإسرائيلي حينها مهمة جدًّا، لأنها حمّلت «الأونروا» المســؤوليات عن إغاثة وصحة وتعليم اللاجئين، وليس على كاهل دولة إسرائيل.

أما المناشــير التي صدرت عن قائد المنطقة الوســطى، بصفته الحاكم العسكري لمنطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس، فقد أعلن فيها، خاصة المنشــور الثاني الصادر في 28 حزيــران / يونيو عام 1967 أن «القوانين التي كانت قائمة في المنطقة تظل نافذة المفعول، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع تعليمات هذا المنشــور، أو مع أي منشــور آخر أو أمر صدر من قبله أو بالتغييرات الناجمة عن إنشاء حكم جيش الدفاع الإسرائيلي للمنطقة، على أن يبدأ سريان هذا الأمر منذ تاريخ 07 / 6 / 1967.

وبالمنشــور رقم (2) الصادر عن الحكم العسكري الإسرائيلي، أقرّ بوجود وكالة الغوث ومؤسساته القائمة في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، التي سبق أن وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية مع المؤسسات الأممية بعد عام 1948، باستثناء مقر المندوب السامي الذي وُضعت شروط معينة لاستمرار عمله وتغيير طبيعة عمل الموظفين.

الاتهامات الإسرائيلية

بعيدًا عن الاتهامــات الإسرائيلية الموجهــة لوكالة الغوث وتشــغيل اللاجئين، حول مشــاركة بعض الموظفين (19 موظفًا) في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2024 في المســتوطنات الإسرائيلية الواقعة في غلاف قطاع غزة، وما لحقها من عدوان شامل على القطــاع، وجّهت إسرائيل خلال العقد الماضي، مجموعة من الاتهامات بحق وكالة الغوث، بهدف الوصول إلى تحقيق هدفين هما: تقليل أعداد اللاجئين الفلســطينيين ليصل العدد إلى أقل من 50 ألفًا، وصــولًا إلى تحقيق الهدف الثاني المتمثل بتصفيــة أعمال «الأونروا»، ومن الاتهامات الموجهة لها:

1) لا تعمل الوكالة على دمج الفلسطينيين في الحياة العامة والخدماتية في الدول المستضيفة، كي لا تؤثر على ما يسمى بحق العودة لهم.

2) رفض وكالة الغوث تبنّي تعريف جديد للاجئين، ونقل تلك المكانة من الأجداد إلى الأحفاد، والمحافظة على هذه المكانة حتى للأشخاص الذين حصلوا على جنسيات أجنبية (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40). في السياق المذكور، احتجت دولة الاحتلال الإسرائيلي على رفض وكالة الغوث «الأونروا» تهجير اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى تشيلي، بعد أن هاجمتهم المليشيات العراقية بذريعة دعمهم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

3) تسييس الوظائف، حيث تعمل «الأونروا» على توظيف اللاجئين فقط في هذه المؤسسات، ومن شأن ذلك، دفعهم إلى تحقيق الأهداف الوطنية للاجئين في كل أماكن وجودهم، وليس تحقيق أهداف «الأونروا».

4) استغلال مقرات ومكاتب «الأونروا» بقطاع غزة، في تخزين السلاح وتجنيد «الإرهابيين» لإطلاق النار على التجمعات اليهودية في دولة إسرائيل (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40).

5) وجود «الأونروا» أصبح يشكل تهديدًا متواصلًا لدولة إسرائيل، كونها منصة دائمة لتوجيه الانتقادات لإسرائيل، ورفع تقارير مختلفة عن إجراءاتها ضد الفلسطينيين في المؤسسات الأممية والدولية والإعلامية المختلفة (أيينهورين، 2024).

وسبق الاتهامات الإسرائيلية، هجوم عسكريّ واسع على مؤسسات «الأونروا» بقطاع غزة، بما في ذلك مراكز الإيواء، حيث بلغ مجموع ما تعرضت له من هجمات أكثر من 350 هجومًا دمّرت خلاله أو حرقت كل مؤسسات الأونروا في قطاع غزة، فيما استشهد من موظفيها ما يقارب من 200 موظف، الذين شارك أكثر من ثلثهم في عمليات الإغاثة التي

تقدمها وكالة الغــوث بقطاع غزة في ظل ظروف كارثية، كما استشــهد ما يقارب من 700 فلســطيني في مراكز الإيواء التابعة للأمم المتحدة وأصيب أكثر من 1790 فلســطينيًّا حتى تاريخ كتابــة هذه الورقة (الأونــروا، 2024)، نتيجة تزايد الهجمات عــلى المدارس التابعة لـ«الأونروا» بعد ما يُسمّى بالمرحلة الثالثة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواسط شهر آب / أغسطس من عام 2024.

وبعد 10 أشــهر من العدوان، لم يبقَ ســوى عدد قليل من مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث، المتمركزة في المنطقة الوســطى من قطاع غزة، التــي لم تدمرها إسرائيل بعد، لكنها تتعرض بين الفترة والأخــرى لهجمات جويّة ومدفعية مدمــرة. ولم تكتفِ دولة الاحتلال الإسرائيلي، بالقتل والتدمير، بل حوّلت بعض المدارس والمؤسســات التابعة لوكالة الغوث إلى مقرات عسكرية أو لمراكز قنص وتحقيق وسجون مؤقت لحين نقل الأسرى الفلسطينيين لمعسكرات الاعتقال (ساديه تيمن) في مدينة بئر السبع المحتلة.

إضافة لكل ذلك، منعت دولة الاحتلال الإسرائيلي المفوض العام لوكالة الغوث فيليب لازاريني مرتين من دخول المناطق التي تسيطر عليها، في سابقة لم تحدث له أو لمن سبقوه، في أيٍّ من دول لجوء الفلسطينيين منذ نشأتها حتى اليوم.

الإجــراءات المذكورة دفعــت الأمين العام للأمــم المتحدة إلى القيام بزيــارة تضامنية رمضانية إلى مدينــة رفح المصرية، حيث تناول الإفطار هناك مــع بعض اللاجئين، كما قام بزيــارة العاصمة الأردنية عمّان لتفقد مرافق وكالة الأمم المتحدة ومؤسســات «الأونروا»، وتناول الإفطار مع عدد من لاجئي فلســطين وموظفي الأمم المتحدة في العاصمة الأردنية (فتح الله، 2024).

المطالب الإسرائيلية من «الأونروا»

من وراء الاتهامات المذكورة أعلاه، تطلعت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى تحقيق المطالب التالية وتنفيذها على الأرض التي تتضمن (ميخائيل وحطوئيل، 2020، ص: 40):

1) تغيير مكانة اللاجئ الفلسطيني – في الوقت الذي فشلت فيه الحكومات الإسرائيلية المختلفة في إيجاد حلول نهائية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة، بدأت تعمل على تغيير مكانة وتفسير اللاجئ، بدلًا من التفسير والمكانة التي تقدمها وكالة الغوث، وفق القرارات الدولية، التي تعتبر اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران / يونيو 1946 حتى أيار / مايو 1948، الذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948. كما أن ذرية أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين يستحقون أن يتم تسجيلهم كلاجئين في سجلات «الأونروا». في حين يعتبر التعريف الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين هم: «أولئك الذين أُجبروا على الفرار من بلدانهم، وأن مهمتها إنقاذ أرواحهم وحماية حقوقهم». وأضاف التفسير: «إن مهمة المفوضية هي قيادة الجهود العالمية لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسرًا والأشخاص عديمي الجنسية، ومنع إجبارهم على الفرار في المستقبل، وكذلك توفير حلول سياسية لهم بما في ذلك إعادتهم إلى موطنهم الأصلي».

ووفق الرؤية الإسرائيلية، لم يتبقَ من اللاجئين الفلسطينيين سوى أقل من 50 ألف لاجئ يستحقون هذا الوصف، ما يتطلب حصر الخدمات المقدمة لهم من قبل «الأونروا». وفق الرؤية المذكورة، تنتهي مهمة «الأونروا» بوفاة الأعداد المذكورة، وتتحول الخدمات التعليمية والصحية التي تقدّمها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو لأي مؤسسات أممية أخرى.

2) وعليه ترى دولة الاحتلال الإسرائيلي، أن مهمة وكالة الغوث هي تعميق الصراع مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن استمرار وجودها يشكل تهديدًا لدولة إسرائيل.

3) إجـــراء إصلاحات بنيوية وإدارية – تتضمن التركيبـــة التنظيمية وفترة الصلاحيات وأسلوب العمل، والشفافية.

4) إلزام وكالة الغوث بالعمل على إعادة بناء حياة اللاجئين خارج المخيمات.

5) نقل صلاحيات الوكالة والميزانيات للحكومات القائمة، ومن ضمن ذلك إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

6) الدمج بين المطالب المذكورة لتحقيق الأهداف المرجوة.

7) إلغاء مكانة وعمل «الأونروا» في قطاع غزة كمقدمة لإلغائها في بقية المناطق الموجودة فيها، المتهمة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارسة الإرهاب.

الإجراءات ضد «الأونروا» في القدس الشرقية

الحملة ضد مؤسسات «الأونروا» في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بدأت بشكل مبكر، حين طلبت دولة الاحتلال الإسرائيلي من مسؤوليها الحصول على تصاريح مسبقة لموظفي «الأونروا» العاملـــين بالمقر العام في القدس المحتلة، تلاها تحديد مســـار معين لنقل هؤلاء الموظفين لحين وصولهم إلى المقر العام. علاوة على ذلك، وبناء على تصريحات المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني، قال فيها إن موظفي «الأونروا» يتعرضون للمضايقة والإهانة بشكل منتظم عند حواجز التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (الأونروا، 2 – 7 آب / أغسطس 2024).

وإثـــر العدوان على قطاع غزة، بـــدأت حملة تحريض إسرائيلية ضـــد «الأونروا»، قادتها مجموعة من الشـــخصيات السياســـية بقيادة نائب رئيس بلدية القدس المحتلة آرييه كينج، الذين تظاهروا مع عناصر من اليمين المتطرف أمام المقر العام لـ«الأونروا» مطالبين بإغلاقه. وشـــارك في تلك المظاهـــرات أطفال إسرائيليون كانـــوا يهتفون «أحرقـــوا الأمم المتحدة» (حسون، 2024).

لم يتأخـــر الرد، حيث تعرضـــت بعض المناطق القريبـــة من المقر العـــام لوكالة الغوث «الأونروا» للإحراق مرتين، ما دفع المســـؤولين عن «الأونروا» إلى إغلاق المقر مؤقتًا، لأول مرة منذ نشأتها حتى اليوم (معًا، 2024).

ونتيجة تلك المطالب، تســـابقت الـــوزارات الإسرائيلية المختلفة، لبحث مســـألة إزالة وإغلاق مكاتـــب «الأونروا» والمدارس التابعة لها في المدينـــة، وبحث مدى قانونية إمكانية استعادة المقار والأراضي التي استأجرتها «الأونروا» من الحكومة الأردنية بعد إنشائها.

في السياق المذكور، توجّه وزير الإسكان الإسرائيلي الحاخام يتسحاق غولدنوكف بكتاب إلى مدير عام ســـلطة أراضي إسرائيل يينكي كوينت، طالبه فيها بضرورة وقف التعاون مع «الوكالة المجرمة» على حد وصفه، وتزويده بعقود الإيجار الموقعة بين دائرة أراضي إسرائيل ووكالـــة الغوث «الأونروا» ومتـــى تنتهي هذه العقود، خاصة المقر العام القائم في الشـــيخ جراح ومركز التدريب المهني في قلنديا (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2024).

وبعـــد جهود، أُطلق عليهـــا جهود قانونية مـــن قبل ســـلطة أراضي إسرائيل، وجهت المستشارة القانونية لقسم السلطة في القدس المحامية نيتسا تييتلباوم رسالة إلى وكالة الغوث تعلمهم فيها أن الوكالة لم تستخدم 36 دونمًا من الأراضي المؤجرة لها، وبالتالي عليها إعادتها إلى سلطة أراضي إسرائيل، التي سبق أن صادرتها وفق قانون المصادرة، بند 19 لعام 2006، مع دفـــع غرامة مالية تقدر بثمانية ملايين دولار نتيجة بناء أبنية غير قانونية في تلك الأرض، إضافة إلى رسوم عن عامين إضافيين انتظارًا لهدم تلك الأبنية (نحشوني، 2024). أما الأبنية المؤجرة وفق القانون، فقد أوصت المستشـــارة القانونية، بعد تجديد عقد إجارتها بعد انتهاء مدة العقود الموقعة مع «الأونروا» (نحشوني، 2024).

في الســـياق المذكور، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في جلســـتها المنعقـــدة بتاريخ الرابع من شـــهر حزيران / يونيو عام 2024، وبمناسبة ما يســـمى بيوم القدس، الذي احتلت فيه

دولــة إسرائيل ما تبقى من مدينة القدس، قرارًا بالبحــث عن بدائل جديدة لمقرات وعمل «الأونروا» في مدينة القدس المحتلة، بدعوى مشاركة موظفيها في أعمال الإرهاب، والعلاقة الوثيقة لها مع حركة حماس (كهانا، 2024).

وقف التمويل

نتيجة رفــض «الأونروا» والمجتمع الــدولي المطالب القاضية بإصلاحهــا وفق الرؤية الإسرائيلية، واستغلالًا لوجود إدارة أميركية صهيونية، استجاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في الربع الأخير من عام 2018 لطلب دولة الاحتلال الإسرائيلي بوقف تمويل كامل المخصصات الأميركية لوكالة غوث «الأونروا» لثلاثة أسباب هي:

1) وجود وكالة الغوث «الأونروا» يساهم في استدامة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

2) مبالغة وكالة الغوث في أعداد اللاجئين الفلسطينيين.

3) الممارســات المالية لـ«الأونروا» تشــكل عبئًا لا يمكن إصلاحه (الجزيرة الإخباري، 2018).

لكن هذا القرار لم يدم طويلًا، حيث أعلنت الإدارة الأميركية الجديدة برئاســة جوزيف بايــدن عن عودة التمويل مقابل توقيع «الأونروا» عــلى «اتفاقية الإطار»، نظمت بموجبها العلاقــة بين الولايات المتحــدة والمفوضية، بكثير من الشروط المتعلقة بالشــفافية ومحاربة الإرهاب والرقابة، وغيرها من الشروط.

لكن مسألة تجميد الميزانيات لوكالة الغوث، عادت من جديد من قبل الولايات المتحدة، التي لحقتها (16) دولة من أهم الدول الممولة لنشــاطات وكالة الغوث مثل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيــا وكندا، إثر الاتهامات الإسرائيلية بمشــاركة موظفين مــن «الأونروا» بمذبحة السابع من تشرين الأول / أكتوبر عام 2023 في محيط مستوطنات قطاع غزة.

مستقبل «الأونروا» في القطاع

دون مقدمات، ومع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، طرحت مشـــاريع سياسية إسرائيلية تطالب بتصفية دور «الأونـــروا» في قطاع غزة، التي بدأت باجتماع عقد بين نائب مديـــر عام ملف المنظمات الأممية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أمير فيسســـبورد مع مفوض «الأونروا» السيد فيليب لازاريني، في الاجتماع الشهري بينهما (صحيفة يديعوت أحرونوت الإخباري، 3 / 2 / 2024)، الذي أبلغه بوجود معلومات استخبارية حول مشاركة موظفي الوكالة في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر.

على نفس السياق، أرسلت دولة الاحتلال الإسرائيلي وفدًا عسكريًّا إلى الولايات المتحدة برئاسة الجنرال غسان عليان منسق أعمال حكومة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق، للالتقاء مع قادة الكونغرس والبيت الأبيض لبحث الاتهامات الموجهة لـ«الأونروا»، والجهات التي يمكن أن تحل مكانها (صحيفة معاريف، 2024). وسبق هذه الخطوة، توصية وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة بالتصويت ضد الميزانية الســـنوية لـ«الأونروا»، معتبرًا إيّاها جزءًا من المشكلة، وليست جزءًا من الحل. وأضاف إن على دول العالم أن تضع حدًّا لتخليد الصراع مع الفلسطينيين من خلال التخلص من «الأونروا» التي تجاهلت على مدار سنوات إرهاب حركة حماس واستخدامها لمقراتها (أييخنر، 2024).

في مراحـــل متقدمة من العدوان، ودون رقابة مـــن أي طرف محايد، بدأت تصدر تقارير عن دولة الاحتلال بوجود أســـلحة وذخائر وأنفاق أسفل مؤسسات «الأونروا» التي كان آخرها اكتشاف نفق (11 / 02 / 2024) يمتد على مساحة كيلومتر تدّعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنه استمد الكهرباء والإنترنت من المقر العام لوكالة الغوث. الأمر الذي استدعى من وزيـــر الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس إلى الطلب مـــن المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني الاستقالة من منصبه، والذي سبق له أن رفض الاجتماع به في وقت سابق.

كما تحدثت المشـــاريع الإسرائيلية المختلفة، ومن أهمها الورقة التي قدمها بنيامين نتنياهو لما يســـمى باليوم التالي من إنهاء حكم حركة حمـــاس، التي طالبت بوقف كامل لعمل ودور ووظيفة «الأونروا» في قطاع غزة كمرحلة أولى، تمتد فيما بعد لبقية أماكن وجودها، وطالبت باستبدالها بالمنظمات الأممية في مجال الإغاثة الطارئة في قطاع غزة (كوهين، 2024).

في غضون ذلك، قدّم وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس ملف «الأونروا» في الأمم المتحـــدة، وقال إن الحديث لا يجري عن 12 موظفًا، بل عـــن آلاف الموظفين الذين ينتمون لحركة حماس التي تســـتغل مقدرات «الأونروا». وطالب كاتس المجتمع الدولي بالدمج بين «الأونـــروا» وبين حماس، اللتين يجب أن لا يكونا جزءًا من اليوم التالي في قطاع غزة، خاصة أن «الأونروا تخلّد مسألة اللجوء والإرهاب.

ولم تكتفِ دولة الاحتلال بالتصريحات، بل رافق ذلك تدمير ممنهج لمؤسسات «الأونروا» في قطاع غزة، هاجمت خلالها ودمرت 190 مبنى ومنشأة، بما في ذلك المقرات الإدارية التابعة لوكالة الغوث وتشـــغيل اللاجئين «الأونروا» التي منحتها إسرائيل مكانة تشـــبه الحصانة، ما دفعها إلى وقف نشـــاطاتها في شـــمال قطاع غزة. وتضمن التدمير المـــدارس التي حوّلتها «الأونروا» لملاجئ حمايةً مـــن القصف والتي آوت في ذروة الحرب ما يقارب من 700 ألف فلسطيني. كما منعت «الأونروا» من ممارسة نشاطاتها الطارئة والإغاثية في القطاع لرغبتها في شـــلّ الطاقم الوظيفي عن العمل، الذين استشهد منهم خلال القصف أكثر من 193 موظفًا وجرح المئات (لازاريني، 2024).

وذكر نائب المدير العام لوزارة المالية يوراي متســـلاوي أن الـــوزارة تبذل جهودًا كبيرة جدًّا بالتعاون مع مختلف الجهات في الدولة من أجل إيجاد بدائل لـ«الأونروا»، وأنها شكلت لجنة خاصة لهذا الموضوع. وذكر أيضًا أن وزير المالية اليميني المتطرف والعنصري بتسلائيل ســـموتريتش ســـيوقف التســـهيلات المقدمة لـ«الأونروا» بصفتها هيئة أممية (ميتسلاوي،

2024). وفي نفس الوقت، ذكرت القناة الإسرائيلية 13 أن إسرائيل تريد إلغاء دور «الأونروا» ليس فقط من قطاع غزة، بل من الضفة الغربية والقدس، ويقود هذه الحملة منسق أعمال الحكومة في المناطق الجنرال غسان عليان.

كما توجه 100 إسرائيلي بدعوى مدنية في المحاكم الأميركية ضد سبعة من مفوضي «الأونروا» الحالي والسابقين، بدعوى أنهم سمحوا لحركة حماس بتلقّي أموال ضخمة من المؤسسات الدولية لتعزيز قدراتها العسكرية، بدلًا من توجيه هذه المبالغ لدفع مرتبات الأطباء والممرضين والمعلمين، وغير ذلك من موظفي «الأونروا».

موقف «الأونروا»

إثر تلك الاتهامات الإسرائيلية، توجه المفوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني إلى الولايات المتحدة، وهناك اجتمع مع سكرتير عام الأمم المتحدة، وبدأ بتجميد عمل الموظفين الذين وردت أسماؤهم والبالغ عددهم 19 موظفًا، وتحويلهم للجنة تحقيق تابعة لـ«الأونروا». حيث تبين للجنة التحقيق أن اثنين منهم استشهدا خلال القصف الجوي الإسرائيلي على قطاع غزة. كما زود لازاريني الولايات المتحدة بالتقارير اللازمة حول الموضوع، ما دفع الإدارة الأميركية لطلب معلومات مستفيضة حول الموضوع من إسرائيل (أونروا، 26 / 1 / 2024).

وبطلب من «الأونروا»، وبعد التنسيق مع المفوض العام فيليب لازاريني، شكّل السكرتير العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 4 / 2 / 2024 لجنة تحقيق مستقلة للتأكد ما إذا كانت «الأونروا» تفعل كل ما بوسعها لضمان حيادها والاستجابة لادّعاءات ارتكاب انتهاكات خطيرة عند حدوثها. وضمت اللجنة التي شكلها الأمين العام، السيدة كاثرين كولونا، وزير الخارجية الفرنسية السابقة، و(3) منظمات بحثية هي: معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وبحثت اللجنة في:

1) تحديد الآليات والتدابير التي تستخدمها الأونروا حاليًّا لضمان حيادها والاستجابة لادعاءات أو معلومات تشير إلى احتمال انتهاك هذا المبدأ.

2) كيفية تطبيق – أو عدم تطبيق – تلك الآليات والتدابير في الممارسة العملية، وما إذا كانت كل الجهود العملية قد بُذلت لتطبيقها بشكل كامل، مع الأخذ في الاعتبار البيئة التشغيلية والسياسية والأمنية المحددة التي تعمل الأونروا في ظلها.

3) تقييم مدى كفاية تلك الآليات والتدابير، وما إذا كانت مناسبة للغرض منها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر والأخذ في الاعتبار السياق التشغيلي والسياسي والأمني لعمل الوكالة.

4) تقديم توصيات لتحسين وتعزيز – عند الضرورة – الآليات والتدابير القائمة أو وضع آليات وتدابير وإجراءات جديدة وبديلة أكثر ملائمة للهدف.

جرت المراجعة الخارجية المستقلة بالتوازي مع تحقيق يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية حول ادعاءات تورط 19 موظفًا لدى «الأونروا» في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبر. وقال الأمين العام إن تعاون السلطات الإسرائيلية، التي قدمت تلك الادعاءات، سيكون حاسمًا لنجاح التحقيق. وطلب من اللجنة تقديم تقريرها في أواخر نيسان / أبريل عام 2024 (أونروا، 5 / 2 / 2024).

وفي بيان وزّع على وسائل الإعلام المختلفة في العاصمة السويسرية جنيف، أشار المفوض العام «للأونروا» فيليب لازاريني إلى رفض إسرائيل التعاون مع التحقيقات التي تجريها اللجنة الخاصة، ورفضها تقديم أيّ أدلة تدين «الأونروا» حول عدم حياديتها بالصراع الدائر بين الطرفين، أو حول الادعاءات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأنفاق والأسلحة والانتماء السياسي. قال البيان إن كل ذلك يحتاج إلى مراجعة لمعرفة مدى استباقية «الأونروا» في منعها أو لا، ولكن [أيضًا] بمجرد حدوث ادعاء، كيف نرد

على ذلك (أونروا، 13 / 2 / 2024).

وأضاف البيان، إن تصفية ودور ومهام «الأونروا» في القطاع، سيخلق فراغًا، لن تسدّه أية إدارة محلية ناشئة، كما لا توجد على الإطلاق وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية دولية تقدم الخدمات، تستطيع تقديم خدمات شبيهة بالخدمات الحكومية مثل تعليم مئات الآلاف من الأطفال، كتلك التي تقدمها «الأونروا».

وأضاف البيان، نحن «الأونروا» وكالة مؤقتة استمرت للأسف لمدة 75 عامًا لأنه لم يكن هناك أي حلّ سياسي، ربما بعد هذه الكارثة التي ضربت غزة، يحين موعد الحل السياسي بشكل عام، ينتهي بموجبها دورها، وإلى حين تحقق ذلك فإن وقف عملها سيكون كارثة. وفي نفس السياق، قال الناطق الرسمي باسم «الأونروا» في قطاع غزة عدنان أبو حسنة، في لقاء على قناة العربية الحدث (4 / 3 / 2024) إن وكالة الغوث تقدم أسماء الموظفين لإسرائيل والولايات المتحدة كل عام.

إضافة لكل ذلك، ذكرت التقارير الأممية أن منع العمل في قطاع غزة، لم يقتصر على «الأونروا» فقط، بل امتد ليشمل التضييق على عمل المؤسسات الدولية والأممية الأخرى، حيث أفاد التقرير الصادر عن «الأونروا» في 21 / 06 / 2024، أن من أصل (192) بعثة مساعدات إنسانية منسق لها الدخول لقطاع غزة، سمحت السلطات الإسرائيلية بتيسير وصول 134 بعثة (70 بالمئة)، ومنعت السلطات الإسرائيلية وصول (12) بعثة (6 بالمئة)، وأعاقت 26 بعثة (14 بالمئة) وألغت 20 بعثة (10 بالمئة). وشملت البعثات التي تم رفضها أربع بعثات لنقل النفايات الصلبة وإيصال المياه إلى عدة مدارس ومواقع أخرى في شمال غزة، ونقل مستلزمات النظافة الصحية إلى شمال غزة (فضائية روسيا اليوم، 2024).

تقرير لجنة التحقيق المستقلة

قدّمت لجنة المراجعة المستقلة نتائج تقريرها الذي عملت عليه بالتعاون مع معهد راؤول والنبرغ في السويد، ومعهد ميشيلسن في النرويج، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. وأفاد

تقرير المراجعة المستقلة لوكالة الغوث أنها وضعت آليات وإجراءات لضمان التزامها بالمبادئ الإنسانية والحياد، وأنها وضعت إطار عمل للحياد منذ عام 2017، وأنها تحدث وتطور عددًا من السياسات لضمان الامتثال للمبدأ المذكور، وأنها تراقب امتثال الموظفين لديها بالحياد، والاستجابة العاجلة الملائمة للادعاءات أو مؤشرات الانتهاكات.

في السياق المذكور، قالت الدبلوماسية الفرنسية كاترين كولونا رئيس مجموعة المراجعة الخارجية المستقلة أن «الأونروا» تقوم بدور لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه في المنطقة، وأن غياب الحل السياسي حوَّل «الأونروا» إلى منظمة إنسانية منقذة للحياة، خاصة في قطاع غزة وبقية المخيمات الفلسطينية التي تعتبر «الأونروا» بالنسبة لهم اليوم شريان حياة. وحددت المراجعة المستقلة في تقريرها النهائي تدابير لمساعدة الأونروا في التعامل مع التحديات الماثلة أمام حيادها، في ثمانية مجالات مهمة تتطلب إدخال تحسينات فورية هي:

1) الانخراط مع المانحين – شدّد التقرير على أهمية تحسين التواصل مع المانحين، وتعزيز الشفافية والتشاور معهم لبناء الثقة وتقوية الشراكة.

2) الحوكمة – أشار التقرير إلى أن «الأونروا» ليس لديها مجلس تنفيذي، وأن اللجنة الاستشارية تقوم فقط بتقديم النصح لها. وأضاف التقرير إن «الأونروا» يمكن أن تستفيد من وجود هيكل قوي للإدارة يدعم جهود قيادتها. وشدّد التقرير على ضرورة دعم المجتمع الدولي لـ«الأونروا» في التعامل مع قضايا الحياد عبر هياكل تلك الإدارة.

3) هياكل الإدارة والرقابة الداخلية – أشاد التقرير بجهود «الأونروا» في إصلاح الإدارة والرقابة الداخلية، وأكد على ضرورة توسيعها. وأشار إلى التعهدات التي أعلنتها الإدارة العليا لـ«الأونروا»، لعدد من المانحين، بما فيها خطة عمل قدمت في شهر آذار / مارس تتعلق بعدة مبادرات، وأكد التقرير على ضرورة تطبيقها.

4) حياد الموظفين وسلوكياتهم – وفق التقرير تواجه «الأونروا» تحديات بسبب التسييس المتزايد بين موظفيها بما يؤثر على حيادها. وأكد على أهمية إستراتيجيات المنع ورصد الامتثال بما يتوافق مع القواعد المتعلقة بالموظفين الدوليين والمحليين ومعايير السلوكيات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستجابة الملائمة للانتهاكات المحتملة.

في سياق متصل، ذكر التقرير أن «الأونروا» تشارك قائمة موظفيها بأسمائهم ومهامهم، بصورة سنوية مع الحكومات المضيفة في لبنان والأردن وسوريا، ومع إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الموظفين في القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية. وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية لم تبلغ «الأونروا» بأي مخاوف تتعلق بأي من موظفيها بناء على تلك القوائم منذ عام 2011.

1) حياد المرافق – أشار التقرير إلى إساءة استخدام مرافق الأونروا في بعض الأحيان لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، بما قوّض حيادها. وقال إذا كان منع إساءة الاستخدام السياسي للمرافق والاستجابة له فعّالًا، فإن الوكالة تواجه صعوبات أكبر في التعامل مع إساءة الاستخدام لأغراض عسكرية. وأكد على ضرورة وضع تدابير لمنع ذلك وتحسين الرصد والإبلاغ الشفاف.

2) حياد التعليم – أكد تقرير مجموعة المراجعة المستقلة أهمية النظام التعليمي لـ«الأونروا» لمئات آلاف أطفال الفلسطينيين. وقال إن «الأونروا» أحرزت تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالترويج لخطاب الكراهية والعنف في الكتب المدرسية والفصول. وأشار إلى تقارير أفادت عبر أعوام كثيرة باحتمال استخدام المدارس لنشر وجهات نظر سياسية، بما فيها محتوى معاد للسامية، وينتهك مبادئ الحياد، وعدم احترام مبادئ اليونسكو وقيم الأمم المتحدة.

وقال إن الأونروا طبقت تدابير لمواجهة تلك القضية، بما في ذلك تأسيس نهج للتفكير

النقدي ورقمنة منهجها. وأضاف إن أي كتب مدرسية تنشر وجهات نظر معادية للسامية أو تروّج للتمييز والتحريض على الكراهية والعنف تتناقض مع قيم الأمم المتحدة ومعايير اليونسكو.

وبخصوص المناهج في قطاع غزة والضفة الغربية، قال التقرير إن مثل تلك الكتب هي كتب السلطة الفلسطينية، ولكن ذلك «لا يعفي الأونروا من مسؤولياتها» عند استخدامها في مدارسها أو المدارس التي تموّلها لمثل هذه الكتب. وشدّد على ضرورة أن تطبق «الأونروا» «سياسة عدم التسامح مطلقًا» مع تلك المناهج.

1) حياد اتحادات الموظفين – عبر السنين، كما قال التقرير، استخدمت الفصائل السياسية اتحادات موظفي الأونروا للضغط على قيادة الوكالة والتأثير على قرارات تقديم الخدمة أو تنفيذ المشاريع. وأكد أن هذا ليس دور اتحادات الموظفين. وقال التقرير إن تسييس تلك الاتحادات يعدّ من أكثر مسائل الحياد حساسية ويحتاج معالجة بدعم كامل من اللجنة الاستشارية للأونروا.

2) تعزيز الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة – مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المستمرة في غزة ومع الاحترام الكامل لولاية «الأونروا». وحدّد التقرير عددًا من التدابير المؤقتة التي يمكن أن تُتّخذ لمساعدة الأونروا في ضمان توصيل المساعدات المنقذة للحياة للفلسطينيين، منها تعزيز مشاركتها في نظام التنسيق الإنساني، وإحداث تغيير في طريقة التفكير داخلها بشأن العلاقة ببقية أعضاء مجتمع العمل الإنساني (الأونروا، 22 / 04 / 2024).

وأعربت كاترين كولونا رئيسة مجموعة المراجعة المستقلة عن ثقتها بأن تطبيق تلك التوصيات سيساعد «الأونروا» على الوفاء بواجباتها. في حين أعرب الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش عن قبوله للتوصيات الواردة في التقرير.

كما أعلن المفـوض العام لـ«الأونروا» فيليب لازاريني، في إحاطة أمام مجلس الأمن، أن قضية الحياد ليسـت بالضرورة هي الدافع وراء الهجوم الذي تتعرض له وكالة «الأونروا»، مشـيرًا إلى أن الدافع الأساسي من الهجوم هو «تجريد الفلسـطينيين من وضعية اللاجئ». وأضاف، إن هذا هو السـبب وراء الضغوط التي تتعرض لها «الأونروا» حاليًّا كي لا تكون موجودة ليس فقط في غزة وإنما في القـدس والضفة الغربية». ودعا لازاريني مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق مسـتقل وضمان المسـاءلة عن التجاهل الصارخ لحرمة مباني الأمم المتحدة وموظفيهـا وعملياتها في قطاع غزة، مذكّـرًا أنه حتى اليوم، قُتـل 180 من موظفي الأمم المتحدة.

إثر صدور التقرير، اعترفت شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى بأن الحملة الإسرائيلية الدولية ضد وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين «أونروا» قد فشلت، لكن ذلك لم يمنعها من سـنِّ قانون في الكنيسـت بالقراءة الأولى، الذي يعتبر وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» منظمة إرهابية.

إثـر صدور التقرير، أعلنت (14) دولة مانحة عن اسـتئناف مسـاهماتها لـ«الأونروا» باسـتثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت لمجلس النواب الأميركي بعدم ضخ أية ميزانية لـ«الأونروا» حتى عام 2025 مقابل موافقة المجلس على تمرير مسـاعدات عسكرية بقيمة عشرات مليارات الدولارات لكل من أوكرانيا ودولة إسرائيل.

وبعد عدة أسابيع من صدور توصيات اللجنة المستقلة، صدر عن مكتب المفوض العام لوكالة الغوث بيانًا رسـميًّا، أعلن فيه استكمال التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخليـة في الادعاءات الخطيرة التي تشـير إلى تورط 19 من موظفـي الأونروا في غزة في الهجـمات البغيضة التي وقعت في 7 تشرين الأول / أكتوبر على جنوب إسرائيل، حيث تبين من التحقيق النتائج التالية:

1) في إحـــدى الحالات، لم يحصل مكتب خدمات الرقابـــة الداخلية على أي دليل يدعم الادعاءات بتورط الموظف. وقد عاد ذلك الموظف إلى الوكالة.

2) في تســـع حالات أخرى، لم تكـــن الأدلة التي حصل عليها مكتـــب خدمات الرقابة الداخلية كافية لدعم تورط الموظفـــين، وقد أغلق الآن التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأنها.

3) بالنســـبة للحالات التسع المتبقية، فإن الأدلة – إذا ما تم التثبّت من صحتها وتأييدها – يمكن أن تشـــير إلى أن موظفي «الأونروا» ربما كانوا متورطين في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبـــر. لذلـــك قررت إنهاء جميـــع عقود هؤلاء الموظفين لمـــا فيه مصلحة «الأونروا» (لازاريني، 5 / 8 / 2024).

الموقف الفلسطيني

من جهتهـــا، رفضت الســـلطة الوطنية الفلســـطينية الاتهامات الإسرائيليـــة، وتعليق المســـاعدات من قبل الدول الراعية لوكالة الغوث، حيث صرّح رئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمد اشـــتية، أن حرب إسرائيل على وكالة الغوث ليست جديدة، وتعمل منذ فترة على تصفية وكالـــة الغوث لارتباطها بموضوع اللاجئين وحـــق العودة. وأضاف إن ذلك يقع في ســـياق العدوان المتكرر على جميع المخيمات، ســـواء كان ذلك في قطاع غزة أو هنا في الضفة الغربية، خاصة في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، وبلاطة والفوار وعقبة جبر والدهيشـــة». وتابع اشـــتية: «لقد صدمنا من قيام بعض الدول بتجميد فوري لمخصصاتها لـ«الأونروا»، علمًا أن الدول التي أعلنت عن تجميد مســـاهمتها تســـاهم بحوالي 70% من موازنة «الأونروا». وأضاف اشـــتية إن هـــذا الإجراء خطير، ويجـــب التراجع عنه وإعادة التمويـــل لـ«الأونروا»، والتي آمل أن تســـارع تلك الدول في التراجـــع عن إجراءاتها التي أعلنت عنها» (اشتية، 2024).

وأشار اشتيه إلى «أن تجميد المساعدات، يتزامن مع مخطط إسرائيل لتهجير أهالي قطاع غزة، ويأتي في وقت قالت محكمة العدل الدولية بأن على إسرائيل السماح بإدخال المساعدات فورًا (اشتية، 2024).

على نفس السياق، سار رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور أحمد أبو هولي حين قال في مذكرة أرسلت للجهات الدولية المختلفة، إن قرار بعض الدول وقف التمويل المؤقت عن «الأونروا» هو عقاب جماعي يرقى إلى مستوى الشراكة في جريمة الإبادة الجماعية، ودعا هذه الدول إلى التراجع الفوري عن قراراتها (أبو هولي، 2024). كما صدر عن دائرة شؤون اللاجئين ورقة موقف دعت فيها الدول التي قامت بتعليق دعمها المادي للأونروا بالعدول عن قراراتها حتى لا تكون شريكة في الحملة العسكرية والسياسية التي تقوم بها دولة الاحتلال الإسرائيلي، كما نطالبها بالضغط لوقف حرب الإبادة الجماعية وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والعمل على تطبيق قرار الأمم المتحدة 194 الداعي لتطبيق حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

وفي بيان للرأي العام الفلسطيني، رفض موظفو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» المفصولين، التهم الموجهة إليهم، وعبّروا عن استغرابهم من قرار فصلهم من وظيفتهم، بناء على ادّعاء كاذب من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بزعم مشاركتنا في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023». وطالب الموظفون بإجراء تحقيق فوري وعاجل بهذا الخصوص وتقديم الدلائل التي يزعم الاحتلال من خلالها بمشاركتنا في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر وهو ما ننفيه قطعيًّا».

الموقف الأممي

من جهتها، أعربت (21) منظمة أممية غير حكومية ودولية عن «استيائها» من إعلان بعض الدول تعليق تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، في

الوقت يشـــهد فيه قطاع غزة «كارثة إنســـانية». وذكرت الـ21 منظمة، من بينها «أوكسفام» Oxfam، و«أطبـــاء العالم» Doctors of the World، و«ســـيف ذا تشـــيلدرن» Save the Children، و«المجلس الدنماركي للاجئين» Danish Refugee Council في بيان مشترك، أن «الأونروا» هي «المزوّد الرئيسي للمساعدات» في غزة والمنطقة، وإن وقف التمويل سيؤثر على المساعدات الأساســـية لأكثر من مليونَي مدني أكثر من نصفهم من الأطفال، وجميعهم يعتمدون على مساعدات «الأونروا» (وكالة وطن، 2024).

في غضون ذلك، وردًّا عـــلى الهجمة الإسرائيلية والتجاوب الغـــربي معها، دعا أدمونغ أوكروست عضو البرلمان النرويجي إلى منح «الأونروا» جائزة نوبل للسلام نظرًا للخدمات التي تقدمها للفلســـطينيين خلال العدوان على قطاع غزة. من جهته نشر مدير معهد السلام في أوســـلو PRIO هنريك هنريك أوردل قائمة المرشـــحين لجائزة نوبل للســـلام، من بينها مفوض وكالة الغوث «الأونروا» فيليب لازاريني.

الحرب ضد المؤسســـات الدولية لم تتوقف على «الأونروا»، فقد أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي أن المسؤولة عن حقوق الإنسان الفلسطيني الفرنسية فرنشيسكا ألبنيز، شخصية غير مرغـــوب بها في إسرائيل، وقررت عدم منحها تأشـــيرة دخول للأراضي الفلســـطينية المحتلة، وتـــم التأكيد على الأمر، بعدما صرحت أن أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر لم تقع لأن القتلى كانوا من اليهود فقط، بل نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2024).

وبخصوص بقية المنظمات الدولية، فقد صدر عن الحاكم العســـكري قرارًا غير مكتوب بعـــدم تجديد تصاريح عناصر المنظـــمات الدولية الأجانب العاملـــين في قطاع غزة والضفة الغربية.

في سياق متصل، صدر عن رؤســـاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الدولية بيانًا

يقدمون فيه 190 مطلبًا لتجنب الجوع والخطر الشـديد في قطـاع غزة، وقدمت اللجنة 10 مطالب أساسية هي:

1) وقف فوري لإطلاق النار.

2) حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها المدنيون.

3) إطلاق سراح الرهائن فورًا.

4) السماح الآمن بإدخال المساعدات من جميع المعابر الممكنة، بما في ذلك إلى شمال غزة.

5) ضمانات أمنية ومرور دون عوائق لتوزيع المسـاعدات، على نطاق واسـع، في جميع أنحاء غزة، دون رفض أو تأخير أو عوائق للوصول.

6) نظـام فاعل للإخطارات الإنسـانية يسـمح للعاملين جميعهم في المجال الإنسـاني والإمدادات الإنسانية بالتحرك داخل غزة وتقديم المساعدات بأمان.

7) أن تكون الطرق صالحة للمرور وتطهير الأحياء من الذخائر المتفجرة.

8) شبكة اتصالات مستقرة تتيح للعاملين في المجال الإنساني التحرك في أمن وأمان.

9) تَلقّي وكالـة الأونروا، العمود الفقري للعمليات الإنسـانية في غـزة، الموارد التي تحتاجها لتقديم المساعدة المنقذة للحياة.

10) وقف الحملات التي تسعى إلى تشويه سمعة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تبذل قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح (اللجنة المشـتركة بين الوكالات الأممية، 2024).

11) وقـف الحملات الرامية لإغـلاق المقر العام في القدس وعـدم مضايقة الموظفين العاملين في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا».

وتمثل اللجنة الدائمة 20 منظمة دولية بعضها أممية، منسق لجنة الإغاثة في حالات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ويترأسها مارتن غريفيث، والأخرى ذات بعد دولي مثل منظمة المعونة المسيحية وتترأسها جين باكهيريست.

خاتمة

منذ نشأة وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وعملها في الدول المختلفة، انقسم الموقف والفعل الإسرائيلي منها إلى مجموعة من الأفعال، كان في بدايتها العمل على تصفية دورها ونشاطها داخل دولة إسرائيل نفسها، بذريعة منح الجنسية الإسرائيلية للاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، دون منحهم أي حق بالتعويض والعودة إلى ممتلكاتهم وقراهم التي طردوا منها خلال النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني عام 1948.

بعد نكسة حزيران عام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، انقسم موقفها من «الأونروا» إلى بندين هما: الأول، البقاء على وجود «الأونروا» رغم المشاكل السياسية المتمثلة برمزيتها وحرصها على بقاء قضية اللاجئين مفتوحة. والثاني، مرتبط بالأول، تحمل «الأونروا» أعباء إغاثة مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة، بدلًا عن سلطات الاحتلال الملزمة بذلك وفق القانون الدولي.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حاولت دولة الاحتلال الإسرائيلي الالتفاف على وجود وكالة الغوث من خلال إنهاء مهامها بشكل عملي، بواسطة تصفية مشكلة اللاجئين نفسها، حين طرحت مشاريع توطين اللاجئين خارج المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس. لكن هذا المشروع فشل أيضًا لرفض الفلسطينيين تصفية قضيتهم، ولعدم جدية سلطات الاحتلال، التي خشيت من تفسير ذلك على أنه اعتراف

عملي بمسؤوليتها عن النكبة التي حلّت بالفلسطينيين عام 1948.

لكن وبعد فشلها في مشاريعها ومخططاتها لتصفية وكالة الغوث «الأونروا» ودورها، سعت إلى تصفيتها من خلال طرح مفاهيم ومصطلحات جديدة، أساسها إعادة تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، وحصر هذا التعريف بمن ولد في فلسطين قبل عام 1948 فقط، وليس وفق التعريف الدولي والقرارات الأممية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، التي تعتبر أبناءهم وأحفادهم وكل ذريتهم لاجئين أصليين بغض النظر عن الجنسية أو المكان الذي يتواجدون فيه.

لكن الأخطر بالنسبة لوجود وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» هو الموقف منها بعد أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر عام 2023، وبذريعة وجود موظفين مشاركين في أحداث السابع من تشرين الأول / أكتوبر، بدأت سلطات الاحتلال بنزع شرعية وجود وكالة الغوث الدولية من خلال اتهامها بالإرهاب، واستجابت الكثير من الدول خاصة الغربية منها، ما دفعها إلى تدمير ممنهج لمؤسسات وكالة الغوث في قطاع غزة وقتل الكثير من موظفيها خلال عملهم الإغاثي في قطاع غزة.

ولم يتوقف الأمر على قطاع غزة، بل امتد ليشمل مدينة القدس المحتلة، حيث بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعميق تضييقاتها بحق الموظفين التابعين لـ«الأونروا»، وبحث إمكانية إنهاء عقود الإيجار لمقرّاتها في القدس المحتلة، والأخطر هو محاولة تشريع اعتبار «الأونروا» منظمة إرهابية لتصفية عملها بشكل نهائي في القدس الشرقية، تمهيدًا لإنهاء وتصفية نشاطاتها في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

مقابل الحراك الدائم من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، لتصفية وإنهاء دور «الأونروا»، كان الموقف والفعل الفلسطيني باهتًا، ومبنيًّا على ردود أفعال ليس أكثر، وليس وفق سياسات تصدي ومقاومة ممنهجة لوقف محاولات تصفية مهام ودور «الأونروا» السياسي

والإغاثي المهمين للشـــعب الفلسطيني، رغم علم كل النخب الفلسطينية السياسية الحاكمة والفصائلية المختلفة بالتوجهات والأفعـــال الإسرائيلية العاملة على تفكيك وتصفية قضية اللاجئين وحقوقهم التاريخية والدينية والديمغرافية والجغرافية في كل فلسطين.

فشـــل إسرائيل هذه المرة، لا يعني أن يستكين الفلسطينيون عن العمل في أوساط الدول المختلفة من أجل المحافظة على مؤسســـة «الأونروا» وما تمثله بالنسبة لهم من ناحية سياسية وإغاثية، وعليها البحث مع المؤسســـة الدولية نفســـها ومع غيرها من المؤسسات الأممية في البحث عـــن مموّلين جدد، وأن تصبح موازنة الأونروا جزءًا من موازنة الأمم المتحدة ذاتها، لتكـــون بذلك بديلًا عن الـــدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنســـا وألمانيا، وغيرهـــا من الدول الغربية، التي تمول 70% من ميزانيـــات وكالة الغوث، وتبتزها في ذات الوقت، حيث هي الدول نفســـها التي أعطت الشرعية لإبادة الشـــعب الفلسطيني في قطاع غـــزة، وتصفية قضية اللاجئـــين الفلســـطينيين، وتجاوبت بدرجات متفاوتـــة مع المطالب الإسرائيلية غير الشرعية المتعلقة بـ«الأونروا».

المصادر والمراجع

- أييخنر، ايتمار. (04 / 03 / 2024). محققة الأونروا: تزور إسرائيل، الوزير إيلي كوهين: يجب إنهاء عمل المنظمة حتى في يهودا والسامرة. (بالعبرية). رابط التقرير:

https: / / www. ynet. co. il / news / article / s1snfrhp6

- اشتية، محمد (رئيس الوزراء الفلسطيني). (28 / 1 / 2024). مؤتمر صحفي عقده في مقره الكائن في رام الله نقله. تلفزيون فلسطين.

- الأونروا – الصفحة الرسمية. الرابط الإلكتروني (شوهد في 22 / 8 / 2024): https: / / www. unrwa. org / ar

- الأونروا. 2 – 7 آب / أغسطس 2024. تقرير رقم 127 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. رابط التقرير (شوهد في 03 / 08 / 2024):

تقرير – الأونروا – رقم – 127 – / https: / / www. unrwa. org / ar / resources / reports حول – الوضع – في – قطاع – غزة – والضفة – الغربية، – التي – تشمل – القدس

- الأونروا. 22 / 04 / 2024. تقرير المراجعة المستقلة للأونروا يخلص إلى أن الوكالة تتبع نهجًا حياديًّا قويًّا ويقدم توصيات في 8 مجالات. رابط التقرير:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 04 / 1130261

- الأونروا. (05 / 02 / 2024). استجابة لطلب الأونروا، الأمين العام يعيّن مجموعة مستقلة لإجراء مراجعة للوكالة. يُنظر الرابط الإلكتروني:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 02 / 1128202

- الأونروا. (26 / 01 / 2024). مزاعم فائقة الخطورة حول موظفين من الأونروا بقطاع غزة. بيان مفوض وكالة الغوث فيليب لازاريني، الرابط الإلكتروني:

مزاعم – فائقة – / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements الخطورة – حول – موظفين – من – الأونروا – في – قطاع – غزة

- أيينهورن، تاليا. (11 / 2 / 2024). من أجل إغلاق الأونروا، بهدف إنقاذ الدولة. الرابط الإلكتروني للمقال (بالعبرية، شوهد بتاريخ 03 / 8 / 2024):

- الجزيرة الإخباري. (10 / 09 / 2028). وقف إدارة ترامب تمويل «الأونروا». . ما الأهداف؟ الرابط الإلكتروني:

وقف – إدارة – ترامب – تمويل – / 10 / 9 / 2018 / news / net. aljazeera. www / / :https
الأونروا – ما

– الجزيرة نت. (03 / 07 / 224). إسرائيل تصادق على أكبر مصادرة للأراضي في الضفة منذ اتفاقيات أوسلو. يُنظر الرابط:

الاستيطان – في – الضفة / 3 / 7 / 2024 / news / net. aljazeera. www / / :https

– حسون، نير. (1 / 4 / 2024). مكاتب الأونروا تحرق، والمفوض العام يقول ذلك تحريض، رابط الخبر الإلكتروني في صحيفة هآرتس. (بالعبرية).

https: / / www. haaretz. co. il / news / politics / 2024 – 05 – 10 / ty – article / .
premium / 0000018f – 6159 –

– دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية. (02 / 08 / 2018). قرار الجمعية العامة رقم 302 الدورة (4) بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 1949. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 27 / 8 / 2024): https: / / plord. ps / post / 7338

– صحيفة معاريف. (31 / 01 / 2024). الأونروا خارجًا: اللاجئون الفلسطينيون سيتلقون خدمات من منظمات دولية غيرها. الرابط الإلكتروني:

https: / / www. maariv. co. il / news / military / Article – 1072435

– صحيفة يديعوت أحرونوت الإخباري. (3 / 2 / 2024). «هل من الحكمة تشويه الأونروا؟» في «الجيش الإسرائيلي يحققون بمن سرّب المعلومات للولايات المتحدة. (بالعبرية). رابط التقرير:

https: / / www. ynet. co. il / news / article / hj00ygz2ca

– فتح الله، ياسمين. (23 / 3 / 2024). «تناول إفطار رمضان: أمين عام الأمم المتحدة من أمام معبر رفح، ويعد بمفاجأة لأهالي قطاع غزة. صدى البلد، الموقع الإلكتروني (شوهد بتاريخ 23 / 08 / 2024):

https: / / www. elbalad. news / 6150173

– فضائية روسيا اليوم (RT). (13 / 08 / 2024). «الأمم المتحدة: إسرائيل منعت 68 بعثة إنسانية من الوصول لقطاع غزة منذ بداية آب / أغسطس». تقرير ورد في نشرة الأخبار المسائية.

– كهانا، أرئيل. (04 / 6 / 2024). في يوم القدس: قرار الحكومة بتغيير الأونروا في المدينة. صحيفة يسرائيل هيوم. (بالعبري) رابط الخبر الإلكتروني:

https: / / www. israelhayom. co. il / news / geopolitics / article / 15864216

– كوهين، سيرين أبيتان. (31 / 01 / 2024). نتنياهو لسفراء الأمم المتحدة: يجب إنهاء مهمة الأمم

المتحدة في القطاع. صحيفة يسرائيل هيوم. (بالعبرية). الرابط الإلكتروني:

https: / / www. israelhayom. co. il / news / politics / article / 15198250

– لازاريني، فيليب. (05 / 08 / 2024). اكتمال التحقيق بخصوص الادعاءات بخصوص ضلوع موظفين من الأونروا في هجمات 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023. يُنظر الرابط:

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – اكتمال – التحقيق – بشأن – الادعاءات – بضلوع – موظفين – في – الأونروا – في – هجمات – 7 – تشرين – الأول

– لازاريني، فيليب. (30 / 6 / 2024). «الأونروا»: أوقفوا حملة إسرائيل العنيفة ضدنا. رابط المقال الإلكتروني في الأونروا. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 20 / 08 / 2024):

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – الأونروا – أوقفوا – حملة – إسرائيل – العنيفة – ضدنا.

– لازاريني، فيليب. (13 / 02 / 2024). بيان للصحافة صادر عن فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا. يُنظر الرابط الإلكتروني:

https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements / – بيان – للصحافة – صادر – عن – فيليب – لازاريني – المفوض – العام – للأونروا

– اللجنة المشتركة بين الوكالات الأممية. (21 / 2 / 2024). بيان: المدنيون في غزة بخطر شديد فيما يجلس العالم متفرجًا: عشرة متطلبات لتجنب تفاقم الكارثة المستفحلة أصلًا. عن: الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). يُنظر الرابط:

https: / / www. Ohchr. Org / ar / statements – and – speeches / 2024 / 02 / statement – principals – inter – agency – standing – committee – civilians – gaza

– مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (19 / 02 / 2024). تقدير موقف: إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب: قراءة في الأسباب والتداعيات. يُنظر الرابط الآتي (تم الوصول له في 27 / 08 / 2024):

Error! Hyperlink reference not valid.

– معًا. (9 / 5 / 2024). مستوطنون يشعلون النار بمقر وكالة الغوث بالقدس. رابط الخبر:

https: / / www. maannews. net / news / 2117039. html

– مندس، شمعون. (17 / 05 / 2009). «الأونروا» دولة الأمم المتحدة، طاقم «هتسفي» للأبحاث. (بالعبرية).

- ميتســلاوي، يــورام. (16 / 04 / 2024)4. لجنــة المالية في الكنيســت أجرت بحثًــا سريعًا لإلغاء الامتيازات الضريبية المقدمة «للأونروا». الرابط الإلكتروني https: / / main. knesset. gov. il.

- ميخائيــل، كوبي، وحطوئيل، ميخــال. (2020). 70 عامًا من عمــل «الأونروا» – وقت الإصلاح البنيوي والوظيفي. تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب. (بالعبرية).

https://mida.Org.il/2024/02/11/%D7%9C%D7%A1%D7%92%D7%95%D7%A8%D7%90% /

- نحشوني، كوبي. 29 / 5 / 2024. إسرائيل تخلي الأونروا من القدس: استوليتم على أراضٍ بما يتعارض مع القانون. (بالعبري). الرابط الإلكتروني

https: / / www. ynet. co. il / news / article / sk4l824nr

- الهندي، عليان. 2021. **هندسة الاحتلال**. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص: 188 – 189.

- أبو هولي، أحمد. (25 / 01 / 2024). في مذكرة عاجلة للدول التي أوقفت التمويل الإضافي للأونروا. أبو هولي: القرارات تعتبر أنها تتناقض مع أوامــر محكمة العدل الدولية التي قضت بضرورة اتخاذ التدابير الفورية والفعالة لإدخال وتوفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى قطاع غزة. يُنظر الرابط:

https: / / www. plo. ps / ar / Article / 61863

- وكالة وطن للأنباء. (30 / 01 / 2024). (21) منظمة دولية تعرب عن استيائها من تعليق تمويل الأونروا. رابط التقرير:

https: / / www. wattan. net / ar / news / 426559. html

- وزارة الخارجية الإسرائيلية. (12 / 2 / 2024). قرار بمنع دخول المفوضة الخاصة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فرنشيسكا ألبنيز للمناطق الفلسطينية، يُنظر الرابط:

https: / / www. gov. il / he / pages / francesca – albenz

دار أبعاد للطباعة والنشر

لبنان - بيروت - منطقة الحمرا

شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4

ص.ب: 7179 – 113 بيروت – لبنان

00961-71-841086

abaaddar@gmail.com

تقرير عن الإجراءات الإسرائيلية تجاه الأونروا وخصوصًا في القدس، وسبل مواجهتها

أ. أنور حمام

وكيل دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية.

المقدمة

شكّل التحالف الحكومي القائم في إسرائيل اليوم، والذي يجد تعبيراته الحقيقية في وجود غلاة المستوطنين المتطرفين داخل هذا التحالف، وخصوصًا وجود وزير المالية سموتريتش ووزير الأمن الداخلي بن غفير، هذه الحكومة تجاوزت المفهوم التقليدي الذي اعتادت عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حول إدارة الصراع، وتقليص الصراع (حباس، 2021، ص 76)، لتعتمد على مقاربة جديدة وفهم جديد محفوف بمجازفة تاريخية عبر تبنّيها مقولة حسم الصراع (غانم، 2923، ص: 17)، من خلال محاولة الإجهاز التام على القضية الوطنية الفلسطينية **أولًا**، ومحاولة وأد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وتقرير المصير، **ثانيًا** عن طريق الاستهداف المباشر لأعمدة هذه القضية وملفاتها الكبرى (القدس، اللاجئين، الحدود)، وهذا ما يحدث فعليًّا من هجوم على القدس والمحاولات المحمومة لتعزيز الاستيطان والتهويد، والقضم التدريجي للأماكن الدينية والتاريخية ومحاولات التقسيم

الزماني والمكاني، وجعل الحياة بيئة طاردة للفلسطيني عبر تضييق الخناق في كل المجالات ورفع مستوى القمع والاستهداف، وكذلك الأمر فيما يخص الحدود وخصوصًا الشرقية منها من مسافر يطا جنوبًا، مرورًا ببرية القدس وأريحا والأغوار الوسطى والشمالية، والسعي لتصفية الوجود الفلسطيني، عبر استهداف غير مسبوق للتجمعات البدوية باعتبارها جزءًا من حراسة الأرض.

أما المستوى **الثالث** من الهجوم الإسرائيلي فتركز على قضية اللاجئين، عبر الهجوم المتزامن على المخيمات واللاجئين والأونروا في ذات الوقت، وهذا الهجوم يتّخذ أشكالًا متعددة، من حيث التدمير والابادة والإجراءات في محاولة لخنق الأونروا لإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني والذي، حسب التقديرات الأمريكية، لم يتبقَّ على قيد الحياة من أصل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948، والمقدر عددهم حينها بما يزيد على (950,000)، سوى عشرات الآلاف»، وفي وجهة نظر الإدارة الأمريكية في عهد ترامب «فإن هؤلاء الأحياء هم فقط من يحق لهم التمتع بوضع اللاجئ» (سليمان، 2018، ص: 8).

تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على الإجراءات الإسرائيلية بحق الأونروا وتحديدًا في القدس، ولما لهذا الأمر من دلالات على المستوى السياسي والقانوني والخدماتي، وبالتالي ستحاول هذه الورقة الإجابة على سؤال مركزي فيما يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية وما إذا كانت تكتيكية أم إستراتيجية، وهل الحكومة الإسرائيلية تميل إلى تصعيد الإجراءات التدريجية أم إصدار قانون مرة واحدة من أجل الإنهاء الكامل لعمل الأونروا.

نشأة الأونروا وعلاقتها بحقوق اللاجئين الفلسطينيين

تم تأسيس وكالة الأونروا بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 8 كانون الأول / ديسمبر 1949، وبدأت الوكالة أعمالها في أيار / مايو من عام 1950 (الأونروا، 2007، ص: 4) بهدف تقديم الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين

الفلسطينيين، الذين طُردوا من ديارهم وأراضيهم وخسروا ممتلكاتهم من فلسطين التاريخية، جراء النكبة الفلسطينية 1948.

أكـدت المادة (5) من القرار 302 الدورة (4) عـلى «عدم الإخلال بأحكام المادة 11 من القـرار 194، الذي يثبت حق العـودة والتعويض للاجئين الفلسـطينيين، كما تؤكد الأمم المتحدة سـنويًّا منذ العام 1949 على حق العودة والتعويـض، وعلى القرار 302، بما لا يدع مجالًا للشك أن إنشاء الأونروا وخدماتها للاجئين الفلسطينيين لا يعني، مطلقًا، التنازل عن حق العودة والتعويض.

يدعو القرار 194 إلى تطبيق حق العودة باعتباره جزءًا أساسيًّا وأصيلًا من القانون الدولي، وإلى عودة اللاجئين في أول فرصة ممكنة، بعد توقف القتال في العام 1948 وتوقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949، لذا يعتبر منع «إسرائيل» عودة اللاجئين» بالقوة ضمنًا عملًا عدوانيًّا (أبو سـتة، 1999، ص: 23)، وكما نص القرار على إقامة لجنة التوفيق الدولية UNCCP، وهي لجنة خاصة باللاجئين الفلسطينيين تابعة للأمم المتحدة، مهمتها «تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهـم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ودفع التعويضات لهم»، وفي عـام 1951 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة التوفيق الدولية بصفة خاصة بأن تحمي حقوق وممتلكات ومصالح اللاجئين (بديل، 2009، ص: 49).

منذ أن بدأت الأونـروا عملياتها تعتبر لاعبًا مركزيًا وأساسـيًّا في رعاية وحماية وإغاثة اللاجئين الفلسـطينيين والذين يشـكلون قرابة 5,9 مليون لاجئ فلسـطيني مسـجل في سجلات الأونروا الرسـمية (موقع الأونروا، 2024) وموزعين على مناطق وأقاليم عملها الخمس (الأردن ولبنان وسـوريا وقطاع غزة والضفة الغربية – بما يشـمل القدس)، لكن ونتيجة لعدم تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار وجودهم وحاجتهم للمساعدة حتى اليـوم، تجدد الجمعية العامة ولاية الأونروا دوريًّـا. وتتميز الأونروا عن باقي أجهزة الأمم المتحدة بخاصية فريدة، إذ تسـتمد مرجعيتها وشرعيتها وهيكليتها الإدارية والرقابية

من قرارات الجمعية العامة، تحت نفوذ الأمين العام، في حين تأتي ميزانيتها من تبرعات الدول الأعضـــاء الطوعية المباشرة لها، ما وفّر لها الحصانة والحماية من هجمات إسرائيل وأنصارها، وثبّت ديمومتها حتى الآن.

تعرضت الأونروا لعديد المحاولات والضغوط من قبل إسرائيل، منذ تأسيســها ولغاية اليوم من أجل جعلها تلعب أدوارًا خارج نطاق تفويضها، وخصوصًا محاولة اســتخدامها كأداة في عمليــة إدماج اللاجئين في المجتمعات المحلية للدول المضيفة وصولًا إلى توطينهم، وتعاظمت هــذه الحملة مع صعود دونالد ترامب للحكــم في الولايات المتحدة الأمريكية وإعلانه في 16 / 1 / 2018 عن تجميد تمويل الأونروا (ســليمان، 2018، ص: 18)، وتصدير الاتهامات بحق الأونروا والادّعاء بأنها منظمة فاسدة وغير كفوءة، المحاولات فشلت، لأن الانتماء والحقوق والهوية والثقافة جزء من الضمير الجمعي الفلســطيني الذي ظلَّ حاضرًا وفاعلًا في أوساط اللاجئين في المخيمات والشتات.

الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين والاونروا

منذ البداية، اتســمت العلاقة ما بين إسرائيل والأونروا بالتعقيد والتوتر المستمر، وعادة ما وصفت هذه العلاقة بأنها علاقة معقدة مركبة وشــائكة، الأمر الذي جعل من الضرورة بمكان الإضاءة المباشرة على الموقف الإسرائيلي مــن جوانبه المتعددة من أجل الوصول إلى فهم حقيقي وعميق لحجم الهجمة الإسرائيلية على هذه المؤسسة الأممية والمحاولات الدائمة للتحريض عليها والبحث الدائم عن مقاربــات يمكن أن تنهي عملها أو تقلص تفويضها وصلاحياتها ودورها.

الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين

منذ عام 1948، استند الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين على عدة مسلمات هي:

1) **عدم الاعتراف بالمســؤولية عن تهجير وطرد اللاجئين قسريًّا**، وعدم القبول بحقوق

اللاجئين في العـــودة إلى بيوتهم وأراضيهـــم ومصادر رزقهم، وعـــدم الموافقة على اســـتعادة ممتلكاتهم، وبالتالي فإن رؤية إسرائيل لحل قضية اللاجئين تستند إلى حلول تُبنى على التوطين والدمج وليس العودة، وفي أي مفاوضات تُجرى بشأن اللاجئين، اعتادت إسرائيـــل على إحداث عمليـــة ربط بين اللاجئـــين وممتلكاتهم واللاجئين اليهـــود من الدول العربية وممتلكاتهم، وحل الأمـــر بالتعويض التبادلي، وباعتقادها أن اللاجئين اليهود بالدول العربية حلّ محلهم لاجئون فلســـطينيون، وهذه العملية التبادلية حدثـــت في بقاع كثيرة من العالم، وبهذا تكـــون إسرائيل رافضة لأي نقاش حول مســـؤوليتها إزاء اللاجئين (زريق، 1997، صفحة 99) وأن أي حلول بالعودة ســـتكون فقط في إطار تفاهمات إنسانية وليست ضمن حقوق سياسية أو قانونية وفي إطار ما تعرّفه إسرائيل بلمّ شمل العائلات، حيث يمكن لإسرائيل القبول باستيعاب عدد محدود من اللاجئين، في إطار حلٍّ ســـياسي، مـــع تأكيدهم الدائم على إلغاء كل القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، والمؤسســـات الناتجة عنها، ومن ضمنها وكالة الأونروا.

2) **الابتـــزاز الدائم للأونـــروا**: وتعرضت الأونروا وعلى مدار ســـنوات عمرها كذلك لمحاولات الضغط والابتزاز لكل المفوضين العامين الذين تداولوا على قيادتها والبالغ عددهم ســـبعة عشر مفوضًا عامًّا، وهنا نستذكر بعض الضغوطات التي تعرضوا لها وخصوصًا ما تعرض له المفوض العام الدنماركي بيتر هانسن (1996 – 2005) الذي أعلن بأكثر من مناسبة أن موظفي الأونروا يتعرضون لمضايقات وتحرشات الاحتلال (مركز الميزان، 2004، ص: 92)، الأمر الذي أدى إلى اعتباره شـــخصًا غير مرغوب فيه من جانب إسرائيل، بسبب مواقفه وانتقاداته المباشرة والصريحة لإسرائيل خلال الانتفاضة الثانية وما قامـــت به من تدمير كبير لمخيم جنين والهجوم على مخيم بلاطة والإجراءات الإسرائيلية بحق قطاع غزة ومخيماته.

أضف إلى ذلك الابتزاز الذي تعرض له المفوض العام بالإنابة كريستيان سوندر (2019 – 2020)، بسبب مواقفه المعلنة عن حجم الضغوط التي تتعرض لها الأونروا، هذه المواقف كانت سببًا في قصر مدة عمله كمفوض عام بالإنابة، فقد أعلن بوضوح أن الأونروا تتعرض لضغوط منذ عام 2018، عندما قررت الإدارة الأمريكية، أكبر مانح للوكالة، وقف دعمها المالي، وقال: «إن كثافة وعدد الجهات الفاعلة المنخرطة في محاولة نزع شرعية الأونروا تتزايد يومًا بعد يوم، وأشار بأكثر من مناسبة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يعملان ضدها، مؤكدًا أن أميركا تحشد تأييد البرلمانات الأجنبية لوقف التبرعات لها (موقع مركز العودة الفلسطيني 2020)، وأن «الهجمات تشكك في ولاية الأونروا ومهامها بهدف إنهاء قدرة الأونروا على تقديم الخدمات للاجئي فلسطين»، وكذلك لا بد من ذكر الضغوطات التي تعرض لها الإيطالي فيليبو جراندي (2010 – 2014) الذي لطالما نادى بأن يتم فك الحصار عن قطاع غزة ووقف الحرب والقصف، حيث تساقطت القذائف والصواريخ في كل مكان في قطاع غزة المكتظ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين (موقع الأونروا، 2012)، داعيًا إلى حل محنة 1.8 مليون فلسطيني في غزة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وكان يردد: «**يجب ألا ينسى سكان غزة، أن أمنهم يساوي نفس أمن أي شخص آخر**».

وبلغت ذروة الابتزاز فيما تعرض له المفوض العام السويسري بيير كرهينبول (2014 – 2019) حين وقف موقفًا مشرّفًا أمام قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بوقف كل التمويلات التي تقدمها الولايات المتحدة المالية للأونروا، وهي أكثر من 360 مليون دولار، وحينها أطلق كرهينبول حملته الشهيرة تحت عنوان الكرامة لا تقدر بثمن (موقع عرب 48، 2018)، حيث وقف عبر جهوده أمام الخطر الكبير الذي تهدد الأونروا في حينه وحشد التمويل اللازم لسدّ فجوات التمويل الناجمة عن القرار الأمريكي، هذه المواقف دفع مقابلها أثمانًا وأجبر على الاستقالة وشوهت

سمعته وتم ترويج اتهامات فساد حوله وسوء إدارة واحتيال.

3) **الافــتراءات والادّعاءات والاتهامات الإسرائيلية للأونروا:** تقوم الجهود الإسرائيلية على فكرة شــيطنة الأونروا كمدخل لتشويه ســمعتها ومكانتها ودورها وصولًا إلى تجفيف مواردها المالية، عبر إلصاق عديد الاتهامات بها:

- اتهام العاملين في الأونــروا بخرقهم لمبدأ الحيادية، والادّعاء أن أي تعبير مهما كان للموظف عن انتمائه الوطني لفلســطين يعدّ انتهاكًا للحيادية (فالموظف ممنوع أن يقول أي كلمة على حسابه الشخصي تعبّر عن هويته وانتمائه الوطني).

- الادّعاء بأن الأونروا تركّز على مضامين الكراهية والعنف عبر مهاجمة دائمة لمناهج الأونروا المعتمدة في أقاليمها الخمســة، والادّعاء الدائم بأن أي إجراء تأديبي أو تدريب على وســائل التواصل الاجتماعي اتّخذته الأونروا لم يكن فعالًا بشــكل واضح (un watch, 2019).

- اتهــام إسرائيل الدائــم للأونروا بأنها تلعــب أدوارًا في توســيع وتضخيم قضية اللاجئين الفلسطينيين بدلًا من المساهمة في حلّها.

- الادّعاء الدائم بأن الأونروا تســاهم بتعقيد الأوضاع الأمنية في أوساط اللاجئين، وعــادة ما تتهــم إسرائيل وتدّعي اختراق هذه المؤسســة الأممية مــن قبل أفراد مرتبطين بجماعات فلســطينية، وبالتالي استغلالها في «أنشــطة إرهابية» على حد زعم إسرائيل.

- الهجــوم الدائم على المناهــج التعليمية في مدارس الأونــروا والادّعاء بأنه يجري استغلالها في أنشطة عسكرية أو التحريض على إسرائيل.

- الاتهامات الإسرائيلية المتكررة للأونروا بأنها منظمة فاســدة وغير كفوءة وتحتاج إلى إصلاحات.

- النظر إلى تعريف اللاجئ الفلسطيني كمدخل لتقليص الموازنات والخدمات والاضمحلال التدريجي لقضية اللاجئين، فاللاجئون حسب التعريف الإسرائيلي يجب أن لا يشمل اللاجئين ونسلهم، بل الاقتصار على تعريف اللاجئ على أولئك اللاجئين الذين طُردوا وشُردوا من ديارهم عام 48 ولا زالوا أحياء وليس أحفادهم أو نسلهم. بينما تعريف القانوني والذي تتبناه الأونروا للاجئ الفلسطيني، والذي حافظت عليه واحتفظت بوضعيته وتعريفه، يمكن اللاجئ من توريث وضعه وحقوقه لنسله في العودة والتعويض من بعده. من هنا؛ تبرز أهمية الفقرة د (1) من ميثاق 1951، لمنع أي تعارض مع تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني، الذي خصّه للحفاظ على وضعه الخاص في القانون الدولي.
- تكثف الهجوم بمحاولة الربط بين الأونروا وأحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر، والادعاء بأن 12 موظفًا قد شاركوا بهذه الأحداث.

الأونروا وإسرائيل، الرسائل المتبادلة (كوماي - مشيلمور)

في أعقاب النكسة عام 1967، تم التوقيع على رسائل متبادلة ما بين إسرائيل والأونروا (موقع الأمم المتحدة)، والتي شكّلت اتّفاقًا مؤقتًا بشأن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وقد وقعت هذه الرسائل المتبادلة بين إسرائيل والأونروا بتاريخ 14 حزيران / يونيو 1967، حيث مثّل إسرائيل المستشار السياسي لوزير الخارجية الإسرائيلي والسفير غير المقيم – مايكل كوماي، ومن جانب الأونروا مفوضها العام – لورانس ميشيلمور، وفيها تم توثيق الالتزامات المتبادلة بين الطرفين، حيث التزمت إسرائيل بما يلي:

1. ضمان حماية وأمن موظفي الأونروا ومقراتها وممتلكاتها.

2. السماح بحرية حركة مركبات الأونروا إلى داخل إسرائيل وخارجها والمناطق المعنية.

3. حريــة حركة للموظفين الدوليين والمحليين العاملــين في الأونروا بموجب ترتيبات خاصة مع السلطات العسكرية.

4. توفير مرافق الراديو والاتصالات والهبوط.

5. في انتظار اتفاق تكميلي آخر، الحفاظ على الترتيبات المالية القائمة سابقًا مع السلطات الحكومية المســؤولة آنذاك عن المناطق المعنية، فيــما يتعلق بما يلي: 1) الإعفاءات من الرســوم الجمركية والضرائب والرسوم على استيراد الإمدادات والسلع والمعدات. 2) توفير التخزين المجاني والعمالة اللازمة للتفريغ والمناولة والنقل بالسكك الحديدية أو الطرق في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. 3) أي تكاليف أخرى تتحملها الوكالة سبق أن تحملتها السلطات الحكومية المعنية.

6. الاعتراف بأن اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة المؤرخة 13 شــباط / فبراير 1946، والتي تعد إسرائيل طرفًا فيها، تحكم العلاقات بين الحكومة والأونروا في كل ما يتعلق بوظائف الأونروا.

واقع خدمات الأونروا في القدس

تدخــلات الأونروا في القدس هــي جزء أصيل من تفويضها المنصــوص عليه في قرار التأسيس 302، والذي حدّد العمل في أقاليمها الخمسة (الأردن، سوريا، لبنان، قطاع غزة، الضفة الغربية بما فيها القدس)، إضافة إلى أن عمل الأونروا في القدس مرتبط بوجود اللاجئين في هذه المدينة المقدسة منذ عام 1948، وهنا تشير الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلســطيني بأن القدس تحتوي على 63,492 لاجئًا مسجلين، وهؤلاء اللاجئين يتلقون خدمات حيوية من الأونروا في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية:

التعليم: حاليًّا، يوجد 10 مدارس تتبع الأونروا في القدس موزعة على مناطق صور باهر ووادي الجوز وسلوان وشعفاط وقلنديا، وعدد الطلبة يتراوح ما بين 2400 – 2500 طالب

وطالبــة، ويعاني التعليم مــن ظاهرة الاكتظاظ في الغرف الصفية، حيث تشــير التقديرات الإحصائيــة إلى أن معدل أعداد الطلبة في مدارس الأونروا تصل 29.1 مقابل 20.5 و24.1 لكل من المــدارس الحكوميــة والخاصة في القدس حســب جهاز الإحصاء الفلســطيني (الإحصاء، كتاب القدس الاحصائي الســنوي 2023 ص: 18)، ويعمل في سلك التعليم داخل مدارس الأونروا في القدس ما يقارب 110 موظفين.

هذا، بالإضافة إلى وجود معهد قلنديا للتدريب المهني، والذي تأســس في العام 1953، وهــو معهد مهني متخصص بتقديــم دورات في التدريب المهني، ويتلقــى الطلبة فيه بعد التخرج شــهادة الدبلوم المهني في مجالات الكهرباء، والميكانيــكا والتدفئة والبناء وصيانة المصاعــد الكهربائيــة وصيانة الأجهزة الخلوية وصيانة الحاســوب والشــبكات والتبريد والتكييف والتمديدات الكهربائية وصناعة الأثاث والديكور ودهان وتجليس الســيارات والخراطة واللحام والألمنيوم وغيرها، وهناك 280 طالبًا يتلقون التدريب بأقسامه المختلفة، ويعمل في المعهد ما يقارب 67 موظفًا في شتى التخصصات المهنية والإدارية.

الصحة: يوجد لدى الأونروا في القدس ثلاث عيادات صحية موزعة على البلدة القديمة (الزاوية)، وشــعفاط وقلنديا، ويعمل في هذه المراكز 60 موظفًا، وتستقبل هذه العيادات ما بين 60 – 70 ألف زيارة واستشارة طبية سنويًّا.

الخدمــات الاجتماعية: تتلقى قرابة 250 أسرة مســاعدات نقدية ضمن برنامج شــبكة الأمان الاجتماعي، إضافة إلى المســاعدات النقدية والعينية التي تتلقاها التجمعات البدوية المنتشرة في الضفة الغربية، حيث يتم تقديم مساعدات لما يقارب 32 ألفًا، غالبيتهم تقطن في تجمعات بدوية في مسافر يطا وبني نعيم وبرية القدس.

خدمات النظافة وإزالــة النفايات: يقوم بهذه الأعمال قرابــة 30 عامل نظافة في مخيمي شعفاط وقلنديا.

تصاعد استهداف الأونروا في القدس

اتّخــذت الإجراءات الإسرائيليــة ضد الأونروا في القدس رزمة واســعة من الخطوات المنسقة والمخطط لها، والتي تنســجم مع التوجهات السياسية للحكومة المتطرفة التي تحكم إسرائيل، وهذه الخطوات الإسرائيلية متعددة الأبعاد والجوانب كانت على النحو التالي:

أولًا: مهاجمة التعليم ومخطط قضم تعليم الأونروا التدريجي

من المعلوم أن الأونروا تشرف عــلى 10 مدارس في القدس، التي تعتبر جزءًا أصيلًا من البرنامــج التعليمي للأطفال اللاجئــين، وهذه المدارس موزعة على النحــو التالي (اللجنة الشعبية – شعفاط 2024):

الرقم	اسم المدرسة	المكان	عدد الطلبة
1	مدرسة ذكور شعفاط الأساسية	مخيم شعفاط	177
2	مدرسة بنات شعفاط الأولى	مخيم شعفاط	320
3	مدرسة بنات شعفاط الثانية	مخيم شعفاط	127
4	مدرسة بنات القدس الأساسية	واد الجوز	115
5	مدرسة ذكور القدس الأساسية	واد الجوز	42
6	مدرسة صور باهر الأساسية المختلطة	صور باهر	125
7	مدرستان ابتدائية وإعدادية للذكور	مخيم قلنديا	592
8	مدرستان ابتدائية وإعدادية للإناث	مخيم قلنديا	633
المجموع		2131	

بقراءة سريعة للأرقام وتوزيع الطلبة داخل هذه المدارس، يلاحظ تناقصًا في عدد الطلبة اللاجئين في مدارس الأونروا في القدس (داخــل الجدار)، نتيجة للجهود التي تبذلها بلدية الاحتلال في القدس من أجل تقويض العملية التعليمية الفلســطينية في القدس، عبر إقامة مدارس تابعة لما يســمى بوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس، وهذه المدارس تسعى لتوفير امتيازات وحوافز كبيرة للطلبة، وعلى ســبيل المثال يحيط بمخيم شعفاط 12 مدرسة تتبع بلدية الاحتلال مهمتها الرئيسية تفريغ مدارس المخيم من الطلبة.

ثانيًا: تأشيرات الدخول والتصاريح

حيث تقوم إسرائيل بالتشديد في عملية منح التصاريح أو تأشيرات الدخول لكل الموظفين المحليين والدوليين العاملين بمؤسسات الأمم المتحدة، وتحديدًا موظفي الأونروا في القدس، وقد لوحظ بعد السابع من تشرين الأول / أكتوبر تقليص مدة التأشيرات التي تسمح للموظفين بالدخول والإقامة داخل القدس إلى حدودها الدنيا، وفي ذات الوقت رفض إعطاء المفوض العام تأشيرة دخول للأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا بالإضافة إلى سحب التصاريح وإلغاء الإقامات الممنوحة للموظفين العاملين في الأونروا في القدس، مما يعرقل عمل الوكالة وتقديم خدماته، وهناك 450 موظفًا من الضفة الغربية والذين يعملون في القدس، تم حرمانهم من إمكانية الوصول إلى أماكن عملهم في مقر الشيخ جراح والمدارس والعيادات، وعملية المنع تهدف إلى إفراغ مقرّ الشيخ جراح من الموظفين بالدرجة الأساسية لما لهذا المقر الرئيسي من دلالات سياسية ورمزية، ومنع الموظفين يسعى كذلك إلى خلق أجواء بأن الأونروا غير قادرة على توفير خدماتها الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وفيما يتعلق بجمع النفايات.

ثالثًا: التضييق على النشاطات الإنسانية

منذ عام 2018 بدأ رئيس بلدية القدس في حينه «نيّر بركات» بطرح خطة تفصيلية تهدف في نهاية المطاف إلى طرد وكالة الأونروا من القدس، وترتكز خطته على خطة تطوير القدس التي تقوم على استيعاب كل خدمات الأونروا ضمن خدمات البلدية الاحتلالية في المدينة المقدسة، وتخصيص الميزانيات اللازمة لنقل وتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والصرف الصحي بدلًا عن الأونروا، وتقوم الخطة كذلك على الإنكار المستمر لوجود لاجئين فلسطينيين في القدس، واعتبارهم سكانًا يمكنهم الحصول على الخدمات من قبل البلدية، والعمل على التضييق التدريجي على المدارس العاملة في القدس، باعتبارها

مدارس تعمـــل بلا ترخيص من قبل وزارة التربية والتعليـــم، والتخطيط لمصادرة مدارس الأونروا القائمة لاســـتخدامها كمباني بلدية، وبالإضافة إلى ذلك القيام ببناء مجمع خدمات تعليمية وبلدية بالقرب من أحياء القدس الشرقية «تكون خدماتها أعلى بكثير من تلك التي تقدمها الأونروا»، والعمل على تخويف اللاجئين بأن استمرار الانتفاع من خدمات الأونروا ســـيضر بمكانتهم، وقد يفقدون هويتهم المقدسية نتيجة لذلك، هذه الرزمة من الإجراءات المتدحرجة عملت على الحد من فعالية الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأونروا في القدس، مثل تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية والاجتماعية للفلسطينيين المحتاجين.

رابعًا: الضغط السياسي والدبلوماسي

تمارس إسرائيل ضغوطًا سياسية ودبلوماسية على الجهات الدولية المانحة للأونروا للتأثير على تمويلها وعملها في القدس وفي مناطق أخرى، وفي هذا الإطار أنشأت إسرائيل مؤسسة متخصصـــة (UN Watch)، والتي تتركز مهمتها على رصد أعـــمال الأونروا، والتحريض اليومي عليها، ومراسلة الجهات الدولية والسفراء والبرلمانيين والمؤسسات المانحة، من أجل دفعها لوقف دعمها للأونروا تحت حجج الحيادية ودعم الإرهاب والمعاداة الســـامية ونشر الكراهية والتحريض على العنف. . الخ من الادعاءات المزيفة والباطلة.

خامسًا: التضييق المالي وتجميد الحساب الفرعي - بنك لئومي في القدس

تم تجميد الحساب الخاص بالأونروا في بنك لئومي الإسرائيلي، ومن المهم معرفة أن هذا الحساب ليس الحساب الرئيسي للأونروا في فلسطين، بل هو حساب فرعي يستخدم لتغطية القضايا المالية والمدفوعات التي تخص بعض القضايا اللوجستية كالنقل وفواتير في إسرائيل وغيرها. لكن لماذا تم تجميد حساب الأونروا في بنك لئومي؟ قرار التجميد صدر عن مدير البنك وليس بقرار قضائي، وهذا القرار استند إلى نقطتين: الأولى: الادّعاء بأن هناك حركات

مشبوهة تم تنفيذها من الحساب، والنقطة الثانية: أن الأونروا متهمة بالإرهاب. وهنا يجب التأكيد أنه لا يوجد أي حركات مشبوهة في حساب الأونروا الفرعي لدى بنك لئومي، وكل الحركات المالية تتعلق بدفعات تخص بعض القضايا اللوجستية. وتطالب الأونروا منذ قرار تجميد الحساب بعقد اجتماع مع إدارة البنك (الدائرة القانونية) لكن لم تتم الاستجابة لطلباتها بضرورة عقد اجتماع، ويجب التأكيد على أن طريقة تجميد الحساب البنكي لم تستند على أي مسوغ قانوني، حقيقة الأمر فيما يخص الإجراء هو التالي: قامت الحكومة الإسرائيلية بتحويل مبلغ 12 مليون شيكل للأونروا، وهذا المبلغ هو بدل الضرائب التي يجري اقتطاعها، على اعتبار أن الأونروا مؤسسة أممية وهي مُعفاة من الضرائب. ويبدو أن الإسرائيليين ونتيجة قرارهم بمحاصرة الأونروا والتضييق عليها، قاموا بتجميد الحساب من أجل عدم السماح لهم بالتصرف بالمبلغ المتوفر بهذا الحساب الفرعي (أي كجزء من عقاب الأونروا وتعطيل عملها).

سادسًا: الإجراءات الضريبية

فقد أصدر وزير المالية الإسرائيلي – بتسلئيل سموتريتش، أمرًا يقضي بإلغاء المزايا الضريبية التي تتمتع بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بصفتها هيئة تابعة للأمم المتحدة، وسيدخل القرار حيّز التنفيذ في حال المصادقة عليه من المستشار القانوني في وزارتي العدل والخارجية الإسرائيليتين، وبمستوى آخر تم توجيه رسالة من سلطة الضرائب في إسرائيل للأونروا بالقدس، تطالب الأونروا في القدس بدفع 553 مليون شيكل بدل ضرائب متراكمة عليها (على حدّ ادّعاء الرسالة)، كذلك فإن الرسالة تطالب الأونروا بالتصريح عن كل ممتلكاتها ومؤسساتها وعملها داخل القدس، وطالبت سلطة أراضي إسرائيل من الأونروا إخلاء مركز قلنديا للتدريب المهني في القدس الشرقية (الذي خصّصه الأردن للأونروا في عام 1952) وكذلك دفع «رسوم استخدام» تزيد على 4.5 مليون دولار أمريكي. هذه الرسالة جاءت رغم علم الجانب الإسرائيلي بأن الأونروا

كمؤسسة أممية معفاة من الضرائب، وهذا الإعفاء يأتي ضمن الاتفاقيات الدولية التي تعمل بهـا الأمم المتحدة، وهو منصوص عليه ضمن الرسـائل المتبادلة ما بين الأونروا وإسرائيل بخصوص تسهيل عملها.

وفي ذات السـياق، أصدر وزير الإسكان الحاخام يتسـحاق غودكنوبف تعليمات لمدير ما تسـمى «سـلطة أراضي إسرائيل» يانكي كوينت لجمع معلومـات حول عمل الأونروا ومقراتها وخصوصًا مقرّها الرئيسي في الشيخ جراح، وأصدر تعليمات بحصر العقود الخاصة بالأراضي التي تعمل عليها وكالة الأونروا. وفي نص الرسالة قال وزير الإسكان: «أتواصل معكم بحكم منصبي رئيسًا لمجلس أراضي إسرائيل، بخصوص الأراضي التابعة «للسلطة» التي تسـتخدمها منظمة الأونروا، أودّ أن أوقف فـورًا جميع عقود الأراضي الإسرائيلية مع منظمة الأونروا الإجرامية، وإخراجها من الأراضي التي تم تأجيرها لها ومن جميع الأراضي التي تسـتخدمها الوكالة في دولة إسرائيل». أشارت الرسالة بشكل خاص إلى المقر الرئيسي للوكالة في حي الشـيخ جـراح وأيضًا مقر الوكالة في حي كفر عقب شـمالي مدينة القدس الشرقية، والرسالة تطالب بجمع كل التفاصيل لجميع العقود والإيجارات التي تمت لمصلحة الأونروا وتواريخ انتهاء العقود معها، سواء في حي (مستوطنة) معالوت دفنا في القدس (في إشارة إلى مقر الشيخ جراح) وكفر عقب».

لا بد من التأكيد على أن كل المراكز والمنشآت التابعة للأونروا لديها أوضاع قانونية، وهي تتناقض مـع كل الادعاءات الإسرائيلية المزورة والباطلة، فالمقر الرئيسي في الشـيخ جراح مستأجر من الحكومة الأردنية منذ العام 1949، وتدفع الإيجار سنويًّا، والمدارس الموجودة في القدس هي عقارات مسـتأجرة من قبل عائلات فلسطينية معروفة ويتم دفع الإيجار بشكل مسـتمر، وعيادة الزاوية التابعة للأونروا عبارة عن وقف هندي، وأصبحت فترة الانتداب البريطاني مقرًّا للكتائب الهندية في الجيش البريطاني، وسنويًّا يتم دفع الإيجار للسفارة الهندية، كذلـك الأمر بخصوص أراضي معهد قلنديا، فهنـاك اتفاقية صادرة عن الحكومة الأردنية

بتخصيص أراضي قلنديا لصالح إنشاء معهد تدريب مهني، كذلك الأمر فيما يخص أراضي مخيم شعفاط، حيث هناك قرار بتخصيص من الحكومة الأردنية لصالح 500 عائلة لاجئة.

سابعًا: الاعتداءات على مقرات الأونروا في القدس

لا يكاد يمر يوم إلا وتتعرض الأونروا لاعتداءات من قبل المستوطنين، وهذه الاعتداءات تطول المقرات بإلقاء الحجارة والحرق، والاعتداءات على المركبات، وكتابة الشعارات العنصرية، وتهديد الموظفين ومطالبتهم بالرحيل، وقد امتدت الاعتداءات على الأونروا وصولًا للقدس الشرقية، حيث قام أحد أعضاء بلدية القدس في التحريض على الاحتجاجات ضد الأونروا. ومن ثم ازدادت وتيرة خطورة التظاهرات، مع وقوع ما لا يقل عن هجومي حرق متعمدين على مجمع الأونروا (لازاريني، 2024، الأونروا) والاعتداءات اللفظية والتي طالت مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا في الضفة الغربية آدم بولوكوس، حيث تعرض للسخرية وركل سيارته على إحدى إشارات المرور بالقدس، وتوجيه الاتهامات له بأنه إرهابي وأنه يدعم الإرهابيين، إضافة إلى تعرض طواقم تابعة للأونروا قرب التجمعات البدوية وعلى الحواجز الإسرائيلية للضرب والانتهاك وتفتيشهم وتفتيش مركبتهم بطريقة مهينة، حيث وصفوهم بالإرهابيين، إضافة إلى التنكيل بموظفي الأونروا على الحواجز وتعطيل عملهم.

وتقوم بلدية الاحتلال في القدس برئاسة الليكودي المتطرف موشيه ليون، بالإشراف على عدد واسع من الأنشطة التحريضية التي تستهدف الأونروا ووجودها وخدماتها في القدس، في كل المجالات التعليمية والحياتية والخدماتية، وتستهدف بالدرجة الأساس المقر الرئيسي في الشيخ جراح، وبكل الأحوال **تعرضت الأونروا لهجوم مكثف من قبل ثلاث مجموعات أساسية في القدس:**

1) **بلدية الاحتلال في القدس**: وقد أوكلت مهمة قيادة الفعاليات لنائب رئيس بلدية

الاحتلال في القدس أرييه كينغ، الذي يقود مظاهرات المستوطنين أمام مقر الشيخ جراح للمطالبة بإخلائه، وصولًا إلى محاولة إحراق المقر مرتين، وطالب بكتاب رسمي لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بإخلاء الأونروا من مقراتها في الشيخ جراح بالقدس، وكذلك طالب كينغ بإخلاء مركز التدريب المهني» – قلنديا التابع للأونروا، بادّعاء أنها استولت على العقارات في القدس دون تصريح. (هناك قرار تخصيص لإقامة المركز على مساحة 85 دونمًا)،

2) **منظمة «ليهافا»**: «أكبر منظمة متطرفة عنيفة في إسرائيل» تضم أكثر من 10 آلاف عضو، وتصنف دوليًّا كحركة إرهابية، رئيس حركة «ليهافا» العنصرية، بنتسي غوبشتاين (المقرب من مدير مكتب بن غفير، حنمائيل دورفمان)، وقد قامت هذه المجموعة بتنظيم عدة هجمات على مقر الأونروا في الشيخ جراح.

3) **نشطاء حركة «الأمر 9»**: الذين قاموا في الأشهر الأخيرة بمنع الشاحنات التي تحمل المساعدات إلى غزة، بأنها كما يعرف الجميع، وهي مجموعة إسرائيلية استيطانية متطرفة تسعى إلى منع وصول أي مساعدات إنسانية للأونروا والمتوجه إلى قطاع غزة خلال الحرب التي تشنّها إسرائيل على القطاع، هذا إلى جانب إقامة عدد من المزارع الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وفعليًّا يقف إيتمار بن غفير خلف حركة «تساف 9».

ثامنًا: مشاريع القوانين ضد الأونروا في الكنيست الإسرائيلي: على النحو التالي:

الرقم	مقدم مشروع القانون	الحزب	فحوى مشروع القانون
1 –	عضو الكنيست بوعاز بيسموت ومجموعة أعضاء كنيست آخرين، وأرفق إليه اقتراح عضو الكنيست شارن هسكل.	الليكود بقيادة نتنياهو	منع وكالة «الأونروا» من العمل في مناطق «تخضع للسيادة الإسرائيلية»
2 –	رون كاتس ودان إيلوز ومجموعة من النواب.	الأول من حزب هناك مستقبل بقيادة والثاني عن حزب الليكود	ينص على عدم تطبيق أحكام قانون حصانات وامتيازات الأمم المتحدة للعام 1946 على «الأونروا» أو موظفيها أو الأشخاص المستخدمين لحسابها وأن يلغي وزير الخارجية الأمر الذي يمنحها حصانة
3 –	عضو الكنيست يوليا مالينوفسكي ومجموعة من النواب.	إسرائيل بيتنا	ينص على تصنيف وكالة «الأونروا» كمنظمة «إرهابية وأن تنهي دولة إسرائيل علاقاتها مع الأونروا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

لا بد من ملاحظة أن مشاريع القوانين الثلاثة المقدمة من أعضاء بالكنيست الإسرائيلي، تسعى إلى تقويض محكم ومبرمج للرسائل المتبادلة ما بين إسرائيل والأونروا والتي تعرف باتفاقية كوماي – ميشيلمور، وهي مرحلة متقدمة لتنفيذ الخطة الموضوعة من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية للإجهاز على الأونروا عبر ثلاث مراحل (إلصاق صفة الإرهاب بالأونروا، أضعاف عملها وتدخلاتها المهنية والإنسانية والخدماتية، الاستبدال والإنهاء)، ومشاريع القوانين هذه ستؤدي إلى إنهاء جميع العلاقات بين إسرائيل والوكالة وإغلاق أصولها في الأراضي الإسرائيلية، ويهدف إلغاء الامتيازات إلى إلغاء الحصانات التي تتمتع بها (i24 news, 2024)، وبالتالي مشاريع القوانين هي هجوم ثلاثي الأبعاد:

ربط الأونروا بالإرهاب: وهذا الأمر ينسجم مع المخطط المعد لعملية تقويض الأونروا على ثلاث مراحل.

شـــطب صفة الحصانة عنها كمؤسسة أممية، وخصوصًا ما تعرف باســـم اتفاقية امتيازات الأمم المتحـــدة وحصاناتها للعـــام 1946، وهي اتفاقيـــة معتمدة من الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة وفيها رزمة واســـعة من الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها وكالات الأمم المتحدة وموظفيها ومنشآتها، والشخصية القانونية، والممتلكات والأموال الموجودة وحرمة انتهاكها، والتسهيلات الخاصة بالاتصالات، وغيرها (الأمم المتحدة، رقم الوثيقة 08 – 49715).

منع عملها على طريق استبدالها

تاسعًا: المساعدات والجمارك

حيث أوقفت سلطات الجمارك الإسرائيلية بشكل متعمد شحن بضائع الأونروا، ومنع دخول المســـاعدات والإغاثة، وهنـــاك تعطيل لدخول البضائع من المعابر (كارم أبو ســـالم وميناء أسدود)، البضائع مكدسة بحجة انتظار الفحص الأمني، وهذا الأمر يجري، إضافة إلى المظاهرات التي يقوم بها المستوطنون لمنع البضائع من المرور ما هي إلا عبارة عن مسرحية هزلية مكشوفة.

مواجهة الإجراءات الإسرائيلية ضد الأونروا عمومًا وفي القدس خصوصًا

بكل تأكيد فإن المخططات الإسرائيلية تجاه الأونروا ليست قدرًا مكتوبًا لا يمكن تجاوزه، بل على العكس تمامًا فهناك عديد الأدوات والوسائل التي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على مواجهة المشاريع الإسرائيلية ضد الأونروا ووضع حدٍّ لها وعلى عدة مستويات:

أولًا: المستوى القانوني

نحتـــاج إلى جهد قانـــوني خاص على مســـتوى القانون الدولي، ورفع مســـتوى الوعي

بقرارات الشرعيــة الدولية ودلالاتها وأبعادها وخصوصًا القــرار 302 و194، وعلاقتهم بحق العودة وتعريف اللاجئ الفلســطيني، وفي ذات الســياق نحتــاج إلى مراجعة قانونية للرسائل المتبادلة بين إسرائيل والأونروا، وتسليط الضوء عليها باعتبارها تمثل التزامًا قانونيًّا لا يمكن القفز عنه بسهولة، وبالإضافة إلى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها للعام 1946. بروتوكول كازابلانكا «الدار البيضاء» لمعاملة اللاجئين الفلســطينيين، هذه الوثيقة التي صدرت عام 1965 وجاءت لتنظيم أوضاع الفلسطينيين (وثيقة بروتوكول كازابلانكا، في الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية)، والاتفاقية الدولية بشأن وضع اللاجئين 1951، والاتفاقية الدولية بشان الأشخاص عديمي الجنسية 1954، وبالتالي فإن أي ضغوط تمارس على الأونروا لإصلاح نفســها يجب أن لا يتناقض مع ولايــة الأونروا ومصالح اللاجئين الفلســطينيين، وعــلى كل الدول المانحة احــترام تمتع الأونروا بالحصانــات والامتيازات بموجــب اتفاقية 1946، وأي محــاولات لإصلاح الأونروا وطرح رؤى وإســتراتيجيات جديــدة، ينبغي أن تكون في إطار قواعد وإجراءات الأمــم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أهميــة احترام القانون الدولي – وخاصة معايير حقوق الإنســان – كعامل اســتقرار أيضًا .(ALBANESE, 2018, p: 28)

مــع التأكيد على ضرورة إنجاز دراســة معمقة حــول الآثار القانونيــة لأي إجراءات إسرائيلية تستهدف الأونروا، وخصوصًا مســألة التشريعات الجاري العمل على إصدارها من الكنيســت الإسرائيلي ضد الأونــروا، وما يتطلبه ذلك من جهد قانــوني يعتبر بأن أي تشريعــات إسرائيلية قد تصدر ضد الأونروا ما هــي إلا تشريعات باطلة من ناحية القانون الدولي، على اعتبار أن القاعدة الدولية تســمو على القاعدة القانونيــة الوطنية (اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)، والعمل على إصدار قرارات من الجمعية العامة لمنح الأونروا موضوع الحماية، والعمل على إحياء لجنة التوفيق الدولية، والعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن لإلــزام إسرائيل بتطبيق القرار 194، والتأكيد على رفــض الدول لأي تشريع إسرائيلي ضد

الأونروا من خلال الدعم المتواصل للأونروا سياسيًّا وماليًّا باعتبار ذلك جزءًا من الالتزام الدولي، ورفض أي بدائل قد يتم الترويج لها خلال المرحلة المقبلة، وفتح معركة قانونية ترتقي لمستوى خطورة أن تقوم دولة بإصدار تشريع ضد منظمة تابعة للأمم المتحدة، وهذا يمثّل سابقة تاريخية، وهذه تتناقض مع التعهدات التي قطعتها إسرائيل عام 1949 بعد فشل إسرائيل في طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة في خريف 1948، حيث إن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة جاء بعد إعلانها والتزامها الصريح بأنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتطبيقها من اليوم الذي تصبح فيه عضوًا في الأمم المتحدة، والتعهد بتطبيق قرار التقسيم 181، وكذلك التعهد بتطبيق القرار 194 (دائرة شؤون اللاجئين، 2024 ب).

ثانيًا: المستوى السياسي والدبلوماسي

يحتاج هذا الجهد إلى مراكمة الإنجازات وحصر المنصات السياسية الواجب العمل معها، عبر عملية متابعة حثيثة، خصوصًا فيما يخص مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، واجتماعات اللجنة الاستشارية التابعة للأونروا، وضخّ رسائل سياسية مستمرة عبر البعثات الدبلوماسية الفلسطينية حول العالم، بحيث يتم وضع كل الدول بالتطورات الجارية ومخاطر استهداف الأونروا، وإجراءات الأونروا، مع البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في نيويورك وجنيف ومع الدول المضيفة للاجئين ومع الدول المتبرعة، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية كونها الجهات الوازنة من حيث نسب التمويل.

ثالثًا: مستوى الحماية

في هذا الإطار، يجب العودة إلى لجنة التوفيق الدولية، وهي لجنة تابعة للأمم المتحدة أُنشئت وفقًا للقرار 194 عام 1948، وكان إنشاؤها بتوصية محددة من الوسيط الأممي

الكونت فولك بيرنـــادوت، ولديها تفويض بتوفير الحماية القانونية للاجئين الفلســطينيين من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة التي تفــضي إلى حل نهائي ودائم لجميع القضايا العالقة، والعمل على تســهيل عودة اللاجئين الفلســطينيين وتوطينهم من جديــد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضــات، وفي عام 1951 طلبت الجمعية العامة للأمــم المتحدة من لجنة التوفيق العمل على حمايــة حقوق وممتلكات اللاجئين ومصالحهم، حيث قامت بجهود كبيرة في عملية توثيق ممتلكات اللاجئين أُسِّست سجلات ذات قيمة في هذا المجال، معتمدةً على سجلات الانتداب البريطاني في جرد الممتلكات، التي وصلت إلى جرد وتقدير الممتلكات الفلسطينية مع بداية الستينيات، عبر توثيق 430 ألف سجل وتوثيق حــوالي 1,5 مليون ملكية فردية. وتدريجيًّا تم إضعاف هذه اللجنة وحصر أدوراها تدريجيًّا، إلى أن أصبح تفويضها في غياهب النســيان، نحن اليوم أحوج ما نكون إلى تفعيل نظام حماية للاجئين الفلســطينيين، إما عبر إعادة تفعيل لجنة التوفيق الدولية، أو عبر تفويض الأونروا للعب أدوار حماية.

رابعًا: المستوى الإعلامي

قضية اللاجئين والأونروا واســتهدافها هي موضع إجماع فلســطيني وهي ليســت قضية خلافية، بل على العكس هي قضية توحِّد ولا تفرق الشعب الفلسطيني، بالتالي نحن بحاجة إلى خطاب إعلامي فلسطيني جديد، واســتخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية أكبر، أعلام يكون مصدرًا للمعلومة وليس ناقلًا، وفيه تتم غربلة حقيقية للمفاهيم المطلوب استخدامها.

خامسًا: تفعيل الشــبكات الشعبية العربية والإســلامية والدولية وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني

نحتاج إلى إستراتيجية شاملة من قبل كل الجهات الفاعلة في مجال اللاجئين والمخيمات في الدول المضيفة والدول العربية والإســلامية وفي العالم، وخصوصًا الائتلافات والتجمعات

والهيئات الفلسطينية والدولية الفاعلة في مجال الدفاع عن اللاجئين والمخيمات والأونروا.

سادسًا: إعادة الاعتبار للعمل الشعبي والجماهيري داخل المخيمات

فاللجان الشعبية بالأساس أدوارها سياسية وشعبية، مع ضرورة التأكيد على دعم الحركات الشعبية داخل القدس وفي مخيمي شعفاط وقلنديا.

سابعًا: اتحاد العاملين في الأونروا

هذا الاتحاد لديه بالإضافة إلى مسؤولياته النقابية وعلى أهميتها، أدوار كبيرة في مجالات التوعية والتثقيف ورفع الوعي فيما يخص الحقوق وفقًا للقانون الدولي، وتعزيز مضامين الهوية والثقافة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية، وهذا ينسجم تمامًا مع أهداف الأونروا المعلنة في حماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين، عن طريق ضمان وصول خدمات نوعية للمجتمعات والأفراد المعرضين للمخاطر (موقع الأونروا، اهداف التنمية البشرية).

ثامنًا: إنشاء آلية رصد يومي

لكل الإجراءات الإسرائيلية التي تخص الأونروا وتحديدًا في القدس، من أجل وضع الإجراءات الكفيلة لمواجهتها.

تاسعًا: تطوير إستراتيجية الأونروا من الدفاع إلى الهجوم

تتلقى الأونروا، منذ سنوات، الضربات والاتّهامات وحملات التشويه لسمعتها ومحاولات شيطنتها، آن الأوان أن تستعيد الأونروا المبادرة والخروج من موقف الدفاع إلى الهجوم عبر **هجوم معاكس متعدد الجوانب**:

1) **المطالبة بتشكيل لجان تحقيق دولية**: عبر تفعيل دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، للتدقيق والتحقيق بكل هذه الإجراءات التي تستهدف الأونروا في القدس، والدعوة إلى تشكيل لجان تحقيق تكون مستقلة ومحايدة، والإسراع في

إجـــراءات محاكمة إسرائيل عـــلى كل الجرائم التي ترتكبهـــا إسرائيل بحق الأونروا وموظفيها ومنشآتها وخدماتها. ومن ذلك الإسراع في عملية مساءلة إسرائيل جنائيًّا، ويســـاق هنا موضوع تعـــرض الأونروا لمحاولات حرق مقر الشـــيخ جراح، وقتل الموظفين وتدمير المقرات والاعتداء على حيادية المقرات عبر اســـتخدامها في الأعمال الحربية، وغير ذلك.

2) **إعـــداد خطة إعلامية مضـــادة** وبكل اللغات لشرح موقف الأونـــروا والهجمة التي تطولها.

3) بدل التجاوب السريع مع أي ادعاءات إسرائيلية بحق الأونروا، ضرورة **اعتماد منهج التشكيك** بأي معلومة أو ادعاء مصدره إسرائيل.

4) **إستراتيجية شاملة لحماية التعليم الفلسطيني** في القدس.

5) التركيز على **التمســـك بتعريف اللاجئ الفلســـطيني** خصوصًا في القدس وارتباطه بقضية اللاجئين.

6) العمل **على مســـتوى برلمانات العالم** للضغط على الحكومـــات لتغيير نهجها والبحث عن دعم أكبر الأونروا، وعقد جلســـات استماع في البرلمانات، وخصوصًا في البرلمان الأوروبي والبرلمان السويسري والبرلمانات الأخرى.

7) إصدار **قرار من الأمم المتحدة يؤكد على أهمية الأونروا** وإدانة الإجراءات الإسرائيلية وخصوصًا محاولة إصدار قانون من الكنيست يربط الأونروا بالإرهاب.

8) إصـــدار **قرار من الجمعية العامة يؤكد على تمتـــع الأونروا الدائم بحصانات** وكالات الأمم المتحدة وفقًا لاتفاقية 1946.

المصادر والمراجع

- أونـــروا. (2012). خطاب الســـيد فيليبـــو غراندي، المفوض العـــام في الجلســـة الافتتاحية للجنة الاستشارية للأونروا. موقع الأونروا:

خطـــاب – الســـيد – فيليبو – غراندي – المفوض – العام – للأونروا – فيالجلسة – الافتتاحية https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official – statements /

- أونروا. (2007). الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين. مكتب الاعلام الرئاسة.
- بديل / المركز الفلســـطيني لحقـــوق المواطنة واللاجئين. (2009). **الدليـــل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين**. بيت لحم: بديل.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني. (2024). **كتاب القدس الإحصائي الســـنوي**، 2024 رقم «26». رام الله – فلسطين.
- الجهـــاز المركزي للإحصـــاء الفلســـطيني. (2023). **كتاب القدس – الإحصاء الســـنوي**. رام الله، فلسطين.
- حبـــاس، وليد. (2021). في مفهوم تقليص الصراع، الخلفية، الغايات، المآلات. رام الله: مركز مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- دائرة شـــؤون اللاجئـــين. (2024 أ). تقرير بعنوان اســـتهداف الأونروا، والأزمـــة المالية، المواقف والأبعاد، مقدم إلى مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين الدورة (111) القاهرة – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 1 – 5 حزيران / يونيو 2024.
- دائرة شؤون اللاجئين. (2024 ب). جلسة تشاورية حول الآثار القانونية لاستهداف الأونروا، وهي جلسة عقدت بمقر دائرة شـــؤون اللاجئين في رام الله بتاريخ 14 / 08 / 2024، وخرجت الورشة بمجموعة من التوصيات والمقترحات، أهمها إنجاز أوراق مفاهيمية قانونية بشكل عاجل.
- زريق، إيليا. (1997). **اللاجئون الفلســـطينيون والعملية الســـلمية**. بيروت: مؤسســـة الدراسات الفلسطينية.
- أبو ستة، سلمان. (1999). **حق العودة**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.
- ســـليمان، جابر. (2018). **أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.
- غانم، هنيدة (محرر). (2024). **تقرير مدار الإستراتيجي 2024**. رام الله: مركز مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

- غانـــم، هنيدة (محرر). (2023). **المشـــهد الإسرائيلي 2023**. رام الله: مركز مدار، المركز الفلســـطيني للدراسات الإسرائيلية.

- لازارينـــي، فيليب. (2024). الأونروا: أوقفوا حملة إسرائيل العنيفة ضدنا، مقال بتاريخ 30 حزيران / يونيو 2024، موقع الأونروا:

الأونـــروا - أوقفـــوا - / https: / / www. unrwa. org / ar / newsroom / official - statements حملة - إسرائيل - العنيفة - ضدنا

- اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شـــعفاط. (2024). **تقرير الإجراءات الإسرائيلية في القدس**. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين.

- مركز الميزان لحقوق الإنســـان. (31 / 05 / 2005). تقرير حول جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي في شـــمال غزة خلال الفترة من 9 / 28 - 2004 / 10 / 15 (أيـــام الندم). https: / / www. mezan. org / post / print / 2496

- موقع مركز العودة الفلسطيني. (2020). ســـاوندرز يتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بالعمل ضد الأونروا.

ســـاوندرز - يتهم - الولايات - المتحدة - وإسرائيل / https: / / prc. org. uk / ar / news / 1077 - بالعمل - ضد - الأونروا

- موقع عرب 48. (2018). الكرامة لا تقدر بثمن: حملة عالمية لدعم «أونروا».

https: / / www. arab48. com / فلســـطينيات / أخبـــار / 2018 / 01 / 22 / الكرامـــة - لا - تقدر - بثمن - حملة - عالمية - لدعم - أونروا-

- موقع i24. (2024). إسرائيل: الكنيست يتقدم بمشروع قانون لتصنيف الأونروا «منظمة إرهابية»

https: / / www. i24news. tv / ar / أخبار / middle - east / artc - 1c5b5254

- قرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. https: / / www. unrwa. org

- وثيقة بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية «بروتوكول الدار البيضاء» الدار البيضاء، 11 أيلول / سبتمبر 1965، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. https: / / www. palquest. org /

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات: اعتمدت من قبل المؤتمر الامم المتحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عقد بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166 المؤرخ في 5 كانون أيلول / ديسمبر 1966، ورقـــم 2287 المؤرخ في 6 كانون أيلول / ديســـمبر 1967، وقد عقد المؤتمر في دورتين في فيينا خلال الفترة من 26 آذار / مارس إلى 24 أيار / مايو 1968 وخلال الفترة من 9 نيســـان / أبريل إلى 22 أيار / مايـــو 1969، واعتمدت الاتفاقية في ختام أعماله في 22 أيار / مايو 1969 وعرضت للتوقيع في 23

أيار / مايو 1969 ودخلت حيز النفاذ في 27 كانون الثاني / يناير 1، المصدر موقع جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان:

http: / / hrlibrary. umn. edu / arabic /

المراجع الأجنبية

– UNRWA – Report of the Commissioner – General (1 July 1966 – 30 June 1967) – GA 22nd session official record

https: / / www. un. org / unispal / document / auto – insert – 198325/

– Document of the Week: Jared Kushner's Mideast Peace Email – Foreign Policy

What We Do | UNRWA

– UN WATCH. (2019). UNRWA STAFF INCITEMENT AND ANTISEMITISM FOLLOW – UP REPORT TO UNRWA DONOR STATES AHEAD OF MANDATE RENEWAL 25 September 2019 Presented at the United Nations Geneva, Switzerland.

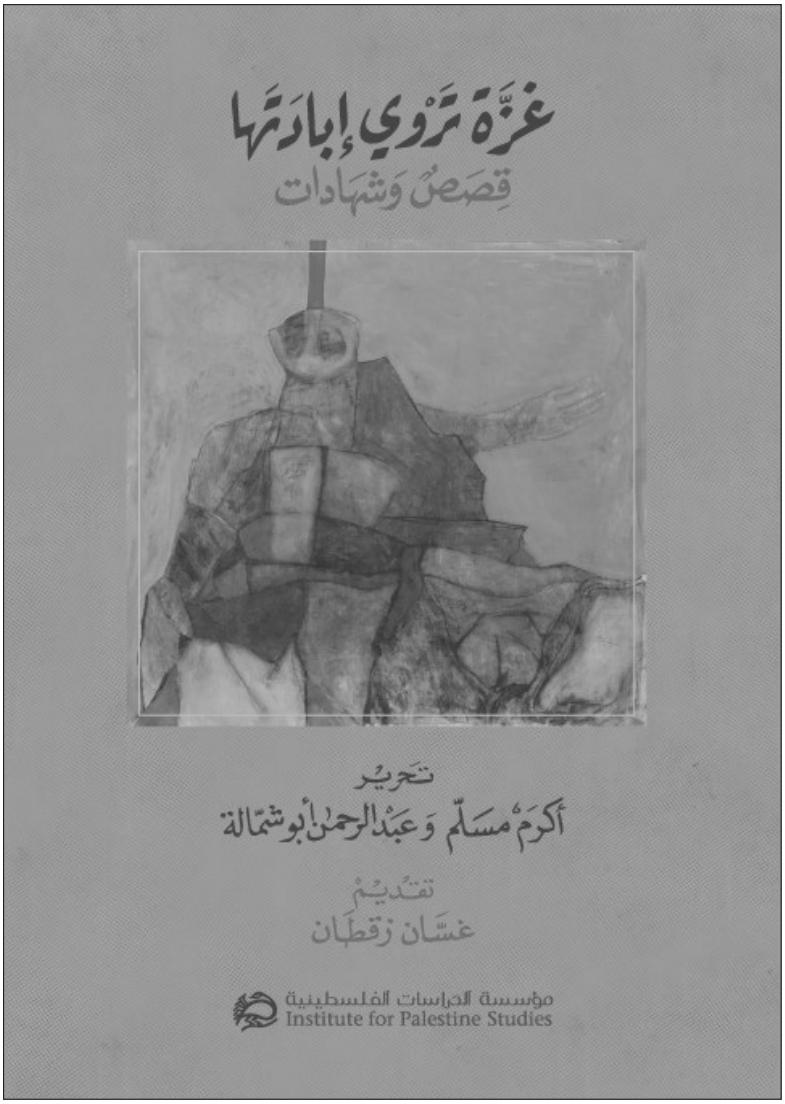

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي - فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 2230 - 1107
بيروت - لبنان
هاتف: 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس: 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

الإجراءات الإسرائيلية وقرارات الكونغرس بشأن الأونروا استعراض للقوانين والممارسات

د. كمال قبعة

عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني، ممثلًا للمجلس الوطني الفلسطيني

المقدمة

تبقى قضية اللاجئين قضية مفتوحة ومتجددة رغم كل ما تم بشأنها من فعاليات علمية. يتناول هذا البحث الموضوع وفقًا للمتغيرات والمستجدات، التي تستهدف طمس معالم جريمة نكبة اللاجئين؛ وتتبع المشاريع والمقترحات الصهيونية الحديثة والمستجدة في هذا المجال. وتناولت الدراسة، حقيقة أن الصهيونية لم تكتف باقتراف جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، بل جهدت ولا تزال تحاول طمس معالم وأبعاد ونتائج تلك الجريمة. وتتبعت الدراسة المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة لطمس ومحو وإزالة المكونات الأساسية لقضية اللاجئين، وأبرزها: المخيم كمعلم مادي، وقرار 194 (د – 3) كالتزام قانوني دولي، ووكالة الأونروا كواجب إطاري دولي لحماية وغوث اللاجئين.

استخدم الباحث منهجًا مركبًا ومقاربات متعددة مزجت بين المنهج التاريخي والتحليل الكيفي والاستكشافي والاستشرافي. وتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين وخاتمة. يتناول الأول

منها القوانين والإجـراءات الإسرائيلية المحمومة لإنهاء الأونروا، بينما المبحث الثاني تناول عودة شبح خطة ترامب: محاولات الكونغرس الأمريكي تصفية قضية اللاجئين والأونروا عبر سلسلة من القوانين والإجراءات. وكان من الضرورة بمكان، تناول الغطاء الأمريكي ممثـلًا بالكونغرس، والذي كان قد سـبق الحملة الإسرائيلية بسـنوات، من خلال تشريع وإصدار جملة كبيرة من التشريعات الأمريكية المعادية للأونروا.

المبحث الأول:
إجراءات إسرائيلية محمومة لإنهاء الأونروا

لطالمـا اعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة «الأونروا»، عنصرًا يعزز الاسـتقرار في الضفة والقطاع، ويعفيها من المسـؤوليات المدنية التي تقع عـلى عاتقها بوصفها قوة قائمة بالاحتلال، وأكدت التزامها باتفاق «كوماي – ميشيلمور» (الشافعي، 2022) للتعاون مع «الأونروا» الموقع عام 1967، وهو تعاون يجري حصرًا عبر وزارة الحرب الإسرائيلية. فقد وقع مايكل كوماي، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، ولورانس ميشيلمور، المفوّض العام للأونروا، اتفاقية رسميةً تنصّ على اعتراف دولة إسرائيل بنشاط الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ألزمت الحكومة الإسرائيلية نفسـها بموجبه بـ«عدم التدخل» في شـؤون وكالة الأمم المتحدة في المجال الإنسـاني، واحتفظت بالحق في التدخل فقط في حالة وجود تهديدات للأمن القومي.

وقد وجدت إسرائيل في الحـرب الإسرائيلية العدوانية الشرسـة في قطاع غزة، فرصة سانحة لتوسـع حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل الحجر والشـجر والبشر جميعًا لانتمائهم الفلسـطيني، وهي عملية تتكرر في الآونة الأخيرة في أكثر من مخيم في الضفة الغربية المحتلة والقـدس، فالدمار والتخريب وتجريف وتعطيل شـبكات المياه والكهربـاء وتدمير البنية التحتيـة، إلى جانب تدمير المحال التجارية والبسـطات، سياسـة اتبعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيمات جنين وطولكرم ونور شـمس وعقبة جبر وبلاطة وشعفاط وغيرها.

وبالأرقام المتوفرة من مخيم جنين، جرى تدمير 13 % من الشـوارع و7 % من شبكات المياه و47 % من قنوات تصريف مياه الأمطار، كما يجري الحديث عن تدمير 230 منزلًا بشـكل كلي و2900 منزل بشكل جزئي، وهذا التدمير جرى بشكل منهجي خلال تسعة اقتحامات متتالية، وتدمير «الأقواس» و«الحصان» والميادين التي تحمل أسماء الرموز والشهداء، كانت هدفًا مهمًّا لضرب معنويات هذا الجيل الجديد. ومخيم جنين كظاهرة بات يشـمل كل المدينة والقرى المحيطة، والاحتلال في سـعيه المحموم لقمع المخيم حـوّل المنطقة كلها إلى مخيم، وتحويل المخيم إلى بيئة طاردة، في محاولاته للقضاء على ما يسميها بؤر المقاومة يشعل الضفة كلها. (أبو رشيد 2024).

وفي ذات الوقت، تقوم القوات الإسرائيلية بتدمير منهجي مريع، لمؤسسات ومراكز، بل وللمقر الرئيسي للأونروا في قطاع غزة، واقتراف جريمة الإبادة في ساحاتها وفنائها وأبنيتها، كما تفصل دراسات أخرى من هذا الملف.

وتسـعى إسرائيل إلى «هدف» تفكيك الأونروا منذ سنوات، مع سلسلة من الاتهامات والمزاعـم حول عملها، تحاول من خلالها تبرير الضغط لإيقاف عمل المؤسسـة، فيما يدور التصور الإسرائيلي تحديدًا حول أن عمل الأونروا «يسـاهم في إدامة حياة قضية اللاجئين». وكثـيرة هي التصريحات الإسرائيلية التـي تهاجم الأونروا، ففي حزيـران / يونيو 2017، دعا رئيس وزراء الاحتـلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إلى تفكيـك الأونروا، متهمًا إياها بـ«التحريض ضد إسرائيل»، حسـبَ زعمه. وأضاف: «الأونروا تعمل على إدامة مشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين بدلًا من حلّها، وأنها تؤجج المشـاعر المعادية لإسرائيل. لقد حان الوقت لتفكيك الأونروا ودمجها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». وفي مطلع عام 2018، قال نتنياهو: إن الأونروا تهدف إلى إدامة «سردية ما يسـمى بحق العودة بهدف القضاء على دولة إسرائيل، وبالتالي، يجب على الأونروا أن تنتهي من هذا العالم»، وفق قوله.

وكشفت القناة 12 الإسرائيلية، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أعدت تقريرًا سريًّا سيتم طرحه على طاولة مجلس الوزراء الإسرائيلي، يضع خطة للعمل «الإسرائيلي ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا. ووفق القناة 12 الإسرائيلية (ألترا صوت، 2023)، فإن التقرير يضع سلسلة من الخطوات، التي ستقوم بها إسرائيل، وستكون محصلتها إخراج الأونروا من قطاع غزة. والخطة الإسرائيلية تركز على فترة ما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ اعتبرت خارجية الاحتلال «نشاط الأونروا على المدى الطويل يتعارض مع مصلحة إسرائيل، لكن نشاطها الإنساني خلال الحرب، يخدم تل أبيب».

ينقسم التقرير والخطوات، إلى ثلاث مراحل وخطوات، **الأولى** من المراحل هي إعداد تقرير بالمزاعم الإسرائيلية حول سلوك الأونروا، و**المرحلة الثانية**، هي القيام بتقليص مجال نشاط الأونروا في غزة، وعلى المدى الطويل، نقل صلاحيات المنظمة الأممية في **المرحلة الثالثة** إلى «الجسم الذي سيدير غزة»، في أعقاب العدوان الإسرائيلي. وتقوم فكرة إسرائيل، على أن عمل الأونروا، يتجدد كل ثلاثة أعوام في قرار داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما ترغب إسرائيل العمل على الضغط من أجل دفع الأونروا، ببطء إلى خارج القطاع، ضمن تصورها عن «اليوم التالي». **الخطوة الثانية**: نقل صلاحيات الأونروا فيما يتعلق باللاجئين في لبنان، وسوريا والأردن إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وذلك على أساس تكليفها بالعمل على دمجهم وتأهيلهم في دول لجوئهم؛ **الخطوة الثالثة**: نقل صلاحيات الأونروا فيما يتعلق باللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية.

محاولة الإجهاز على الأونروا

في خطوة غير مسبوقة، شملت الإجراءات الإسرائيلية تجاه الأونروا: جهودًا متواصلة لطرد الوكالة من مقرها الرئيس في الشيخ جراح بشرقي القدس، والمتواجدة فيه منذ 75 عامًا، ومنع دخول المئات من عاملي الأونروا الفلسطينيين من الوصول لمدارس وعيادات

ومقر الرئاسة ومخيم شعفاط في القدس منذ شهر تشرين الأول / أكتوبر 2023. وأتبعوا ذلك بعدم تحديد أو تجديد مقنن شهري لتأشيرات العاملين الدوليين بالأونروا في القدس وغزة، ترافق مع العمل على إلغاء امتيازات الإعفاء الضريبي والجمركي المعطى للأونروا، وتعليق شحن بضائع الأونروا إلى فلسطين وتجميد الحساب البنكي للأونروا في أحد البنوك الإسرائيلية. وتواصل العمل على مشروع قانون لسحب امتيازات وحصانات الأونروا المنصوص عليها باتفاقية «كوماي مكليمور»، وتواصل العمل على مشروع قانون، وارتكازًا للقانون الأساسي الذي ينصّ على أن القدس هي عاصمة الكيان الموحدة، يمنع أنشطة الأونروا وتواجدها في «الأراضي الإسرائيلية» (مشعشع، 2024).

وقامت سلطة الاحتلال، وبالتساوق مع خطة ترامب، بمحاولة محاصرتها على الأرض، قدّم رئيس بلدية الاحتلال السابق في القدس وعضو الكنيست نيّر بركات مشروع قانون في الكنيست في تشرين الثاني / نوفمبر 2019 يقضي بحظر نشاط الأونروا وخاصة في القدس المحتلة مطلع العام 2020. وصادق ما يسمى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مطلع عام 2024 على قرار لإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها الأونروا، وإغلاق جميع مرافقها ومؤسساتها الصحية والتعليمية والخدماتية، وعدم إصدار تراخيص لبداية العام الدراسي 2020، ومن شأن الخطة الإسرائيلية إنشاء مدارس تابعة لوزارة التعليم الإسرائيلية، في مخيم شعفاط وقرية عناتا في القدس لتكون بديلًا عن مدارس «الأونروا»، وإصدار أوامر بمصادرة كل العقارات التابعة للأونروا وإلحاقها في بلدية الاحتلال وإلغاء تسمية مخيم شعفاط كمخيم للاجئين ومصادرة الأرض المقام عليها، واعتباره حيًّا من أحياء القدس في إطار تهويد المدينة بالكامل (دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، 2020).

وأصدر وزير الإسكان الحاخام يتسحاق غولدكنوبف توجيهات لمدير ما تسمى «سلطة أراضي إسرائيل» يانكي كوينت» لإخلاء مقر إدارة الأونروا. كما أصدر أمرًا بوقف فوري لجميع عقود الأراضي الإسرائيلية الموقعة مع وكالة الأونروا. وأمرًا آخر بإخراج الوكالة

فورًا من جميع الأراضي التي تستأجرها وتلك التي تستخدمها في إسرائيل (الجزيرة نت، 2024).

وأنذرت سلطات الاحتلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، بوجوب إخلاء مقرها الرئيس في الشيخ جراح بالقدس الشرقية في غضون 30 يومًا، ودفع غرامة مالية باهظة. وجاء الإنذار في رسالة وجّهها المحامي نيتسا تيتلباوم، المستشار القانوني لمنطقة القدس في دائرة أراضي إسرائيل، إلى «الأونروا» جاء فيها: «وفقًا لفحصنا والمعلومات التي بحوزتنا، فإنكم تحتلون وتحتفظون، دون موافقة سلطة أراضي إسرائيل، بأرض بمساحة حوالي 36 دونمًا تقع في حي (مستوطنة) معاليه دفنا في القدس»؛ وأضاف: «كامل مساحة الأرض تمت مصادرتها من قبل دولة إسرائيل وتم الانتهاء من عملية المصادرة وفقًا للمادة 19 في العام 2006، هناك مبانٍ على الأرض تم بناؤها دون ترخيص قانوني»؛ وتابع: «أنتم مطالبون بموجب هذا بالتوقف فورًا عن أي استخدام غير قانوني، وهدم كل ما قمتم ببنائه في انتهاك لأي قانون، وإخلاء الأرض من أي شخص و / أو كائن وإعادة الأرض إلى دائرة أراضي إسرائيل، في غضون 30 يومًا من تاريخ هذه الرسالة؛ وأردف: «بالإضافة إلى ذلك، للاستخدام المذكور أعلاه على مدى السنوات السبع الماضية، يطلب منكم دفع رسوم مستخدم بمبلغ 27,125,280 شيكلًا (جريدة الأيام، 2024)، ويجب عليكم أيضًا دفع رسوم استخدام سنوية حتى يتوقف الاستخدام الفعلي»؛ وحذّر في رسالته من أنه «إذا فشلتم في القيام بذلك، تحتفظ الدائرة بالحق في اتخاذ جميع التدابير المتاحة بشكل قانوني ضدكم، وسيتعين عليكم تحمل جميع النفقات المعنية»؛ وختم تحذيره بالقول: «لن يتم إرسال أي تحذير آخر» (جريدة الأيام، 2024).

وكان مجلس الأمن قد اعتمد، بتاريخ 24 أيار / مايو 2024، مشروع قرار بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة بمناطق النزاعات (أونروا، 2024). وصوتت 14 دولة لصالح القرار، الذي تقدمت به سويسرا، من أصل 15 عضوًا، فيما

امتنعت روسيا عن التصويت. ويدعو القرار جميع الدول إلى احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، بمن في ذلك الموظفون الوطنيون والمحليون. ويطالب القرار جميع الأطراف في مناطق النزاعات بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان. كما يدعو القرار جميع الدول الأعضاء إلى التحقيق في انتهاكات القانون المرتكبة بحق العاملين في المجال الإنساني، وموظفي الأمم المتحدة. ويدعو القرار في أكثر من فقرة لوقف العدوان وحماية المدنيين والموظفين الدوليين والعاملين في الأمم المتحدة، والمساءلة ومنع التحريض على العنف والإبادة الجماعية من قِبل مسؤولين إسرائيليين.

«قانون محاربة الإرهاب» يسري على وكالة الأونروا

وقد صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية الأولى، بتاريخ 29 أيار / مايو 2024، على مشروع قانون يقضي بأن تعلن إسرائيل عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا أنها «منظمة إرهابية»، بتأييد 42 عضو كنيست ومعارضة ستة أعضاء. ويقضي مشروع القانون بأن «قانون محاربة الإرهاب» يسري على وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وتوقف كل الاتصالات والعلاقات بين إسرائيل ومواطنيها وبين الأونروا، وإغلاق مكاتب الوكالة في إسرائيل، كما ستسري على الوكالة الأممية بنود قانون العقوبات التي تسري على «منظمات إرهابية». وكانت المصادقة بالقراءة التمهيدية على ثلاثة قوانين (الراصد القانوني، 2024)، بموافقة الحكومة، وبإجماع كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية.

ونص القانون الأول الذي يحمل رقم 4323 / 2 / 25، وبادر له عضو الكنيست رون كاتس من كتلة «يوجد مستقبل» المعارضة، ومعه خمسة نواب من كتلته، ونائب من الليكود، ونائبة من كتلة «المعسكر الرسمي»، على إلغاء الحصانة والحقوق الممنوحة لأجهزة الأمم

المتحدة، عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والعاملين فيها. ويكون الإلغـــاء من صلاحية وزير الخارجيـــة، بعد 30 يومًا من الإقرار النهائـــي للقانون ونشره في الجريدة الرسمية. وحصل القانون (النتيجة معدلة بعد إضافة في البروتوكول، عدا التصويت الإلكتروني)، على أغلبيـــة 59 نائبًا، من كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، ومعارضة سبعة نواب، من كتلتي «الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير»، و«القائمة العربية الموحدة».

والقانون الثاني مطابق للسابق ويحمل رقم 4333 / 2 / 25، وبادر له النائب دان إيلوز، من كتلة «الليكود»، وحصل القانون (النتيجة معدلة بعد إضافة في البروتوكول، عدا التصويت الالكتروني)، على أغلبية 58 نائبًا، من كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، ومعارضة سبعة نواب، من كتلتي «الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير»، و«القائمة العربية الموحدة».

وينـــص القانون الثالث، الذي يحمل رقـــم 4332 / ف / 25، وبادرت لـــه النائبة يوليا ميلينوفسكي، من كتلة «إسرائيل بيتنا»، المعارضة، ومعها باقي نواب الكتلة الخمسة، بزعامة أفيغدور ليبرمان، على تصنيف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، على أنها «منظمة إرهابية»، وبالتالي توقف دولة إسرائيل كل تعامل معها، ومنعها من النشاط في منطقتها. وحصل القانون (بعد النتيجة معدلة بعد إضافة في البروتوكول، عدا التصويت الإلكتروني)، على أغلبية 43 نائبًا، من كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، ومعارضة سبعة نواب، من كتلتي «الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير»، و«القائمة العربية الموحدة». وحســـب ردّ وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، باســـم الحكومة، فإن موافقتها على القوانين الثلاثـــة مشروط بدمج القوانين الثلاثة، وأن التقدم به في المســـار التشريعي، يكون بموافقة وزيـــر الدفاع، ورئيس الحكومة ووزير العدل. وعـــلى ألا يمسّ القانون بالتزامات إسرائيل للمجتمع الدولي، والمسّ بالدعم الإغاثي.

ولاحقًا صادقت الهيئة العامة للكنيست، بتاريخ 22 تموز / يوليو 2024، بالقراءة الأولى،

على مشروع قانون يقضي بتصنيف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التابعة للأمم المتحدة، «منظمة إرهابية». وسيصبح القانون نافذًا بعد التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة.

ويكتب منصف خان مسؤول سابق في الأمم المتحدة: «تتخطى إسرائيل خطًا أحمر آخر بتحديها للمجتمع الدولي بأكمله»، وأضاف إن هذا القرار: «يشكّل هجومًا غير مسبوق على الأمم المتحدة نفسها، حيث تأسست وكالة اللاجئين في عام 1949 من قبل الجمعية العامة» (خان، 2024). ويستطرد: «لم يسبق لدولة عضو في الأمم المتحدة أن صنفت كيانًا تابعًا للأمم المتحدة منظمة إرهابية بموجب القانون. وبالتالي، فإن القانون الإسرائيلي الذي يعلن الأونروا «منظمة إرهابية» من شأنه أن يضع الأمم المتحدة في منطقة مجهولة. وعلى الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن أن يتوصلوا إلى استنتاج لا مفر منه؛ مفاده أن استمرار عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة لن يكون متعارضًا مع ميثاقها فحسب، بل إنه يشكل أيضًا صراعًا وتناقضًا مباشرًا معه. وعلى هذا الأساس، فإذا تم سنُّ هذا القانون، فلا بدّ من التفكير بجدية في اتخاذ التدابير اللازمة ضد الاحتلال الإسرائيلي المارق وفقًا للمادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن «أي عضو في الأمم المتحدة ينتهك باستمرار المبادئ الواردة في هذا الميثاق، يجوز للجمعية العامة أن تطرده من المنظمة بناء على توصية من مجلس الأمن».

المبحث الثاني

عودة شبح خطة ترامب، محاولات الكونغرس الأمريكي تصفية قضية اللاجئين والأونروا (دائرة شؤون المفاوضات - منظمة التحرير الفلسطينية، 2018)

يعود شبح الأخطار المترتبة على خطة ترامب الموءودة، بعد ترشحه للانتخابات الأمريكية التي بدأت حملاتها الدعائية منذ فترة وجيزة. فقد شهد الموقف الأمريكي من

الأونروا تغـيّرًا جوهريًّا إبان حقبة رئاسـة ترامب (قبعة، 2018)، بعدمـا قررت الإدارة الأميركية خلال ولايـة دونالد ترامب (2016– 2020)، في بداية عام 2018 خفض الدعم المالي السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة لوكالة «أونروا» من 365 مليون دولار، إلى 125 مليون دولار سـنويًّا. كما أفادت الخارجية الأميركية، في 16 كانون الثاني / يناير 2018، بأن واشـنطن سـتعلق دعم «أونروا» البالغ 125 مليون دولار، في حال عدم إقدام الوكالة على إجراء الإصلاحات المطلوبة منها أميركيًّا. وفي حزيران / يونيو 2017، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنـذاك بنيامين نتنياهو، قد طالب بدمج «الأونـروا» بعد تفكيكها، في المفوضية السـامية لشـؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، خلال لقاء جمعه مع نيكي هيلي، السفيرة الأميركية لدى الأمـم المتحدة. وتجري في هذه الفترة محاولة اقتناص الأونروا تحت سـتار الحرب في قطاع غزة، إذ تشكل الحرب الحالية على قطاع غزة مفترق طرق، حيث إن إسرائيل تنتقل من مرحلة الانتقاد العلني دون قطع الصلة مع وكالة الأونروا، إلى مرحلة جديدة كليًّا تشمل (مدار، 2024):

- حظـر عمل الأونروا تدريجيًّا في المناطق المحتلـة، خصوصًا في قطاع غزة. وقد صرّح وزيـر الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس بأن «الأونـروا لن تكون جزءًا من اليوم التالي». ويسعى أعضاء كنيست إلى:
- وقـف التمويل العالمي للأونروا وإنهاء عملها. عـلى رأس هذه المجموعة من أعضاء الكنيست تقف شـارون هاسـكل. وفي 15 شـباط / فبراير 2024، أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون في قراءته الأولى يهدف إلى حظر عمليات الوكالة في أراضي 1948 والقدس المحتلة.
- الدفع باتجاه إثارة نقاش أممي حول «الدور السـلبي» للأونروا في المحافظة على قضية اللجوء، وعدم وجود جدوى من اسـتمرار عمل الوكالة. وبالتالي، تسعى إسرائيل

إلى تشـــكيل إجماع دولي بأن الوكالة هي مؤسسة فاسدة، معيقة للسلام، ولا تتناسب مـــع ملامح المرحلة الجديدة. فقد صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي أيضًا بأن إسرائيل «تحذّر منذ ســـنوات [بأن] الأونروا تديم قضية اللاجئين، وتعرقل السلام». وأعلن في 31 كانون الثاني / يناير 2024، بأن «الأونروا ليســـت جزءًا من الحل، بل هي جزء من المشـــكلة. لقد حان الوقت للبدء في عملية استبدال الأونروا بهيئات أخرى غير ملوثة بدعم الإرهاب».

وفي 1 أيلول / سبتمبر 2018 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها عن وقف جميع دعمها المالي لجميع مؤسســـات وكالة غوث وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين، «الأونروا»، وقالت المتحدثة باســـم الوزارة (هيذر نويرت): إن «الولايـــات المتحدة لن تقدم مزيدًا من الأموال لهذه الوكالة المنحازة بشـــكل لا يمكن إصلاحه»، متهمة الأونروا بأنها تزيد «إلى ما لا نهاية وبصورة مضخمة» أعداد الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم وضع اللاجئ؛ علمًا بأن مســـاهمة الولايات المتحدة تراجعت إلى 60 مليونًا في العام 2018. وقد تســـبب هذا القرار بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منهـــا وكالة «أونروا» أصلًا؛ وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات عدة أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي تشتمل على خدمات قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير.

وعارضـــت كلّ من الولايات المتحدة والاحتلال بخـــلاف موافقة 170 دولة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتجديد ولاية «أونروا»، وذلك في الجلسة التي عقدت في 16 تشريـــن الثاني / نوفمبر 2019. وفي 28 كانـــون الثاني / يناير 2020، أعلن ترامب عن بنود «صفقة القرن»، التي اســـتهدفت من بين ما اســـتهدفته إلغاء حقّ العودة، وإنهاء عمل «أونروا»، إذ نصت الصفقة على: «لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل» (جابر، 2024).

وتشـــدّد الخطة على أن توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية– الفلسطينية، ينبغي أن يتضمن إنهاء أي مزاعم تاريخية أو حقوقية للفلســـطينيين، مثل حق العودة. وتؤكد بوضوح أنه «لن يكون هناك أي حق في العودة، ولا استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل». فوق ذلك، تعتبر الخطة أن ثمة مشـــكلة لجوء يهودية كذلك متمثلـــة في اليهود الذين «طردوا من الـــدول العربية بعد وقت قصير مـــن إقامة دولة إسرائيل»، وبأنهم يســـتحقون حلًا منصفًا «ينبغي أن يتم تطبيقه في إطار آلية دولية مناســـبة منفصلة عن اتفاقية الســـلام الإسرائيلية – الفلسطينية». وفي هذا الســـياق، تؤكد الخطة أن «الإخوة العرب» للفلسطينيين «يتحملون المسؤولية الأخلاقية عن إدماجهم في بلادهم»، كما دمجت إسرائيل اللاجئين اليهود. وتشدّد على أن اللاجئين المســـتقرين في أماكن دائمة لن يســـمح لهم بالعودة والتوطين، بما في ذلك الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، مع بقاء حق التعويض لهم ضمن آلية دولية خاصة. وتعرض الخطة ثلاثة خيارات على اللاجئين الفلســـطينيين الذين لا يحظون بإقامة دائمة في أي مكان، هي:

- أن يتم اســـتيعابهم ضمن الدولة الفلســـطينية المقبلة، ولكن ضمن قيود مشددة، مثل ضرورة وجود اتفاق بين إسرائيل والدولة الفلسطينية على معدل حركة اللاجئين من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة فلسطين. ويتحدد ذلك بناء على القدرات الاستيعابية الاقتصادية للدولة الفلسطينية، وبما لا يشكل عبئًا على البنى التحتية، ولا يضاعف من التهديدات الأمنية لدولة إسرائيل.
- أن يتم إدماجهم في البلدان المضيفة التي يقيمون بها حاليًا، وذلك مرهون بموافقة تلك الدول.
- أن تقبل كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإســـلامي، بتوطين خمســـة آلاف لاجئ كل عام على مدى عشر سنوات بإجمالي 50 ألف لاجئ.

وتشـــدد الخطة على أنه مع توقيع اتفاقية الســـلام الإسرائيلية– الفلسطينية، فإن وضعية اللاجئ الفلســـطيني ســـوف تنتهي كصفة قانونية دولية، وبأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا ستنحل، كما أن الشقّ الاقتصادي من الخطة سيعمل على استبدال مخيمات اللجوء في الدولة الفلسطينية وتفكيكها لبناء مناطق سكنية جديدة.

وفي عهد مرحلة رئاسة دونالد ترامب، تولّى الملف في حينه جاريد كوشنر، صهر ترامب ومستشاره الذي كان لديه برنامج يقضي بإيقاف المسؤولية الدولية عن الأونروا وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال نقل المسؤوليات إلى الدول المضيفة. وقد جرى في حينه توظيف الحملة على المفوض الســـابق، بيير كرينبول، من قبل إسرائيل، لإظهار أن هذه الوكالة فاســـدة وليس لديها كفاءة، وانساقت وراءها إدارة ترامب وجرى تجميد أموال، كما أن دولًا غربية أخرى انضمت، من بينها سويسرا، التي كرر وزير خارجيتها في حينه مزاعم إسرائيـــل بضرورة إنهاء عمل الوكالـــة لأنها تديم قضية اللاجئين. إلا أن مشروع كوشـــنر اليهودي الأصل، فشـــل بعد أن جوبه برفض الدول المضيفة للاجئين – ســـورية والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية، التي رفضت الإغراءات المالية التي قدمت لها وأصرّت على أن قضية اللاجئين يجب أن تندرج في إطار حل سياسي شامل للقضية الفلسطينية.

وقادت إسرائيـــل وإدارة ترامب حملة مدروســـة لإنهاء تفويض «الأونـــروا» في الأمم المتحدة، بمحاولة مســـتميتة لتصفية قضية اللاجئين الفلســـطينيين، وتفكيك منظمة الأمم المتحدة وشرعيتها، والتعدي على مؤسساتها والانقلاب على النظام الدولي برمته؛ لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل إبان تصويت الأغلبية الساحقة من دول العالم في تشرين الثاني 2019 لصالح تفويض «الأونروا» لمدة ثلاث ســـنوات أخرى كما هو معمول به منذ إنشائها بموجـــب القرار 302 من قبل الجمعيـــة العامة منذ العام 1949. أعلـــن الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن في خضم حملته الانتخابية لانتخابات 2020، أنه ســـيعيد المساهمات المالية

والاقتصادية الإنسانية التي كانت تقدمها بلاده لمؤسسات دعم الفلسطينيين، بما يتّسق مع القوانين الأميركية لمساعدة اللاجئين، الأمر الذي فهم منه عزمه على إعادة تمويل وكالة «أونروا». ووقع كلٌّ من وكالة وزارة الخارجية الأميركية ووكالة «أونروا» اتفاق «إطار العمل للتعاون 2021 – 2022» (جابر، 2024)، في 16 تموز / يوليو 2021.

نصَّ الإطار على مراقبة عمل مؤسسات «أونروا» كافّة، من خلال تقديمها تقارير مالية وأمنية ربع سنوية، فضلًا عن استثناء بعض اللاجئين من دعم الوكالة، هم المنتمون لفصائل المقاومة الفلسطينية، ومؤيدو المقاومة، إلى جانب حيادية موظفي «أونروا»، التي تعني وفق الرؤية الأميركية عدم دعم القضية الفلسطينية، ونبذ المقاومة. وأخيرًا مراقبة المناهج الدراسية الفلسطينية، وحذف وشطب أي محتوى لا يتناسب مع وجهة نظر الاحتلال». ورغم ذلك صوتت الولايات المتحدة ضد قرار تمديد ولاية «أونروا» في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في 12 كانون الأول / ديسمبر 2022، إذ كانت نتيجة التصويت موافقة 157 دولة على تمديد ولاية «أونروا»، مقابل معارضة خمس دول فقط، هي: الولايات المتحدة، الاحتلال الصهيوني، كندا، جزر مارشال، وميكرونيزيا.

إثر ذلك قامت إدارة ترامب بخفض مساعدتها المالية للأونروا. وأعلنت، في كانون الثاني / يناير 2018، تقليص الدعم بتقديم 60 مليون دولار مقابل 364 قُدّمت في العام 2017. وعلى الرغم من الموقف الأميركي، حصلت «الأونروا» في العام 2019، على تأييد ساحق من 170 دولة صوتت لصالح تجديد ولايتها. ومع استلام إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للحكم، خلفًا لترامب، قدمت إدارته، في العام 2021، حزمة مالية فورية باعتبارها مساعدة للفلسطينيين، من بينها 150 مليون دولار للأونروا، ثم وقّعت مع الأونروا اتفاقية إطار تعاون للعامين 2021 و2022، تضمنت شروطًا أميركية جديدة للاستمرار في الدعم، من بينها: مراجعة المناهج التي تدرس في مدارسها، والتدقيق «في سلوك الموظفين والمستفيدين» من الأونروا، و«التزام الحياد». وأفادت صحيفة «يديعوت

أحرونوت» (صحيفــة يديعوت أحرونوت، 2021)، بأن مجموعة من المشرعين الأمريكيين في الكونغرس يعملون نحو تغيير المنهج التعليمي الفلسطيني الذي يتم تدريسه في المدارس الحكومية ومدارس «الأونروا، بدعوى أن المنهج الفلســطيني التعليمي يحتوي ويضم مواد تدريسية «معادية للسامية» وأخرى «تحريضية»، وأنه تم تقديم مشروع القانون في نهاية فترة ولاية الكونغرس السابق، وأعيد تقديمه مرة أخرى، استنادًا إلى دراسات مراكز متخصصة لإظهار ما يوصف بـ«التحريض». وأكدت الصحيفة العبرية أن تلك الخطوة تأتي على خلفية إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، اســتئناف تمويل المساعدات الإنسانية للأونروا، والســلطة الفلســطينية، وأن تلك الخطوة جزء من مشروع قانون يهدف إلى تعزيز ما سمَّته «الســلام والتســامح» من خلال منهج فلســطيني تعليمي جديد. وادّعــت الصحيفة أن المشرعين الأمريكيين يعتمدون في دراستهم الجديدة، على وجود حذف فلسطيني متعمد من المناهج لجميع عمليات السلام مع الاحتلال الإسرائيلي، عبر التاريخ مثل «خارطة الطريق»، واتفاقية واي، وحتى اتفاقية الســلام مع الأردن، في مقابل التشجيع على «معاداة السامية» و«الإرهاب والعنف والشــيطنة والتحريض ضد (إسرائيل) واليهود»، وفق تعبيرها. وكان هذا التحرك من قبل اللوبي الصهيوني، ردًّا وقحًا على استئناف تقديم مساعداتها الاقتصادية والتنموية والإنسانية للفلسطينيين من قبل إدارة بايدن.

وحاولت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب طرح مشروع قرار على الأمم المتحدة لإعادة تعريف اللاجئ الفلســطيني، والتي تريد الإدارة الأمريكية من خلاله شــطب حق العودة باقتصار اللاجئين الفلسطينيين على من ولدوا قبل 15 أيار / مايو 1948، وهؤلاء لا يتجاوز عددهم 40 ألف فلسطيني اليوم في أحسن الأحوال، وهم من كبار السن؛ حيث تريد الإدارة الأمريكية إسقاط صفة اللجوء عن أبناء اللاجئين ما بعد 15 أيار / مايو 1948، وإقرار قانون بأن اللجوء لا يورّث، ويترتب على ذلك إلغاء وكالة غوث وتشــغيل اللاجئين الفلسطينيين كمؤسسة دولية ترعى شؤون ستة ملايين لاجئ فلسطيني، أي شطب حق العودة وإزاحته

عن الطاولة كما جاء في صفقة القرن الترامبية.

وقد بادر السيناتور داغ لامبوران إلى حشد عشرة أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي للتقدم بمشروع قانون جديد، يتعلق بالمساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، حيث يتم اعتماد عدد جديد للاجئين الفلسطينيين الذين تتولاهم الوكالة وهو 40 ألفًا (تلفاز i24 الإخباري، 2018).

إن الترتيب الذي أعدّه بعناية فريق ترامب «للسلام» للتخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن وليدَ صدفة أو جهل في التاريخ والقانون الدولي فقط، وإنما كان ثمرة جهود طويلة ومضنية من الحملات التي شارك بها نواب في الكونغرس من الموالين لإسرائيل، وتلقوا خلالها الدعم المالي المباشر من اللوبي المؤيد لها. وانخرط الكونغرس في العام 2001 بالعمل المثابر والجاد من أجل حظر تمويل ودعم السلطة الفلسطينية بما يشمل «الأونروا»، ووضع مشاريع قوانين وتعديلات تمهّد لتثبيت فكرة توطين لاجئي فلسطين في البلدان المضيفة وفي الدول العربية الأخرى، أو دول أطراف ثالثة راغبة في المساعدة في خطة لدفع الدول المانحة أن تقوم بالجهود المثلى، من أجل إعادة توطين اللاجئين من فلسطين بشكل دائم. وكان من أبرز هذه القوانين على سبيل المثال قانون «نزاهة الأونروا» في عامي 2004 – 2006 والذي يشترط تقديم تقرير حول مدى استفادة اللاجئين الفلسطينيين ومصالح الولايات المتحدة الأمنية من خلال أنشطة وكالة الأونروا، وحول خطة وزير الخارجية طويلة الأمد لتوفير فرص العمل والإسكان للاجئين الفلسطينيين والتخلص التدريجي من الخدمات التي تقدمها «الأونروا». وفي عامي 2009 – 2010 تم تقديم مشاريع قانون تطلب إعادة تعريف «اللاجئين من فلسطين» وتقليص أعدادهم، وتسليم مسؤولية «الأونروا» إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهو مشروع قانون «المحاسبة الإنسانية للأونروا». في عامي 2015 – 2016. وتم تقديم النسخة الأخيرة من قانون «مكافحة التحريض والإرهاب»، يدعو إلى نزع تعريف اللاجئ حسب «الأونروا»،

وتحويل مسؤوليات «الأونروا» إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وفي عامي 2017 – 2018 قام السيناتور يونغ بتقديم مشروع قانون يعرف باسم «قانون شفافية المناهج التعليمية للسلطة الفلسطينية»، يطالب «وزير الخارجية بتقديم تقارير سنوية لمراجعة المواد التعليمية التي تستخدمها السلطة الفلسطينية أو منظمة الأونروا». وطالب أن يقدم وزير الخارجية إلى لجان الكونغرس المختصة تقريرًا عن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأونروا، بما في ذلك خطط التمويل والإصلاحات المطلوبة من الأونروا، لتحسين المساءلة واستدامة الخدمات والتغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه الأونروا. ولدى وضع مثل هذا التقرير، يجب على الوزير أيضًا أن يتضمن تقييمًا لما يلي: (1) التعريف الحالي للاجئين الفلسطينيين الذي تستخدمه الأونروا، وكيف يتوافق هذا التعريف مع / أو يختلف عن الممارسة المعتادة التي تستخدمها المفوضية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة، وما إذا كان هذا التعريف يعزّز احتمالات تحقيق سلام دائم في المنطقة واستدامة عمليات «الأونروا»، (2) أي إصلاحات تم تقديمها، أو من المقرر تقديمها، إلى الأمم المتحدة أو «للأونروا»، وما إذا كانت هذه الإصلاحات شرطًا للتمويل في المستقبل، (3) التزام «الأونروا» وقدرتها على ضمان (أ) الشفافية المالية والكفاءة والإشراف على الخدمات و(ب) عدم استخدام موظفي «الأونروا» ومرافقها وموادها لأغراض سياسية أو أنشطة إرهابية، (4) وضع بدائل لمساعدة الفلسطينيين المحتاجين خارج إطار «الأونروا»، (5) تأثير التغييرات على سياسة الولايات المتحدة تجاه تمويل «الأونروا»، على الأمن القومي للولايات المتحدة والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تم وضع شروط أميركية لاستمرار التمويل الأمريكي «للأونروا»، في إحداث تغيير في المناهج الدراسية الفلسطينية دون الإسرائيلية والتزام «الحيادية»، من خلال شطب كل ما له علاقة بحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين وإسقاط هوية القدس كعاصمة لدولة فلسطين، وإلغاء كل ما يتعلق بالنضال ضد الاحتلال، وإسقاط تعبيرات ومضامين

تاريخية مثل وعد بلفور، والنكبة والاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وغيرها، وإلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمناسبات خاصة بالقضية الفلسطينية وعدم التعاطي مع أي نشاط سياسي.

شروط إدارة بايدن لإعادة التمويل الجزئي

تمت استعادة جزء من التمويل الأمريكي (235 مليون دولار) بعد فوز بايدن بالرئاسة، بعد انقطاع استمر لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه قد تبين أنه كان مجرد تغيير في تكتيكات التضييق على «الأونروا» يقضي بأن إحكام مراقبتها، وقيامها بدور شبه استخباراتي لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل أفضل من المنع الذي اتبعه ترامب، واتضح ذلك في اتفاق «إطار العمل للتعاون 2021 – 2022» سابق الذكر (الخارجية الأمريكية، بلا تاريخ) الذي وقعته الأونروا مع وزارة الخارجية الأمريكية، في 16 تموز / يوليو 2021.

من أجل تقنين اتفاق الإطار واستدامته، يأتي مشروع القانون الأمريكي♦[1] الذي قدّمه عدد من أعضاء مجلس الشيوخ للكونجرس في 15 شباط / فبراير 2023، وهو أشمل من بنود اتفاق الإطار لأنه يشتمل على العديد من البنود، التي تعد بمثابة دعم وتعزيز للسياسات الإسرائيلية الراهنة في الأراضي الفلسطينية، من خلال التأكيد على علاقة اليهود التاريخية بأرض إسرائيل، وإضفاء صفة قانونية ملزمة على مصطلح معاداة السامية الذي يطابق بين معاداة اليهود وبين معاداة السياسات الصهيونية وإسرائيل، وبالتالي تجريم مقاومة الاحتلال والاستيطان، وتجريم وصف الإسرائيليين بالمحتلين والمستوطنين، بالإضافة إلى تجريم الدعوة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها.

وفيما يخص اللاجئين الفلسطينيين، فإن مشروع القانون يطالب بإخضاع خدمات وتمويل

(1) نص مشروع قانون الكونجرس متاح على الرابط التالي:
https: / / www.foreign.senate.gov / imo / media / doc / 02 - 15 - 23_unrwa_accountability_bill.pdf

الأونروا للإشراف الأمريكي والإسرائيلي، في تجاهـــل واضح لحقيقة أنها جهة تابعة للأمم المتحدة، ويُفترض أن تحظى بالاســـتقلالية. ونظرًا لكون عدد اللاجئين يشكّل، وفقًا للرؤية الإسرائيلية، خطرًا وجوديًّا على دولتهم، في حال عودتهم، فهناك رغبة في التخلص من العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يُقدّر عددهم وذريتهم، وفقًا للبيانات المتوافرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني، أكثر من 6.4 مليون لاجئ فلســـطيني مسجلين في سجلات الأونروا، والذين يمثلون أقدم وأكبر مجموعة لاجئين؛ حيث يشكلون أكثر من ربع اللاجئين في العالم، لذلك تضمن مشروع القانون إعادة تعريف للاجئ الفلســـطيني لحصره فقط في الجيـــل الأول الذي تعرض للاقتلاع خلال النكبة، وأزواجهم وأبنائهم القُصَّر، مع إلغاء صفة اللجوء عن أحفـــاد اللاجئين، على النحو الذي يخالف التعريف المنصوص عليه في الأمم المتحدة بأنّ أي شخص «كان مكان إقامته الطبيعي هو فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران / يونيو 1946 إلى 15 أيار / مايو 1948، وفقد منزله وسبل معيشته نتيجة لنزاع عام 1948»، بالإضافة إلى الـ«متحدرين من صلب آباء مستوفين لهذا التعريف». كذلك نص على نزع صفة اللاجئ عن كل من حصل على وثيقة إقامة دائمة، أو جنســـية في مناطق اللجوء، مع تشـــجيع الدول الممولة للأونروا على وقف مساهمتها في تمويل ميزانية الوكالة. بالإضافة إلى الحث على توطين اللاجئين الفلســـطينيين خارج إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وفقًا لشروط الحفاظ على أمن إسرائيل، ثم تأتي خطورة بند إلزام الدول لاحقًا بالقانون عند إقراره تحت طائلة العقوبات الأمريكية. وطالب مشروع القانون بوقف مســـاهمة الولايات المتحدة الأمريكية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» ولأغراض أخرى (ملحيس، 2024)، ورد بالنص:

«لا يجوز للولايـــات المتحدة الأمريكية تقديـــم تبرعات إلى وكالة الغـــوث، أو إلى من يخلفها، أو لكيان ذي صلة بها، أو للميزانيـــة العادية للأمم المتحدة لدعم وكالة الغوث، أو لكيان يخلفها (من خلال مواقع الموظفين المقدمة من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة أو غير

ذلك)، ما لم يقدم وزير الخارجية شهادة خطية إلى لجان أو الكونغرس المناسبة، بأنه:

1) ليس هناك أي مسؤول، أو موظف، أو مستشار، أو مقاول أو مقاول من الباطن، أو ممثل، أو تابع للأونروا، أو منظمة شريكة للأونروا، أو كيان متعاقد تابع للأونروا، وذلك بعد الانتهاء من عملية فحص شاملة ودقيقة لخلفية الأعضاء والتابعين والمنتسبين له أي صلة بمنظمة إرهابية أجنبية. بما في ذلك حماس وحزب الله. أو أنه دعا، أو أيّد، أو خطّط، أو تبنّى، أو تورّط في أي نشاط إرهابي، أو نشر خطابًا يتضمن دعوة أو تحريضًا أو تشجيعًا أو دعاية معادية لأمريكا، أو معادية لإسرائيل، أو معادية للسامية. أو دعوة، أو تشجيعًا لتدمير إسرائيل، أو أنه لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود، أو ينشر خريطة لا تتضمن إسرائيل، أو يصف الإسرائيليين كمحتلين أو مستوطنين، أو يدعو أو يؤيّد العنف، والكراهية، والجهاد، والشهادة. أو يمجّد الارهاب، أو يحتفي بأي شخص أو مجموعة تدعو له وتمارسه. أو يقدّم الدعم المادي للإرهابيين وعائلاتهم. أو يعبّر عن دعمه لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها (BDS) أو يدعو لحق العودة للاجئين الفلسطينيين لإسرائيل. أو يتجاهل وينكر الصلة التاريخية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل. أو يدعو للعنف ضد الأمريكيين. أو استخدام أي موارد للأونروا، بما في ذلك المطبوعات، أو المواقع الإلكترونية، أو منصات التواصل الاجتماعي لنشر خطاب أو تحريض أو دعائي معادٍ لأمريكا، أو معادٍ لإسرائيل، أو معادٍ للسامية. بما في ذلك ما يتعلق بأي من الأمور الموضحة في البنود الفرعية (1) حتى (9) من البند (3).

2) لا توجد مدرسة أو مستشفى أو عيادة تابعة للأونروا، أو منشأة أو بنية تحتية أو مصدر آخر يتم استخدامه من قبل منظمة إرهابية أجنبية، أو أي عضو فيها للأنشطة الإرهابية، مثل: العمليات، والتخطيط، والتدريب، والتجنيد، وجمع الأموال، والتلقين العقائدي والاتصالات، والملاذ، وتخزين الأسلحة أو المواد الأخرى.

أو كنقطة وصول إلى أي شـبكة أنفاق تحـت الأرض. أو أي أغراض أخرى متعلقة بالإرهاب. أو متورطة بخلاف ذلك في أعمال إرهابية.

3) تخضع الأونروا لعملية تدقيق مالي شـامل، من قبل شركة تدقيق مستقلة معترف بها دوليًّا لطرف ثالث توافق عليه الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. شريطة أن تكون قد نفذت نظامًا فعالًا للتدقيق والرقابة، لمنع استخدام أو استلام أو تحويل أي من موارد الأونروا من قبل أي منظمة إرهابية أجنبية أو أعضاء فيها.

4) لا توجد سـيطرة أو تمويل لدى الأونروا، يسـتخدم المراكز مثل مدرسة أو مؤسسة تعليمية أو معسـكر صيفي، أو كتب مدرسـية أو مواد تعليمية أخرى تنشر خطابًا تحريضيًّا أو دعاية معادية لأمريكا أو معادية لإسرائيل، أو معادية للسامية».

وينص القسم الأخير من مشروع القانون على التالي: «عمومًا، في موعد لا يتجاوز 180 يومًا بعد تاريخ سـنّ هذا القانون، وسنويًّا بعد ذلك، يجب على وزير الخارجية تقديم تقرير إلى لجان الكونغرس المناسبة يصف الإجراءات التي يتم اتخاذها لتنفيذ خطة شاملة لـ:

1) تشـجيع الدول الأخرى على تبني السياسة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين الموضحة في القسم2.

2) حثّ الدول الأخرى على وقف مساهماتها في الأونروا، وإلى أي كيان يخلفها أو مرتبط بها، أو في الميزانية العاديـة للأمم المتحدة لدعم الأونروا، أو كيان يخلفها (من خلال وظائف الموظفين التـي توفرها الأمانة العامة للأمم المتحـدة. أو غير ذلك)، حتى تستوفي الأونروا الشروط المدرجة في الفقرات الفرعية (أ) حتى (و) من القسم 301 (ج) (2) من قانون المساعدة الخارجية لعام 1961، كما هو مضاف في القسم3.

3) العمل مع الدول الأخرى للتخلص التدريجي من الأونروا ومسـاعدة الفلسطينيين الذين يتلقون خدمات الأونروا، من خلال دمج هؤلاء الفلسـطينيين في مجتمعاتهم

المحلية في البلدان التي يقيمون فيها. أو إعادة توطين هؤلاء الفلسطينيين في بلاد غير إسرائيل أو الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية، وفقًا للمبادئ الإنسانية الدولية. والتأكد من أن الإجراءات الموضحة في الفقرة3 يتم تنفيذها بالتنسيق الكامل مع إسرائيل وبدعم منها، ولا تعرّض أمن إسرائيل للخطر بأي شكل من الأشكال.

وفي الوقت الذي يشطب فيه الكونغرس صفة اللاجئ عن اللاجئين الفلسطينيين، فإن من شأن مشروع قانون جديد يعرض في الكونجرس أن يوسّع بعض المزايا العسكرية الأمريكية، لتشمل الأمريكيين الذين ينفذون حاليًّا الإبادة الجماعية في غزة كأعضاء في الجيش الإسرائيلي. فقد تم في 17 أيار / مايو 2024 تقديم مشروع القانون وإحالته إلى لجنة مجلس النواب لشؤون المحاربين القدامى، برعاية النائب الأول لرئيس الحزب جاي ريشنتالر (جمهوري عن ولاية بنسلفانيا) والممثل الأمريكي ماكس ميلر (جمهوري عن ولاية أوهايو). وتم وضعه بترميز: قرار H. R. 8445. ما يهدف إليه قرار HR 8445 هو إجراء سلسلة من التعديلات على البرامج التي عادة ما تكون متاحة فقط لأفراد الجيش الأمريكي– قانون الإغاثة المدنية لأعضاء الخدمة (SCRA)، وقانون حقوق التوظيف وإعادة التوظيف في الخدمات النظامية (USERRA). ومن شأن هذه التعديلات أن تفعل شيئًا غير مسبوق: توسيع هذه البرامج لتشمل المواطنين الأميركيين الذين يخدمون في قوات الاحتلال الإسرائيلي (راي، 2024).

لقد تم دعم المشروع الصهيوني جزئيًّا منذ فترة طويلة من قبل المستوطنين من الولايات المتحدة، حيث يخدم أكثر من 23,000 مواطن أمريكي في قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتبارًا من شباط / فبراير 2024. ويعزّز هذا الرقم حقيقة أن ما يقدر بنحو 600.000 أمريكي، كانوا يعيشون في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، قبل 7 تشرين الأول / أكتوبر 3032. ويلعب هؤلاء المستوطنين أدوارًا رئيسية

في تعزيز المصالح الصهيونية، وبالتالي المصالح الإمبريالية الأمريكية. وعلى هذا النحو، ليس من المستغرب أن يتم تمكينهم من السفر باستمرار والاستقرار في فلسطين المحتلة، حيث تنضم إليهم مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية.

وتضمن الحماية التي يوفرها قانون الإغاثة المدنية للجنود والبحارة / SCRA / بشكل فعال، حماية المواطنين الأمريكيين الذين يقاتلون في صفوف القوات الإسرائيلية في الخارج من حبس الرهن، والحصول على أسعار فائدة تفضيلية للقروض، وجميع المزايا المستخدمة تقليديًّا لتجنيد مواطنين أمريكيين في قواتها العسكرية الخاصة. إنها طريقة حكومة الولايات المتحدة لإخبار المواطنين الأمريكيين، بأنها ستعتني بهم إذا وضعوا أنفسهم على المحك من أجل المستعمرة الصهيونية.

من ناحية أخرى، يعمل قانون حقوق التوظيف وإعادة التوظيف في الخدمات النظامية / USERRA / كدرع، حيث يضمن لهؤلاء المواطنين عند عودتهم إلى ديارهم بعد مساعدة الجيش الاستعماري في الخارج، ليس فقط خيار العودة إلى أماكن عملهم السابقة، بل ستتم حمايتهم من «التمييز» على أساس عملهم السابق. وإيقاف الشركات التي قد ترغب في تجنب التوظيف، والاحتفاظ والتقدم وتوسيع نطاق المزايا لأولئك الذين يشاركون عن طيب خاطر في الإبادة الجماعية للفلسطينيين، وجرائم الحرب المحتملة التي ينطوي عليها ذلك، وتوفر لهم القدرة على القيام بذلك. وبهذا المعنى، فإن تعديلات قانون إعادة تأهيل الموظفين وتوظيفهم تلعب في الواقع دورًا كإجراء مناهض للمساءلة. وبشكل عام، يعد قانون .H R. 8445 واحدًا من العديد من التشريعات التي تم اقتراحها لمواصلة الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني.

يتبين مما تقدم، أن تشريعات الكونغرس الأمريكي قد سبقت التشريعات الإسرائيلية بسنوات عديدة، بفضل الانحياز الأعمى والتلقائي للكونغرس، والنشاط المكثف من قبل

اللوبي الصهيوني في أروقته. ويتنوع هذا النشـــاط ليشـــمل الرشوة المالية على شكل تبرعات وغيرها، وكذلك التغطية الإعلامية التي يتغلغل فيها اللوبي، وغيرها من الأشكال.

الخاتمة

قدمت إسرائيل رســـميًا، بتاريخ 30 آذار / مارس 2024، ممثلة بشخص رئيس الأركان الإسرائيـــلي الفريق هرتسي هليفي إلى مســـؤولي الأمم المتحدة في إسرائيـــل، اقتراحًا للأمم المتحدة، بتفكيك وكالة غوث وتشـــغيل اللاجئين التابعة لها في الأراضي الفلسطينية، ونقل موظفيها إلى وكالة بديلة لتقديم شـــحنات غذائية واســـعة النطاق إلى غزة. وأعلن المفوض العام للوكالة فيليـــب لازاريني، بكل صراحة ووضوح في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن محاولة القضاء عـــلى الأونروا «لا تتعلق بادعاءات انتهاكات الحياد من عدد من موظفيها، ولكن يوجد خلفها هدف سياسي يتمثل في القضاء على وضع اللاجئين، وضمان أن تلـــك القضية لن تكون جزءًا من التســـوية السياســـية النهائية، هذه هـــي الحقيقة [. .] المطلوب القضاء على فكرة حق العودة وتعلّق الفلســـطيني جَدًّا وأبًا وحفيدًا بوطنه وأرضه وحقله وبيته في فلســـطين التاريخية [. .] وإلغاء الأونروا سيكون الخطة المسبقة والضرورية لتصفية القضية الفلسطينية [. .] اللاجئ هو حامل الذاكرة والمفتاح والأمل. يربّي سواعده وسواعد أبنائه وبناته في المخيمات صانعة البطولة والأبطال» (صيام، 2024).

وعليه، يسعى الاحتلال لشـــطب الأونروا، أي إنهاء دورها ووجودها، كي ينهي معها تعريف الوكالة للاجئ الفلســـطيني، عبر اســـتبداله بتعريف ميثـــاق 1951 المجحف بحقّ اللاجئين الفلســـطينيين. وتستهدف الهجمة الشرسة على وكالة الأونروا، التنصل من تطبيق القرارات الدولية المعنية بحقوق شـــعب فلســـطين، وفي مقدمتها القرار 194، الذي ينص صراحـــة على «وجوب الســـماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئـــين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بســـلام مع جيرانهم». ويساهم تقويض «أونروا» في تلاعب الاحتلال

بتعريف اللاجئ الفلسطيني، استنادًا إلى تعريف اللاجئ في ميثاق اللاجئين 1951، بدلًا من اعتماد تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني. وتعرّف وكالة «أونروا» اللاجئين الفلسطينيين بـ«هم أولئك الأشـخاص الذين كانت فلسـطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران / يونيو 1946 وأيار / مايو 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة حـرب عام 1948. إن أبناء لاجئي فلسـطين الأصليـين والمتحدرين من أصلابهم مؤهلون أيضًا للتسـجيل لدى أونروا»، أي شمل تعريف «أونروا» للاجئ الفلسطيني أبناء اللاجئـين والمتحدرين من أصلابهم. كما لا يسـتثني تعريف الوكالة للاجئ الفلسـطيني، اللاجئين الحاصلين على جنسيةٍ أخرى، ما يعني الحفاظ على حق العودة وفق القرار 194.

ويمكن القول إن الأونـروا هي بمثابة محفظة الحقوق الوطنية الفلسـطينية غير القابلة للتصرف، وهي وكالة دولية للحفاظ على تلك الحقوق، بل والسـاهرة على إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسـطينيين حتـى عودتهم والتعويض عما تكبدوه من خسـائر. وتعتبر حقوق اللاجئين الفلسـطينيين حقوقًا لصيقة بهم وغير قابلة للتـصرف، وحتى إنها ثابتة ومحفوظة ومحمية بموجب قواعد القانون الدولي الإنسـاني؛ ولذا فإنها غير قابلة للتنازل أو الانتقاص منها حتى من قبل اللاجئين الفلسطينيين أنفسـهم. وما المحاولات الإسرأمريكية الدؤوبة لشطبها ولإسـقاطها والتنكر لتلك الحقوق، إلا انتهاك جسيم للمبادئ والقواعد القانونية الدوليـة الناظمة لحالـة اللاجئين الفلسـطينيين. ولعلّ في محاولة شـطب الوكالة الدولية الأونروا، محاولات بائسـة، إلا أنها باتت تكتسي في الحالة الراهنـة أخطارًا محدقة. وتزداد خطـورة ذلك، لكون أن الأغلبية العظمى من الشـعب العربي الفلسـطيني هم لاجئون، أغلبيتهم تم تهجيرهم بواسـطة استعمار اسـتيطاني تصوفي واقتلاعي وإبادي ضد الشعب الفلسطيني، واستيطاني إحلالي لطوائف الديانة اليهودية من كل أقاصي الكرة الأرضية، من خلال المحو والانتحال.

وقد كان موقف المجتمع الدولي مسـاندًا، برفضه القاطع لأي مشروع لإحالة خدمات

الوكالــة إلى أي جهة رســمية عربية، أو غير عربية، أو لأي منظمــة أممية، أو دولية أخرى؛ وكذلك الرفض القاطع لأي مشروع يمكن أن يفرغ الوكالة، من محتواها السياسي ورمزيتها ومكانتها ودورها وثقلهــا القانوني تجاه اللاجئين. وما قامت بــه بعض الدول وتراجعت عنه سوى الولايات المتحدة الأمريكية، بشــأن المساهمات المالية وتقديم المساعدات العينية والإغاثية للاجئين الفلسطينيين، بذرائع وادّعاءات واهية ومغرضة، لم تصمد أمام التحقيق الدولي الذي أثبت كذبها وبطلانها. علمًا أن التبرعات المالية للأونروا ليست مِنَّة من الدول، وإنما بهدف تحمل المسؤولية السياسية لتلك الدول التي تسببت بحدوث كارثة نكبة اللاجئين الفلســطينيين. وتدل أزمات تمويل الأونروا المتتابعة والمتلاحقة وجوب العمل على تحويل مساهمات الدول في موازنة الأونروا، من مســاهمات طوعية إلى مساهمات أساسية تقررها الجمعية العامة ضمن موازنتها الســنوية، بما يضمن توافــر الحد الأدنى من الموازنة اللازمة للأونروا للاطّلاع بمهماتها.

المصادر والمراجع

- أبو أرشـيد، سليمان. (06 / 7 / 2024). حوار مع ربايعة – استهداف المخيمات الفلسطينية يهدف إلى محو رمزيتها وتحويلها لبيئة طاردة. تم الاسترداد من:

https: / / www. Arab48. Com / – محليات / حوارات / 2024 / 07 / 06 / حوار – مع – إبراهيم – استهداف – المخيمات – يهدف – إلى – محو – رمزيتها – وتحويلها – لبيئة – طاردة – Cربايعة – 7%

- ألترا صوت. (30 أيلول / سـبتمبر 2023) هدف إسرائيل القديم. تل أبيب تطارد «الأونروا» في غزة وتسعى وراء إنهاء عملها. تم الاسترداد من:

https: / / www. ultrasawt. com / – هدف – إسرائيل – القديم – تل – أبيب – تطارد – الأونروا – في – غزة – وتسعى – وراء – إنهاء – عملها / الترا – صوت / سياق – متصل / سياسة

- أونروا. (24 / 05 / 2024). مجلس الأمن الدولي يتبنى قرارًا لحماية العاملين في المجال الإنسـاني. تم الاسترداد من موقع أخبار الأمم المتحدة:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 05 / 1131236

- أونروا. (05 / 02 / 2024). اسـتجابة لطلب الأونروا، الأمين العام يعيّن مجموعة مسـتقلة لإجراء مراجعة للوكالة. تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني لأخبار الأمم المتحدة:

https: / / news. un. org / ar / story / 2024 / 02 / 1128202https: / / www. un. org / ar?_gl=1*2lxxvj*

- تلفـاز i24 الإخبـاري. (3 / 7 / 2018). الكونغرس: مبادرة للاعـتراف فقط بأربعين ألف لاجئ فلسطيني. تم الاسترداد من:

الكونغرس: – 180730 – 180552 / middle – east / أخبار / https: / / www. i24news. tv / ar – مبادرة – للاعتراف – فقط – بأربعين – الف – لاجئ – فلسطيني

- جابر، حيـان. (24 / 02 / 2024). «أونروا». . تاريخ من الاسـتهداف الإسرائيلي والأمريكي. تم الاسترداد من:

https: / / www. palestineforum. net / أونروا – تاريخ – من – الاستهداف – الإسرائيل

- جريدة الأيام. (31 / 05 / 2024). دفع 7.2 مليون دولار غرامة: سلطات الاحتلال تنذر «الأونروا»

بإخلاء مقرها في القدس الشرقية خلال شهر. تم الاسترداد من موقع جريدة الأيام الفلسطينية:

https: / / www. al – ayyam. ps / ar / Article / 401278

– الجزيرة نت. (13 / 02 / 2024) إجراءات إسرائيلية لإغلاق مقرات وكالة الأونروا بالقدس المحتلة وحظرها. (13 فبراير، 2024). تم الاسترداد من:

إجراءات – إسرائيلية – لحظر – وكالة / 13 / 2 / 2024 / news / net. aljazeera. www / / :https

– الخارجية الأمريكية. (بلا تاريخ). الإطار بين الولايات المتحدة والأونروا.

https: / / www. state. gov / 2021 – 2022 – u – s – unrwa – framework – for – cooperation

– خان، منصف. (29 تموز / يوليو، 2024). مسؤول سابق في الأمم المتحدة، إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة. الأونروا في مرمى النيران من جديد. تم الاسترداد من:

الأونروا – على – وشك – أن – / 29 / 7 / 2024 / opinions / Net. Aljazeera. www / / :https
تصبح – منظمة – إرهابية

– دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية. (12 / 05 / 2020). اللاجئون الفلسطينيون: حالة طوارئ دائمة منذ اثنين وسبعين عامًا. تم الاسترداد عن:

اللاجئون – الفلسطينيون – / briefs – media – room / media – ps / ar / nad. www / / :https
حالة – طوارئ – دائمة – منذ – إثنين – وسبعين – عامًا

– دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية. (30 / 10 / 2018). أوراق حقائق: المحاولات الأمريكية لإعادة تعريف القضية الفلسطينية وتفكيك القانون الدولي بالقوة – قضية اللاجئين من فلسطين نموذجًا. https: / / www. nad. ps / ar / publication – resources / factsheets

– الراصد القانوني. (29 / 05 / 2024). بالقراءة التمهيدية ثلاثة مشاريع قوانين تنزع صفة الدبلوماسية عن وكالة الأونروا واعتبارها منظمة إرهابية يحظر نشاطها. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار):

تقارير / الراصد – القانوني / قوانين – قيد – التشريع / 11969 / org. madarcenter. www / / :https
– بالقراءة – التمهيدية – ثلاثة – مشاريع – قوانين – تنزع – صفة – الدبلوماسية – عن – وكالة
– الأونروا – واعتبارها – منظمة – إرهابية – يحظر – نشاطها

– راي، ج. (24 / 5 / 2024). مشروع قانون جديد يسعى إلى توسيع المزايا العسكرية الأمريكية

للأمريكيين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي. (غانية ملحيس، المحرر) تم الاسترداد من موقع ملتقى فلسطين:

https: / / www. palestineforum. net / مشروع - قانون - جديد - يسعى - إلى - توسيع - المزاي /

- الشافعي، فادي. (26 / 05 / 2022). أبعاد تصريحات «لازارينـي» حول تقديم خدمات الأونروا بالانابة. تم الاسترداد من موقع أمد للإعلام: https: / / www. masarat. ps / article / 5963 /

- صحيفة يديعوت أحرونوت. (18 / 04 / 2021). مشروع في الكونغرس الأمريكي لفرض منهج تدريسي فلسطيني جديد بالمعايير الصهوينية. تم الاسترداد من جريدة الاتحاد الإماراتية:

https: / / www. alittihad44. com / القضية - الفلسطينية / مشروع - في - الكونغرس - الأمريكي - لفرض - منهج - تدريسي - فلسطيني - جديد - بالمعايير - الصهوينية /

- صيام، عبد الحميد. (07 / 03 / 2024). انهيار الأونروا بغطاء دولي... تدمير لحق العودة. تم الاسترداد من **صحيفة القدس العربي اللندنية**:

https: / / www. alquds. co. uk / انهيار - الأونروا - بغطاء - دولي - تدمير - لحق /

- مدار / المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2024). تقدير موقف: إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قطاع غزة في اليوم الثاني للحرب - قراءة في الأسباب والتداعيات. تم الاسترداد عن:

https: / / www. madarcenter. org / تقارير / تقدير - موقف / 11784 - إسرائيل - تسعى - إلى - إيقاف - عمل - وكالة - الأونروا - في - قطاع - غزة - في - اليوم - التالي - للحرب - قراءة - في - الأسباب - والتداعيات

- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. (14 / 05 / 2024). على مجلس الأمن والجمعية العامة التحرك العاجل لإلزام إسرائيل بوقف هجماتها العسكرية المنهجية واسعة النطاق ضد مراكز إيواء النازحين قسرًا.

https: / / euromedmonitor. org / ar / article / 6408 /

- قبعة، كمال. (2018). «قرار ترامب بشأن القدس: خلفيات وأبعاد قانونية مارقة». **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد: (271). ص: 70 - 89.

- ملحيس، غانية. (27 / 01 / 2024). حرب الإبادة الجماعية الغربية ضد الشعب الفلسطيني تطول

عمل الأونروا. تم الاسترداد من موقع ملتقى فلسطين:

https: / / www. palestineforum. net / حرب – الإبادة – الجماعية – الغربية – ضد – الشعب /

– مركز العودة الفلسطيني. (29 نيسان / أبريل 2021). مشروع في الكونغرس لفرض منهج تدريسي جديد بمدارس الأونروا. تم الاسترداد من موقع: https: / / prc. org. uk / ar / news / 3822 /

– مشعشع، سامي. (27 شباط / فبراير 2024). نهش حق العودة والقضاء على الأونروا. . كيف تخطط إسرائيل لنصرها الإستراتيجي؟

https: / / www. aljazeera. net / opinions / 2024 / 2 / 27 / نهش – حق – العودة – والقضاء – على – الأونروا – كيف

تَحرير بَيت المقدس على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي 583 هـ / 1187 م

أ.د. سعيد عبد الله جبريل البيشاوي

أستاذ جامعي وباحث مختص بالحروب الصليبية.

المقدمة

انتَصَرَ السلطان صلاح الدين الأيوبي على الفِرِنْجَة الصليبيين في مَعركة حِطّين 583هـ / 1187م، وأسَر المَلِك الفِرنجي الصليبي جاي دي لُوزينان وَمَعهُ رِينالد دي شاتيون (أرناط) شَيطان الفِرنج، وَغَيرهم من كِبار القادة الفِرِنْجَة الصليبيين الذين شاركوا في المعركة، وَبعد الانتصار في حطّين أرسَلَ صلاح الدين الأيوبي قُواته إلى المُدن الفلسطينية لِتحريرها من قَبضَة الفِرنجة الصليبيين، وبعد أن تَمّ تَحرير مُعظم المُدن الفلسطينية تَوجَّه السلطان إلى بَيت المقدس التي وَصَلتها القوات الأيوبية يوم الأحد وفق الخامس عشر من رجب عام 583ه / العشرين من أيلول / سبتمبر عام 1187م / 583هـ. وَحاصرتْ قوات صلاح الدين الأيوبي مَدينَة بَيت المقدس من جَميع الجِهات، وَكانَت المدينة المقدسة مَشحونة بالمقاتلين الفِرِنْجَة الصليبيين، فَأخذ السلطان يَبحَثُ عن مناطق الضَّعف في التحصينات الفِرِنْجِيّة الصليبية في القدس لِمدة خَمسَة أيام، فوجد أن أضعَف منطقة كانت من الناحية الشمالية من جِهَة باب العمود.

وَعندما شَــعرَ الفِرنْجة الصليبيون بصُعوبة مُســايرة صلاح الدين وَجَيشه أرسلوا وفدًا من قِبلهم للتفاوض مع الســلطان صلاح الدين الأيوبي، وَلكن الوَفد الذي كان يَضُمُّ كِبار الشَــخصيات الفِرنْجِية الصليبية رَجَعَ خائبًا وَلَمْ يُحَقِّق شَــيئًا، وَهنا طَلَبَ باليان إبلين «سيد إقطاعيــة نابلس» وَالذي تَولّى قِيادة القوات الفِرنجية الصليبية في بيت المقدس، السّــماح له بِمقابَلة الســلطان فَسُمِحَ له، وكان طَلَبُ باليان خُروج جَميع اللاتين من المَدينَة واحترام من بها من المَســيحيين الشرقيين، والسّماح لِمَن يَشــاء بمغادرتها. ولكن السُّلطان رَفَض عَرض باليان إبلــين ولم يَقبل إجابتهم إلى طَلبهم وقال: «لا أفعَلُ إلا كَما فَعَلتُم بأهلهِ حينَ مَلَكتُموه من القَتل والسَــبي عام 1099م وَجَزاءُ السَّيئةِ بِمثلها». وفي نِهاية المفاوضات وافق السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد أن تشــاور مع كِبار قادته على خُــروج الفِرنْجَة الصليبيين بأمان مُقابِــل دَفع فدية، اتفقت معظم المصادر المعاصرة عــلى أن يدفع الرجل عشرة دنانير والمرأة خمسة دنانير والطفل دينارًا، وهناك بعض الروايات أشارت إلى دينارين عن الطفل.

انتصار الســلطان صــلاح الديــن الأيوبي في حطين وأســر الملك الفرنجي الصليبي

قام الســلطان صلاح الدين الأيوبي في صباح يوم الســبت الرابع من شــهر تموز / يوليو 1187م / الخامــس والعشرين من ربيع الآخر 583ه، بِشَــنِّ هُجوم على المعســكر الفِرنْجي الصليبي، حيث «اشــتدّ القتال وَصَبَرَ الفريقان». (ابن الأثــير، ج11، 1965م، ص: 534) في الوقــت الذي كان فيه الفِرنْجَة الصليبيون مُنهَكينَ من شِــدّة الحرارة وَالعَطَش. (يعقوب الفيتري 1998م، ص: 151؛ أبو شــامة، ج3، ص: 282؛ السيد الباز العريني، ج1، 1963، ص: 836؛ نظير حســان سعداوي 1957م، ص: 182؛ جوناثان رايلي سميث 1989م، ص: 93؛ هانز إبرهارد ماير 1990م، ص: 198؛ البيشــاوي، 2014، ص: 115) وأَخَذَتْ سِــهام المســلمين تَنهال عَليهم (أبو شــامة ج3، 1997م، ص: 283 – 282)؛ مما أدى إلى اللجوء إلى تل حطين (ابن شداد، 1962م، ص: 77؛ ابن الأثير، ج11، 1965م، ص: 535؛ الــبنداري

1971م، ص: 295 – 296؛ أبو شامة، ج3، 1997م، ص: 283) حيث اشتدّ القتال وحاصرهم المسلمون من سائر الجهات (ابن الأثير، ج11، 1965م، ص: 535) وَتَجَمَّعَتْ فلول الفِرنجة الصليبيين حَول الملك جاي لوز جنان للدفاع عنه، لكنهم ينجحوا فَتَمَكَّن المسلمون في النهاية من أسر الملك جاي دي لوزينانGuy of Lusignan[1] ورينالد دي شاتيون (أرناط) Reginald Chation[2] (ابن الأثير، ج11، 1965م، ص: 536، البنداري، 1971م، ص: 296؛ نظير حسان سعداوي، 1957م، ص: 183؛ جوناثان رايلي سميث 1989م، ص: 93).

وَتَجدر الإشارة إلى أن السّلطان صلاح الدين الأيوبي عِندما فتح الله تعالى عليه بالنَّصر والظفر في حِطين، «جَلَسَ في دِهليز الخيمة فَرِحًا مَسرورًا شاكرًا لما أنعم الله به عَليه، ثم استحضر الملك جفري (جاي) وأخاه والبرنس أرناط، وناول الملك جفري شربة من جلاب مثلج، فشرب منها وكان على أَشَدِّ حال من العطش، ثم ناول بعضها إلى البرنس أرناط، فقال السلطان للترجمان: قل للملك: أنت الذي تَسقيه، وإلا أنا ما سقيته». «وبعد

(1) جاي لوزينان Guy of Lusignan: فرنسي الأصل ولد عام 1150م أصبح عَن طريق زَواجه من سيبل أخت الملك بلدوين الرابع 1180م، وصيًّا على عَرش مملكة بيت المقدس، وكان الملك بلدوين الرابع على خلاف مع جاي لوزينان بسبب قَسوته وشدته وتصرفاته غير اللائقة (جوناثان رايلي سميث 1989م، ص: 84 – 86).

(2) رينالد دي شاتيون Reginald Chation: ولد في فرنسا، وحكم إمارة أنطاكيا 1153 – 1160م، وأصبح حاكمًا للكرك الصليبية، وكانت تصرفاته خطيرة بعد تتويج الملك جاي، خاصة عندما قام رينالد بمهاجمة قافلة إسلامية تجارية ضخمة «غزيرة الأموال كثيرة الرجال» وتمكن من الإيقاع بهم «وغنم أموالهم ودوابهم وسلاحهم» واقتاد الأسرى إلى حصن الكرك. قتله السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد أسره في معركة حطين. كان يعرف بشيطان الفرنج، وهو أشهر أعداء الإسلام في الفترة الفرنجية الصليبية (ابن الأثير، جـ11، 1965م، ص: 528؛ البنداري 1971م، ص: 289) وَكان يعرف بشيطان الفرنج، وقد هاجم في أوائل عام 1187م قافِلة كانت في طَريقها من القاهرة إلى دمشق وَرَفَضَ تسليم الغنائم التي حَصَلَ عليها، وبذلك خَرَقَ شروط الهدنة الموقعة بين الملك بلدوين الرابع وصلاح الدين. وقد أرسل السلطان صلاح الدبن إلى أرناط مقبحًا أعماله «ويتهدده إن لم يطلق سراح الأسرى والأموال» ولكن أرناط «امتنع من إجابة السلطان إلى إطلاقهم» وأقسم صلاح الدين لَيقتلن أرناط إذا وَقَعَ في يده. (جوناثان رايلي سميث 1989م، ص: 89 – 90؛ نظير حسان سعداوي 1957م، ص: 171؛ Fuller 1950, p: 237).

ذلك التفــت صلاح الدين نحو أرناط وذكره بجرائمه وَخِيانَتــه وَقَرّعه بذنوبه وَعَدد عليه غدراته» وَعَرَضَ عليه الإسلام فلم يُسلم، وضربه فَحَلّ كتفَه. (ابن شداد 1964م، ص: 78 – 79؛ أبو شامة، ج3، 1997م، ص: 296؛ نظير حسان سعداوي 1957م، ص: 184؛ عمر كمال توفيق 1958م، ص: 195) وقد حُمِلَت رأســه إلى معظم المدن والحصون الإسلامية في الشام ومصر ابتهاجًا بالقضاء على هذا العدو الخطير (عمر كمال توفيق 1958م، ص: 195) وبعد ذلك وَزَّعَ قواته لِفَتح المدن الشامية واستعادتها من الفِرِنْجَة الصليبيين.

الأوضــاع في القدس قبل حصار الســلطان صــلاح الدين الأيوبي للمدينة

وعندمــا وصل باليان أبلين Balian de Iblin[1] ســيد إقطاعية نابلس إلى القدس وَجَدَ المدينة في حالة يُرثى لها لِعدم وجود فرســان يدافعون عنها، (Besant &Palmer1888, p: 393) وتــولى مع البطريرك هرقل Heraclius[2] مهَمَّة الدفاع عن المدينة، وقد فرح الفرنجة الصليبيون في القدس برؤية باليان وتوســلوا إليه بالدموع ليبقى معهم ويدافع عنهم، وأخذَ

(1) باليان إبلين Balian de Iblin: ذكر في الوثائق الفرنجية الصليبية تحت اسم باليسان Ballsian وباريزان Barisan، تــزوج من مريم كومنينا أرملــة الملك عموري الأول وبزواجه من مريم كومنينا أصبح ســيدًا لإقطاعية نابلس، وشــارك في معركة حطين، وَبَعد هَزيمة الفِرِنْجَــة الصليبيين في حطين هرب إلى نابلس، وعندما عَلِمَ أن زوجته غادرتها سار نحو القدس حيث علم بوجودها هناك.

Cf. William of Tyre, vol. 2, pp: 344 – 425, Erracles, p: 48, 68. Ambroiss, p: 332, note8, Jeand, Iblin, p: 424, Rey, Les families, p.409; Grousset, Histoire, Vol. 2, p: 504,609, Jonthan Riley – Smith, The Feudel nobility, p: 106..

(2) البطريــرك هرقل: ولــد في مقاطعة أفرجين Auvergne في جنوب فرنســا، وَحَضَرَ إلى القدس بعد أن أصبح قسيسًــا، وَتَولى مَنصِب رئيس شمامسة القدس في الفترة الواقعة بين سنتي 1169 – 1175م، وعندما توفي هرنســيوس رئيس أساقفة قيسارية عام 1175م انتخب فورًا ليكون مكانه، وَبَعدَ وفاة عمري من نسل بطريرك القدس عام 1180م خلفه هرقل في مَنصِب البطريرك.

Cf. William of Tyre, vol. 2,p: 412, 436, Ernoul, pp: 82 – 84, Kedar, B. The Patriarch Eracllus in Qutremer studies in the History of the Crusading kingdom of Jerusalem 1982, pp.186 – 188.

يَعمل بسرعــة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مــن التدهور والحطام الفِرنجــي الصليبي، ولذلك جَمَعَ من اســتطاع جَمعِهم من الفرسان وأبناء الفرســان فَوق سنّ الخامسة عشرة، إلى جانب الصناع والتجــار القادرين على القتال، ثم لجأ بالاتفاق مع البطريرك هرقل إلى الاســتيلاء على ما يُوجَد بِكَنيسة القيامة من نَفائس مَعدنية وأوانٍ فضية لصهرها وَضَربها نُقودًا يَستَعينُ بها على قضاء حاجات الدفاع واســتئجار الجند (Eracles 1859, p: 70؛ عاشــور، سعيد 1978م، ج2، ص: 781) وَتَــمَّ تَرتيب القوات الفِرنجيــة الصليبية لِصَدّ أي هُجوم مِن قِبل القوات الأيوبية، وكانت القدسُ مَشْحونَة بالمقاتلة من الخَيالَة والرجالة، حيث اجتمع فيها الفرسان الفِرنْجَة الصليبيين الذين نَجوا من مِعَرَكة حطين وعسقلان، والمدن الأخرى التي استســلمت وكثير من الخلق، لِدَرَجَة أن الأزقة والطرق اكتظت بهم، وكلهم يُفَضِّلُ المَوت على التسليم (أبو شــامة، ج 3، 1997م ص: 330)، وقدّرَ عَدد من فيه من المقاتلين بما يزيد على سِــتينَ ألفًا عدا النســاء والأطفال (ابن واصــل، ج2، 1957م، ص: 212؛ مُجير الدين الحنبلي ج1، 2009م، ص: 328؛ شــفيق جاسر محمود 1989م، ص: 71) وَشُوهِدَتْ طَلائع قوات صلاح الدين تَقْتَرب من أســوار القدس إلى الغــرب قادمة من الخليل، وكانوا مزيجًا من العرب والكرد والأتراك. (عارف العارف 1961م ص: 171 – 172) وقد اســتخدمت مدينة الخَليل كَقاعِدَة لِفَتح المدينة المقدسة، وَممّا يؤكد ذلك مُرابطة قوات صلاح الدين جهة الغرب (علي السيد 1998م، ص: 247). وَكان العدو قد نَصَبَ على سور البَلد مجانيق ورموا بها، وَتَقاتل الفريقان أشد قتال رآه الناس». (ابن واصل 1957م، ج2، ص: 212)، وَكانت دَفَة المســلمين هي الراجِحة، (عارف العارف 1961، ص: 172). وأخذ الســلطان يطوفُ حول المدينة خَمسَــة أيام لِيَتَحَسّس مواطن الضعف في أســوارها، حتى استقر به الأمر على الجانب الشــمالي من المدينة من جهة باب العامود. (شاكر مصطفى، 2003م، ص: 267) ثم بدأ رَمي المنجنيقات، وَكان خَيالة الفِرنجَــة الصليبيون يَخرجون كل يوم في ظاهِر البَلَد، ثم يَرجعون، فَحَمَل المســلمون مرة واحدة حتى أزالوهم، وَوَصلوا الخندق فجاوزوه وبدؤوا

نَقب الأسوار، وَزَحَفَ الرُماة يَرمُونَهم، والمنجنيقات تُوالي الرمي لِيَكشف العدو عن السور لِيَتَمَكَن المسلمون من النقب (ابن واصل، ج2، 1957م، ص: 212).

توجّه السلطان صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس

حاصر السلطان صلاح الدين المدينة من جميع الجهات لكنه نَزَلَ بالجانب الغربي وَوَجَدَه مَشْحونًا بالمقاتِلين وَالخيالة والرجالة الفرنجة الصليبيين، وكان خلال الحصار قِتال مُتَقَطِع طالَ أمَده، وَبَحَثَ السلطان عن مكان يُمكن أن يقاتله منه؛ لأنه في غاية الحَصانة والامتناع، فلم يَجِد عليه مَوضع قِتال إلا من ناحية الشمال (ابن واصل، 1957، ج2، ص: 212؛ الحريري 1981م، ص: 82)، وكان انتقاله إلى الجانب الشمالي يوم الجمعة العشرين من رجب عام 583ه / الخامس والعشرين من أيلول / سبتمبر عام 1187م، وَضَايقوه بالزَحف والقتال وَكَثرة الرماة» حتى وَصلوا إلى سور المدينة وَنَقبَوه (أبو شامة 1997، ج3، ص: 330 – 33؛ الدجاني، زاهية، 2007م، ص: 88) وَشَرعوا بالهجوم عند باب العمود في الجانب الشمالي من القدس، وَحَمَلَ المسلمون حَملة رجل واحد (ابن الأثير 1965، ج11، ص: 548).

وَعِندما ساء موقف الفِرنجة الصليبيين داخل مدينة القدس وَأَصْبح وَضْعهم حَرِجًا جدًّا «أرسلوا جَماعة من كبرائهم وأعيانهم في طَلَب الأمان وتسليم القدس» (ابن الأثير، ج11، 1965م، ص: 548، السيد الباز العريني، ج1، ص: 853؛ عاشور، ج2، 1978م، ص: 789) شَرطَ احترام من فيها من الفِرنجَة الصليبيين، والسّماح لِمَن يشاء منهم بمغادرتها (Ernoul. 1871, p: 218؛ عاشور، ج 2، 1978م، ص: 789؛ ياسر عبد الوهاب 2022م، ص: 123)، ولم يَقبَل السلطان صلاح الدين الأيوبي إجابتهم إلى طَلَبِهم وَقال «لا أفعَل إلا كما فَعلتم بأهله حين مَلَكتموه من القتل وَالسَبي وَجزاء السيئة بمثلها» ابن الأثير 1965، ج، 11، ص: 548؛ ابن واصل 1957، ج2، ص: 213؛ برجاوي، سعيد 1984م، ص: 396، السيد الباز العريني، ج1، ص: 853؛ عمران، محمود 1996، ص: 139؛ الدجاني، زاهية

2007م، ص: 88 – 89؛ ياسر عبد الوهاب 2022م، ص: 123).

المفاوضات بين السلطان صلاح الدين الأيوبي وباليان إبلين

عندما رَجَعَ رُسُـل الفرنجة الصليبيون خائبين، أرسل باليان إبلين يَطلب الأمان لِنَفسه ليقابل السلطان وَسُمِحَ له بذلك (بسـام العسلي 1990م، ص: 128) وَحَضَر عِندَه وَرَغِبَ بالأمان، وَسَألَ فيه فلم يُجبه إلى ذلك، واستعطفه فلم يَعْطِف عليه واسترحمه فلم يرحمه (ابن الأثير 1965، ج11، ص: 548؛ الحياري، مصطفى 1994، ص: 329).

وعندما وَجَدَ باليان إبلين أن السلطان صلاح الدين مُصِر على رأيه قال له: «أيها السلطان اعلـم، أننا في هذه المدينة خَلق كثير لا يعلمهـم إلا الله تعالى، وإنما يَفترون عن القتال رَجاء الأمان، ظنًّـا منهم، أنك تُجَيبهم إليه كما أجبت غَيرهم، وهـم يَكرهون الموت وَيَرغَبون في الحيـاة، فإذا رأينا الموت لا بُدّ منه، فوالله لنقتل أبناءنا ونسـاءنا ونحرق أموالنا وأمتعتنا ولا نترككم تغنمون منها دينارًا واحدًا ولا درهمًا، ولا تسـبون وتأسرون رجلًا ولا امرأة، وإذا فَرَغنا من ذلك أخرَبنا الصخرة والمسـجد الأقصى وغيرهما من المواضع، ثُم نقتل من عندنا من أسارى المسلمين، وهم خمسة آلاف أسير، ولا نَترك دابة ولا حيوانًا إلا قتلناه، ثم خَرجنا إليكـم كلنا فقاتلناكم كما قتال مَن يُريد أن يَحمي دَمه ونفسـه، وحيئذ لا يُقتل الرجل حتى يَقتل أمثاله، وَنَموتُ أعزاء أو نظفر كرامًا» (ابن الأثير 1965، ج11، ص: 548 – 549؛ ابن العبري 1958م، ص: 221؛ الحياري، مصطفى 1994، ص: 329؛ مصطفى، شـاكر، ص: 267؛ معلوف، أمين 1998م، ص: 248؛ عبد الحميد زايد 2000م، ص: 224).

في الوقت الذي اشتد فيه الهجوم الأيوبي بقيادة السلطان صلاح الدين الأيوبي على مَدينة القدس، اتّسعت رقعة الخلاف بين الطوائف المسـيحية من أرثوذكس، وكاثوليك حتى إن الأرثوذكس نادوا بأنهم يُفضلونَ الحكم الإسلامي على سيطرة الكاثوليك الغربيين. وتشير بعـض المراجع إلى تحالف الأرثوذكس في القدس مع السـلطان صلاح الدين الأيوبي، وإلى

ثمة اتصالات سِرِيّة تَمّت بين الطرفين، تعهّد فيها الأرثوذكس بفتح أبواب المدينة للمسلمين (عاشور، سعيد 1976، ج2، ص: 778 – 779).

وفي الوقت الذي كان السلطان صلاح الدين يتفاوض فيه مع باليان إبلين / قامَ المسلمون بِشَـــن غارة على الفِرَنْجَة الصليبيين، حيث أحضَرَ المسلمون الســـلالِم وأسنَدوها إلى أسوار القدس وتسلقوها ورفعوا عشر رايات (مؤرخ مجهول، 2002 ص: 111 – 112)، ولم يَلبَث باليان إبلين أن أدرَك استِحالة المقاومة، لاسيما بِسبب نَقص الرجال والمقاتلين، حتى قيل إنه كان في القدس عندئذ رجل واحد مقابل كل خَمسين من النساء والأطفال، «واستشار صلاح الديـــن أصحابه فأجمعوا على إجابتهم إلى الأمـــان وأن لا يَخرجوا وَيَحمِلوا على ركوب ما لا يَدري عاقبة الأمر فيه عن أي شيء تَنجلي، ونحسب أنهم أسارى بأيدنا. فنبيعهم نفوسهم بما يستقر بيننا وبينهم. فأجاب صلاح الدين الأيوبي حينئذ إلى بَذل الأمان للفِرنج» (ابن الأثير، ج11، 1965م، ص: 549) وكانت هذه الشروط نَفســـها هي التي سبق أن عَرَضها السلطان صلاح الدين من قَبل وَرَفَضها باليان.

أمام إلحاح باليان، وليس خوفًا من تَهديده، اســـتجاب الســـلطان صلاح الدين الأيوبي لِطَلَـــب الصُّلح، لأنه أراد أن يَدخُل المدينة المقدســـة دون إراقة قَطرة دِماء واحدة، وكذلك لأنه رأى أن من أولوياته حِماية المدينة ومقدســـاتها من مســـاجد وعمائر وغيرها، فوافق على الشروط التي تضمنت من بين ما تَضمنت خروج جميع اللاتين وغيرهم من ســـكان المدينة منها بسلام، حاملين معهم ما يستطيعون حَملَه من أموال وَمُمتلكات شخصية، وألزم من أراد مغادرة المدينة على أن يتركوا وراءهم الخيول والآلات والأدوات العَسكرية والسلاح.

شروط تسليم القدس للسلطان صلاح الدين الأيوبي

كان الشرط أن يَدفَع الفِرنجَةُ الصليبيون فِدية عشرة دنانير للرجل، وخمســـة دنانير على المرأة، ودينارِيـــن عن الطفل، وفي رواية أخـــرى يذكر البعض دينارًا عـــن الطفل، على أن

يَتِمّ الدفع خلال أربعين يومًا وبعدها يحق للمسلمين أسر من لم يَدفع الفدية (الأصفهاني 1964م، ص: 127؛ ابن الأثير 1965، ج11، 549؛ أبو شامة 1997، ص: 341، 332؛ الحنبلي 1996، ص: 144؛ ابن كثير1977، ج12، ص: 323 – 324؛ أبو الفداء ب. ت. ن، ج3، ص: 93؛ البنداري 1989م، ص: 311؛ ابن الوردي ج2، 1970، ص: 147؛ ابن العبري 1958م، ص: 221؛ بيبرس المنصوري 1993م، ص: 4؛ الحياري، مصطفى 1994، ص: 331؛ برجاوي، سعيد 1984م، ص: 396؛ عمران، محمود 1996، ص: 140؛ الشيخ، محمد 2001م، ص: 372؛ بردج، أنطوني، 1985م، ص: 198؛ معلوف، أمين 1998، ص: 248؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 60؛ يوسف، أفرام عيسى 2010م، ص: 218؛ زاهية الدجاني، 2007م، ص: 92). وهناك رواية انفرد بها صاحب تاريخ هرقل، أن صلاح الدين الأيوبي أثناء مفاوضاته مع باليان «حدد مقدار الفدية بأنها سوف تكون متساوية للغني والفقير على حدّ سواء، الرجل عشرون دينارًا والمرأة عشرة دنانير والطفل خمسة دنانير» إلا أن باليان طلب من السلطان صلاح الدين تخفيض تلك القيمة معتمدًا على مكانته لدى صلاح الدين (Eracles 1859, p: 91؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 60).

أعتقد أن رواية صاحب تاريخ هرقل غير صحيحة لأن جميع المصادر الإسلامية المعاصرة مثل العماد الأصفهاني وابن شداد وغيرهم ذكروا أن الفدية عشرة دنانير للرجل وخمسة دنانير للمرأة ودينار للطفل. كذلك اختلف أيضًا في المدة التي اتفق عليها صلاح الدين الأيوبي فيمن يتخلف عن الخروج من القدس من الفِرنجة الصليبيين بعد الأربعين يومًا، بينما ذكر صاحب تاريخ هرقل «أن المدة المحددة هي خمسون يومًا (Eracles1859, p: 94؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 61). وشهد على الاتفاق كل من: ابن بارزان، والبطرك، ومقدمَي الداوية والاسبتار (الأصفهاني 1964م، ص: 127).

ذكر باليان إبلين أنه يوجد بالقدس نحو عشرين ألفًا من الفقراء لا يمكنهم دفع الفدية، وعرض أن يدفع مبلغًا عن هؤلاء الفقراء، وَقَبِلَ السلطان صلاح الدين مبلغ مائة ألف

دينـــار، ولما كان باليان لا يملك هذا المبلغ، فتقرر إطلاق ســـبعة آلاف مـــن الفقراء مقابل ثلاثين ألـــف دينار (البنـــداري 1989م، ص: 311؛ رانســـيمان، 1968م، ج 2، ص: 752؛ عمـــران، محمود 1996، ص: 140؛ Stevenson 1968, p: 253) وطبعًا عرض الســـلطان صلاح الدين مشروع الاتفاق على كبار قادته» وحاورهم في السر والجهر، واســـتطلع خبايا ضمائرهم، واستكشف خفايا سرائرهم وفاوضهم في المصالحة المربحة، وقال إن الفرصة قد حانـــت وعلينا انتهازها (الأصفهاني 1964م، ص: 127؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 60)، وطلب منه أخوه الملك ســـيف الدين العادل إعفاء ســـبعة آلاف من الأسرى من دفع الفديـــة لفقرهم وعجزهم عن دفعها، فلم يجد صلاح الديـــن غضاضة في ذلك، بل إنه أمر برفع الفدية عن عشرة آلاف آخرين (الرمادي، جمال الدين 1958م، ص: 25). وهنا بَرهن الســـلطان صلاح الدين عن كونه منتصرًا كريمًا، حيث أطلق سراح العديد من الفرنجة دون فدية، (بردج، أنطوني، 1985، ص: 198؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 62).

تقول الروايات المعاصرة إن النســـوة اللواتي فَدين أنفســـهن وســـط الدموع، جئن إلى الســـلطان صلاح الدين يسألنه إلى أين يذهبن؛ لأن أزواجهن أو آباءهن قد ذُبحوا أو وقعوا في الأسر. وقد ردّ عليهن السلطان صلاح الدين بإطلاق سراح أقربائهن، كما أعطى لهؤلاء الأرامل واليتامى الهدايا ولكل حسب حالتها (رانسيمان 1968، ص: 753؛ عمران، محمود 1996، ص: 141؛ عطية، علي 1998، ص: 198؛ برجاوي، سعيد 1984، ص: 198، 397).

سمح السلطان صلاح الدين الأيوبي للمسيحيين من أهل الشام واليونانيين بالبقاء، كما سمح للبطريرك هرقل أن يَخرج من المدينة ومعه كل أمواله وذخائر الكنيسة ولم يَدفَع سوى عـــشرة دنانير فدية (الحنبلي 1996، ص: 144؛ ابن كثير1977، ج12، ص: 323 – 324؛ أبو الفداء ب. ت. ن، ج3، ص: 93؛ البنـــداري 1989م، ص: 311؛ ابن الوردي ج2، 1970، ص: 147؛ ابن العبري 1958م، ص: 221؛ المقريزي، ج1، ق1 1957م، ص: 122؛ بيبرس المنصوري 1993م؛ ص: 4، الحياري، مصطفى 1994، ص: 331؛ برجاوي، سعيد 1984م،

ص: 396؛ عمران، محمود 1996، ص: 140؛ الشـيخ، محمـد 2001م، ص: 372؛ بردج، أنطوني، 1985م، ص: 198؛ معلوف، أمين 1998، ص: 248؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 60؛ يوسف، أفرام عيسى 2010م ص: 218؛ زاهية الدجاني، 2007م، ص: 92).

وذكر باليان إبلين أنه يوجد بالقدس نحو عشرين ألفًا من الفقراء لا يمكنهم دفع الفدية، وعرض أن يدفع مبلغًا عن هؤلاء الفقراء، وقبل السلطان صلاح الدين مبلغ مائة ألف دينار، ولما كان باليان لا يملك هذا المبلغ، فتقرر إطلاق سبعة آلاف من الفقراء مقابل ثلاثين ألف دينار (البنداري 1989م، ص: 311؛ المقريزي، ج1، ق 1، ص: 122؛ رانسـيمان، 1968م، ج 2، ص: 752؛ عمـران، محمود 1996، ص: 140؛ Stevenson 1968, p: 253)، وَطَلَبَ منه أخوه الملك سـيف الدين العادل إعفاء سبعة آلاف من الأسرى من دفع الفدية لفقرهم وعجزهم عن دفعها، فلم يجد صلاح الديـن غَضاضَة في ذلك، بل إنه أمر برفع الفدية عن عشرة آلاف آخرين (الرمادي، جمال الدين 1958م، ص: 25).

هنا، برهن صلاح الدين عن كونه منتصرًا كريمًا، حيث أطلق سراح العديد من الفرنجة دون فديـة، (بردج، أنطوني، 1985، ص: 198؛ عبد الوهاب، ياسر 2022م، ص: 62) وقد «حصل لبيت المال ما يقارب مائة ألف دينار، وبقي من بقي تحت رِق وأسار». (الأصفهاني 1964م، ص: 129). وتقول الروايات المعاصرة إن النسـوة اللواتي فَدين أنفسـهن وسط الدموع، جئن إلى السلطان صلاح الدين يسألنه إلى أين يذهبن؛ لأن أزواجهن أو آباءهن قد ذُبحوا أو وقعوا في الأسر. وقد ردّ عليهن السـلطان صلاح الدين بإطلاق سراح أقربائهن، كما أعطى لهؤلاء الأرامل واليتامى الهدايا ولكل حسب حالتها (رانسيمان 1968، ص: 753، عمران، محمود 1996، ص: 141؛ عطية، علي 1998، ص: 199؛ برجاوي، سـعيد 1984، ص: 198، 397).

وَتْجدر الإشـارة إلى أن المدينـة وَحامِيتها الفرنجية الصليبية كانـت تحت رحمة القوات

الأيوبية، وكان بداخل المدينة أصدقاء مُخلصون للمسلمين من المسيحيين الشرقيين، والذين كانوا يُشكلون غالبية سكان المدينة وكانوا مُضطهدين من قبل الفِرنجة الصليبيين (قاسم عبده قاسم وعلي السيد علي 1995، ص: 66). وَتُشير بَعض المراجع المتخصصة إلى تآمر الأرثوذكس في بيت المقدس مع السلطان صلاح الدين الأيوبي، وأن ثمة اتصالات سريّة تَمّت بين الطرفين، تعهّد فيها الأرثوذكس بفتح أبواب المدينة لجيش صلاح الدين (Grousset, 1946, vol. 2, pp: 811 – 812).

وصوّر المؤرخون عملية خروج الفرنجة الصليبيين من القدس بأنهم باعوا متاعهم «بالمجان في سوق الهوان» واضطروا إلى ترك الكثير منه لثقله وصعوبة حمله (عاشور، سعيد، ج2، 1978م، 790).

تَسَلّم السلطان صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس يوم الجمعة السابع والعشرين من رجب عام 583ه – الثاني من تشرين الأول / أكتوبر 1187م، وصادف اليوم الذي يجري فيه الاحتفال بعيد الإسراء، ولم تَتَعَرّض دار من الدور للنهب، ولم يحلّ بأحد من الأشخاص مكروه، إذ صار رجال الشرطة بناء على أوامر صلاح الدين يطوفون بالشوارع والأبواب يَمْنَعون كل اعتداء على المسيحيين. ورُفعت الأعلام وعندما سمع المسلمون بفتح بيت المقدس أتوه رجالًا وركبانًا من كل جهة لزيارته، وَجَلَسَ صلاح الدين بالمخيم خارج بيت المقدس للقاء الأكابر والأمراء والعلماء الذين أتوه من كل مكان لزيارة بيت المقدس وتقديم التهنئة بالفتح القدسي، ولما كان يوم الجمعة التاسع من تشرين الأول / أكتوبر 1187م – الرابع من شعبان 583هـ، (أبو شامة 1997م، ج3، ص: 345) حَضَرَ المسلمون بأعداد هائلة إلى الحرم الشريف، وعندما حانت صلاة الجمعة أوعز صلاح الدين إلى القاضي محي الدين بن الزكي[1] لِيخطب خطبة الجمعة، فَصَعَدَ المنبر وخطب خطبة بديعة دعا فيها للخليفة

(1) محي الدين بن الزكي: وُلِد عام 550هـ، وكان إمامًا طويل الباع في الإنشاء والبلاغة فصيحًا مفوهًا كامل السؤدد. وخطبته يوم فتح القدس من أبلغ الخطب وأشهرها. وتوفي في دمشق في السابع من شهر

الناصر العباسي (1180 – 1225م) والسلطان صلاح الدين الأيوبي. (أبو شامة 1997، ج3، ص: 345، ابـــن واصل 1957م، ج2، ص: 218 – 219؛ ابـــن العماد، مجلد 2، ج4، 1979، ص: 338).

وترك الملك العزيز[1] خزانة سلاحه بالقدس كلها، وكانت كثيرة جدًا، وكان من جُملة ما شرط عـــلى الفرنج أن يتركوا خيلهم وَعِدّتَهم فَتَوفـــر بذلك عدد البلد (ابن واصل 1957م، ج2، ص: 242).

إعادة الطابع الإســلامي لمدينة القدس وإزالة مــا أضافه الفِرنْجَة الصليبيون في المدينة

عَمِلَ السلطان صلاح الدين الأيوبي على إعادة الطابع الإسلامي للمدينة، لاسيما منطقة الحرم، وســـبب ذلك إقامة الخطبة العباســـية من جديد من مِنبَر المسجد الأقصى يوم الجمعة التالية؛ ولذلك طَلَبَ من أمرائه ورجاله المقربين إزالة كل الإضافات العمرانية التي أدخلها فرسان الداوية في المســـجد الأقصى، مثل الكنيســـة وقاعة الطعام وأماكن السكن. (العماد الأصفهاني 1964، ص: 140 – 144) «وكان فتحًا عظيمًا شـــهده مـــن أهل العلم وأرباب الخـــرق خلق عظيم، بحيث لم يتخلف معروف من الصلحاء والعلماء، وارتفعت الأصوات بالدعـــاء والتهليل، وأمر بتنظيف المســـجد الأقصى وما حوله من الأفنيـــة، وَهَدَمَ ما أقامه

شـــعبان عام 598هـ عن عمر يناهز 48 سنة، ودفن في سفح جبل قاســـيون (ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ4، 1972 – 1986م، 2229 – 237؛ أبو شـــامة 1997م جـــ3، ص: 379 – 380؛ ابن العماد، جـ4، مجلد 2، ص: 337 – 338.

(1) العزيـــز أبو الفتح عماد الدين ابن صلاح الدين ولـــد في القاهرة في الثامن من جمادى الأولى عام 567هـ / 1171م، وهو ثاني أبناء الســـلطان صلاح الدين، نائبًا عـــن والده في مصر، «وكان ملكًا مباركًا كثير الخير واســـع الكرم محســـنًا إلى الناس معتقدًا في أرباب الخير والصلاح»، تُوفي في يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شـــهر محرم عام 595هـ / الثالث من كانون الأول / ديسمبر عام 1197م (ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، جـ3، ص: 251 – 253).

الفرنجة الصليبيون من مبانٍ، «وفرشــه بالأبســطة الجميلة بدلًا من الحصر البالية، كما أمر بتعليق القناديل وإبطال الأباطيل وأبرز المحراب القديم الذي كان الفرنج قد طرحوه جانبًا، كما وضع منبرًا جميلًا» (الرمادي، جمال الديــن 1958م، ص: 35، الدجاني، زاهية 2007م، ص: 93)، ودخل السلطان الصخرة وغسلها بماء الورد» (الحنبلي 1996، ص: 145).

وهناك قول آخر، إن المظفر تقي الدين هو الذي أحضَرَ «أحمالًا من ماء الورد وتولى بيده كَنس ســاحاتها وعراصها، ثم غَسلها بالماء مرارًا حتى تَطهّرت، ثم أفاضَ عليها ماء الورد، ثم طَهَّرَ حيطانها وَغَسَــلَ جُدرانها، ثم بَخَّرها بمخامر الطيب، وَفَرّقَ مالًا كثيرًا على الفقراء «(ابن واصل، ج2، 1957م، ص: 230). ورتّب صلاح الدين في قبة الصخرة إمامًا حســنًا، وأوقــف عليها عقارًا وأرضًا وبســتانًا وَحمَلَ اليها وإلى محراب المســجد الأقصى مصاحف وأجــزاء من القرآن الكريم (الرمادي، جمال الدين 1958م، ص: 35) كما رَتَّبَ في المســجِد الأقصى من يقوم بوظائف الخطبة والإمامــة (ابن واصل ج 2، 1957، ص: 230). وجعل كنيســة صندجة مدرسة للفقهاء الشــافعية، ووقف عليها وقوفًا جليلة وجعل عين البطرك رباطًا للفقراء (ابن واصل ج 2، 1957، ص: 230).

وبادر صلاح الدين بعد فَتح القدس بإرســال ســفارة إلى إمبراطــور الدولة البيزنطية إسحق الثاني أنجليوس ليخبره بما تَمَّ على يَديه من الفتوح وَيُسلّم إليه مائة وتسعين من رعايا الإمبراطورية البيزنطية كانوا قد وَقَعوا في يده أثناء حُروبه ضد الفرنجة الصليبيين (عاشور، ســعيد 1976، ص: 795) فردَّ عليه الإمبراطور البيزنطي مهنّئًا على فَتح القدس (المقريزي، ج1، ق1، 1957م، ص: 124؛ عاشور، سعيد ج2، 1976م، ص: 795).

أما عن موقف اليهود، فكانوا أول من فَرح وهلّل لطرد الفرنجة الصليبيين من القدس، وقد أشار الشــاعر اليهودي الإســباني يهودا الحرزي الذي زار القدس بين عامي 1216 – 1217م إلى إنَّ فَتح الســلطان صلاح الدين للقدس أعقَبَه هِجرة عدد كبير من اليهود إليها،

وإن السلطان صلاح الدين نفســه لم يَمنَعَهم من الإقامة في المدينة (عاشور، سعيد 1976م، ص: 795؛ Grousset, vol. 2 ,1943, pp: 821 – 822).

رَتَّبَ الســلطان صلاح الدين الأيوبي، عدة دواوين في القدس، في كل ديوان منها عدة من النوّاب من المصريين، ومنهم الشــاميون، فمن أخذ من أحد الدواوين خطأ بالأداء انطلق مع الطلقاء، بعد عرض خطّه على من بالباب من الأمناء والوكلاء. فذكر لي من لا أشــك في مقاله أنه كان يحــضر في الديوان ويطّلع على حاله فربما كتبوا خطأ لمن نقده في كيســهم، ويَلبس أمر تلبيســهم، فكانوا شركاء بيت المال لا أمناءه فخانــوه على ما حصل لكل من الغنى والنفع وما أضعناه. ومع ذلك حَصَلَ لبيت المال ما يقارب مائة ألف دينار، وبقي من بقي تحت رق وأسار، ينتظر المدة المضروبة، والعجز عن الوفاء بالقطيعة المطلوبة (الحيارى، 1994، ص: 167).

أدرك الســلطان صــلاح الدين الأيوبي ضَرورة تحصين ســور المدينــة وتقويته ليصمد أمام الحصار والهجوم في المســتقبل (الحيارى، 1992م، ص: 188 – 189) وتجديد ما تهدم منه، كما، وَحَفَر حول الســور الخنادق، لئلا يسهل الاقتراب منها. وجدد أبراجًا حربية من بــاب العمود إلى باب الخليل وكانت الأولوية الأولى بالنســبة لصلاح الدين الحرم القدسي الشريف، وكان يعمل بيده في ذلك، ويشــارك العمال في نقل الحجــارة، والصناع في أعمال البناء (عارف العارف 1961م، ص: 180) ومن أعماله توســيع جامع الجبل «جبل الطور» بناء على رســالة كتبها القاضي الفاضل باسم أبناء القدس، وأرسلها إلى صلاح الدين، وقد طَلَبَ فيها توســيع جامع الجبل، فَوَسَّــعه (عارف العارف 1961م، ص: 181)، أضف إلى ذلك أنه قام «بعمل أربطة والمدارس، فجعل دار الاســبتار مدرسة للشافعية، وهي في غاية ما يكون من الحسن.

وبعد أن أنهى الســلطان صلاح الديــن أعماله في القدس وَرَتَّــبَ أمورها، غادرها يوم الجمعة وفق الخامس والعشرين من شعبان عام 583هـ – الثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر

1187م، «فلـــما فرغ من أمر البلد ســـار إلى مدينة صور» (ابن الأثـــير، ج11، 1965م، ص: 553).

الخاتمة

بعد الانتصار الإســـلامي في مَعرَكَةَ حطين عام 583ه / 1187م، بَعَثَ الســـلطان صلاح الدين الأيوبي قواته وسراياه لفتح المدن الإسلامية وَتخَليصَها من قبضة الفرنجة الصليبيين. ويبدو الفارق واضحًا في أسلوب المعاملة بين الطريقة التي عامل بها السلطان صلاح الدين الأيوبي عندما دَخَلَ القـــدس عام 1187م / 583ه وبين طريقة دخـــول الفرنجة الصليبيين للقدس عام 1099م / 492ه، فقد أظهر المسلمون الظافرون روح التسامح والعفو والتزموا بحســـن معاملة الفرنجة الصليبيين، وعلى حين أحدَثَ الفِرِنْجَـــةُ الصليبيون مَذبحة بشرية رهيبة حين دخلوها وخاضوا في دماء المسلمين إلى ركب الخيل، كما اعترف بذلك المؤرخون اللاتين أنفسهم (الشيخ، محمد 2001م، ص: 373). وجرت مفاوضات شاقة لتسليم المدينة دون قتال، وبعد مشاورات السلطان مع القادة، وافق على الطلب الفرنجي الصليبي مقابل دفع فدية، وبدأ الســـلطان صلاح الدين الأيوبي بإزالة المظاهر العمرانية الفرنجية الصليبية من القدس وإضفاء الصبغة الإسلامية على المدينة المقدسة.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير (ت 630هـ / 1232م) أبو الحسن علي بن أبي الكرم الملقب عز الدين. (1965). **الكامل في التاريخ**. 12 جزءًا. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

- الأصفهاني (ت597هـ / 1201م) عماد الدين محمد بن محمد بن حامد. (1964). **الفتح القسي في الفتح القدسي**. تحقيق: محمد محمود صبح. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

- بردج، أنتوني. (1985). **تاريخ الحروب الصليبية**. ترجمة: أحمد غسان سبانو ونبيل الجيرودي. دمشق: دار قتيبة.

- البنـــداري (ت 622هـ / 1225م) الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. (1989). **ســـنا البرق الشـــامي (562هـ / 1166م – 583ه / 1187م)**. ط3. تحقيق ودراسة وتعليق: الدكتورة فتحية عبد الفتاح النبراوي. الرياض: دار اللواء.

- البيشـــاوي، ســـعيد عبد الله. (2014). **إقطاعية نابلس في عصر الحـــروب الصليبية 1099 – 1291**. الطبعة الثانية. رام الله: دار الشيماء للنشر والتوزيع. عمان: جسور ثقافية للنشر والتوزيع.

- الحريـــري (ت 926ه / 1520م) أحمد بن علي بن المغربي. (1981). **الإعلام والتبيين في خروج الفرنج الملاعين على ديار المســـلمين**. تحقيق وتعليق على النص: الدكتور ســـهيل زكار. دمشق: مكتبة دار الفلاح.

- الحنبلي (ت 876هـ / 1471م) أحمد بن إبراهيم. (1996). **شفاء القلوب في مناقب بني أيوب**. تحقيق: مديحة الشرقاوي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

- الحياري، مصطفى. (1994). **القدس في زمن الفاطميين والفرنجة**. عمان: المعهد الملكي للدراســـات الدينية.

- الحيـــاري، مصطفى. (1994). **صلاح الدين «القائد وعـــصره»**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- الحياري، مصطفى. (1992). «القدس تحت حكم اللاتين 1099 – 1187». في «**القدس في التاريخ**. ترجمة وتحرير: دكتور كامل العسلي. عمان: عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية.

- ابن خلكان (ت 681ه / 1282م) شـــمس الدين أبو العباس أحمد بن عمر. (1972 – 1986). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. 8 أجزاء. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

- الدجـــاني، زاهية. (2007). **الناصر صـــلاح الدين الأيوبي قاهر الصليبيـــين في حطين**. بيروت: دار الكتاب العربي.

- الذهبي (ت 748هـ / 1348م) أبو عبد الله شـــمس الدين محمـــد بن أحمد بن عثمان. (1999). **تاريخ**

دول الإسلام. جزآن. تحقيق: حسن اسماعيل مرة. بيروت: دار صادر.

– رانسيمان، ستيفن. (1968). **تاريخ الحروب الصليبية**. 3 أجزاء. ترجمة: السيد الباز العريني. بيروت: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

– الرمادي، جمال. (1958). **صلاح الدين الأيوبي**. القاهرة: مطابع الشعب.

– زايد، عبد الحميد. (2000). **القدس الخالدة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– سبط بن الجوزي (ت 654ه / 1257م) أبو المظفر شمس الدين يوسف ابن قزاوغلي. (1951). **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**. ج8، قسمان. حيدر آباد – الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

– سعداوي، نظير حسان. (1957). **التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

– سميث، جوناثان رايلي. (1989). **الإسبتارية» فرسان القديس يوحنا في بيت المقدس وقبرص 1050 – 1310م**». ترجمة: العميد الركن صبحي الجابي. الطبعة الأولى. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

– السيد، علي أحمد. (1998). **الخليل والحرم الإبراهيمي في عصر الحروب الصليبية 1099 – 1187م / 492 – 583هـ**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي.

– أبو شامة (ت 732هـ / 1267م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان شهاب الدين. (1997). **الروضتان في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، 3 أجزاء. تحقيق: إبراهيم الزيبق، الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.

– ابن شداد (ت 632هـ / 1234م) بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع. (1962). **النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية**. تحقيق: الدكتور جمال الدين الشيال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– الشيخ، محمد محمد مرسي. (2001). **عصر الحروب الصليبية في الشرق**. الإسكندرية: د. ن.

– مؤرخ مجهول. (2002). **ذيل وليم الصوري**. ترجمة: حسن حبشي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– ابن العبري (ت 685هـ / 1286م) غريغوريوس أبو الفرج أهارون الملطي. (1958). **تاريخ مختصر الدول**. تحقيق: الأب أنطون صالحاني اليسوعي. الطبعة الثانية. بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

– العارف، عارف. (1961). **المفصل في تاريخ القدس**. الطبعة الأولى. القدس: مكتبة الأندلس.

– عاشور، سعيد. (1975 – 1976). الحركة الصليبية. . صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في **العصور الوسطى**. جزآن. الطبعة الثانية. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

- عبد الحميد، صبحي. (1983). **معارك العرب الحاسمة**. الطبعة الثالثة. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- عبد الوهاب، ياسر مصطفى. (2022). **صلاح الدين الأيوبي في المصادر الأوربية**. الطبعة الأولى. دمشق: نور حوران.
- عبد الوهاب، ياسر مصطفى. (2022). **أسرة إيبلين في بلاد الشام وقبرص زمن الحروب الصليبية**. الطبعة الأولى. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- العسلي، بسام. (1990). **الأيام الحاسمة في تاريخ الحروب الصليبية**. عمان: دار النفائس.
- العسلي، كامل. (1981). **معاهد العلم في بيت المقدس**. عمّان: الجامعة الأردنية.
- عطية علي سعود. (1998). **تاريخ الحروب الصليبية**. الطبعة الثانية. عمان: جامعة القدس المفتوحة.
- العريني، السيد الباز. (1963). **الشرق الأوسط والحروب الصليبية**، جزآن. القاهرة.
- عمران، محمود سعيد. (1996). **تاريخ الحروب الصليبية «1095 – 1291م**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عمر كمال توفيق. (1958). **مملكة بيت المقدس الصليبية**. الطبعة الأولى. الإسكندرية: مطبعة رويال.
- ابن العماد (ت 1089هـ / 1679م) أبو الفلاح عبدالحي بن علي بن محمد. (1979). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. 8 أجزاء في أربعة مجلدات. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو الفداء (ت 732هـ / 1231م) إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه. (د. ت. ن). **المختصر في أخبار البشر**. تحقيق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب وآخرون. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المعارف.
- قاسم، قاسم عبده، وعلي، علي السيد. (1995). **الأيوبيون والمماليك**. الطبعة الأولى. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- ابن كثير (ت 774هـ / 1273م) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1977). **البداية والنهاية في التاريخ**، 12 جزءًا. الطبعة الثانية. بيروت: دار الفكر.
- ماير هانز ابرهارد. (1990). **تاريخ الحروب الصليبية**. ترجمة وتعليق: عماد الدين غانم. الطبعة الأولى. طرابلس: مجمع الفاتح للجامعات.
- مجير الدين الحنبلي (ت 927هـ / 1521م) أبو اليمن عبد الرحمن بن مجير الدين الحنبلي. (2009). **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**. جزآن، في مجلد. عمان: منشورات وزارة الثقافة الأردنية.
- محمود، شفيق جاسر. (1989). **القدس تحت الحكم الصليبي ودور صلاح الدين في تحريرها 1099 –**

1244م / 492 – 642ه. الطبعة الأولى. عمان: الكاتب نفسه.

– مصطفى، شـــاكر. (2003). **صلاح الديـــن «الفارس المجاهد والملك الزاهـــد المفترى عليه**. الطبعة الثانية. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.

– معلوف، أمين. (1998). **الحروب الصليبية كما رآها العرب**. ترجمة: د.عفيف دمشقية. الطبعة الثانية. بيروت: دار الفارابي.

– المقريزي (ت 853هـ / 1442م) تقي الدين أحمد بن علي. (1957). **السلوك لمعرفة دول الملوك**. تحقيق: محمد مصطفى زيادة. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة دار الكبت.

– المنصوري، بيـــبرس (ت 725هـ / 1324م). (1993). **مختار الأخبـــار (تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702ه**. تحقيق: دكتور عبد الحميد صالح حمدان. الطبعة الأولى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

– ابن واصل (ت 697هـ / 1298م) جمال الدين محمد بن ســـالم. **مفـــرج الكروب في اخبار بني أيوب**. جزآن. تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة: المطبعة الأميرية.

– ابن الوردي (ت 749هـ / 1349م) زين الدين عمر بن مظفر بن عمر. (1970م / 1389هـ). **المختصر في أخبار البشر**. جزآن. الطبعة الأولى. بيروت: دار المعرفة.

– يوســـف، أفرام عيســـى. (2010). **الحملات الصليبية كما يرويها المؤرخون السريان**. الطبعة الأولى. بيروت: دار الطليعة.

المراجع الأجنبية

– Ambroise. (1941). The Crusade if Richard Lion – Heart, Tr. From the old French, by M. J. Hurbert, New York.

– Besant, W. and Palmer, E. H. (1888). Jerusalem» The City of Herod and Saladin». London.

– Eracles. (1859). L'stoire d'Eracles Empereur et conquest de terre d'outre mer. . Ed. R. H. C. – H. Occ. , Paris.

– Ernoul. (1871). Le Chronique d'Ernoul et Bernard le tresorier, ed. Mass Latrie, Paris.

– Fuller, J. F. C. , Decisive Battles. (1950). Their influence upon history And civilization. part 1. London.

– Grousset, Rene. (1943 – 1946). Histoire des Croisades. 3 vols. Paris. `943 – 1946.

– Jean d' Ibelin, Le livre d' Jean Ibelin. (1881). Assises de Jerusalem. tome1, Paris.

– Kedar, B. (1982). The Patriarch Eracllus in Qutremer studies in the History of the Crusading kingdom of Jerusalem.

– Rey. (1869). Les Families d'outre – mer de du cang. Paris.

– Smith, Jonthan Riley. (1973). The Feudel nobility in the Latin Kingdom of Jerusalemm. London.

– Stevenson, W. B. , (1968). The Crusaders in the east Beirut.

– William of Tyre. (1943). A history of Deeds done beyond the sea. Tr. By Babcock and Krey, 2 vols. NewYork.

نظرية
الدولة الحديثة

الإطار العلمي الحاكم
للتخطيط للتحوُّل نحو
الدولة الحديثة

د. محمد علي جعفر
متخصص في التخطيط للسياسات والحوكمة

دار أبعاد للطباعة والنشر
لبنان - بيروت - منطقة الحمرا
شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4
ص.ب: 7179 – 113 بيروت – لبنان
00961-71-841086
abaaddar@gmail.com

القدس وأهم الحروب
التي جرت على أرض فلسطين في العصور القديمة

أ.د زيدان عبد الكافي كفافي

رئيس جامعة اليرموك الأسبق.

نقضي ليلنا ونهارنا أمام التلفاز نرقب الحرب اللعينة التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة، وقررنا أن نكتب هذه المقالة لنبين أن هذا صراع يعود إلى الصهيونية التي تبنت الادّعاء التوراتي بتأسيس دولة لأبناء يعقوب (اسمه التوراتي إسرائيل) في حوالي 1000 قبل الميلاد واستمرت ما يقارب سبعين سنة، ثم القضاء على ما تبقى من بقاياها (اليهودية) على يد القائد الكلداني نبوخذ نصر في حوالي 586 قبل الميلاد.

جاءت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر لتقول بوجود «حق تاريخي لليهود في فلسطين «أرض الميعاد»، وهو ما أثبتت دراسات كثيرة خطله، بما فيها دراسات للمؤرخين والآثاريين الإسرائيليين الجدد، بمن فيهم المؤرخ شلومو ساند الذي درس «اختراع أرض إسرائيل»، واختراع «شعب إسرائيل» في مصنفين بحثيين طويلين.

نستطيع أن نعرّف الحرب على أنها صراع بين مجموعتين من البشر تستخدمان العنف والقتل في سبيل تنفيذ رغبات المنتصر على المنهزم بالقوة ورغمًا عنه. كما ويمكننا الإضافة

بأن الحرب هي صراع بين دولتين تقوم لتنفيذ مآرب السياسيين الاقتصادية في أي بلد بكل الوسائل ومنها القوة. كان اليونانيون القدماء يرون أن السبيل لاستمرارية دولتهم هو القيام بالحرب، ومن هنا كان الصراع بين «أثينا» و«إسبارطة». ولنا في أدبيات «الإلياذة» و«الأوديسة» خير مثال على هذا، حيث نجد أن خطاب وداع «هيكتور Hector» يخلو من أي إشارة تشير إلى نهاية الحرب بين الطرفين، بل هو يتأسف لسخافة حرب طروادة. ونراه في مشهد حين يأخذ ابنه بين ذراعيه ويركع ويصلي أمام الإله «زيوس»، ليس لطلب ما يعتلج بداخله بل بطلب أن ترقد روحه بسلام، لكن تمنى ديمومة الحياة للمحارب، الذي كان أفضل من والده في المهارات الحربية. (Klassen 1992: 868. VI). لقد أظهرت الملاحم الهوميرية (Homeric Epics) أن الحرب مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحكم الآلهة، على الرغم أنه من الصعب الإشارة إلى تسمية الآلهة جميعها باسم آلهة الحرب. وكانت «أثينا» تكافئ الأبطال الذين خرجوا من الحرب منتصرين.

يقودنا هذا الكلام للحديث بشكل موجز جدًا لمفهوم الحرب في الديانات السماوية الثلاث، ففي الديانة اليهودية يوصف «يهوه» بأنه مقاتل ومحارب وقائد للحملات العسكرية اليهودية ضد أعدائهم (Klassen 1992: 869). كما تصف الأسفار التوراتية «يهوه» بأنه «رجل الحرب» (الخروج 15: 3). وعلمًا أن رسالة السيد المسيح (عليه السلام) توصف بأنها رسالة سلام للناس، ومن تعاليم المسيح «أحبّوا أعداءكم» (لوقا 6: 28، 35)، إلاّ أن بعضًا من الآيات في الإنجيل تذكر بأن من صفاته بأنه كان «محارب» (Klassen 1992: 869 – 871). وأما في الديانة الإسلامية فإن الجهاد في سبيل الله هو الطريق الذي يؤدي للحياة الأبدية السعيدة في الجنة.

وتُجمع هذه الديانات السماوية الثلاث على قدسية مدينة القدس الشريف، ففيها بنيت

المعابد والكنس والكنائس والمساجد والجوامع من العصور القديمة وحتى الحاضر، وترتفع فيهـــا الآن الصوامع والمآذن منادية للصلاة والتعبـــد لله. وظل التعايش بين الأديان الثلاث سلميًّا في عهد الإسلام ما عدا فترة الحكم الصليبي، الذين ذبحوا اليهود والمسيحيين العرب إضافة للمســـلمين في فترة حكمهم على القدس وفلســـطين، وبعد هزيمـــة الصليبيين قام القائد المســـلم صلاح الدين الأيوبي بالســـماح بعودة اليهود إلى القدس ليعيشوا بسلام تحت الحكم الإسلامي، واستمر هذا التعايش السلمي حتى ظهور فجر الصهيونية المعاصرة التي تأسســـت على الادّعاء بأن «الحقوق الدينية» تفضي إلى «حقوق سياسية سيادية» وهو ادّعاء تدحضه تجارب التعايش بين الأديان في كل أرجاء العالم في ظل السيادات الوطنية لكل دولة على إقليمها وشعبها وحكومتها.

إذًا، تبدأ الحروب عادة بسبب أن أمة أو شعبًا أو قبيلة تريد بسط سيطرتها وفرض إرادتها على شعب آخر بالقوة. وهذه الظاهرة العدائية المتكررة والتي تفصل بين الشعوب بدأت منذ بداية الإنســـانية، وحسبما ذكرته الكتب الدينية السماوية فإن أولها كان بين الأخوين «قابيل» و«هابيـــل»، حيث قتل الأول الثاني. ومنذ ذلك الوقت والإنســـان يســـخّر وقتًا طويلًا من وقته، ويوظف ذكاءه في اختراع الأســـلحة وصناعتها، التي يستطيع بواسطتها التغلب على الآخر، بل القضاء عليه وســـحقه. وعلى هذا الأساس نستطيع القول، إن صناعة الأسلحة الحربية كانت ولا تزال هي المؤشر على التقدم التقني لدى الأمم. كما نشـــير إلى أنه يشارك في كل حرب طرفان أو أكثر، ومن هنا فإن شـــكل المعركة أو الحرب يتم تقييمه في ضوء نتيجة المعركة من خلال تكتيكها من دفاع أو هجوم، أي خطة الحرب. على أي حال، فإن للحرب نتيجة وتأثيرات سلبية وإيجابية متبادلة بين أطرافها، لكنها تنتهي برابح وخاسر.

وقبل الخـــوض بالحديث عن الحروب، فإننا نعدد أدناه وســـائل الحرب في تلك الفترة،

وهي:

1. عربة القتال The Chriot.

2. سلاح الفرسان Cavalary.

4. القوس The bow.

5. النشاب The Arrow.

6. الرمح The Spear.

7. السيف The Sword.

7. الجعبة The Quiver.

8. المقلاع The Sling.

9. القنوة / الدبسة / الهراوة The Mace – head.

10. الفأس Axe.

11. الدرع Shield / Armor.

12. الخوذة The Helmet.

وللدفـــاع عن المدن والبلدات الرئيســـية، كان لا بد من حمايتها ببناء أســـوار لها بوابات رئيســـية تغلق وتفتح بإحكام، ويحميها حرس بُنيت له غرف على المداخل الرئيســـية. وتعدّ تحصينات تل السلطان / أريحا التي تعود لما قبل عشرة آلاف عام (الشكل1)، والتي كشفت عنهـــا الحفريات الأثرية التي قامت بها كاثلين كنيـــون في الفترة بين أعوام 1952 – 1958م، أقدم التحصينات التي كشفت حتى الآن في العالم (Nigro ;1957 ;1960 Kenyon 2023).

شكل 1: استبناء لواحة تل السلطان ولأقدم برج دفاعي في العالم وجد في تل السلطان / أريحا

(رسم Lorenzo Nigro وبإذن منه)

كما أنه وفي حالات خاصة في العصر الحديدي الثاني بُنيت أسوار مزدوجة (Case – mate Walls) أو بُنيت منحدرات زلقة تلتصق بالسور، وتنتهي نهايتها بخندق (Glacis)، ويعتقد أن وظيفة هذا النوع من التحصينات هو عدم تمكين العربات من الوصول للأسوار الدفاعية، وكذلك عدم تمكين المنجنيقات من ضرب الأسوار. ومن أفضل الأمثلة على الأسوار في العصور الحديدية (1200 – 586 قبل الميلاد) في فلسطين علينا مراجعة نتائج الحفريات الأثرية التي جرت في دير البلح وتل العجول وتل الدوير وتل المتسلم (مجدو) وتل بيسان وتل وقاص (شكل2) في فلسطين (Yadin 1968: 50 – 71; 1963:287 – 290; 1958: 2 – 21).

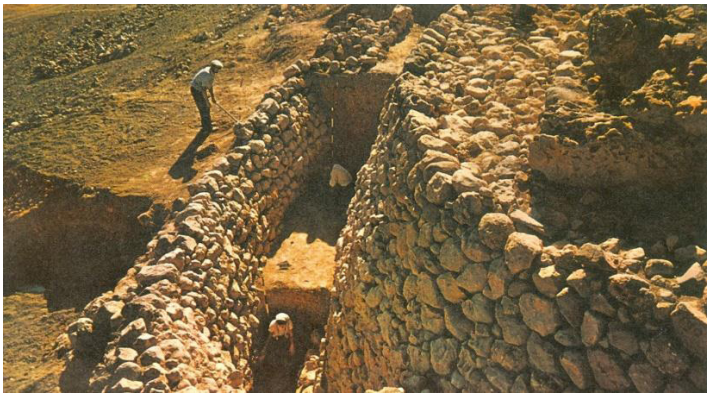

شكل 2: النظام الدفاعي لمدينة تل وقاص (Hazor) في العصر البرونزي الوسيط (حوالي 2000 – 1550 قبل الميلاد)

وللتعرف على المزيد من المعلومات حول الحروب التي جرت في الشرق الأدنى القديم في العصور القديمة، علينا دراسة المعلومات الواردة في الكتابات الرافدية والفرعونية القديمة والمكتشـفات الأثرية، وأن لا نلقي بالًا لما ذكرته التوراة لأنها متحيزة. ونقدم أدناه وبإيجاز شديد دراسـة لبعض المعارك التي جرت على أرض فلسطين، مع التركيز على فترة النصف الأول من الألف الأول قبل الميلاد.

وقعت فلسطين خلال النصف الثاني من الألف الثاني قبل الميلاد (حوالي 1550– 1200 قبل الميلاد) تحت السيطرة المصرية كغيرها من مناطق بلاد الشام الواقعة للجنوب من مدينة حلب الحالية. وقامت مناطق متعـددة من هذه البلدان بالثورة على الحكم المصري، فما كان مـن الملوك المصريين إلاّ أن أرسـلوا حملات لقمع هذه الثورات، ومـن أهم هؤلاء الملوك تحوتمس الثالـث (حوالي 1490 – 1436 قبل الميلاد) الذي جرّد 17 حملة على بلاد الشـام. ومن أهم هذه المعارك معركة تل المتسلم «مجدو»، التي جرت في حوالي 1480 قبل الميلاد بين سكان بلاد الشـام تحت قيادة ملك قادش الواقعة على نهر العاصي والقوات المصرية بقيادة تحوتمس الثالث. وجميع تفاصيل هذه المعركة مسـجلة في الوثائق المصرية المعاصرة، وبشكل رئيسي على جدران معبد أمون رع في الكرنك (طيبة، الأقصر). وتذكر النصوص أن الجيش

المصري عسكر في مدينة غزة قبل التوجه لساحة المعركة في منطقة سهل مرج ابن عامر. وحفاظًا على هيبة الفرعون قرر أن يسلك أصعب طريق وأقصرها في المعركة عند مهاجمته المدينة. وأنقل ترجمة النص باللغة الهيروغليفية للإنكليزية حول هذا الأمر، إذ تقول:

«They will say, these enemies whom Re abominates: «Has His Majesty set out on another road because he has become afraid of us? – so they will speak» (Yadin 1963: 102).

ونذكر بهذه المناسبة أن موشيه دايان وفي حرب حزيران / يونيو 1967، سلك نفس الدرب الذي سلكه تحوتمس الثالث في هجومه على سيناء... فهل يسلك الإسرائيليون وحلفاؤهم في هجومهم على غزة الحالي الدرب نفسه؟

سقطت القوى العظمى في بلاد النيل والأناضول ووادي الرافدين في حوالي 1200 قبل الميلاد لعدة أسباب، منها تحول مناخي في مايسنيا / اليونان وهجرة سكانها ومهاجمتهم للأناضول ولسواحل مصر الشمالية، كما سقطت بابل بيد الآشوريين. هذا كله أتاح المجال للمجتمعات المحلية في بلاد الشام لتشكل وحدات سياسية، مثل الدول الآرامية والفينيقية والعمونية والمؤآبية والأدومية والإسرائيلية. كما أقام شعب البلست دولة لهم على سواحل البحر المتوسط الجنوبية والجنوبية الغربية، ولا ننسى المدن الكنعانية التي كانت موجودة في الداخل الفلسطيني. إذًا، كانت فلسطين موزعة جغرافيًا بين سكانها الكنعانيين الأصليين الذين اعتنق بعضهم الديانة اليهودية (ولا نعرف التاريخ الدقيق لهذا)، وشعب البلست الذين استطاعوا أيضًا التمدد داخل البلاد بعد الصراع مع أهل المنطقة بغض النظر عن ديانتهم. وللمعلومة فإن المصادر التاريخية المكتوبة لم تُشرْ على الإطلاق إلى خروج قوم من مصر وقدومهم إلى فلسطين، ولا أنهم قاموا بحروب ضد المدن الكنعانية واحتلوها بالقوة، وكل هذا من اختراع النصوص التوراتية، كذلك لا نعلم من هو الإله الذي وعد الإسرائيليين بالأرض الموعودة، هل هو «يهوه» أم «إيلوهيم»، فهم قد غيّروا إلههم أكثر

من مرة. بناء عليه نستطيع القول إن هناك معارك توراتية غير موجودة حصلت على أرض فلسطين، وأفضل مثال على هذا احتلال أريحا على يد يوشع بن نون. وبينت النصوص التوراتية كيفية سقوطها عن طريق خيانة ساكنيها وتعاونهم مع مهاجميها. لكن الحفريات الأثرية التي جرت في تل السلطان / أريحا أثبتت أنه لا توجد أي دلائل على تدمير المدينة في هذه الفترة (حوالي 1200 – 1150 قبل الميلاد).

ولمن يريد الاستزادة حول هذه الحروب الوهمية، عليه قراءة الأسفار التوراتية خاصة «القضاة» و«صموئيل الأول» و«الملوك الأول». وتسهب النصوص التوراتية (صموئيل الثاني: 5) و(أخبار الأيام الأول: 11) في وصف كيفية دخول الملك داود واحتلاله «أور سالم» من سكانها اليبوسيين، مع وجود اختلاف بين النصين.

سفرصموئيل الثاني 5: 6-10	سفر أخبار الأيام الأول 11: 4-9
6وسارَ المَلِكُ ورِجالُهُ إلى أورُشليمَ لِمُحارَبَةِ اليَبوسيّينَ سُكّانِها، فقالَ لَه هؤلاءِ وهُم يَظُنُّونَ أنَّه لا يَقدِرُ أنْ يَدخُلَها: «لا يُمكِنُكَ أنْ تَدخلَ إلى هُنا، فحتى العميانُ والعُرْج يصدُّونكَ». 7لكنَّ داوُدَ احتَلَّ حِصنَ صِهيونَ وهوَ مدينةُ داوُدَ 8وقالَ في ذلِكَ اليومِ لرجالِهِ: «مَنْ أرادَ أنْ يُهاجِمَ يَبوسيُّا، فليَدخلْ عبرَ قناةِ المياهِ إلى حيثُ أولئِكَ العُرْج والعُميانُ الذينَ تَعافُهُم نفْسي». فلذلِكَ يُقالُ: «لا يدخلُ بَيتَ الرّبِّ أعمى ولا أعرَج». 9وأقامَ داوُدُ في الحِصنِ وسَمَّاهُ مدينةَ داوُدَ، وبَنى حولَه سُورًا مِنَ القَلعةِ إلى الدَّاخِلِ. 10وكانَ داوُدُ يَزدادُ عظمَةً، والرّبُّ القديرُ معَهُ.	4وسارَ داوُدُ ورِجالُه إلى أورُشليمَ أي يَبُوسَ حَيثُ كانَ اليَبوسيُّونَ، 5فقالوا لَه: «لا يُمكِنُكَ أنْ تَدخلَ إلى هُنا». فاَحتَلَّ داوُدُ حِصْنَ صِهيونَ الذي سُمِّيَ مدينةَ داوُدَ فيما بَعدُ. 6وقالَ في ذلِكَ اليومِ: «كُلُّ مَنْ يَقتُلُ يَبُوسيًا أوَّلاً يكونُ رئيسًا وقائِدًا». فصعِدَ أوَّلاً يُوآبُ اَبنُ صَرُويَّةَ وقتَلَ يَبوسيًا فصارَ رئيسًا. 7وأقامَ داوُدُ في الحِصْنِ وسَمَّاهُ مدينةَ داوُدَ. 8وبَنى المدينةَ مِنْ حَولِهِ، مِنْ مَلُو فما حَولَها، وجدَّدَ يُوآبُ سائِرَ المدينةِ. 9وكانَ داوُدُ يزدادُ عظَمَةً، والرّبُّ القديرُ معَهُ.

وتضيف الأسفار التوراتية عن معارك قام بها داود وسليمان، خاصة الأول، خلال القرن العاشر قبل الميلاد ضد البلست على السواحل الفلسطينية، ودول عمون ومؤآب وأدوم، أي ضد من جاوره. واعتمادًا على النصوص التوراتية حدد إيغال يادين وزير الحرب ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ثلاثة دروب سلكها داود في حملاته ضد ربة عمون، وهي:

1. عبور نهر الأردن عند الطرف الشمالي للبحر الميت، ومهاجمة ربة عمون عند جهتها الجنوبية بعد عبور مأدبا وحسبان.

2. عبور المنطقة المقابلة لأريحا في منطقة تبعد 12كم إلى الشمال من البحر الميت، والدخول إلى وادي نمرين وصولًا إلى السلط، ومن ثم إلى ربة عمون.

3. عبور نهـر الأردن في منطقة داميا والمرور بمنطقة دير عـلا عبر وادي الزرقاء، وهي الجهة المقابلة لجبال نابلس «السامرة»، وهي طريق أطول من الطرق الأخرى.

وتصف الأسفار التوراتية الواردة في أسفار صموئيل الثاني: 10 – 11، وأخبار الأيام الأول: 19 – 20، الـصراع الـذي كان قائمًا بين الملك العمـوني «حانون» ويوآب قائد القوات الإسرائيلية. ونؤكد هنا أن الإسرائيليين قد تمّ إذلالهم من العمونيين، وهذا جاء على لسـانهم في النص التوراتي الوارد في سـفر أخبار اليوم الأول (19: 1 – 5)، كما هو وارد أدناه:

1) «وكان بعـد ذلك أن ناحاش ملك بني عمـون مات فملك ابنه عوضًا عنه. 2) فقال داود اصنع معروفًا مع حانون بن ناحاش لأن أباه صنع معي معروفًا. فأرسـل داود رسلًا ليعزيه بأبيه. فجاء عبيد داود إلى أرض بني عمون إلى حانون ليعزوه. 3) فقال رؤسـاء بني عمون لحانون هل يكرم داود أباك في عينيك حتى أرسـل إليـك معزين. أليس إنما لأجل الفحص والقلب وتجسـس الأرض جاء عبيده إليك. 4) فأخـذ حانون عبيد داود وحلق لحاهم وقص ثيابهم من الوسـط عند السـوءة، ثم أطلقهم. 5) فذهب أناس وأخبروا داود عن الرجال. فأرسل للقائهم لأن الرجال كانوا خجلين جدًا».

انتهت مملكة داود وسليمان التوراتية في حوالي 923 قبل الميلاد، أي إنها دامت حوالي 75 عامًا، بعدها انفصلت إلى دولتين هما: بيت عمري في الشـمال «السامرة»، ويهوذا (اليهودية) في الجنوب. وكانت الدولة الشـمالية على عداء مع مملكة «آرام في دمشق» بقيادة ملكها «بن هدد / حدد».

شكل 3: الإمبراطورية الآشورية في أقصى توسع لها (الويكيبيديا)

ومن سوء طالع هاتين الدولتين ظهور الإمبراطورية الآشورية (934 – 612 قبل الميلاد) وتوسعها على حساب العديد من الدول في شرقي البحر المتوسط (شكل 3). وكانت سياسة الآشوريين هي إخضاع البلاد المهزومة لحكمها وليس احتلالها عسكريًّا. فكانت تعيّن حاكمًا على كل دولة منها، وكان عليه أن يقوم بدفع جزية سنوية لها. وفي حالة عدم الدفع يتم تجريد حملة عسكرية على بلاده وتدميرها. وهكذا كان مع السامرة عندما قام الملك سرجون الثاني في عام 722 قبل الميلاد بالقضاء على الدولة الشمالية بعد أن دمّر عاصمتها السامرة.

تعرضت آشـــور لتحالف وهجوم من قبل دولتي بابل وميديا في حوالي ســـنة 612 قبل الميلاد أدى إلى القضاء على الإمبراطورية الآشـــورية، وحكم على بلاد الرافدين عوضًا عنها الدولة البابلية الحديثة التي حكمت حتى عام 539 قبل الميلاد حين سقطت على يد الفرس. على أي حال، اســـتطاع الملك البابـــلي نبوخذ نصر حصار مدينة أورشـــليم، عاصمة يهوذا وإنهاءها كليًّا، وسبى ملوكها وكهنتها وصنّاعها إلى بابل، وأبقى على الفلاحين وكبار السن

من اليهود فيها. وظل هؤلاء في النفي حتى أعاد ملوك الفرس قورش وقمبيز في بداية القرن الخامس قبل الميلاد إلى فلسطين من أراد العودة منهم.

عـــلى أي حال، وعلى الرغم مـــن عودتهم لم تقم لهم أي قائمة وبقـــوا متفرقين، حتى في فترة الحكم اليوناني- الرومي. لكنهم قاموا بثورات محلية نتج عن إحداها تأســـيس الدولة الحسمونية التي حكمت بين عامي 140 و116 قبل الميلاد، أي أيام الحكم السلوقي على بلاد الشام. لكن هذه الدولة المتمتعة بالحكم الذاتي قضي عليها نهائيًا على يد الروم في عام 37 قبل الميلاد. ثار اليهود مرة أخرى بقيادة شمعون بار كوخبا بين عامي 132- 136 ميلادية. لكن الروم سحقوا ثورتهم، ولم تقم لهم قائمة بعدها.

يبدو أن القدر قد كتب على فلسطين الحرب المتقطعة، إذ تعرضت البلاد، وخاصة مدينة القدس للغزو والاحتلال العديد من المـــرات في الفترة بين حوالي 1500- 63 قبل الميلادية من قبل المصريين القدماء والآشوريين، والبابليين الجدد، والفرس واليونان والروم، وأخيرًا ســـلّمت نفسها عن طريق السّـــلم للمســـلمين العرب. ومن أهم الأحداث التي جرت في فلســـطين زمن الحكم الرومي هو ظهور المســـيح عليه السلام، ومن ثم تدمير المدينة على يد القائد الروماني تيطس في عام 70م وبعدها وفي عام 139م دمّرها القائد الروماني هدريان تمامًا وأسّـــس مكانها مدينة على الطراز اليوناني - الروماني ســـمَّاها «إيليا كابيتولينا». عاشت إيليا بعدها بسلام بعد أن دخل أهلها المسيحية وبنيت فيها في عام 335م كنيسة القيامة.

لكن مكتوب عـــلى المدينة أن تعاني ويلات الحرب، إذ إنـــه ونتيجة للصراع بين الفرس والبيزنطيين اســـتطاع الفرس دخولها عام 614م، بعد أن خانها ســـكانها من اليهود، ونكّلوا بأهلها المســـيحيين تنكيلًا كبيرًا، وبقوا فيها حتى اســـتطاع البيزنطيون استعادتها عام 628م (Schick 2007:179 - 181). ومـــن المعلـــوم أن القدس بأهلها من مســـيحيين وغيرهم رحّبوا بالعرب المسلمين وسلّمهم رئيس بطاركتها «صوفرونيوس» رايتها للخليفة عمر بن

الخطاب سـلمًا. وتقلبت الأيام على المدينة مع انتقال رايتها خلال الفترات الاسلامية ابتداء بالأمويين مـرورًا بالفرنجة وانتهاء بالعثمانيين، حتى احتلهـا البريطانيون عنوة من الجيش العثماني عام 1917م.

لا يمكننـي أن أذهب أبعـد من هذا في الحديث حول الحـروب التي جرت على أرض فلسـطين، وذلك لأن الهدف من كتابة هـذه المقالة هو تقديم معلومات موجزة وليسـت مفصلة حول الحروب التي جرت على أرض فلسطين.

من هنا، نرى أنه أينما حلّ اليهود وأصبحوا ذوي قوة تحلّ المشـاكل بين الناس. وما نراه اليوم هو انعكاس في مرآة الأمس منذ أن تبنت الصهيونية ادّعاء الحق التاريخي المخترع. حمى الله غزة ونصرها على أعدائها، ويجب الاستفادة من دروس الأمس في التخطيط للمستقبل، وأهـم درس هو وحدة النـاس وتكافلها وتضامنها مع بعضها بعضًـا، ونخاف أن نقول: «أُكلت يوم أُكلَ الثور الأبيض».

شكر وتقدير

أتقدم بالشـكر الجزيل للأستاذ الدكتور لورونزو نيغرو / جامعة لاسبينزا روما (1) على تكرمه بالسماح لي باستخدام رسمه إعادة استبناء واحة تل السلطان والبرج الدفاعي المؤرخ لقبل حوالي عشرة آلاف عام.

أهم المراجع

- التوراة، العهد القديم.

- Kenyon, Kathleen. (1957). Digging Up Jericho. London.

- Kenyon, Kathleen. (1960). Archaeology of the Holy Land. London.

- Klassen, William. (1992). War in the NT. Pp. 867 – 875 in David Noel Friedmann (ed.), The Anchor Bible Dictionary, Volume 6 Si – Z. New York: Doubleday.

- Nigro, Lorenzo. (2023). Jericho. From the Neolithic to the Bronze and Iron Ages: Urban Diversity. Pp. 399 – 414 in N. Marchetti – F. Cavaliere E. Cirelli – C. D'Orazio – G. Giacosa – M. Guidetti – E. Mariani (eds.), Proceedings of the 12th International Congress on the Archaeology of the Ancient Near East, 06 – 09 April 2021, Bologna, Volume 2. Wiesbaden: Harrassowitz Verlag.

- Schick, Robert 2007; Jerusalem in the Byzantine Period. Pp. 169 – 188 in Zeidan Kafafi and Robert Schick (eds.), Jerusalem Before Islam. BAR International Series 1699. Oxford: Archaeopress.

- Yadin, Yigal 1968 ; The Fifth Seasonof Excavations at Hazor 1968 – 1969. The Biblical Archaeologist 32 / 3: 50 – 71.

- Yadin, Yigal. (1963). The Art of Warfare in Biblical Lands. In the Light of Archaeological Study. Volumes I – II. New York: McGraw – Hill Book Company, Inc.

- Yadin, Yigael. (February 1959); The Fourth Season of Excavations at Hazor. The Biblical Archaeologist 22 / 1: 2–20.

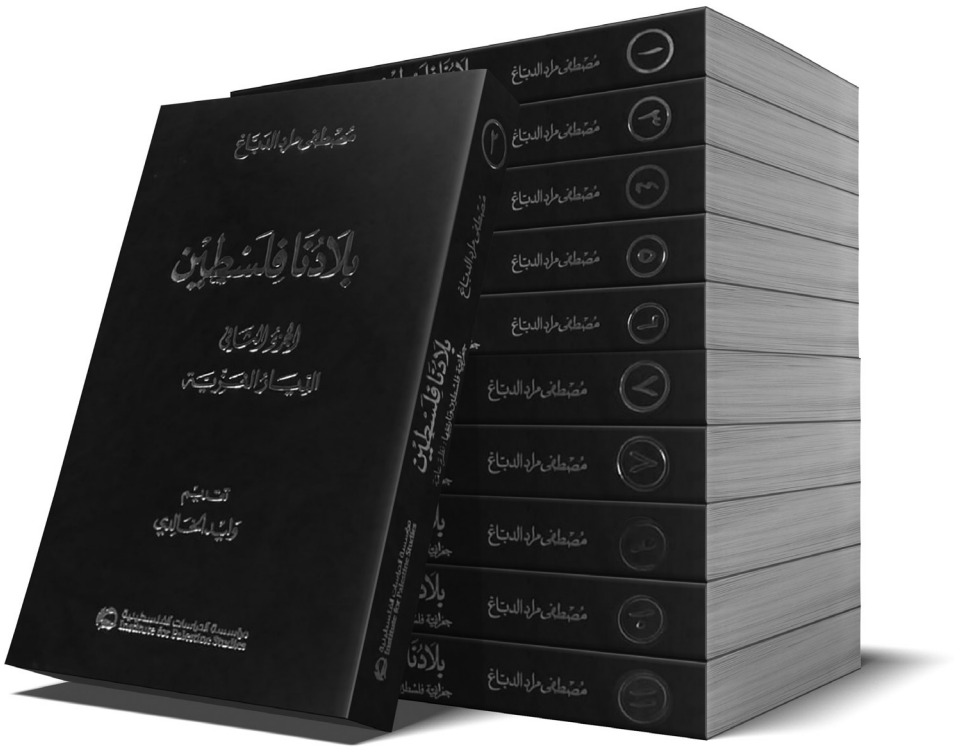

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي - فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 2230 - 1107
بيروت - لبنان
هاتف: 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس: 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

تاريخ الصحافة المقدسية في الفترة الممتدة من (1876 ـ 1995)

د. محمود الفطافطة

دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – عضو الرابطة الدولية للباحث العلمي.

المقدمة

بحكم مكانتها الدينية والسياسية، استقطبت القدس العديد من الكتّاب والمثقفين والسياسيين، إلى جانب أنها كانت مركزًا للحركة الوطنية الفلسطينية والحركة السياسية الدولية. ومن هنا تركزت الصحافة الفلسطينية في القدس منذ نشأتها وحتى يومنا الحاضر، فكانت شاهدًا على بداية انطلاقة الصحافة الفلسطينية عقب إعلان دستور 1908 العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى، ثم كانت مركزًا لاستقطاب المثقفين والصحف إبان ثورة 1936 وبعد النكبة عام 1948[1].

(1) كانت القدس في العهد العثماني، وكذلك الأمر في ظل الاحتلال البريطاني، مركز الدوائر الحكومية الرسمية، والحركة السياسية الفلسطينية، ومركز النشاط السياسي الدولي، قبل أن تكون مركز الصراع، ما أهّلها بالتالي لتكون مركز الحركة الثقافية والإعلامية، إلى جانب بعض المدن الفلسطينية الأخرى، وكان لثورة 1919وثورة البراق عام 1929 التأثير الكبير في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية؛ فإن صحافة تلك الفترة كان لها الدور الفاعل في التأثير في الرأي العام الفلسطيني، الذي بدأ يتفاعل مع الحركات

وشـــهدت ثلاثينيات القرن العشرين تزايدًا واضحًا في عدد ونوع الصحف، وبرزت مدينة يافا كمركز ثقل آخر للصحافة الفلســـطينية، حتى إن مدير المطبوعات كان يسافر من القدس إلى يافا مرتين في الأسبوع لمراقبة الصحف الصادرة هناك، في دلالة على حجم الصحف التي كانت تصدر في يافا، كما عرفت فلسطين في هذه الفترة »الإعلام المسموع« من خلال إذاعـــة «هنا القدس« ســـنة 1936، وإذاعة الشرق الأدنـــى، بداية أربعينيات القرن العشريـــن، إلا أن هذه الطفرة الإعلامية – إذا جاز التعبـــير – لم تدم طويلًا بفعل القوانين التي فرضها الاحتلال البريطاني، والتي قيّدت الصحافة الفلسطينية، مع تسارع الأحداث على الســـاحة الدولية، ونشـــوب الحرب العالمية الثانية التي أعقبتها نكبة عام 1948، واحتلال العديد من المدن الفلســـطينية على أيدي العصابات الصهيونية؛ فنهبت الصحف والمطابع والورق والمكتبات والمقتنيات الأرشيفية، إلى جانب البنوك والمصارف والمؤسسات التجارية والصناعية[1].

والتنظيمات السياسية التي برزت في الساحة الفلســـطينية، والتي بدورها لاحظت الدور المؤثر للصحافة، فأخـــذت تصدر صحفهـــا الخاصة بها، أو ترعى القائم منها. انظر: محمد ســـليمان. الصحافة الفلســـطينية وقوانين الانتداب، الإعلام الفلسطيني الموحد، تونس، 1988، ص25.

(1) تعطلت جميع الصحف العربية في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية باستثناء الصحف اليومية الثلاث: فلسطين، الدفاع، والصراط المستقيم. وفي الحقبة الواقعة بين 1945 و1948 صدرت في فلسطين 68 جريدة جديدة، من بينها 9 سياســـية. وشـــهدت الأربعينيات ظهـــور الصحافة الدورية والشـــهرية والمتخصصة وتميزت هذه الفترة بكثرة المثقفين الذين ساهموا في إصدار الصحف، ومن بينهم شبان من أصل ريفي تلقوا التعليم الجامعي في بيروت والقاهرة وأوروبا. ومن بين تلك الصحف السياســـية صوت الشباب في غزة، والشـــعب (1946) في يافا، وصدرت هذه من شركة الصحافة الأهلية، وترأس تحريرها كنعان أبو خضرة. ومن بين تلك الصحف المســـتقبل (1946) لصاحبها خيري حماد محرر مجلة الشرق الأوســـط الأسبوعية، والبعث (1948) لســـان حال حزب البعث العربي الاشتراكي، وترأس تحريرها عبد الله الريماوي وعبد الله نعـــواس، وبقيت تصدر في القدس حتى عام 1951. ومن بين الصحف التي أصدرها القرويون في القدس جريدة القرية العربية (1946) لعارف علي النجار المقيم في لفتا*، والشباب لعلي سعيد الخلف المقيم في قرية العيزرية. انظر: جهاد صالح. الصحافة الفلسطينية قبل سنة 1967، وزارة الإعلام، رام الله، 2021، ص18.

ومع حركة اللجوء عقب هـذه النكبة، كانت القدس أيضًا مقرًا للعديد من الصحفيين والصحـف والمجلات التـي اضطرت للانتقال مـن يافا وحيفا وعـكا وغيرها من المدن الفلسـطينية، وكذلك الأمر بعـد حرب حزيـران 1967 واحتلال ما تبقـى من الأرض الفلسـطينية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وانهيار النظام السـياسي والمؤسسـات الفلسطينية، بما فيها المؤسسات الصحفية في القدس.

ورغم أن الصحافة الفلسـطينية تعرضت في الوقت ذاتـه للكثير من الإجراءات التعسـفية والقوانين المتشـددة والإغلاق لفترات متعددة لإضعـاف دورها ودفعها للرحيل أو الإغلاق والتعرض للعاملين في الصحف من كتاب وصحفيين ومصورين بالاعتقال والاعتداء والقتل، فإن الصحف قاومت تلك الإجراءات، واسـتمرت في الصدور[1].

وبعد قيام السـلطة الوطنية الفلسطينية سـنة 1994، والمصادقة على قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني سـنة 1995، شـهدت الحركة الصحفية في القدس – كغيرها من المدن الفلسـطينية – تطورًا ملموسًا بوجود سـند وطني، رغم أن قضية القدس كانت من قضايا الحل النهائي حسـب اتفاقيات السـلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فصدرت صحـف وتوقفت أخرى، وكانت جريدة القدس مـن العناوين الثابتة والدائمة تقريبًا، إضافة إلى مجلة «البيادر السياسي» التي صدرت سنة 1981.

(1) رغم معاناتها الشـديدة بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، فقد أدّت الصحافة الفلسطينية رسالتها في حـدود إمكاناتها، وعالجـت القضايا الوطنية بمهنيـة ووطنية، ما عرضها للكثير مـن العقوبات، منع التوزيع، الإغلاق، حجب المقالات، اعتقال الصحفيين، منع من السـفر، الخ. انظر: مصطفى كبها. تحت عين الرقيب – الصحافة الفلسـطينية ودورها في الكفاح الوطني، مركز دراسات الأدب العربي، كفر قرع، 2004، ص13.

أولًا: الصحف التي صدرت في القدس[1]:

1. القدس الشريف

أول جريدة صدرت في فلسطين عام1876، كانت تصدر مرةً في الشهر باللغتين التركية والعربية وبأربع صفحات، وبعدما توقفت عادت للصدور في أيلول / سبتمبر 1903 بشكل أسبوعي بصفحتين بالتركية ومثلها بالعربية، وتولى عبد السلام كمال تحرير قسمها التركي، وعلي الريماوي القسم العربي، وكانت تطبع في مطابع الحكومة في السراي القديمة التي تحولت فيما بعد دارًا للأيتام الإسلامية، وكانت وظيفة الصحيفة نشر الأخبار الرسمية مع بعض المقالات، واحتجبت عن الصدور بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908، ثم أعادت متصرفية القدس إصدارها بشكل متقطع في كانون الثاني 1913.

2. الغزال

صدرت في القدس عام 1876 ولم تكن تصدر بانتظام، حررها علي الريماوي، وكان ينشر مقالاته فيها وفي صحيفة »القدس الشريف« عندما كان طالبًا في القدس قبل ذهابه للدراسة في الأزهر، وبعد عودته حرر الجريدة الرسمية لمتصرفية القدس، وبعد إعلان الدستور، كان من أوائل الصحفيين الذين أصدروا صحفًا وطنية، فأسس جريدة »النجاح« الأسبوعية 1908، واستمرت فترة سنتين، كما كان يكتب في صحف القدس، أيضًا، مثل: الإنصاف والأصمعي والمنادي والمنهل.

(1) تم الاعتماد على المعطيات المتعلقة بالصحف التي صدرت في القدس على العديد من المصادر والمراجع، نذكر أهمها: محمد سليمان. تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876 – 1976، الإعلام الموحد، بيسان برس، نيقوسيا، 1987؛ يعقوب يهوشع. تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، مطبعة العارف، القدس 1974؛ فيليب دي طرزي. تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، بيروت، 1913؛ محمد عيد الخربوطلي. الصحافة العربية في القدس، مجلة الموقف الأدبي، العدد 464، دمشق كانون الأول 2009؛ أحمد العقاد. تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، ط1، ج1، دمشق، مطبعة الوفاء، 1966؛ حسين أبو شنب. الإعلام الفلسطيني ط1، عمان: دار الجليل للنشر 1988م؛ قسطندي شوملي: الصحافة العربية في فلسطين، ط 1، القدس: جمعية الدراسات العربية 1992.

3. النفائس العصرية

أصدرهـــا في عام 1908 خليـــل بيدس (1874 – 1949)، وتعد مـــن الصحف الأدبية، صدرت في الوقت نفسه مع إعلان الدستور في كل الولايات العثمانية، حيث صدرت بداية أســـبوعيًّا في حيفا ثم انتقلت إلى القدس، وصارت تصدر نصف شـــهرية، وتعد الصحيفة الأدبيـــة الوحيدة في تلك الفـــترة، وصلت شـــهرتها إلى كل البلاد العربيـــة وبعض البلاد الأوروبيـــة، فقد وزعت في الأرجنتـــين وأمريكا اللاتينية، كتبت عنهـــا صحيفتا «المشرق» و«الحســـناء» البيروتيتان أنها صحيفة أدبية فكاهية، استقطبت أقلام كثير من أعلام الأدب من فلسطينيين وعرب مثل: إسعاف النشاشيبي وعلي الريماوي ومعروف الرصافي ونجيب ســـاعاتي وغيرهم، لكنها توقفت مع بدايـــة الحرب العالمية الأولى. في بدايتها حملت اســـم «النفائس»، ثم تغيّر اســـمها إلى «النفائس العصرية»، وعُرف صاحبها بوصفه أديبًا وروائيًّا ومترجمًا وصحفيًّا، ومن أهم كتبه «حديث الســـجون» الذي وصف فيه ســـجن المســـتعمر والأساليب الوحشية التي يُعامل بها ذوو العقول النيّرة من رجالات فلسطين[1].

4. النجاح

أصدرهـــا في القدس في 24 كانـــون الأول 1908 علي الريماوي الذي عمل مدرسًـــا في مدرسة المعارف في القدس، واستمرت ســـنتين فقط، وكانت أسبوعية سياسية أدبية علمية زراعية، صدرت باللغتين العربية والتركية، ويَذْكُر طرزي في موسوعة الصحافة العربية أن أحمد الريماوي هو من أصدرها وليس علي الريماوي.

(1) كانـــت النفائس العصرية منبرًا للأدباء الذين التفوا حول بيدس ووثقوا بمذهبه الأدبي. وقد تخصصت المجلة في نشر القصـــة والأقصوصة، وكان أكثرها مترجمًا عن الروســـية التي كان بيـــدس يتقنها. توقفت النفائس العصرية سنة 1924، بعد أن وقف صاحبها حياته على ترجمة القصص والتدريس، وكان واحدًا من المساهمين في الحركة الوطنية، ومن مؤســـسي الجمعيات الإسلامية– المسيحية* والداعين إلى عدم التعاون مع سلطات الانتداب، وقد سجن لاشتراكه في ثورة 1920. انظر: مصطفى كبها، مرجع سابق، ص25.

5. النفير

أنشأها إبراهيم زكا في بداية أمرها في الإسكندرية في أيلول / سبتمبر 1902 باسم)النفير العثـماني(، ثم نقلها إلى يافـا ثم القدس عام 1908 عقب إعلان الدسـتور العثماني الجديد، وكانت مكاتبها بالقرب من باب الخليل في القدس، وبعد أن بقيت قليلًا إلى شقيقه إيليا زكا، أطلق عليها اسـم (النفير) سنة 1913، وفي نيسـان 1919، وبعد توقف مؤقت إبان الحرب العالميـة الأولى، نقلت إدارتها ومطبعتهـا إلى حيفا التي كانت في تلـك الفترة مدينة حراك إعلامي، وعقـد فيها المؤتمر الإعلامي الأول في تشرين الثاني / نوفمبر سـنة 1927، واتخذ جملة من القرارات لاسـتنهاض الحالة الصحفية الفلسـطينية وتجنيبها الخلافات السياسية، وتشكل بنتائج هذا المؤتمر أول اتحاد للصحفيين العرب في فلسطين. صدرت النفير أسبوعيًّا، وأحيانًا نصف أسـبوعية إلى ما بعد عام 1930، وخلال ثورة الفلسـطينيين في العام 1936، كانت النفير في طليعة الدوريات الفلسـطينية الوطنية، إذ كرّسـت كل صفحاتها دفاعًا عن الثوار وضد المستعمرين والمستوطنين.

6. القدس العصرية

أصدرها جورجي حبيب حنانيا مع إعلان الدستور العثماني في أيلول 1908، وكان يطبعها في سويقة علون، وممن كتب فيها علي الريماوي وخليل السكاكيني، صدر العدد الأول منها في 18 أيلول / سبتمبر 1908، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع يومي الثلاثاء والجمعة وبأربع صفحات، وكانت تطبع 1500 نسـخة من كل عدد، توقفت سنة 1914، وصف جورجي صحيفته بأنها تعالج موضوعات «العلـوم والآداب والمعارف». كانت صحيفة «القدس» تقدم تغطية شاملة لنواحٍ متنوعة من الحياة في القدس، إضافة إلى نشر تقارير واردة من المدن الأخرى. ومما يذكر أن صاحبها أصدر جريدتين خطيتين هما «الأحلام» و«الديك الصياح»

في الجريدة نفسها. وإلى جانب اهتمامه بالصحافة[1].

7. الإنصاف

أصدرها بندلي إلياس مشحور في 23 كانون الأول / ديسمبر 1908، كانت أسبوعية سياسية علمية أدبية إخبارية فكاهية، شارك في تحريرها الشاعر إسكندر الخوري الذي كتب في معظم صحف القدس، كما ترك عدة مؤلفات ودواوين شعر. وتوقفت الجريدة عن الصدور قبيل الحرب العالمية الأولى[2].

8. بشير فلسطين و«البلبل»

أصدرهما أطناسيوس تيوفيلو باندازي في عام1908، وأصدر معهما جريدتين خطيتين بعنوان «منبّه الأموات» و«الطائر»، وكانت «بشير فلسطين» تصدر باللغتين العربية واليونانية، ولم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد فقط.

9. المنادي

كانت جريدة أسبوعية عمرانية تنادي بالإصلاح، أسسها في القدس سعيد جار الله من عائلة أبي اللطف الشهيرة بالقدس في 8 شباط / فبراير 1912، وكان من رجالات الإدارة والتعليم، وكان محمد موسى المغربي، مؤسس مجلة «المنهل»، رئيس تحريرها، ولأن جريدة

(1) كان جورجي مهتماً بالطباعة، فأسس دارًا للطباعة، وكان لها دور إيجابي في تطور الحركة الإعلامية والأدبية في فلسطين رغم أنها أنهكته وأسرته ماديًّا. وكان معروفًا عن جورجي حنانيا ولعه بالطباعة والصحافة وتمرسه فيها منذ سنة 1894 لاهتماماته الوطنية والقومية، ولم يكن ذلك غريبًا عنه، فكان والده عيسى حبيب حنانيا العضو المسيحي الوحيد في المحكمة العليا في القدس. انظر: حسين أبو شنب، مرجع سابق، ص17.

(2) بلغ عدد الصحف الصادرة في فلسطين حتى مطلع الحرب العالمية الأولى 36 صحيفة، منها السياسة والأمية والهزلية. وقد صدر أكثرها أسبوعيًّا أو مرتين في الأسبوع. وصدر في عام 1908 وحده 15 جريدة ومجلة، منها 12 في القدس وثلاث في حيفا. انظر: عبد القادر ياسين. الصحافة العربية في فلسطين: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الرابع – دراسات الحضارة، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص19.

«المنادي» تُعد أول جريدة عربية إسلامية في فلسطين كشفت أهداف الحركة الصهيونية، فقد حوربت وأُغلقت في تموز / يوليو 1913.

10. الدستور

أصدرهـــا جميل الخالدي في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1913، وهي غير الدســـتور التي أصدرتها المدرســـة الدستورية في 6 كانون الأول / ديســـمبر 1910، وكانت خطية، وعرف الخالدي بأنه كان ينشر مقالاته في معظم صحف القدس في عهد الاحتلال البريطاني.

11. الترقي

أنشـــأها في يافا عادل جبر (1885 – 1953) الذي يعد مـــن صفوة رجال العلم والفكر العربي في النصف الأول من القرن العشرين. و«الترقي» أول جريدة تصدر في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1929 أنشـــأ جريدة «الحياة»، كما أصدر جبر في القدس مجلة أسبوعية بعنوان «الاقتصاديات العربية».

12. الاعتدال

أصدرها في القدس بكري الســـمهوري ســـنة 1910، وفي 18 آذار / مارس 1914 انتقل السمهوري بصحيفته إلى يافا، حيث تغير اسمها إلى «الاعتدال اليافي».

13. سورية الجنوبية

أنشـــأها محمد حســـن البديري في 8 أيلول / ســـبتمبر 1919، وتـــرأس تحريرها عارف العارف، وتعدّ أول جريدة تصدر في القدس بعد الاحتلال البريطاني. صدرت أســـبوعيًّا ثم صارت نصف أســـبوعية، وعرفت بعروبة سياستها الحرة؛ فقد هاجمت بمقالاتها الصهيونيةَ هجومًا عنيفًا، ما دفع السلطات البريطانية إلى تعطيلها بعد عام واحد من صدروها، وذلك في تموز / يوليو 1920، وممن ســـاعد على إيصال رسالتها ورفع شـــعاراتها القومية وعُدَّ من

أهم كُتابها: رأفت الدجاني وصليب الجوزي وعمر الصالح البرغوثي، وعلى رأسهم رئيس تحريرها عارف العارف (شـيخ المؤرخين الفلسـطينيين) الذي ترك عشرات المؤلفات بعد حياةٍ سياسيةٍ وأدبيةٍ وإعلاميةٍ حافلة.

14. بيت المقدس:

جريدة سياسـية أدبية أصدرها بندلي إلياس مشـحور في 26 كانون الثاني / يناير 1919 بإدارة حسـن صدقي الدجاني، وتحرير أنطون لورنس، تحت شعار جريدة عامة من الشعب وإلى الشـعب، كان شـعارها الظاهر على صدر صفحتها الأولى «عليـك بالصدق ولو أنه أحرقك»، وحددت بدلات الاشـتراك 150 غرشًـا مصريًا عن سـنة في سـورية المتحدة، و165غرشًا مصريًّا عن سنة في الخارج، وكانت تصدر يوميًا ما عدا الجمعة والأحد. قسّمت الصفحة الأولى وسـائر الصفحـات إلى أربعة أعمدة، توجت بالمانشـيتات، منها: جريدة للشـعب، أشياع الصهيونية وخصومها، أعضاء غرفة التجارة لدى الحاكم العسكري، أنباء البلاد العربية، الصواعق في بيروت، وغيرها. وقد صدرت عدة صحف بالاسم نفسه[1].

15. مرآة الشرق

جريدة مقدسـية أسسها وحررها بولس شـحادة (1892 – 1943). بدأت في17 أيلول / سـبتمبر 1919 أسـبوعية ثم نصف أسـبوعية، وكان من كتّابها: حمدي الحسـيني وأحمد الشـقيري وعمر الصالح البرغوثـي وأكرم زعيتر، وقد نشرت قصيـدة تحثّ على الثورة؛ فأغلقتها السـلطات البريطانية عـام 1933 كما ذكر شراب، وأغلقت عـام 1929، ويذكر مؤرخو الصحافة أنهـا صدرت بدايةً باللغتين العربية والإنكليزية، وحرر أحمد الشـقيري قسمها العربي.

(1) . كان بندلي مشـحور وطنيًّا وأديبًا أنشأ في عام 1923 مكتبة بيت المقدس ومطبعة خاصة به، وترك عدة مؤلفات أدبية وتاريخية، كما كان يتقن عدة لغات. انظر: مصطفى كبها، مرجع سابق، ص16.

16. القدس الشريف

أصدرها حسن صدقي الدجاني في 13 نيسان / أبريل 1920، ولم يربطها بسابقتها العثمانية سوى الاسم فقط، وكان يطبعها في مطبعة جريدة مرآة الشرق، وأضاف إليها ملحقًا باللغة الإنكليزية باسم «جيروزاليم غازيت»، لكنها توقفت في تموز من العام نفسه. وكان الدجاني سكرتيرًا لحزب الدفاع الفلسطيني ومن الشخصيات البارزة، إلى جانب مؤسس الحزب راغب النشاشيبي. كانت مواقف الرجل منسجمة مع حزبه، فانعكس ذلك على شخصية الصحيفة وأسلوبها ومواقفها، والتي وصفها صاحبها بأنها سياسية حرّة[1].

17. القدس

أسسها الصحافي عيسى العيسى في القدس، وركزت جُلَّ اهتمامها ضد حكومة الانتداب البريطاني، وبقيت تصدر حتى عام 1948، حيث توقفت ثم عادت للصدور حتى عام 1967، وفي منتصف عام 1967 وبداية عام 1968 دُمِجت صحيفتا الدفاع والجهاد، وصدرت عنهما صحيفة القدس.

18. الأقصى

جريدة وطنية سياسية أصدرها صالح عبد اللطيف الحسيني في 6 أيلول / سبتمبر 1920، ولم تعمّر سوى بضعة أشهر فقط، كانت تصدر مرتين في الأسبوع، وكانت تصدر على نفقة صاحبها الخاصة.

19. الصباح

أصدرها في تشرين الأول / أكتوبر 1921 محمد كامل البديري ويوسف ياسين، كانت لسان حال المؤتمر الفلسطيني والوفد الفلسطيني، حررها الصحفي هاني أبو مصلح،

(1) الحقيقة أن الدجاني كانت له مواقف إشكالية جدلية تعارض الأغلبية الفلسطينية فيما يتعلق بالصراع مع الصهاينة أو ثورة عام 36، وهو موقف يعارض الحاج أمين الحسيني «لمجرد المعارضة فقط»، وربما تكون هذه المواقف هي ما قتل الرجل في سنة 1938. ترك الدجاني مكتبة أدبية سياسية زاخرة بالكتب والمؤلفات النادرة لكتّاب مبدعين وبارزين، وهي من المكتبات الخاصة الغنية والمعروفة في القدس. انظر: محمد سليمان. تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876 – 1976، مرجع سابق، ص34.

وتوقفت في العام التالي، كانت جريدة يومية عرفت بتعبيرها عن آمال الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، لذلك حاصرها الإنكليز، ووضعوا العراقيل أمامها، وعُرف عن كامل البديري أنه كان ينفق على الجريدة من جيبه.

20. رقيب صهيون

جريدة دينية سياسية مناهضة للصهيونية والماسونية والشيوعية، صدرت في 15 كانون الأول / ديسمبر 1921 عن بطريركية اللاتين، وعرفت بتصديها لمشروع الجامعة العبرية.

21. الجامعة العربية

أصدرها منيف الحسيني في 20 كانون الأول / ديسمبر 1925 أو عام 1927، وكانت لسان حال المجلس الإسلامي الأعلى، صدرت يومية سياسية علمية اجتماعية، تولى تحريرها إميل الغوري ومحمد الفتياني. والغوري معروف بأعماله الوطنية، فقد أصدر صحيفة باللغة الإنكليزية Arab Federation بعد عودته من دراسته بولاية أوهايو سنة 1933، وكانت جريدة أسبوعية مقرّها القدس، لكن السلطات البريطانية أغلقتها بعد تسعة شهور، كما أصدر في عام 1934 مجلة أسبوعية باسم «الشباب» وجريدة يومية باسم «الوحدة العربية»، لكن السلطات البريطانية أغلقتهما وصادرت المطبعة، وفي عام 1937 تولى رئاسة تحرير جريدة «اللواء» اليومية الناطقة باسم الحاج أمين الحسيني، وفي عام 1946 تولى رئاسة تحرير جريدة «الوحدة» المقدسية[1].

22. إلى الأمام

صدرت في آذار 1928 عن الحزب الشيوعي الفلسطيني.

(1) يذكر أن الغوري كان سكرتيرًا للنادي العربي الأرثوذكسي في القدس، وفي عام 1937 انتدبته اللجنة العربية في فلسطين لتأسيس المكتب العربي الفلسطيني للدعاية والإعلام في لندن، وبعد النكبة سنة 1948 انتخب سكرتيرًا عامًا للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة، وهو المجلس الذي أعلن حكومة عموم فلسطين. وشغل الغوري مناصب عدة في الحكومات الأردنية حتى تاريخ وفاته 1984. انظر: قسطندي شوملي: الصحافة العربية في فلسطين ط 1، القدس: جمعية الدراسات العربية 1992، ص32.

23. الميعاد

أصدرها ميشـــال سليم نجار في 18 أيار / مايو 1928، وكان قد أنشأ صحيفة «الإعلان» قبلها في 23 أيلول 1926.

24. الحياة

جريدة يومية سياسية أصدرها في القدس عادل جبر في نيسان / أبريل 1930، وتعدّ أول صحيفة عربية يومية تصدر في صباح كل يوم، على عكس الصحف الأخرى التي كانت توزع بعد الظهر. وكانت تهتم – بالإضافة إلى السياسة– بالأدب والاجتماع والاقتصاد، وعرفت بوطنيتها من الطراز الأول، كانت تعادي الاستعمار البريطاني في كل أعدادها، وتعدُّه العدو الأول لأنه جاء لتمهيد أرض فلســطين أمام اليهود، لذلك ضيّق الإنكليز عليها، فأُغلقت عام 1931، عُرف عنها أنها اعتنت بالخبر الســياسي كثيرًا. كــما أنها لم ترفض نشر المقالات الأدبية والثقافية. وكان من كتّابها الأديب المعروف أكرم زعيتر.

25. الجامعة الإسلامية

أصدرها في 16 تموز / يوليو 1932 سليمان التاجي الفاروقي. وكانت يومية سياسية، أُغلقت في تموز 1934 بحجة التحريض ضد السلطات البريطانية. وكان سليمان التاجي قد فقد بصره صغيرًا، فدرس العلوم الشرعية واللغوية والأدبية، وأتقن اللغات التركية والفرنســية والإنكليزية، وكان يرتجل الخطب والشــعر، وحمل شهادة الحقوق. وبعدما أصدر العــدد الأول من جريدتــه «الجامعة الإســلامية»، لم يُعجب ذلك الســلطات البريطانية، فقــررت تعطيلها وإلغاء ترخيصها بســبب مناهضة الصحيفة لسياســاتها وتأييدها للحركة الوطنيــة. وفي عام 1948 هاجر مع عائلته إلى الأردن وأصدر جريدته مــن جديد في 15 آذار / مارس 1949، وعُيّن في مجلــس الأعيان الأردني في عام 1951،

لكن سرعان ما أُبعد عن المجلس بسبب جرأته وصدقه[1].

26. الدفاع

أسسها في يافا في 20 شباط / فبراير 1934 إبراهيم الشنطي وركزت الصحيفة في مضامينها المختلفة على الاحتلال البريطاني باعتباره أساس المشكلة وأصل البلاء. وممن كتبوا في الصحيفة: سامي السراج وإبراهيم طوقان وأبو سلمى، وكان من محرريها محمد عبد السلام البرغوثي. وامتازت هذه الصحيفة بهجومها الدائم على المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والسياسة البريطانية التي سهّلت الهجرات الصهيونية المتعاقبة. انتقلت الصحيفة إلى القدس عقب نكبة 1948، وعادت للصدور سنة 1950 في عهد الإدارة الأردنية، ثم توقفت قبيل حرب 1967، وكان الشنطي قد هاجر قبل نكبة 1948 إلى مصر، وهناك أصدر برفقة أسعد داغر صحيفة «القاهرة» سنة 1953، واستمرت أربع سنوات، وعقب نكسة 67 دمجت صحيفة الدفاع مع صحيفة الجهاد وعادت للصدور باسم» القدس»، وكان الشنطي نزح إلى الأردن التي أعاد فيها إصدار صحيفة» الدفاع» لفترة من الوقت قبل أن يُنتخب نقيبًا للصحفيين هناك سنة 1969، وهي السنة التي توفي فيها.

27. اللواء

أصدرها جمال الحسيني عام 1936، وكان الحسيني أمينًا عامًا للمجلس الإسلامي الأعلى ورئيسًا للحزب العربي الفلسطيني، وكان بالإضافة لاهتماماته السياسية والإعلامية مهتمًا بحركة الترجمة، وافتتح في القدس مكتبًا لهذا الغرض. استمرت «اللواء» في الصدور لعام واحد فقط، وعرفت قبلها جريدة أخرى باسم «اللواء» أسسها إميل الغوري سنة 1933.

(1) قال عنه عجاج نويهض:» كان الشيخ التاجي وعاء العلم والفضل ومثال النضال والتضحية في سبيل عروبته وإسلامه، وكان عنوان صيحة الحق، إذ وقف عمله وأدبه وشعره وقلمه على خدمة قضية العرب..». انظر: أحمد العقاد. تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، مرجع سابق، ص22.

28. الاتحاد الآسيوية

صدرت في حيفا في 15 أيار / مايو 1944، وهي لسان حال العمال العرب في فلسطين، أصدرها محررها المسؤول إميل توما، وكانت على علاقة وثيقة بالتنظيم الماركسي اللينيني الفلسطيني، وعندما صدرت كانت النازية تتقهقر، وفي ظل الانتصارات التي كان الاتحاد السوفييتي يحققها، كانت عصبة التحرر الوطني العربية تشعر بعظم دورها، وفي الوقت ذاته كان الاحتلال البريطاني والصهيونية ينفذان المؤامرة بحق الشعب الفلسطيني، فانبرت «الاتحاد» بالتصدي للمؤامرة وفضحها. في بدايتها صدرت «الاتحاد الآسيوية» أسبوعية صباح كل أحد، ثم مرتين أسبوعيًّا، ثم يومية، كان من كتّابها الأديب المعروف إميل حبيبي، الذي اتخذ لزاويته الدائمة عنوان «يسألونك عن»، والعديد من الأدباء والكتّاب والشعراء، منهم: أبو سلمى وعبد الرحيم محمود والسكاكيني وإبراهيم طوقان وفدوى طوقان وتوفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم ومعين بسيسو وأدونيس وغيرهم. بعد إميل توما تعاقب على رئاسة تحريرها إميل حبيبي ونظير مجلي وأحمد سعد، وأوقفت سلطات الاحتلال البريطاني الصحيفة في شباط 1948، لأنها أعلنت بكل صراحة أن الاستعمار البريطاني بجيوشه وبوليسه وأجهزته لم يقف على الحياد أبدًا. ثم عادت الصحيفة للصدور في 18 تشرين الأول / أكتوبر 1948 بعد النكبة، إذ أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي ضمّ بين أعضائه عربًا وإسرائيليين بعد توحيد الحزبين، وأصبح اسمها «الاتحاد» فيما بعد.

29. فلسطين

تعدّ فلسطين رائدة الإعلام الفلسطيني، أصدرها في مدينة يافا 1911 عيسى العيسى، وبقيت الصحيفة تصدر في يافا حتى سنة 1917 عندما نفي صاحبها عيسى العيسى إلى الأناضول وتسلّمها ابن عمه يوسف العيسى، وبعد عودته سنة 1920 أعاد إصدارها مرة

أخرى، وفي عام 1930 أصدر العيسى جريدة أسبوعية باللغة الإنكليزية باسم «فلسطين». وكان يرأس تحريرها رجل هندي يدعى أخضر محمد روشن، وهو من علماء اللغة العربية واللغة الإنكليزية. تميزت هذه الجريدة بأنها كانت تنشر رسومات الكاريكاتير، وكانت السبّاقة في ذلك. بعد النكبة عام 1948 انتقلت النسخة العربية من صحيفة فلسطين إلى القدس الشرقية، حيث صدرت عام 1950، وكان الخبر الصحفي في أعدادها الأولى يقوم على برقيات وكالة الأنباء التركية (أجانس عُسمالي(، ومما يلفت النظر أن أصحاب الجريدة وقفوا في وجه المحتل البريطاني، وحذّروا من الاستعمار وتفتيت الوطن العربي.

كانت هذه الصحيفة في بداياتها تصدر بأربع صفحات مرتين في الأسبوع، وزادت إلى ست صفحات، وصارت يومية بثماني صفحات، واعتمدت في أخبارها على الوكالات العالمية الشهيرة في ذلك الوقت مثل وكالة الأنباء الفرنسية. وفي آذار / مارس 1967 اندمجت مع جريدة «المنار» التي أسسها محمود الشريف الذي يتحدر من أصول مصرية، وحملت اسم «الدستور» الأردنية المعروفة حاليًّا. وبعد الدمج كتب رجا العيسى افتتاحية عام 1967 بعنوان «بيني وبينها رفقة وحياة» جاء فيها: «أحلام طفولة، وعواطف فتوة، وعزم شباب، وسهر ليال، رأيت النور وهي عنواني للتحدي، ومنبر للتبصير ودعوة للإعداد، وشحذ للهمم ونداء لمقاومة الغزوة الصهيونية ومؤامرات الاستعمار...».

30. القدس

هي الصحيفة ذاتها الوارد ذكرها سابقًا، والتي سيأتي ذكرها لاحقًا، أيضًا، وتوقفت عقب نكبة عام 1948 وعادت للصدور عام 1951، كانت أكثر الصحف المقدسية والعربية انتشارًا وأوسعها اهتمامًا باللغة العربية وسلامتها، فقد وُجدت في جو موبوء بلغات عدة ومحيط صهيوني محتل يعمل على إحباط وتدمير كل ما هو عربي. وضعت نصب عينيها العربية الفصحى، ودَعت إلى انتشارها على ألسنة القراء والكتاب، وتنبهت لما حلَّ باللغة

مبكرًا، فعيّنت محررين مختصين يحققون ويدققون ما يردها من مقالات، وخصصت كل يوم جمعة صفحة للثقافة الدينية.

31. الجهاد

أسسها في القدس عام 1953 محمود أبو الزلف ومحمود يعيش وسليم الشريف، وتوقفت عن الصدور بعد احتلال إسرائيل القدس والضفة والقطاع في حزيران يونيو 1967، ثم تمكن محمود أبو الزلف من إعادة إصدارها تحت اسم «القدس» بعد دمجها مع صحيفة الدفاع أواخر عام 1967 وبداية عام 1968.

32. الشعب

يومية أسسها محمود يعيش عام 1972 في القدس، وترأس تحريرها علي الخطيب. وكان يعيش أحد ثلاثة شركاء هم: محمود أبو الزلف وسليم الشريف في صحيفة الجهاد سالفة الذكر والتي صدرت في القدس بين 1953 – 1967.

33. صحف يهودية باللغة العربية

شهدت القدس عدة صحف يهودية صدرت باللغة العربية، وكانت غايتها بثّ الفكر اليهودي والدعاية الصهيونية بين العرب، وبعضها كان يوزع مجانًا، لكنها لم تجد إقبالًا من الفلسطينيين، وكانت تتوقف بسرعة، ومن هذه الصحف:

34. صحيفة السلام

أصدرها نسيم ملول، وصدر العدد الأول من صحيفة السلام في الأول من نيسان / أبريل 1910 في القاهرة، وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ودخل الإنكليز إلى فلسطين، حتى استأنف ملّول إصدار صحيفته في يافا بتاريخ 31 أيار / مايو 1920، ثم ما لبث أن نقلها إلى القدس، وكان ملول من أقطاب الحركة الصهيونية في فلسطين ومؤيدًا

للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وتسلل ملول داخل حزب اللامركزية الذي أنشأه الشوام في مصر عام 1912، وترأسه رفيق العظم، وأصبح من أكثر أعضائه ومسؤوليه فاعليةً. وكان من ثمـرات الدور الذي لعبه في صحيفته وخارجها إضعاف أصوات المعارضين للمشروع الصهيوني في مصر وبلاد الشـام، خصوصًا عندما تمكن من إقناع بعض قادة الرأي بوجهة نظره، وفي طليعتهم الدكتور شـبلي شميّل. عندما اسـتأنف ملّول إصدار صحيفته في يافا، خصص كامل الصفحـة الأولى لافتتاحيته التي نوّه في مسـتهلها بالاحتفـال الذي أقامه للعدد الأول في حديقة الأزبكيـة في القاهرة، وحضره جمهور غفير من الصحفيين والأدباء والكتّاب. وذكر ملول ثلاثة أسماء من أبرز الحضور: فيلسوف الشرق الدكتور شبلي شميّل، والكاتب المصري محمد صادق، وصاحب صحيفة «الممتاز» الشيخ مصطفى الشاطر[1].

35. صحيفة بريد اليوم

صحيفـة يهودية صهيونية أصدرها في القدس أ. سـفير بتاريـخ 11 أيار / مايو 1920، وحرّرها إبراهيم المحب، السوري الأصل، واحتلت ثلثي الصفحة الأخيرة من العدد الأول خمسـة إعلانات: أولها لكرامر وشركاه، والثاني ليوسف كودرانسكي وماكس فوديشوق، والثالث لكولدشـتين، والرابع لمتشي إبراهيم بطيش، والخامس والأخير لصاحب الجريدة أ. سـفير، وجميعهم يهود. لم يكن سفير وغيره من الإعلاميين الصهاينة في الدوريات العربية يتركون فرصة إلا ويتهجمون فيها على الزعامات العربية في تلك الفترة، تارة بشكل واضح ومباشر وأحيانًا بالتورية، ويمتدحون المشروع الصهيوني الاسـتيطاني في فلسطين، باعتباره مشروعًا تنويريًّا حسـب رأيهم! وكانت الصحيفة سياسية أدبية اجتماعية زراعية، وقاطعها

(1) لم يكن هناك في تلك الفترة صحف عبرية لعدم وجود من يلم بالعبرية في فلسـطين، ولأن معظم أهل فلسـطين كانوا عربًا، وكانت نسـبتهم تزيد على 95٪ من السـكان. وكان من أبرز اليهود الذين كتبوا في الصحافة العربية للدفاع عن الصهيونية نسـيم ملول، وهو رئيس «جمعية النهضة الإسرائيلية» في القاهرة، وأصبح مراسلًا للمقطم في فلسطين. وحاول في جريدته خداع الرأي العام بالدعوة إلى التفاهم بين العرب واليهود. انظر: محمود خليفة، الإعلام الفلسطيني: النشأة والتطور، وزارة الإعلام، 2015، ص33.

العرب لسياستها، فصارت توزع مجانًا، ثم توقفت.

36. صحيفة لسان العرب

أصدرها اللبناني إبراهيم سليم النجار في 24 حزيران / يونيو 1921 بعد فشل جريدة «بريد اليوم» اليهودية، وكان صاحبها من دعاة المشروع الاستيطاني الصهيوني، وبرز ذلك في مقالاته التي نشرها في صحيفة «المقطم» المصرية قبل نشره صحيفته «لسان العرب». كانت مواقفه معروفة سلفًا للقارئ العربي، فقوطعت صحيفته، وأُغلقت في كانون الثاني / يناير 1923، وكان قد أصدر بعد ذلك جريدة «الإعلان» سنة 1926، وقبل ذلك أصدر «اللواء» البيروتية.

37. صحيفة اتحاد العمال

صدرت في أيار / مايو 1925، وكانت لسان حال العمال في فلسطين، وذُكر أنها كانت مؤيدة للهجرة اليهودية، وتوقفت عام 1928.

38. أورشليم

جريدة أنشأها (و. و. كاتلينج) في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر 1922.

ثانيًا: أهم المجلات التي صدرت في القدس

1. **مجلة الأصمعي**: مجلة اجتماعية نصف شهرية ظهرت في القدس في 19 أيار / مايو 1908، وهي أول مجلة صدرت في كل فلسطين، أصدرها حنا عبد الله العيسى الذي كان مولعًا بالأصمعي، حتى إنه تكنى بكنيته «أبي سعيد»، لكن المجلة توقفت بعد وفاة صاحبها في 12 تشرين الأول / أكتوبر 1909، وكان من كُتّابها: خليل السكاكيني وإسعاف النشاشيبي. وقال بعض مؤرخي الصحافة إنها استمرت في الصدور حتى بداية الحرب العالمية الأولى. كانت المجلة تهاجم الاستيطان الصهيوني وتسهيلات

الحكومة التركية لاستيلاء اليهود على الأراضي العربية.

2. **مجلة الهدف**: صدرت في القدس سنة 1950، أسبوعية، أسّسها برهان الدجاني، ثم تسلمها يحيى حمودة. عالجت موضوعات سياسية وأدبية مع تركيزها على الحفاظ على الشخصية الفلسطينية. وللدجاني كتابات في السياسة والاقتصاد، وكان رئيس تحرير الكتاب السنوي عن القضية الفلسطينية الذي صدر منذ ستينيات القرن العشرين عن مركز الدراسات الفلسطينية. وقد صدرت مجلة أخرى بالاسم ذاته منذ نهاية ستينيات القرن العشرين في بيروت، وكانت مقربة من حركة القوميين العرب، ثم لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان رئيس تحريرها الأديب الشهيد غسان كنفاني، وتعاقب على رئاسة تحريرها بسام أبو شريف وصابر محي الدين وعمر قطيش وطلال عوكل، والمجلة ما زالت تصدر بشكل متقطع.

3. **مجلة الترقي**: صدرت في القدس عام 1907، كانت الصحيفة الخاصة الأولى التي صدرت في فلسطين بعد صدور الصحف التركية الرسمية، حررها عادل جبر.

4. **مجلة الباكورة الصهيونية**: أصدرتها مدرسة صهيون الإنكليزية التبشيرية عام 1909، واستمرت في الصدور خلال عهد الانتداب باسم مجلة باكورة جبل صهيون، أو مجلة مدرسة صهيون، كانت تصدر ثلاث مرات في السنة، وتطبع في مطبعة الشرق ومطبعة بيت المقدس، صدر عددها الأخير في شباط / فبراير 1947، وذكر بعض مؤرخي الصحافة أنها صدرت في عام 1906، إلا أن طرزي يؤكد أنها صدرت في عام 1909، وذكر مجلة أخرى بالاسم نفسه صدرت في بيروت في 1 كانون الثاني / يناير 1922.

5. **مجلة الدستور**: **أنشأها** تلامذة مدرسة الدستور في القدس في 6 كانون الأول / ديسمبر 1910.

6. **مجلة المنهل**: أصدرها موسى المغربي في 5 آب / أغسطس 1913، وكانت معظم مقالاتها تحمل طابعًا تاريخيًّا.

7. **مجلة دار المعلمين**: صدرت في 1 تشرين الأول / أكتوبر 1920 في بداية الانتداب البريطاني، ثم تحول اسمها إلى مجلة «الكلية العربية» في 15 كانون الأول / ديسمبر 1927 بعد تغيير اسم المعهد إلى الكلية العربية. ويذكر طرزي أن مؤسسي المجلة هما موسى نقولا حنا، وعبد الهادي.

8. **مجلة الروايات الأهلية**: أصدرتها مكتبة القدس في حزيران سنة 1924، وتعدّ أشهر المجلات الأدبية التي صدرت في القدس.

9. **مجلة الوقائع الفلسطينية**: كانت تعتبر المجلة الرسمية لحكومة فلسطين وكانت تصدر بالإنكليزية والعربية والعبرية، واستمرت في الظهور حتى نهاية الانتداب البريطاني سنة 1948، ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، ظهرت الوقائع الفلسطينية مرة أخرى باعتبارها الصحيفة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويصدرها ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية، ولا تصدر بانتظام.

10. **مجلة «الأخبار الكنسية»**: أصدرتها الطائفة العربية المسيحية الإنجيلية في عام 1924، وتناولت أخبار الطائفة، وكانت تطبع في مطبعة دار الأيتام السورية ومطبعة بيت المقدس ومطبعة مرآة الشرق. توقفت عن الصدور مع نهاية الاحتلال البريطاني، ثم عادت للصدور من جديد بعد النكبة داخل الخط الأخضر في نيسان / أبريل 1951.

11. **مجلة الحكمة**: أسّسها في القدس مراد فؤاد حقي في 1 تشرين الأول / أكتوبر 1927، ويذكر طرزي أنها كانت تصدر أولًا في بلاد ما بين النهرين في العراق، فقد أصدرت بطريركية السريان القدماء مجلة الحكمة في 14 آب / أغسطس 1912 في دير الزعفران الذي اتخذه أجدادهم الأنطاكيون كرسيًّا لهم من عهد أغناطيوس ميخائيل الأول

الكبير، وعاشـــت المجلة عامًا واحدًا فقط، ثم احتجبت، مـــع بداية الحرب العالمية الأولى، عـــن قرّائها قرابة ثلاثة عشر عامًا حتى بُعثت من جديد. ولما كانت الأحوال السياســـية قد حالت دون اســـتمرار نشرها في دير الزعفران، نقلـــت إدارتها إلى دير مارمرقس بالقدس، وفي شهر تشرين الأول من عام 1927 صدر العدد الأول لسنتها الثانية، وأثناء احتجابها توفي صاحـــب امتيازها في عهدها الثاني، فانتقل امتيازها إلى شقيقه الأديب مراد فؤاد حقي.

12. **مجلـــة العرب**: أصدرهـــا عجاج نويهض في آب 1932، وكانت لســـان حال حزب الاســـتقلال الذي كان له دور فاعل في تأسيســـه إلى جانب الحاج أمين الحسيني سنة 1932، وقد اعتقلته الســـلطات البريطانية غير مرة بسبب كتاباته. صدرت أسبوعية سياسية ثقافية مصورة، كتب فيها الأمير شكيب أرسلان وعبد الرحمن عزام والعلامة الهندي مســـعود الندوي وصبحي الخضراء وعزت دروزة وعمر الصالح البرغوثي، وكانـــوا جميعًا زملاء عجاج في النادي العربي. يذكـــر أن عجاج نويهض كان مؤرخًا وكاتبًا وأديبًا من أصل لبناني، وعمل مراســـلًا لصحيفة الأهرام في القدس، ومديرًا للإذاعة العربية في القدس أثناء الحرب العالمية الثانية[1].

13. **مجلة كلية روضة المعارف**: أسســـها الشيخ محمد ســـليمان الصالح عام 1933، وهو مؤســـس كلية روضة المعارف، وذكر فيليب دي طرزي أن مدرســـة روضة المعارف هي من أصدرها في كانون الثاني ســـنة 1920، والحقيقـــة أن طرزي على صواب في جانب، فالمجلة كانت مدرســـية بامتياز، وذلك كان واضحًا، سواء في الموضوعات

(1) أهم صحف «المجلســـيين» الأقصى (1920)، والصباح (1921) وكانت تنطق بلســـان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلســـطيني، وجريدة الجامعة العربية (1927) التي حررها منيف الحسيني وطاهر الفتياني، وكانت الجريدة الرســـمية للمجلســـيين واســـتمرت لتصبح لســـان حال الحزب العربي الفلسطيني* في الثلاثينيات. وكانت سياســـة هذه الصحف الطعـــن في الانتداب البريطاني، والمطالبـــة بإلغاء وعد بلفور «والوطن القومي لليهود». انظر: محمود الفطافطة. التاريخ الكامل للصحافة الفلسطينية، مؤسسة باحثون بلا حدود، رام الله، 2023، ص45.

التـــي كانت تنشر في المجلة أو في صدر الصفحـــة الأولى، حيث نلحظ اهتماماتها من خلال جملة «مجلة مدرســـية اجتماعية أدبية تاريخية تهذيبية» التي تعبّر عن مضمونها. أما فيما يتعلق بتاريـــخ صدورها، فنحن في حيرة من الأمر، فالترخيص الذي حصل عليه الشـــيخ كان مؤرخًا في 29 أيار / مايو 1933 كما ورد، فيما يظهر من النسخة التي حصلنـــا عليها، فقد ظهر عليها تاريخ 1 كانون الثاني / يناير 1922، وعُدِّلت الســـنة بخط اليد إلى 1923، أيًّا كان الأمر، فإن كلية روضة المعارف، وحسب رؤية مؤسسها الشيخ محمد الصالح، ذهبت بدورها بعيدًا في الشأن الوطني، وكانت مركزًا للعديد من اللقاءات والاجتماعات الوطنية، وعقد فيها المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1931، وهذا انعكس على طبيعة الموضوعات الداخلية للصحيفة.

14. **مجلـــة الاقتصاديـــات العربية**: صدرت في كانـــون الثاني / ينايـــر 1935 عن شركة المطبوعات المحدودة، وتولى رئاســـة تحريرها فؤاد سابا وعادل جبر. بحثت كثيرًا في الشؤون التجارية والزراعية والصناعية في كل الأقطار العربية.

15. **مجلة دار الأيتام الإسلامية**: أسسها إسحاق درويش في القدس عام 1936.

16. **مجلة الأفق الجديد**: أسسها كامل الشريف ومحمود الشريف عام 1961.

17. **جيري إســـلام تايمز**: أســـبوعية تصدر باللغة الإنكليزية، أسســـها في القدس حنا سمعان سنيورة عام 1995.

18. **العودة**: مجلة شهرية صدرت في القدس، أســـها وترأس تحريرها إبراهيم قراعين عام 1995، صدر منها عدة أعداد، لكنها ما لبثت أن توقفت.

19. **شـــقائق النعمان**: مجلة شـــهرية أسستها الكنيســـة الإنجيلية اللوثرية في القدس عام 1995، وترأس تحريرها عماد الأطرش.

20. **كريم**: مجلة شهرية ملونة للأطفال والفتيان، وهي مجلة الأطفال الأولى في فلسطين،

صدرت في القدس، وأسسها إسماعيل حسن عجوة 1996، ومنذ العام 2007 لم تعد المجلة تصدر بانتظام لأسباب مادية. المشرف العام ميرفت عجوة.

21. **الكنز الاقتصادي**: مجلة شهرية أسسها في القدس محمد يوسف هلسه عام 1996.

22. **البيادر السياسي**: أسبوعية صدرت في القدس في 1 نيسان / أبريل، أسسها وترأس تحريرها جاك يوسف خزمو، تعرضت الصحيفة للعديد من الملاحقات والإجراءات العسكرية الإسرائيلية، وصودرت أعدادها، ومنعت من التوزيع بين 1982 – 1985 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حصلت الصحيفة على الترخيص الفلسطيني سنة 1997.

23. **حقوق الناس**: شهرية أسسها سميح عبد الرحمن أبو حشيش عام 1997، وكان أيضًا رئيسًا لتحرير مجلة «كل الشباب» التي حصلت على ترخيصها سنة 1995، لكنها لم تصدر.

24. **المنار**: تأسست في القدس سنة 1991 أسبوعية سياسية مستقلة، أسسها إسماعيل حسن عجوة، وفي نهاية العام 2006، تحولت إلى جريدة إلكترونية لأسباب مادية، ورئيس تحريرها باسم عجوة.

25. **الرقيب**: مجلة غير دورية أسّستها في القدس المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان سنة 1997، وترأس تحريرها باسم عيد.

26. **عبير**: أسّسها في القدس عطا الله النجار وترأس تحريرها، صدرت شهريًا سنة 1996، ولم تكن تصدر بشكل منتظم، ثم ما لبثت أن توقفت سنة 2001.

27. **المياه والبيئة**: أصدرتها مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين سنة 1996، وترأس تحريرها عبد الرحمن التميمي.

28. **سماح**: أصدرها وترأس تحريرها عبد الرحمن الخواجا سنة 1996.

قائمة المراجع

- الخربوطلي، محمد عيد. (2009). الصحافة العربية في القدس. **مجلة الموقف الأدبي**. العدد (464).
- خليفة، محمود. (2015). **الإعلام الفلسطيني: النشأة والتطور**. رام الله: وزارة الإعلام.
- خليفة، محمود. (2011). تاريخ الصحافة المقدسية منذ نشأتها منذ العام 1876. **مجلة صامد الاقتصادي**. المجلد (33). العدد (165 – 166). ص: 286 – 334.
- سرحان، عبد الكريم (وآخرون). (2010). **الصحافة الفلسطينية**. موسوعة القدس. رام الله: وزارة الإعلام الفلسطينية.
- سليمان، محمد. (1988). **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب**. تونس: الإعلام الفلسطيني الموحد.
- سليمان، محمد. (1987). **تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876– 1976**. نيقوسيا: الإعلام الموحد.
- أبو شنب، حسين. (1988). **الإعلام الفلسطيني**. عمان: دار الجليل للنشر.
- شوملي، قسطندي. (1992). **الصحافة العربية في فلسطين**. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- صالح، جهاد أحمد. (2021). **الصحافة الفلسطينية قبل سنة 1967**. رام الله: وزارة الإعلام.
- طرازي، فيليب دي. (1913). **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين**. بيروت: د. ن.
- العقاد، أحمد. (1966). **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين**. ج1. دمشق: مطبعة الوفاء.
- الفطافطة، محمود. (2023). **التاريخ الكامل للصحافة الفلسطينية**. رام الله: مؤسسة باحثون بلا حدود.
- كبها، مصطفى. (2004). **تحت عين الرقيب – الصحافة الفلسطينية ودورها في الكفاح الوطني**. كفر قرع: مركز دراسات الأدب العربي.
- ياسين، عبد القادر. (1990). **الصحافة العربية في فلسطين**. بيروت: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الرابع – دراسات الحضارة.
- يهوشع، يعقوب. (1983). **تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية في نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1930 – 1948)**. ج3. شفا عمرو: دار المشرق للترجمة والطبعة والنشر والقدس: معهد هاري ترومان للأبحاث – الجامعة العبرية.
- يهوشع، يعقوب. (1974). **تاريخ الصحافة العربية في فلسطين**. القدس: مطبعة العارف.

باحثٌ ومفكّر وكاتب مقدسيّ... الباحث والمفكّر والكاتب د. وليد سالم

أ. عزيز العصا

سكرتير تحرير مجلة المقدسية - عضو معهد القدس للدراسات والأبحاث / جامعة القدس.

المقدمة

عندما تتبع المؤرخ المعماري المقدسي «د.يوسف سعيد النتشة» التطور المعماري للبلدة القديمة من القدس بعمق زمني يمتد لنحو أربعة آلاف عام، وجد أن نواة القدس هي يبوس في سلوان؛ البلدة الواقعة جنوب البلدة القديمة من القدس حاليًّا. أي إن سلوان الحالية هي نواة المدينة الكنعانية - اليبوسية (النتشة، 2020، ص: 11 - 12).

من سلوان الحالية (يبوس سابقًا)، تلك المدينة التي تنبض بالحياة، والتي تشكل بؤرة الصراع مع الاحتلال حول القدس وعلى أرض القدس، تخرّج العلماء والباحثون الذين ذادوا عن عروبة المدينة، وهم يستلهمون عشقهم لمدينتهم الأولى من المسجد الأقصى المبارك الذي يتكئ على يبوس ويرنو إليها بعين الأمل بالخلاص من أطول وأشرس احتلال في التاريخ المعاصر، ومن كنيسة القيامة التي تشهد على الظلم التاريخي الذي حلّ على المدينة المقدسة منذ نحو نصف قرن.

سنستضيف في هذا العدد (24) من مجلة المقدسيّة ضيف مقدسيّ، اخترناه بعناية، وهو: د.وليد سالم، مدير تحرير مجلة المقدسية، القادم من يبوس؛ فتح عينيه في أجوائها المشبعة بعبق التاريخ، وحبا حبوته الأولى على أرضها المجبولة بعرق قادة الأمة الذين بنُوا المدينة ودافعوا عنها حتى رووها بدمائهم الزكية الطاهرة، ولعب كل ألعاب الطفولة وألعاب الشباب بين أزقتها التي تنطق تاريخًا بجميع اللغات الكنعانية اليبوسية.

تقوم منهجيتنا، في هذه الزاوية الثابتة، على التعريف بالضيف / ة قيد البحث، وتتبّع إنجازاته / ا الفكريّة، بأشكالها كافة؛ من إصدارات، وأبحاث، ومقالات... الخ، ذات صلة بالقدس؛ تدافع عن عروبتها وإسلاميتها، وتحميها من الاعتداءات بمختلف الأشكال، كفضح المشاريع التي تقود إلى محاولات التهويد والأسرلة، واعتداءات المستوطنين التي أصبحت تطول كل شيء في هذه المدينة المقدسة. وتنتهي الدراسة بمقابلة مع الضيف / ة، تناقش فلسفته الخاصة وأهدافه التي حققها بجهده وعمله المتواصل، وما يرنو إلى إنجازه مستقبلًا.

ضيف العدد

الباحث والمفكر والكاتب المقدسي «د.وليد سالم»

تشكّل وعيه على القراءة، فأصبح ناقدًا... وجّه النقد للمناهج المدرسية وللعملية التعليمية، فهدّدوه بالطرد من المدرسة.

كان زعيمًا طلابيًّا في الجامعة، فتعرض لخطر الطرد من الجامعة.

صادق الشهيد فيصل الحسيني، وتعرّف عليه حينما طرح فكرة إنشاء صندوق للطالب المحتاج.

أولًا - المَوْلدُ والنّشأةُ:

وُلد الباحث والكاتب والمفكر «وليد حسن سالم»، في يبوس الأولى (سلوان – راس العمود – حاليًّا، بتاريخ: 28 / 6 / 1957م. عاش طفولته المبكرة في مسقط رأسه، وتشكّل

وعيه منذ طفولته على قراءة كتب الفلسفة والروايات، وكتب الشعر حينما كان في سنّ الرابعة عشرة، وكان محرر مجلة الحائط المدرسية.

كثيرًا ما يستذكر ضيفنا «تمرده» على الثوابت في مراحل مختلفة من عمره، فكان تلميذًا متمردًا، ففي صفّه الثانوي الأول – العاشر حاليًّا – حفّزه معلّمه «سالم الزبن» على قراءة أحد عشر مجلدًا عن التربية، وظّفها لنقد أساليب تدريس أساتذته، مما أثار نقاشات حامية الوطيس في المدرسة، حدت بأحد المدرسين للمطالبة بطرده من المدرسة؛ بسبب ما سمَّاه المدرس «قلة الأدب وعدم احترام المقامات»، الأمر الذي جعل من وليد – الطالب يمتلك نزعة «التمرد» والتحدي، عندما يقول رأيه، دون أن يأبه إلى العقوبة.

هكذا، نشأ وليد – المتمرد، ليكبر «التمرد معه لاحقًا، في مراحل حياته المختلفة، عزّزته الاعتقالات المتكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ثانيًا - التعليم:

2 - 1 التعليم المدرسي:

درس سالم المرحلة الأساسية الأولى في مدرسة سلوان الإعدادية للبنين بمدينة سلوان – راس العامود، واستكمل المرحلة الأساسية في مدرسة دار الأولاد في القدس، ثم المرحلة الثانوية في كليّة الأمة في ضاحية البريد، وعندما كان في الصف الحادي عشر اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي، على خلفية أنشطته السياسية وخطاباته الحماسية في زملائه، وهو يحثهم على مقاومة الاحتلال، فحُكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر، استثمرها في تأدية امتحان الثانوية العامة، وغادر السجن عام 1976.

2 - 2 التعليم الجامعي

بعد نجاحه في الثانوية العامة، التحق وليد – الأسير المحرر بجامعة بير زيت سنة 1976، فنال درجة البكالوريوس من كلية الآداب، تخصّص علم الاجتماع.

رغم أن مدة الدراسة لنيل الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هي أربع سنوات فقط، إلا أن ضيفنا ضاعف فترة مكوثه في الجامعة حتى ثماني سنوات؛ لأسباب تتعلق بانشغاله بالعمل السياسي والنقابي. فقد كانت جامعة بير زيت معقلًا لليسار واليسار الجديد، من ماركسيين وشيوعيين، الأمر الذي دفع به إلى الالتزام بالمكتبة لساعات طويلة يوميًّا؛ ليؤهّل نفسه للنقاشات – السياسية والفكرية – بما يمكّنه من التعبير عن رأيه بطريقة علميّة مقنعة. فتوّجت جهوده – القرائية – بأن أسّس لجنة أصدقاء الكتاب، لمناقشة كتابٍ أسبوعيًّا، كما أصبح زعيمًا طلابيًّا يُشار له بالبنان على مستوى زملاء الدراسة، ولكنها فتحت عليه نار مخابرات الاحتلال وأجهزته الأمنية التي اعتقلته عدة مرّات، لمدة خمس سنوات في مجموعها.

ولا زال يذكر بامتنان زيارات الشهيد فيصل الحسيني له في بيت الطلاب المستأجر في طريق جفنا. كان – الحسيني – يأتي من بيته في عين سينيا بسيارته الكاديلاك القديمة، ويدخل بيت «سالم» ليجلس الضيف على طرف سريره القديم الصنع والمضيف على كرسي قبالته يتجاذبان أطراف الحديث، وبينهما بابور الكاز فوقه إبريق من الشاي، الذي يحتسيان منه أكوابًا عديدة. وكانا قد تعارفا عبر الأستاذ الجامعي رياض مفلح، حيث كانت هناك فكرة لإنشاء صندوق الطالب المحتاج، ومن هناك انطلقت اللقاءات واستمرت لما بعد تأسيس جمعية الدراسات العربية ثم بيت الشرق، وذلك حتى استشهاد – الحسيني – في الكويت عام 2001.

بعد تخرج ضيفنا من جامعة بير زيت رفض منحة كاملة لنيل شهادة الماجستير من جامعة دورهم (Durham)؛ لقناعته بأن التعليم الأكاديمي النظامي يجهض الثائر. إلا أنه في 2019 نال درجة دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية، من جامعة الشرق الأدنى في نيقوسيا.

2 - 3 الدكتوراه

من هــو المؤهل للوجود؟ ديناميات الشــمول والاســتبعاد من المواطنة في الاســتعمار الاستيطاني: حالة فلسطين... هذا هو عنوان أطروحته للدكتوراه.

لقد توســعت الأطروحة في «منطــق المحو» الذي تقوم عليه المشــاريع الاســتعمارية الاســتيطانية من خلال التحليل المعمق لديناميكياتهــا الخاصة بالدمج والإقصاء، ومن هو المؤهــل للوجود و / أو من يتم احتســابه في عداد المواطنة، مع التركيز بشــكل خاص على فلســطين، كدراسة حالة؛ مقارنة بثلاث حالات، هي: الولايات المتحدة، وجنوب إفريقيا، وإيرلندا / إيرلندا الشمالية.

افترضت الأطروحة أن المشروع الصهيوني يتميز بـ«المحو الديموغرافي» باعتباره السمة الرئيسية لديناميكية الشمول والإقصاء التي تجمع بين محو الأرض: المكان والفضاء والإقليم والمشــهد الطبيعي؛ وتهجير الســكان الأصليين داخليًّا وخارجيًّا، واستبدالهم بمستعمرين استيطانيين جُلبوا من الخارج. وقد مورست هذه العمليات خلال فترة المشروع الاستعماري الاســتيطاني الصهيوني في فلسطين في القرن التاسع عشر وصولًا إلى قيام دولة إسرائيل عام 1948، واستمرت بعد عامي 1948 و1967 من قبل دولة إسرائيل باعتبارها دولة استيطانية استعمارية، وليست دولة طبيعية (Salem, 2019).

وجدت الأطروحة أنه يتم تطبيق تلك الأساليب في أطر الاحتلال العسكري، والفصل العنصري، والاســتعمار الاســتيطاني / الداخلي، جنبًا إلى جنب مع هيــاكل «الديمقراطية الاســتيطانية الاســتعمارية» و«ديمقراطية الأســياد»[1]، وكلاهما إقصائــي للآخر عرقيًّا،

(1) شــكل ديمقراطي اســميًّا؛ إذ تتمتع مجموعة عرقية معينة فقط بحقوق التصويت والحق في الترشــح للمناصــب، بينما تُحرم المجموعات الأخرى من حقوقها. وهي نوع فرعي من الحكم العرقي، حيث تهيمن مجموعة عرقية واحدة على الدولة، بانتخابات أو بدونها.

وسياسيًّا، وقانونيًّا، واقتصاديًّا[1] واجتماعيًّا وثقافيًّا.

لقد تدرّج المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين قبل انطلاق الصهيونية اليهودية؛ إذ أنشأ الأمريكيون الأفنجيليون والألمان والبريطانيون نهجًا صهيونيًّا لغزو فلسطين واستيطانها منذ أوائل القرن التاسع عشر، وبعد انطلاق المشروع الصهيوني وظهوره إلى العلن، لعبت بريطانيا دور «الدولة الأم»، من خلال وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، الذي تابعت تنفيذه - بالقوة - عنما انتدبت على فلسطين خلال الفترة 1917 - 1948. وفي أربعينيات القرن العشرين، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور «الدولة الأم» لإسرائيل ومشروعها الاستعماري الاستيطاني المستمر.. وقبل ذلك، تتكون الدراسة من خمسة فصول، وتنتهي بنظرة عامة مختصرة على إمكانيات إنهاء الاستعمار وإعادة الإدماج (Salem, 2019).

ثالثًا - وليد سالم مؤلفًا

من يبدأ حياته قارئًا نهمًا، منذ الطفولة، لا بد أن ينتهي كاتبًا مبدعًا، يتجدّد إبداعه ما دام يمسك بالقلم. ووفق الوصف أعلاه، فإن ضيفنا كان قارئًا نهمًا، وتميّز بأنّه قارئ فعّال؛ وهو القارئ الذي يفهم ما يقرأ ويدرك معنى النص، فيكون قارئًا ومبدعًا في الوقت ذاته. وممّا يدلل على فعالية القراءة لدى ضيفنا، أنه أصبح محاضرًا، منذ طفولته، وكبرت معه تلك النزعة أثناء دراسته الجامعية.

سنتتبع، فيما يأتي مؤلفات ضيفنا «د.وليد سالم» وكتاباته، المنفردة وضمن جماعة، والتي توزّعت على طيف واسع من المواضيع ذات الصبغة السياسية والاجتماعية، وتلك التي تجمع بينهما، وتضيف البعد الاقتصادي، في كثير من الحالات، لاسيما عندما يتناول القضايا ذات الصلة بالمشروع الاستعماري - الإحلالي القائم على أرض فلسطين.

(1) يكون هذا الاقتصاد من خلال المستوطنين، وهو الاقتصاد السياسي الاستعماري.

3 - 1 وليد سالم: مؤلفًا ومحرّرًا منفردًا: بعض من المؤلفات

انطلق ضيفنا ككاتب منفرد منذ عـــام 1983، بداية بكتاب عن الحركة الطلابية أصدره عام 1983، ثم أنتج نحو (13) كتابًا ودليلًا، ذوي صلة بالتثقيف والتدريب، والديمقراطية، قمنا باستعراضها في البند 4 – 4. وفي عام 1997 صدر له «حق العودة – البدائل الفلسطينية» بحجم (209 صفحات) (سالم، 1997 ب). ودخل ضيفنا القرن الحادي والعشرين بعدد من الإنجازات في مجال التأليف «منفردًا؛ ففي عام 2001 راجع ودقق «وقائع المؤتمر الدولي حول دور المعلم في الدفاع عن حقوق الإنسان« (2001 ب)، وفي عام (2004) أصدر كتابًا بعنوان «خطة فك الارتباط للحكومة الإسرائيلية ســيناريوهات محتملة« (سالم، 2004 أ)، وكتب دليل حقوق اللاجئ الفلسطيني عام 2005، وكراسة عن تعويض اللاجئين عام 2006.

ولعل ضيفنـــا توّج إنتاجه الفكري في القرن الحـــادي والعشرين بمجموعة إصدارات، هي: في عام 2007 صدر له كتاب «مبادرة السلام العربية والخيارات الفلسطينية – العربية» (ســـالم، 2007)، وفي عام 2008 أصدر كتاب «تنظيم الأحياء بالمشاركة في الواقع المقدسي»، بحجم 155 صفحة، (ســـالم، 2008 أ)، في عام 2011 حرّر كتاب «فكر الحداثة في فلســـطين – مســـاهمات في تاريخ الثقافة» الصادر عن جامعة القدس بحجم (256 صفحة) (ســـالم، 2011 أ). وآخر ما صدر له عام 2018 بعنوان «المواطنة والســـلم الأهلي في القدس الشرقية – الإشـــكاليات والإمكانيات في ظلّ الاحتلال وغياب الدولة وواقع اللجوء والتشرذم»، وهو كتيب بحجم (50 صفحة) (ســـالم، 2018). هذا وسترد مؤلفات أخرى منشورة وغير منشورة في الأقسام اللاحقة من هذا العرض.

3 - 2 وليد سالم: مؤلّفًا ومحرّرًا مشاركًا: بعض المؤلفات

بخصوص الأنشـــطة التأليفية والتحريرية لضيفنا بمشـــاركة آخرين، فقد شـــملت فيما شـــملت كتابًا عن «الانتفاضة مبادرة شعبية عام «1988 (دون دار نشر) ونشرة دورية باسم

«قضايا الساعة» (دون دار نشر)، كانت تهتم بقضايا التنمية في فلسطين، صدر منها عددان في أواخر الثمانينيات، ومجموعة كراسات صدرت عن الانتخابات الفلسطينية من قبل مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس في التسعينيات، ودراسة عن حزب التحرير الإسلامي في فلسطين صدر عام 2015 عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، هذا إضافة إلى مؤلفات مشتركة سترد في الأقسام اللاحقة. يُضاف لها آخر كتاب بالشراكة كان مع د.سامر رداد بعنوان «إطار خطّة إستراتيجيّة مبنيّة على المجتمع المحلّيّ» (غير منشور) (سالم ورداد، 2019). وكتب أخرى باللغة الإنكليزية، وغيرها فيما ورد في ثبت المراجع أدناه، ولم يكفِ الحيز لاستعراضه هنا.

نستنتج من هذا الإنتاج الفكري المطبوع والمنشور، والذي استقر على رفوف المكتبات الفلسطينية والعربية والأجنبية، أن لضيفنا إرثًا – مطبوعًا – عبارة عن (22) مطبوعًا باللغة العربية، بين كتاب وكتيّب، تتوزع على ما يقرب من ألفيّ صفحة، يتوزع على القضايا الوطنية – الفلسطينية، كحق العودة، وفكّ الارتباط مع الاحتلال، وفق سيناريوهات مختلفة، والتركيز على اللاجئين والقدس وقضايا المجتمع المقدسي وهمومه، والتعليم. هذا عوضًا عن الكتب باللغة الإنكليزية والتي تصل إلى عدد مشابه للتي نشرت باللغة العربية.

رابعًا - وليد سالم كاتبًا وباحثًا

لقد نشر ضيفنا، منذ ثمانينيات القرن الماضي إبان الاحتلال الإسرائيلي، مئات المقالات القصيرة في صحف مثل القدس والأيام، وصحف أغلقت، مثل: الميثاق، وفصل المقال، والراية، وفينوس، والميدان، والأمة، إضافة إلى عشرات المقالات والأبحاث التي نشرت في مجلات أغلقت، مثل: الشراع، والعهد، أحيانًا باسم وغالبا بدون اسم، ونشر تحت اسم ماجد العامري، كاسمٍ مستعار، دراسة بعنوان «البيريسترويكا: إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد»، في العدد المزدوج من مجلة الآداب لمحررها عفيف سالم 4 و5 تشرين

الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر 1988، ونشر باسم ماجد العامري كاسم مستعار في مجلة قضايا، العدد السادس، شباط / فبراير 1991 (الدكتور محمود محارب محررًا) مقالة بعنوان: الحكم الذاتي والشعار المطلوب.

وسنتتبع في هذا الجانب الإنتاج الكتابي لضيفنا، على مستوى البحوث والدراسات، قبل الدكتوراه وبعدها، والتي ارتأينا تصنيفها وفق الموضوع؛ إذ إن هناك مجموعة مقالات، متتابعة إلى حد ما، لكل موضوع من المواضيع التي كتب فيها، سواء على مستوى المجلات المحكمة، أو المجلات الثقافية، أو الصحف.

4 - 1 وليد سالم: يحاجج الصهيونية ومشروعها الاستعماري الاستيطاني

في العام الحالي (2024)، وفي خضم الحرب الظالمة على قطاع غزة، صدر لضيفنا دراسة محكّمة بعنوان «الرواية الصهيونية: الثابت والمتحول»، وهي الثانية في نفس المجلة (ننظر ثبت المراجع). هدفت إلى دراسة الرواية الصهيونية والتغيرات التي طرأت عليها باختلاف الزمان، منذ نشوء الحركة الصهيونية. تبدأ الدراسة، التي استندت إلى المراجع الصهيونية، واليهودية بوجه خاص في سبيل تفكيك تلك الرواية من داخلها، بقسم نظري حول نماذج الاستيطان، الاستعماري المقارن وتعريفات الرواية وتغيراتها بين الرواية الصهيونية وروايات النماذج الأخرى. وتناقش في قسمها الثاني المكونات الرئيسة للرواية الصهيونية، وهي: تجميع المنفيين في أرض إسرائيل، وإيجاد حيّز إقليمي لليهود فيها، وخلق واقع معاصر للمجتمع اليهودي، وتحقيق السيادة السياسية، والتحقيق النهائي للسلام والقبول الدولي. وحلّلت الدراسة التقاطعات والاختلافات في الرواية بين الصهيونية السياسية وصهيونية العمل والصهيونية التنقيحية (صهيونية الجدار الحديدي) والصهيونية الدينية، وعبر الزمن. وتنتهي الدراسة بخلاصة لنتائجها، متسائلة حول أفق استمرار الرواية الصهيونية في ظل الشروخ التي باتت تتعرض لها داخليًّا وخارجيًّا (سالم، 2024 أ).

في عام 2023؛ قبيل العدوان السافر على قطاع غزة، نشر «سالم» مقالًا بعنوان: الصهيونية بزيّها العنصري السافر: دوافع وكوابح الإبادة والاقتلاع الإحلالي«، حيث سبر غور الردكلة الإسرائيلية والتي تتخذ شكلًا عنصريًا فاشيًا، من خلال تقديم قراءة في العوامل الداخلية والخارجية التي تضافرت بعد العام 1967 وشكلت الميكانزمات الضرورية للانزياح الإسرائيلي المستمر نحو اليمين[1]، وجد الباحث أن الصهيونية وأدواتها من جيش وميليشيات مسلحة، قد مارست في سيطرتها على فلسطين المجازر والاستيطان الاستعماري بشكله الاقتلاعي الإحلالي الذي أنتج قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، إضافة لعمليات ترحيلهم داخل بلدهم، واستخدمت الأبارتهايد والاستعمار الداخلي ضد الباقين من الشعب الفلسطيني في بلدهم عام 1948، ثم عادت للاقتلاع والإحلال أثناء حرب عام 1967 وبعدها مقرونًا بممارسات أبارتهايدية (سالم، 2023 أ).

ووفق هذه الورقة، يرى «سالم» بأن انتخابات 2022 في دولة الاحتلال، قد عكست انزياحين إضافيين عبّرت عنهما طبيعة الائتلاف الحكومي الجديد لقوى اليمين التي ترفع الدعوات العلنية للقتل الجماعي للفلسطينيين وإبادتهم (الموت للعرب)، وكذلك ترحيلهم باتجاه خلق نكبة ثانية مدعومة في ذلك من قبل قوى أفنجليكانية عالمية ترفع شعار «تحقيق النصر التام على الفلسطينيين» (سالم، 2023 أ).

وفي مقال تحت عنوان «المشروع الصهيوني في فلسطين: آفاق الاكتمال والانكفاء، وحالة الأبارتهايد»، يرى ضيفنا أن البحث الأكاديمي لا يزال غير قادر على سبر أغوار حركة المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين والإمساك أبستمولوجيًّا بكل تلابيبه، فركّز ضيفنا على مجموعة أسئلة حول انكفاءات المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي وتوسعاته في فلسطين والمنطقة، وإمكانية تطوره إلى حالة كلية من «الأبارتهايد» الذي يعتمد

(1) يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 23 / 07 / 2024):
https: / / www.madarcenter.org / العدد – إسرائيلية – قضايا / 10779 – قضايا / مجلة – 89

على استغلال الأيدي المحلية وممارسات التمييز ضد الشعب الأصلي، واستخدام نموذج «مستعمرة المزارع الإثنية» إلى حين نشوء ظروف تتيح المباشرة بمشاريع الطرد إلى الخارج (هذا فيما تستمر مشاريع الطرد الداخلي طول الوقت) (سالم، 2021 أ)[1].

نشر ضيفنا «سالم» ورقة بعنوان «إعادة النظر في الحاضر الاستعماري استمرار المشروع الاستيطاني الاستعماري من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل» جادل فيها بأن الحاضر الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي يتجسد في دولة استيطانية استعمارية، وحدّد الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لهذه الدولة، والأدوات المختلفة التي تستخدمها في طريقها إلى الاكتمال، مثل مزج الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الداخلي في التعامل مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، واستخدام أدوات الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والاحتلال الحربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (سالم، 2020 ب).

في عام 2018 نشر «سالم» بحثًا محكمًا باللغة الإنكليزية، بعنوان: «المقدسيون ومسألة المواطنة في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي» كشف فيه العلاقة بين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وسياساته تجاه مواطنة السكان الفلسطينيين الأصليين في القدس الشرقية. إذ حلّل المقال سياسات المواطنة الصهيونية بالتفصيل وكيف تلعب معًا دورًا تدميريًّا للمواطنة الفلسطينية في القدس الشرقية، ثلاثي الأبعاد: القانونية، والانتماء الوطني، والعضوية المجتمعية. وارتأى الباحث – سالم – أن الاستعمار الاستيطاني يقدّم تصنيفًا أكثر دقة لتحليل الوضع في القدس مقارنة بالنماذج الأخرى للمساواة والاحتلال والاستعمار الجديد والعرقية المفتوحة (Salem, 2018).

وأجرى «سالم» في عام 2020 دراسة محكمة بعنوان «الانتخابات في الدولة الاستيطانية

(1) يُنظر أيضًا: الرابط الآتي (شوهد في 23 / 07 / 2024):
https: / / www.madarcenter.org / العدد – إسرائيلية – قضايا – 9610 / قضايا – مجلة – 83

الاســتعمارية: حالة إسرائيل»، مما جاء فيها، ووفق ما هو مذكور أعلاه في رسالة الدكتوراه، اعتمد ضيفنا الديموقراطية في دولة إسرائيل باعتبارها «ديمقراطية المســتوطنين» التي تأتي ضمن دولة اســتيطانية اســتعمارية. أما المشروع الصهيوني فقد انتقل من مشروع استيطاني استعماري قبل 1948 إلى دولة استيطانية استعمارية بعد ذلك التاريخ (سالم، 2020 أ).

عندما اســتعرض «ســالم» الانتخابات في إطار الدولة الاســتيطانية الاســتعمارية وما نتج عنها من تغيرات سياســية داخل تلك الدولة تاريخيًّــا، مع تركيز خاص على انتخابات إسرائيل 2019، وجد أنها انتهت إلى مشروعين، أحدهما ما يسمى بمشروع «الانتصار التام على الفلســطينيين»، وثانيهما هو مشروع التوســع نحو العالم العربي جغرافيا وعبر التطبيع الاقتصادي والأمني دون حل القضية الفلسطينية (سالم، 2020 أ). وهنالك دراسات أخرى حول هذا الموضوع وردت في ثبت المراجع أدناه.

بذلك، يكون ضيفنا قد استبق ما جرى من حرب عدوانية على قطاع غزة، الذي يتم فيه تنفيذ المشروع الأول – الانتصار التام على الفلســطينيين – ويبقى المشروع الثاني، الذي هو قيد التنفيذ، وفق مراحل معدّة بإحكام.

4 - 2 وليد سالم: يناقش اللجوء وعذاباته، ويرى في الوكالة ملاذًا مهمًّا

في أواخر القرن العشرين، ناقش ضيفنا الباحث «د.وليد سالم» مواضيع خاصة باللجوء والنزوح، وبالتالي ما يتعلق بوكالة غوث وتشــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ففي عام 1995 نشر «سالم» مقالًا حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، باللغة الإنكليزية، بحجم (11) صفحة في «صوت المنظمات غير الحكومية في فلسطين»، من منشورات منظمة كوديسبا (CODESPA) (Salem, 1995)[1].

(1) هي منظمة دولية غير ربحية مخصصة للتنمية الاقتصادية ولديها أكثر من 39 عامًا من الخبرة. تم تشكيلها

في عام 1996، نشر مقـــالًا علميًّا بعنوان «نازحو 1967 مشـــكلة التعريف والأعداد»، عرض فيها – خلال 12 صفحة – التعريفات المتعلقـــة باللجوء والنزوح، وأورد إحصائية مهمة حول النازحين الفلســـطينيين، حســـب «الأونروا»، بأنهم أكثر من (300,000) نازح أصبحـــوا بلا مأوى، بمن فيهم نحو (120,000) من لاجئي فلســـطين القدامى، هربوا مرة أخرى من مخيماتهم التي اجتاحتها القوات الإسرائيليـــة وأصبحوا لاجئين للمرة الثانية؛ إذ نـــزح العديد منهم مصطحبين ما يمكن أن يحملوه معهم فقط، فهم فقدوا منازلهم وأرضهم وأسرهم وحياتهم كلها؛ كما أن عدد النازحين كان يرتفع ســـنة بعد ســـنة بشـــكل مضطرد (ســـالم، 1996 أ). وفي نفس العام – 1996 – نشر ضيفنا «سالم»، بحثًا بعنوان «حق العودة: الآليات والوسائل»، بحجم (9) صفحات نشرت في جامعة النجاح الوطنية ضمن البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية (سالم، 1996 ب).

وأتبع ذلك في عام 1997، باقتراح «إطار عمل أولي بشـــأن مستقبل الوكالة»، إلى جانب أوراق عمل قدمت في مؤتمر اللاجئين في منطقة بيت لحم، تحت عنوان: خمســـون عامًا تحت الخيمة: حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلســـطينيين (ســـالم، 1997 أ). وفي عام 1998 ناقش «ســـالم» موضوعًا في غاية الأهمية، بخصوص صمود اللاجئين ومحافظتهم على الهوية الوطنية والجذور، بعنوان «قضية اللاجئين من منظور المواطنة»، عرضها في الملتقى الفكري العربي، نشر في العدد المزدوج (1 و2) من مجلة شـــؤون تنموية، وقع في (12) صفحة (سالم، 1998 أ). وكتاب عن حق العودة ورد ذكره سابقًا.

أتبع ضيفنا كتاباته وأبحاثه حول اللاجئين في القرن الحادي والعشرين، ففي عام 2006 أنجز دراســـة بعنوان «تعويض اللاجئين: الحالة الفلسطينية»، جاءت في كتيب بحجم (40) صفحة من القطع الصغير، ناقش فيها الباحث «ســـالم» التداخل القائم بين التعويض وبين

مـــن قبل مجموعة متعددة الخلفيات من رجال الأعمال والخـــبراء الملتزمين بقضية القضاء على الفقر في جميع جوانبه. رئيسها الفخري هو الملك فيليب السادس.

العودة وصعوبة الفصل بين المفهومين في كثير من الأحيان، وتشابكهما مع كل من: القانون الدولي والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، مشيرًا إلى التجارب الدولية بشأن آليات التعويض، وبالتالي صعوبة إيجاد نموذج يمكن القياس عليه، وكذلك عدم شمولية القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية التعويض لنازحي 1967، والمبدعين والمهجرين الداخليين ومصادرة أراضيهم من الفلسطينيين... الخ (سالم، 2006).

لقد استمر ضيفنا بمناقشة جذور القضية الفلسطينية؛ ففي عام 2021، نشر في العدد (509) من مجلة المستقبل العربي، مقالًا ناقش فيه الكفاح القانوني الفلسطيني، انطلاقًا من وعد بلفور وتبعاته (سالم، 2021 ب)، وفي عام 2023 قام بمناقشة النكبة الفلسطينية، باعتبارها مفتوحة ومستمرة، مستندًا في ذلك إلى مجموعة من الشواهد والظواهر، لاسيما ما يقوم به الاحتلال من اعتداءات على اللاجئين الفلسطينيين، وإعاقة الخدمات التي تقدم لهم، على المستويات كافة (سالم، 2023 ب).

هكذا، نجد أن ضيفنا لم يألُ جهدًا في مناقشة الأبعاد المختلفة للقضية الفلسطينية، بدءًا من وعد بلفور الإجرامي عام 1917، وما نجم عنه من تشريد لنحو مليون فلسطيني، وإقامة الدولة الصهيونية، بعد ثلاثين عامًا من «انتداب» الدولة البريطانية – بلفور وزير خارجيتها – ويكمل – سالم – بمناقشة القضايا الخاصة باللاجئين، ثم أضيف لهم (300,000) نازح عام 1967، ليصبح نحو (1.3) مليون فلسطيني مشردين في أصقاع المعمورة، بلا مأوى.

كما يتطرق ضيفنا إلى «الأونروا» التي نرى أنه قد استبق المؤامرة التي قادتها الولايات المتحدة عليها بعد نحو ربع قرن، عندما شهد عام 2023 / 2024 إعلان دولة الاحتلال عن حربها العشواء على الأونروا، من أجل إغلاق أبوابها على الفلسطينيين، بل هناك طرح لاستبدالها بشكل آخر، أو بمؤسسة أخرى، تشكّلها إسرائيل وتكون راضية عنها تمام الرضا.

4 - 3 القدس في فكر «وليد سالم»

لا شك في أن القدس، مسقط رأس ضيفنا وحاضنته الأولى ستنفرد بعشرات المقالات والأبحاث والكتب ورسائل الماجستير – التي يشرف عليها – وهذا ما لاحظناه على مدى ثلاثين عامًا، بتواصل وبلا انقطاع، من خلال أربعين مقالًا / دراسة / بحثًا / كتابًا / دليلًا.

4 - 3 - 1 القدس في أبحاث وليد سالم

في عام 1994 نشر مقالتين قصيرتين، في عددين متتاليين من مجلة كنعان، بعنوان: القدس: رؤية خاصة، (سالم، 1994 أ، ب)، وفي عام 1998 ناقش المستقبل السياسي للقدس، من خلال ورقة بحثية بحجم (28) صفحة، قدّمها في مؤتمر عقدته جامعة بير زيت بعنوان «نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس» (سالم، 1998 ب).

دخل ضيفنا القرن الحادي والعشرين وهو يحمل لواء القدس مدافعًا عنها، وموضحًا أشكال الظلم الواقع على أهلها من إجراءات الاحتلال، منذ عام 1948 حتى تاريخه. ففي عام 2001 نشر مقالًا بحجم (31) صفحة ناقش فيه «حدود القدس في إطار مدينة مفتوحة وعاصمتين لدولتين»، وهو بذلك يكون في طليعة من تميز بهذا الطرح، الذي يجعل المدينة مفتوحة لدولتين في آن معًا، ولا تنفصل بحدود دولية (سالم، 2001 أ).

وفي عام 2006 ناقش ضيفنا «باللغة الإنكليزية» موضوعًا في غاية الحساسية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يتعلّق بتكيف المقدسيين الفلسطينيين مع الاحتلال، عندما حلّل الديناميكيات الموجودة بين المقدسيين الفلسطينيين، وكيف يتعاملون مع هذه الديناميكيات، سواء كانوا ناشطين سياسيين أم لا. ومن خلال هذا التحليل، تبين أن المقدسيين الفلسطينيين يعانون من تدخل إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكن طبيعة معاناتهم مختلفة في الحالتين (Salem, 2006):

– ففي حالة إسرائيل، يعانون من مصادرة الأراضي، والتوسع الاستيطاني، والجدار،

والقمع اليومي، والتمييز في تقديم الخدمات. وكاحتجاج يعبّر عن هذه المعاناة، فإن مشـــاركتهم في الانتخابات البلدية الإسرائيلية في القـــدس لم تتجاوز 7% في أي من دورات الانتخابات منذ عام 1983، في حين كانت تتراوح بين 15% و20% من عام 1967 إلى عام 1983.

- وفيما يتعلق بالســـلطة الفلسطينية، فإن المقدسيين الفلســـطينيين يعانون من الإقصاء من الأجندة الوطنية الفلســـطينية، حيث تم تأجيل قضيتهـــم إلى المرحلة النهائية في المفاوضات، واتخذ الدعم لهم شـــكل الشـــعارات أكثر من الأفعال، وكانوا ضحايا للفساد، وتم إقصاؤهم من مكانهم في عمليات صنع القرار التشاركي.

وفي عام 2008 ناقش «ســـالم» تنظيم الأحياء في القدس، من مختلف الجوانب، كالتنظيم الإداري، وتنظيم العلاقات بين الأحياء والحارات، وتم التركيز على العمل التطوعي، وحلّ الصراعات، والمشاركة المجتمعية، لما لهذا كله من أهمية قصوى في الحفاظ على الهوية الوطنية للفلسطينيين في القدس تحت الاحتلال (سالم، 2008 أ).

وأردف «ســـالم» في عام 2009 بموضوع ذي صلة، من خـــلال مؤلّفه المهم حول التربية المدنية وتعزيز القيم المدنية لدى الشباب الفلسطيني بالقدس (سالم، 2009). وفي عام 2010 أصـــدر تقريرًا باللغة الإنكليزية حول أجندة التغيير القائمة على الأمن الإنســـاني عن مركز الديمقراطية وتطوير المجتمـــع بالقدس (Salem, 2010). وفي عام 2010 أيضًا نشر ضيفنا «ســـالم» في كتاب المســـتقبل الســـياسي للقدس الصادر عن دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية مقالًا بعنوان «القدس: بين السياســـات الإلحاقية الإسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس»، أعيد نشره عام 2011 في العدد (163 – 164) من مجلة صامد الاقتصادي بحجم (29) صفحة (سالم، 2011 ب).

إلى جانب كتيب «المواطنة والســـلم الأهلي في القدس الشرقية...» المذكور في البند 3 – 1

أعلاه، شـــهد عام 2018 نشاطًا مميزًا لضيفنا «ســـالم» نشر ثلاث مقالات / دراسات باللغة الإنكليزية، كالآتي:

- نـــشر في المجلة العالميـــة (Journal of Holy Land and Palestine Studies) مقالًا بعنوان «المقدســـيون وقضية المواطنة في سياق الاستعمار الاســـتيطاني الإسرائيلي»، كشف فيه عن العلاقة بين المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني وسياساته تجاه مواطنة السكان الفلسطينيين الأصليين في القدس الشرقية. كما حلل المقال سياسات المواطنـــة الصهيونية بالتفصيل وكيف تلعب معًا دور تدمير الأبعاد الثلاثة (القانونية والانتماء الوطني والعضوية المجتمعية) للمواطنة للفلســـطينيين في القدس الشرقية (Salem, 2018 a).

- وفي مجلة (Jerusalem Quarterly) نشر ضيفنـــا مقالًا، بحجم (17) صفحة بعنوان «بلديـــة القدس الشرقية: الخيارات السياســـية الفلســـــطينية والبدائل المقترحة» (Salem, 2018 b).

- وأتبع ضيفنا «ســـالم» ذلك بمقال قصير – بحجم 4 صفحات – بعنوان «تجزئة الفضاء والمجتمع والتضامن»، نشر في كتاب «القدس المجزأة: الحدود البلدية والسياســـات الديموغرافية والواقـــع اليومي في القدس الشرقية»، نشرتـــه منظمة PAX الدولية المســـتقلة، التي تعمل مع المواطنين والشركاء لحمايـــة المدنيين أوقات الحرب، وإنهاء العنف المسلح وبناء السلام العادل (Salem, 2018 c).

أما في عام 2019، فقد نشر دراســـة في العدد الثالث من مجلة المقدسية، بعنوان «الحركات الاجتماعيـــة في القدس الشرقية من الكفاح الوطني العـــام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء الســـيادة من أسفل» (ســـالم، 2019). وفي عام 2020، نشر (3) مقالات في مجلة المقدسية – رئيسها معالي أ. د. سعيد أبو علي – التي يتولى ضيفنا «سالم» مدير تحريرها:

- في الأجواء القاتمة التي أشاعتها «رؤية السلام من أجل الازدهار»، والمعروفة باسم صفقة القرن، والتي أعلن عنها في البيت الأبيض بواشنطن في 28 كانون الثاني / يناير 2020 من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، نشر ضيفنا دراسة بعنوان «القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل» حلّل فيها ما أتت عليه الخطة بشأن القدس، ثم حلّل انعكاسات بنود الصفقة على القدس، وعلى بقية فلسطين، واقترح في هذه الدراسة بعض البدائل لمواجهة تداعيات صفقة القرن على القدس بشكل خاص وعلى فلسطين بشكل عام (سالم، 2020 ط).

- في نفس العام – 2020 – وحول صفقة القرن أيضًا أتبع ضيفنا بنظرة عامة على «المعالم والأماكن المقدسة الإسلامية في القدس» فنّد فيها ما ورد في الصفقة المذكورة أن هنالك (31) مكانًا مقدسًا للمسيحيين واليهود والمسلمين في القدس، حيث قسمت إلى (17) مكانًا مقدسًا للمسيحيين، و(13) لليهود، أما الأماكن الإسلامية المقدسة فقد تمت الإشارة إليها بهذا الاسم دون تحديد، وعندما حدّد المسجد الأقصى المبارك سمّوه «الحرم الشريف»، وتمت الإشارة إليه بوصفه مكانًا إسلاميًّا يهوديًّا مشتركًا؛ يحقّ للطرفين الصلاة فيه، وسُمّي باسم جبل الهيكل / الحرم الشريف! علمًا بأن مؤسسة «عيمق شفيه» الإسرائيلية تفند في دراسة لها اعتبار (13) موقعًا في القدس على أنها أماكن مقدسة لليهود، مؤكدة أن غالبية هذه المواقع قد تم اختراعها كأماكن مقدسة من أجل تبرير تأبيد السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية (سالم، 2020 ح).

- كما نشر ضيفنا في عام 2020 أيضًا مقالًا في مجلة المقدسية بعنوان «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي»، هي خلاصة دراسة مشتركة مع الباحث سامر ردّاد، برعاية معهد القدس للدراسات والأبحاث، تقدم تصورات تم تطويرها عبر التداول مع

(400) شـــخصية مقدســـية لإعادة إحياء أمانة القدس (بلدية القدس العربية) وفق أفضـــل صيغة ديمقراطية تشـــاركية ممكنـــة، كما جاء في قـــرارات اجتماعي المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلســـطينية في كانون الثاني / يناير وتشرين الأول / أكتوبر عام 2018م، وبنفس الصيغة ضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في نيســـان / أبريل – أيار / مايو من العام نفســـه، وحيث تصبح أمانة القدس بمثابة الجسم التنســـيقي العام لتنمية المجتمعات المحلية المقدسية تخطيطًا وتنفيذًا بالمشاركة مـــع تلك المجتمعات. وانتهت الدراســـة بخلاصات اســـتشرافية لتطوير التخطيط وتنفيذ الخطط في القدس (سالم، 2020 و).

وأما عام 2021، فشـــهد على نـــشر (4) مقالات في نفس المجلة – المقدســـية – بدءًا بورقة سياساتية بعنوان «القدس وانتخابات دولة فلسطين 2021»، بحجم (28) صفحة، ناقش فيها عدة خيارات بشأن كيفية عقد الانتخابات الفلســـطينية في القدس مع كل المشكلات المرتبطة بذلك (سالم، 2021 ح). وأتبعها بورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس: القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة (سالم، 2021 هـ).

حول المكانة الدينية القدس على المستوى العربي والدولي، ناقش ضيفنا موضوع «الحجيج العربي والإســـلامي والعالمي للقدس»، ولعلّ أبرز ما ورد في هذه الورقة أنه بقي عصيًّا على الاستباحة الإسرائيليّة حتَّى الآن: 1) الســـيطرة الكاملة على الأماكن الإسلامية والمسيحيّة المقدســـة. 2) توكيل إسرائيل مهمة تنظيم الحجيج العربي والإســـلامي إلى القدس بعد أن نجحت في تنظيم الحجيج الدولي إليها. 3) اختراع أماكن يهوديّة مقدسة في القدس الشرقيّة؛ لتكريس سيطرة إسرائيل عليها (سالم، 2021 ز).

ولم يغـــادر ضيفنا عـــام 2021 قبل أن يناقش «هَبَّـــةُ القدسِ» ويحلّـــل معانيها وآفاقها، مستعرضًا النجاحات التي حققها الفلسطينيون عبر «انتفاضاتهم» وحركاتهم الاحتجاجية

المختلفة (سالم، 2021 و). وفي نفس السياق، يستطرد ضيفنا بمناقشة «القدس وفلسطين بين هبّتين: هبّة أيار 2021، وهبّة نيسان – أيار 2022» باعتبارهما قد شكلتا منعطفًا فيما أطلق عليه ضيفنا «المقاومة الشعبية الفلسطينية للاحتلال والاستعمار الاستيطاني في فلسطين» وذلك كتجاوز لثنائية التفكير المتضاد بين العنف واللاعنف، والكفاحين السلمي والمسلح (سالم، 2022 ب).

في عام 2022 أيضًا يناقش ضيفنا في مجلتي «مركز التخطيط الفلسطيني» و«المقدسية» أربعة عناوين متقاربة، إلى حد ما، تتعلق بالصراع القائم في القدس؛ بدءًا بدراسته «الضمّ الزاحف: من القدس الموحّدة فالكبرى فحاضرة القدس الكبرى» (سالم، 2022 أ)، ثم دراسة «على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية: انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟»، ومما يورده الباحث «سالم» في هذه الدراسة قول أحد الباحثين الإسرائيليين: يجد المرء القول الرائج داخل الكيان الإسرائيلي بضرورة البقاء في العيش «على حد السيف» وعلى أهبة الاستعداد، الأمر الذي جعل إسرائيل تصبح المكان الأقل أمنًا لليهود في العالم (سالم، 2022 هـ).

ويردف ضيفنا هاتين الدراستين بدراسة ثالثة لا تبتعد عن العتبة أيضًا، بعنوان «تخوم القدس: مقولة التعايش، بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل» ناقش فيها الجدل الجاري أكاديميًّا وسياسيًّا بين ثلاث مقاربات إسرائيلية وغربية، هي (سالم، 2022 د):

المقاربة الأولى: إن التخوم رغم كونها مفروضة قسرًا على الفلسطينيين المقدسيين هي نقاط تماس تعايشية قائمة؛ نجم عنها نشوء هوية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته والمستعد للانخراط في إسرائيل والبقاء تحت حكمها في موقع دوني.

المقاربة الثانية: يمكن هندسة التخوم بطريقة تسمح بالتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة على أساس تصنيع قبول الأولين بالسيادة الإسرائيلية ولو

مؤقتًا، مع السعي في الوقت ذاته إلى التوصل إلى حل سياسي متفق عليه بين الطرفين من خلال المفاوضات.

وتــرى **المقاربة الثالثة** أن حالة التعايش على التخوم المفروضة رغم شــكلانيتها هي أمر مســتحيل، وأنها تمثل تنازلًا صهيونيًّا لصالح العرب الفلســطينيين يجب تجاوزه برأيها؛ من خلال الاستعمال السافر لسياسة الجدار الحديدي القائمة على الردع معهم دون أي مساحيق كاذبة تسترها، مثل «الحديث عن التعايش»، ويكون ذلك وفق طرحها عبر الاقتلاع المستمر والتهجير من خلال استخدام القوة دون أية رحمة، وتعزيز الإحلال الاستيطاني الاستعماري في المدينة.

يناقش «سالم» موضوع المواطنة في القدس من خلال مفهومَيْن يتصارعان على الأرض، هما: الأسرلة الموهومة؛ غير القابلة للتطبيق، والفلســطنة المحجورة التي يلاحقها الاحتلال بشتى السبل، أو بالأحرى باستخدام القوة ببعديها الخشن والناعم (سالم، 2022 ج). ويناقش الباحث «ســالم» «المسجد الأقصى / الحرم الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية»، وقد حاججت هذه الورقة في عديد مــن القضايا ذات الصلة، منها: إن فكرة «إعادة بناء الهيكل مكان الحرم القدسي الشريف» هي فكرة مخترعة، توظّف الهيكل القديم غير المعروف الصلة والمكان، حسب الدراسات العلمية. (سالم، 2022 و).

وفي عــام 2023 يناقش الباحث «ســالم» موضوع «بلدية القدس الفلســطينية: الماضي والحاضر والمستقبل»؛ إذ يســتعرض التطور التاريخي لإدارة الفلسطينيين للمدينة المقدسة، قبل أن يطبق عليها الاحتلال، ثم يناقش حاضرها ومستقبلها من وجهات نظر مختلفة (سالم، 2023 و)، ثم يتوقف عند «المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية» مبينًا أبرز عناصر قوته وتماسكه في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي (سالم، 2023 د).

وفي أواخر عام – 2023 – يدخل ضيفنا في موضوع النكســة عام 1967، التي شــهدت

على استكمال احتلال المدينة، بعد (19) عامًا من نكبتها عام 1948، حيث تم الاستحواذ عليها في ذلك العام، حتى تاريخه (سالم، 2023 ج).

واستهلّ ضيفنا «سالم» العام الحالي – 2024 – بأن تكامل مع مقاله المذكور في سالم (2023 و)، عندما سبر غور القدس الشرقية بعد احتلال العام 1967، بأن ناقش موضوعًا في بالغ الأهمية، وقع في (38) صفحة يتعلق بـ«سياسات الإلحاق والدمج في الهامش، بموازاة سياسات الإبادة والتفريغ» (سالم، 2024 ج)، ثم ناقش، وفق أفكار سياساتية، موضوع «الصراع على التعليم في القدس الشرقية بين المحو وحفظ الهوية الفلسطينية عبر تعليم تحرري» (سالم، 2024 ب).

4 - 3 - 2 القدس في رسائل ماجستير بإشراف وليد سالم

لم تتوقف الإنجازات الفكرية لضيفنا حول القدس وتفاصيل شؤونها وشجونها، في شتى المجالات، وإنما كان له الدور البارز والمهم في نقل المعرفة إلى جيل الشباب من الباحثين في الشأن المقدسي، فتمكن من خلال مركز دراسات القدس، من تخريج عدد من الباحثين – الشباب – في مواضيع تتمحور حول القضايا المقدسية، كالآتي:

1. هديل زيادة (2021). دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الشباب في تعزيز قيم المواطنة.
2. صبحة زواهرة (2023). الشارع الأمريكي الالتفافي عابر مدينة القدس وتأثيره على الحياة اليومية لسكان بلدة صور باهر ووادي الحمص.
3. زهراء درباس (2023). الإبعاد القسري عن المسجد الأقصى حلقة في سلسلة المحو والإحلال.
4. رانية ذوقان (2023). أثر أسرلة التعليم في القدس على الهوية والثقافة الفلسطينية وإستراتيجيات المواجهة.

5. هيثم تفكجي (2023). سياسة القنصليات الغربية في تكريس الوجود الصهيوني – اليهودي في القدس: دراسة تحليلية تاريخيّة (1838 – 1948).

عوضًا عن ذلك، فإن ضيفنا يقوم بالتدريس في برنامج ماجستير دراسات القدس التابع لجامعة القدس في السنوات الأربع الأخيرة، كما قام بالتدريس لطلبة المرحلة الجامعية الاولى بين 2009 – 2016.

بهذا، نجد أن ضيفنا قد أوفى، أيّما وفاء لمدينته، التي فيها ولد وفيها ترعرع، ولها بذل من عمره ومن جهده ووقته، بلا حساب، ومضى قدمًا في الدفاع عن عروبة هذه المدينة وفلسطينيتها، من خلال المقالات والدراسات والأبحاث المذكورة أعلاه، باللغتين العربية والإنكليزية، الأمر الذي جعل من ضيفنا واحدًا ممن أسهموا في إيصال رسالة واضحة لأحرار العالم حول أوضاع المقدسيين، وما يجري على أرض القدس من صراع، على المستويات كافة؛ السياسية، والتعليمية، والاقتصادية، والصحية... الخ.

ولعلّ ذروة ما أنجزه ضيفنا «سالم» في دفاعه عن هذه المدينة المقدسة، يتمثل في الدفاع عن هوية القدس والمقدسيين بأبعادها الوطنية، والتاريخية والدينية، وفق التحليل الذي قدمناه أعلاه، والذي حرصنا فيه على ذكر كل «مقال / بحث / دراسة / كتاب» على حدة. يُضاف إلى ذلك، ما لم نتمكن من ذكره؛ بسبب ضيق المجال، وهو تلك الندوات والمؤتمرات العديدة، التي خاض فيها ضيفنا نقاشات جادة وواسعة، دفاعًا عن القدس، سواء اللقاءات الوجاهية، أو التي جرت عبر العالم الافتراضي، منذ أزمة كورونا حتى تاريخه.

4 - 4 كتابات «وليد سالم» عن الديمقراطية والمجتمع المدني وبناء المؤسسات

يروي مُجايلو ضيفنا «د.وليد سالم» ومعاصروه أنه كان من أبرز قادة المجتمع المدني الفلسطيني في القدس خاصة، وفي فلسطين عامة، وكان يؤمن بضرورات التدريب والتأهيل

المجتمعي، من مختلف الأعمار، خاصة جيل الشباب، وكان من أكثر المتحمسين من أجل بناء مجتمع مدني ديموقراطي، قائم على التعددية والانتخابات الحرة النزيهة.

ومن أجل هذا كله، نجد أن المكتبة الفلسطينية، وأحيانًا الأجنبية، تعتمر بعديد من المطبوعات ذات الصلة بالتدريب، في مختلف المجالات، وما يتعلق بالديمقراطية والانتخابات، التي تحمل اسم «وليد سالم»، والتي سنناقش، فيما يأتي، نماذج منها.

كان أول إنتاج مطبوع لضيفنا، كتابه «الحركة الطلابية البعد النظري واتجاهات الممارسة في دول العالم المختلفة»، بحجم (166) صفحة (سالم، 1983). وفي عام 1999 صدر له مؤلفان ودليل، هي: المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين؛ كتاب بحجم (237 صفحة) (سالم، 1999 أ)، وكتاب المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية، بحجم (288 صفحة) (سالم، 1999 ب)، و«دليل تدريب مدربين حول قضايا الديمقراطية والتثقيف المدني»، يقع في (198) صفحة (سالم، 1999 ج).

وفي عام (2002) أصدر «دليل التعبئة والضغط والتأثير من أجل الحكم الصالح» (سالم، 2002)، وفي عام 2003 أصدر دليلان مهمان، هما: «دليل مؤسسات العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية: العونة» (سالم، 2003 أ)، و«دليل دورة التعبئة والضغط والتأثير في السياسات العامة« (سالم، 2003 ب). وأصدر في عام 2004 دليلًا بعنوان «دليل إدارة المشاريع في النوادي الشبابية»، بحجم (136) صفحة (سالم، 2004 ب)، و«دليل حقوق اللاجئ الفلسطيني»، في عام 2005 بحجم (67) صفحة (سالم، 2005).

وفي عام 2009 أصدر كتاب «التربية المدنية وتعزيز القيم المدنية لدى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس»، بحجم (116 صفحة) (سالم، 2009). وحرر سالم «دليل المعلم الإرشادي في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي في المناهج« (سالم، د. ن).

وهناك أنشطة كتابية بالمشـــاركة مع الآخرين، تركزت في مجال التدريب والديمقراطية. فقد صدر دليل عام 2004، بالمشـــاركة مع محســـن أبو رمضان «دليل مســـؤوليات وأدوار أعضاء مجالس الإدارة في النوادي الشـــبابية»، بحجم (159) صفحة، شاركه فيه (سالم وأبو رمضان، 2004).

وفي عام 2008 صدر له بالشراكة مع إيمان الرطروط كتاب «الحريات المتســـاوية: حقوق المرأة بين الديمقراطية، الليبرالية، وكتب التربية الإســـلامية»، بحجم (165) صفحة (سالم والرطروط، 2008)، ثم شارك إيمان الرطروط نفسها في عام 2010 في «دليل مواطنتي: دليل الشباب لمواطنة فاعلة في فلسطين»، وهو كتيب بحجم (64) صفحة، ناقشا فيه مجموعة من المفاهيم ذات الصلة، كحق تقرير المصير، والمواطنة – في فلسطين والوطن العربي – وحقوق المرأة ودورها في المواطنة، كما ناقشـــا المواطنة بعمقها الفلســـفي وما كتب فيها من نظريات (ســـالم والرطروط، 2010). وهناك «دليل المقاومة المدنية والعمل الجماهيري» بالشراكة مع أحمد العزة من مؤسسة هولي لاند ترست، دون تاريخ.

بهذا، يكون ضيفنا قد أســـهم بـ(13) كتابًا وكتيبًا، منفـــردًا وبالشراكة، في إعداد الأدلة التدريبيـــة التي تهتم بالتثقيف المدني، وتدرّب المواطن الفلســـطيني وتؤهله من أجل تطبيق الحكـــم الصالح، والتأثير في السياســـة العامة، وتحثّه على العمـــل التطوعي – ممثلًا بمفهوم «العونة» المتأصل في الثقافة الفلســـطينية، والتدريب على القضايـــا الديمقراطية، والمقاومة المدنية، والعمل الجماهيري الجمعي في مواجهة الاحتلال.

ولعل ذروة الإبداع، في مجال التدريب وأدلّته، تكمن في التربية المدنية وتعزيز القيم المدنية لدى الشـــباب الفلسطيني، من خلال الأندية الشـــبابية، والتدريب على المواطنة الفاعلة في فلسطين، والسّـــلم الأهلي في ظل غياب الدولة – في القدس – من جانب، وتوعية المجتمع والدولـــة من أجل إقامة علاقة تكاملية بين المنظمات المجتمعية التطوعية والســـلطة الوطنية

الفلسطينية من الجانب الآخر.

4 - 5 كتابات «وليد سالم» وأبحاثه في الفكر والسياسة

لم تقتصر الأنشـــطة والفعاليات الكتابية والبحثية لضيفنا على المواضيع المذكورة أعلاه، وإنما كان له عديد من الإســـهامات الجادّة في الفكر والسياســـة والدين. فقد كان مشـــاركًا فاعلًا في البحث المعمّق بعنوان «حزب التحرير الإســـلامي في فلســـطين: الفكر والسياسة بين النظرية والتطبيق»، بحجم (176 صفحة)، الذي أسهم فيه نخبة من العلماء والمفكرين، العرب والأجانب، برعاية من: المركز الفلســـطيني للإعلام والبحوث والتنمية، [و] مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.

ويعـــدّ هذا البحث انفتاحًا جريئًا على «تابوهات الدين» من أجل مناقشـــة مدى انطباق الفكر الديني – السياسي واقعًا على الأرض، أم يبقى يحلّق في عالم الروحانيات المعزولة عن الواقع. وهنالك العشرات من الدراســـات السياسية الأخرى المنشورة في مجلات فلسطينية مثل شؤون فلسطينية، وسياسات، وأوراق فلسطينية، ومجلة معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي وردت في ثبت المراجع أدناه.

خامسًا: أنشطة أخرى، وأخرى لم تكتمل

أمام هذا الكم الهائل من الإنتاج الفكري والتأليفي والتحريري والبحثي، نجد أنفسنا غير قادرين، في هذه العجالة، على رصد وتوثيق كل ما صدر عن ضيفنا «د. وليد سالم»، وإنما نكتفي بما قمنا به، ونضيف الأنشطة والفعاليات الآتية:

1) قام بتدريس مساقي الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة القدس 2010 – 2016.

2) شـــارك في إعداد خطط إســـتراتيجية للعديد من النـــوادي والبلديات ولهيئة مقاومة الجدار وغيرها.

3) صدر له عام 1998 كتاب «القدس تحت الاحتلال»، باللغتين العربية والإنكليزية، عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

4) هناك أنشطة عديدة، في المؤتمرات والندوات، لا نستطيع حصرها، منها: متحدث مشارك، عام 1995، في: المعارضة الوطنية والانتخابات، في نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ومتحدث مشارك عام 1995، في: واقع المشاركة الشعبية وآفاقها في فلسطين، في: أريحا: هيئة تنشيط السياحة في محافظة أريحا والأغوار.

5) كما أن هناك دراسات غير منشورة، جاهزة للنشر، وهي: مشاريع القدس كمدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين. كتاب مخطوط غير منشور، وتنمية المجتمع: دراسة أولى (دراسة غير منشورة)، والدين والدولة في فلسطين: منظور مستقبلي (دراسة غير منشورة).

سادسًا: حوار مباشر مع المفكر والكاتب والباحث د. وليد سالم

ضيفنا العزيز «د.وليد سالم» شخصية مقدسية يُشار لها بالبنان، على المستويات الفكرية، والسياسية، والبحثية، والأكاديمية، وفي مرحلة تسعينيات القرن الماضي، وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي (الحادي والعشرين)، كان ضيفنا من أبرز السياسيين وقادة المجتمع المدني المقدسيين، وله بصمة واضحة في مجال الديمقراطية والمجتمع المدني، من حيث تدريب المواطنين وتأهيلهم في هذا المجال. لذلك، لا بد من الاجتهاد بطرح الأسئلة / التساؤلات الآتية على ضيفنا العزيز:

السؤال الأول: يُروى أنك كنت من أبرز السياسيين وقادة المجتمع المدني الفلسطيني، ولكنك الآن تقتصر على المجالَيْن البحثي والأكاديمي. فهل لك أن توجز تجربتك هذه؟

الإجابة:

لم يكن هنالك في الواقع انفصال بين دوري السياسي والأكاديمي طيلة سنوات العمر،

وإن اختلفت الطرق، فعندما كنت زعيمًا طلابيًّا في جامعة بيرزيت (1975 – 1984) تخللتها فترة اعتقال لمدة عام ونصف، ونضال داخل الجامعة لتعريب التعليم والمحافظة على البعد الوطني للعملية التعليمية، فقد كنت أعمل في حقل التنظير الفكري والسياسي في الوقت ذاته، ولذلك صدر كتابي عن الحركة الطلابية عام 1983، وكنت أنشر مقالات في مجلة الشراع المقدسية دون اسم، كما كنت أعقد محاضرة فكرية كل يوم ثلاثاء في الحرم الجامعي القديم، كان يحضرها طلبة من كل الأطياف السياسية، ونظّمتُ لجنة أصدقاء الكتاب التي كانت تناقش كل أسبوع كتابًا، وغيرها من الأنشطة.

وبعد التخرج عملت في عدة صحف ككاتب عمود صحفي، واستمرت في الوقت ذاته كتاباتي الفكرية في منصات عدة، بعضها معروف، وبعضها ليس معروفًا. كما استمريت في النضال السياسي، وتخلل ذلك اعتقالات عديدة حتى عام 1993، كما صرت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني وحضرت دورته في غزة عام 1996، واجتماعه في غزة عام 1998، ثم اجتماعات أخرى له في رام الله.

بعد 1996 قررت الخروج من عباءة الالتزام التنظيمي الفئوي؛ إذ قدمت استقالتي من التنظيم للانتقال إلى العمل الوطني الأرحب، وفي هذا الإطار كان الانخراط في منظمات المجتمع المدني منذ ذلك العام مقرونًا باستمرار الالتزام السياسي الوطني، وبإنتاج أبحاث ودراسات فكرية.

أخيرًا عندما تم الانتقال إلى العمل الأكاديمي في البحث العلمي والتدريس في جامعة القدس منذ عام 2010، بقيت الدراسات التي أكتبها مغموسة بالهمّ الوطني. تغيرت الطرائق، ولكن المثقف العضوي، حسب تسمية غرامشي، قد بقي هو ذاته في كل الحالات.

السؤال الثاني: تبيّن من هذه الدراسة أن أنشطتك البحثية والفكرية والأكاديمية قد تركزت على القدس والمقدسيين، ويليها اللاجئون واللجوء وما يتعلق بهما. فما هي مبررات

ذلك، وهل هناك خطة لجمع هذا التراث البحثي في عدد من المجلدات؟

الإجابة

إذا أردت أن تعرّف القضية الفلسطينية، فهي في جوهرها قضية لاجئين، ويدخل في عداد هؤلاء من هُجِّروا قسريًّا إلى خارج فلسطين، ومن هُجّروا داخلها أيضًا، بمن في ذلك المقدسيون الذي هُجّروا إلى الخارج، وإلى مدن فلسطينية أخرى، وكذلك نقل بعضهم قسرًا من موقع إلى آخر داخل المدينة ذاتها. وتكتسب قضية القدس في تشابكها مع قضية اللاجئين مغزى خاصًّا، حيث بقيت المباني والأملاك المقدسية في القدس الغربية، والتي هُجّر منها اللاجئون وحُوِّلت إلى أملاك يهودية، كما طرحت قضية القدس في المفاوضات على أنها تشمل القدس كلها غربها وشرقها، ولهذا فإن قضية لاجئي القدس الغربية وأملاكهم فيها هي قضية مندغمة بملف القدس التفاوضي. لكون قضيَّتَي اللاجئين والقدس هما لبّ القضية الفلسطينية، وبسبب تشابكهما الوثيق فقد تركزت أبحاثي عنهما، ولاحقًا عندما أنتجت دراسات تتعلق بالاستيطان الاستعماري في فلسطين، فقد كانت قضيتا القدس واللاجئين في قلب هذا الإنتاج.

إنني راغب بشدة في جمع هذا التراث البحثي في عدد من المجلدات، وبالمناسبة فإن بعضه يتضمن دراسات لم تجد طريقها للنشر، وبعض هذه يعود إلى عقدين أو أكثر.

السؤال الثالث: يُلاحظ من قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أن المؤلفات المطبوعة تركزت – بكثافة – قبل عام 2008، ثم بدأت بالتراجع حتى توقفت عند عام 2019، وقابل ذلك ارتفاع ملحوظ في الأبحاث والدراسات والمقالات، وتكثيف النشر باللغة الإنكليزية قبل عام 2019. فهل لك أن توضح هذا النشاط البحثي؟

الإجابة:

تقصدون إنتاج الكتب على ما أظن. نعم. توقف إنتاج المؤلفات من الكتب منذ عام

2019، وصار التركيز على إنتاج الأبحاث والدراسات التي تصدر في مجلات، وفي مقدمتها مجلة المقدسية، التي يعود لها الفضل بأنها فتحت الباب على مصراعيه للكتابة عن القدس في شتى المجالات.

تتميز الكتب بأنها تعطي الباحث الفرصة للإسهاب. أما الدراسات البحثية فتتميز بالتركيز والتكثيف، ولهذا السبب، فهي فيما يتعلق ببعض الموضوعات أصعب من تأليف الكتب، حيث إنك تضطر لضبط الأفكار، والحدّ من الإسهاب، وتقديم ما يمكن تقديمه في كتاب من خلال دراسة أصغر، رأفة منك بالقارئ الذي لا يتمكن دائمًا من متابعة دراساتك المطولة، ولهذا انتقلت من تأليف الكتب إلى الدراسات البحثية. طبعًا، لا ينطبق ما سقته على كل الحالات، فالدراسات لمراحل التاريخ، أو مراحل منه في منطقة معينة تحتاج إلى كتب، وغيرها.

لقد اخترت التكثيف في دراسات بحثية لما أنتجه في المجالين الفكري والسياساتي، عزز ذلك عملي في المقدسية، وكذلك ما أتلقاه من طلبات لكتابة أبحاث تتسق مع مشروعي البحثي لمجلات علمية محكمة. ولا يعني ذلك أنني لن أعود لتأليف الكتب إذا تطلبت الضرورة ذلك، ومنها مجلدات لما كتبته من دراسات متسلسلة في العديد من المجلات حول القدس، واللاجئين والاستيطان الاستعماري، والديمقراطية.

السؤال الرابع: لوحظ أن هناك (40) ورقة بحثية منشورة خلال الفترة 2020 – 2023، يُضاف لها (5) رسائل ماجستير قمت بالإشراف عليها، على الترتيب: 13 ورقة في عام 2020، ثم 12 ورقة عام 2021 (يضاف لها رسالة ماجستير)، ثم 8 أوراق عام 2022، ثم 7 أوراق عام 2023 (يُضاف لها متابعتك لـ(4) رسائل ماجستير). وإننا نرى في ذلك زخمًا بحثيًّا لافتًا، فما هي مبررات ذلك؟

الإجابة: ربما هنالك عدة أسباب لذلك، أهمها:

1) الدافعية التي خلقتها مجلة المقدسية، ومجلة العلوم القانونية والسياسية اللتان تصدران عن جامعة القدس.

2) الانفتاح الذي تحقق على المجلات البحثية الفلسطينية، والعربية والدولية، مثل: المجلة العربية للعلوم السياسية ومجلة المستقبل العربي ومجلة هولي لاند اند بالستين ستاديز باللغة الإنكليزية، وغيرها.

3) كما يعود إلى زملائي وزميلاتي وطلبتي في مركز دراسات القدس وبرنامج ماجستير دراسات القدس التابع لجامعة القدس، وما تثيره المداولات التي تتم معهم من مواضيع تثير الشغف للاستكشاف. وكذلك، معهد القدس للدراسات والأبحاث، الذي كنت أحد مؤسسيه، وما أثارته المداولات حول تطويره من آفاق بحثية عمل عليها المعهد، أو يُخطط لعملها مستقبلًا.

4) تقليص المشاركات (والاعتذار عن بعض المشاركات) في مؤتمرات دولية علمية وغير علمية، وصلت في السابق إلى المئات، كنت أشارك بها بكثافة في جامعات ومراكز أبحاث ومنظمات غير حكومية في شتى أصقاع الأرض، إلى استنزافها الكثير من الوقت والجهد وحتى المال.

5) ولا يمكن تجاهل تقدم العمر والتجربة وما يجلبانه معهما من تكوّن أجندة بحثية في رأس الباحث تجعله يكتب ما يريد وليس حسب الطلب، حيث صرت أعتذر عن قبول الكثير من الدعوات لكتابة أوراق هنا وهناك، مما يُلهيك عن مشروعك الفكري الخاص.

أخيرًا، فإن الغزارة في الإنتاج البحثي كانت موجودة في كل مراحل العمر، ولكن العقد الأخير قد تميز بالإنتاج البحثي الأكثر عمقًا كما أشرتم.

الاستنتاجات والنتائج

ونحـــن نغادر ملف ضيفنـــا – وهو زميلنا في هذه المجلة – لا بـــد من الاعتراف بأنه قد ظهر حاجة ماســـة للمزيد من المجال الممنوح لهذا المقال – الدوري، وهو السابع من نوعه – من أجل مناقشـــة مزيد من المؤلفات والأبحاث والدراسات التي تمكنّا من رصدها، والتي وصلت إلى (108) بين كتاب – يزيد على مائتي صفحة – وكتيّب، ألّفها أو حرّرها ضيْفنا – منفردًا أو بالشراكة – ودراسة، وورقة بحثية، ورسالة ماجستير أشرف عليها، وغير ذلك من الأنشطة البحثية والفكرية. ونحو خُمس هذا الانتاج – 21 منتجًا – جاء باللغة الإنكليزية.

بقراءة اســـتعراضية لإنتاج «د.وليد ســـالم»، وجدنا أنه قد أولى القضية الفلسطينية جلّ أبحاثـــه، التي كتبها باللغتين – العربية والإنكليزية بشـــكل رئيـــس، وهناك ما تمّت ترجمته للغات أخرى كالألمانية وغيرها. وكانت المســـاحة الأوســـع خاصة بالقدس كمدينة محتلة تتعـــرض لاعتداءات يومية – بل في كل لحظة – على أيـــدي المحتلين، من حيث الدفاع عن العمق التاريخي للمدينة في مواجهات المؤامرات الدولية، التي تســـعى إلى اعتمادها عاصمة لمـــن سرقوا الأرض وبنُوا عليها دولتهم – ظلمًا وبهتانًـــا – كصفقة القرن وغيرها، والتذكير بتخوم المدينـــة وحدودها التي تم العبـــث بها عبر الزمن. كما خصص «ســـالم» العديد من المؤلفات، والأدلة التدريبية، والبحوث والدراسات حول المقدسيين وحقوقهم في المواطنة عـــلى أرضهم، وتدريبهم على كيفية المحافظة على هويتهـــم في ظل جميع الظروف، أيًّا كانت قسوتها وشراسة المعتدين.

يلي القدس والمقدسيين اهتمامُ «سالم» بموضع اللاجئين، سواء الذين هجّروا من أراضيهم إبـــان النكبة عام 1948، التي انتهت بالســـيطرة على 78% من أرض فلســـطين التاريخية – الانتدابية – أو أولئك الذين طُردوا إبّان النكسة عام 1967، التي انتهت باستكمال السيطرة الإسرائيلية على فلســـطين. وفي هذا الجانب، شـــكّلت مؤلفات «ســـالم» ودراساته وأوراقه

البحثيــة، ومداخلاته الشــفوية، مراجع، بل مصادر، مهمة للباحثين في شــؤون اللاجئين الفلسطينيين، في مختلف الجوانب، لاسيما الإحصائية منها.

أما الحركــة الصهيونية، وما تقوم عليــه من ضلالات وأكاذيب امتــدت حتى عمقها الأيديولوجي، فقد خصّص لها ضيفنا «سالم» كثيرًا من الجهد البحثي، بأكثر من لغة، ممّا وفّر للقارئ العربي والأجنبي مصادر للمعرفة يحاجج فيها مســاحة واسعة من تلك الضلالات المتعلقة بملكيتهم لأرض فلســطين، من خلال الحجــج الدينية التي ثبت كذبها وافتراؤها، عبر الزمن، من خلال الأبحاث والدراســات المعمقــة، على أيدي الباحثين الأجانب، بمن فيهم اليهود أنفسهم، أصحاب الديانة التي تدّعي الحركة الصهيونية اعتناقها، وتستظل بها، بعد أن أعادت صياغة التلمود وفق أهوائها.

بقي القــول، إن ضيفنا أكاديميّ مقدسيّ، لم يألُ جهدًا في نقــل مخزونه المعرفي لطلبته في برنامجَــيّ البكالوريوس والماجســتير، في جامعة القدس. ويتجلى ذلــك من خلال عناوين المســاقات التعليمية التي درّس طلبته عليه، ومن خلال عناوين رسائل الماجستير المذكورة، التي تشير إلى تغطية مساحة معرفية واسعة حول القدس والمقدسيين، من مختلف الجوانب.

المصادر والمراجع

- سالم، وليد. (2024 أ). «الرواية الصهيونية: الثابت والمتحول». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. المجلد (21). العدد (9). ص: 222 – 243.

- سالم، وليد. (ربيع 2024 ب). «الصراع على التعليم في القدس الشرقية بين المحو وحفظ الهوية الفلسطينية عبر تعليم تحرري: أفكار سياساتية». **مجلة المقدسية**. العدد (23). ص: 23 – 46.

- سالم، وليد. (شتاء 2024 ج). «القدس الشرقية بعد احتلال العام 1967: سياسات الإلحاق والدمج في الهامش، بموازاة سياسات الإبادة والتفريغ». **مجلة المقدسية**. العدد (21). ص: 149 – 187.

- سالم، وليد. (2023 أ). «الصهيونية بزيّها العنصري السافر: دوافع وكوابح الإبادة والاقتلاع الإحلالي». **مجلة قضايا إسرائيلية**. رام الله: مركز دراسات إسرائيلية. العدد (89). ص: 104 – 119.

- سالم، وليد. (ربيع 2023 ب). «النكبة المفتوحة والنكبة المستمرة». **مجلة أوراق فلسطينية**. العدد (32). ص: 49 – 58.

- سالم، وليد. (خريف 2023 ج). «صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران 1967». **مجلة المقدسية**. العدد (20). ص: 51 – 90.

- سالم، وليد. (صيف 2023 د). «المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية». **مجلة المقدسية**. العدد (19). ص: 177 – 228.

- سالم، وليد. (ربيع 2023 ه). «المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية». **مجلة المقدسية**. العدد (18). ص: 25 – 60.

- سالم، وليد. (شتاء 2023 و). «بلدية القدس الفلسطينية: الماضي والحاضر والمستقبل». **مجلة المقدسية**. العدد (17). ص: 25 – 60.

- سالم، وليد. (2023 ز). «الصهيونية في زيها النازي – الفاشي المجدد: أي تحديات تواجه القضية الفلسطينية؟» مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. المجلد (46). العدد (532). ص: 33 – 54.

- سالم، وليد. (ربيع 2022 أ). «الضمّ الزاحف: من القدس الموحّدة فالكبرى فحاضرة القدس الكبرى». منظمة التحرير الفلسطينية – **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**. العدد 62 – 63. ص: 204 – 213.

- سالم، وليد. (خريف 2022 ب). «القدس وفلسطين بين هبّتين: هبّة أيار 2021، وهبّة نيسان – أيار 2022». **مجلة المقدسية**. العدد (16). ص: 91 – 122.

- سالم، وليد. (صيف 2022 ج). «المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». **مجلة المقدسية**. العدد (15). ص: 239 – 273.

- سالم، وليد. (ربيع 2022 د). «تخوم القدس: مقولة التعايش، بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل». **مجلة المقدسية**. العدد (14). ص: 11 – 42.

- سالم، وليد. (شتاء 2022 ه). «على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية: انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟» **مجلة المقدسية**. العدد (13). ص: 235 – 264.

- سالم، وليد. (2022 و). «المسجد الأقصى / الحرم الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية». **مجلة الجمعية العلمية العراقية للمخطوطات**. المجلد الثالث. ص: 423 – 457.

- سالم، وليد. (2022 ز). «الديمقراطية الفلسطينية في السياق الاستيطاني الاستعماري». مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. المجلد (44). العدد (516). ص: 25 – 39.

- سالم، وليد. (2022 ح). «الدولة الاستيطانية الاستعمارية بين أمريكا وجنوب إفريقيا وإسرائيل: مقارنة ومساهمة مفاهيمية». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. المجلد (19). العدد (6). ص: 147 – 166.

- سالم، وليد. (2021 أ). «المشروع الصهيوني في فلسطين: آفاق الاكتمال والانكفاء، وحالة الأبارتهايد». **مجلة قضايا إسرائيلية**. رام الله: مركز دراسات إسرائيلية. العدد (83). ص: 84 – 96.

- سالم، وليد. (2021 ب). «الكفاح القانوني الفلسطيني: وعد بلفور وتبعاته». مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. المجلد (44). العدد (509). ص: 130 – 141.

- سالم، وليد. (صيف 2021 ج). «في التحرر المعرفي: مساهمة أولية في تشكيل إطار تفكير فلسطيني». **مجلة أوراق فلسطينية**. العدد (27). ص: 73 – 82.

- سالم، وليد. (2021 د). «فلسطين: مفهوم الضم وتطبيقاته في إطار استيطاني استعماري». في «الحملة الأكاديمية لمواجهة الاحتلال ومخطط الضم. **مخطط الضم: التحديات وسبل المواجهة**. رام الله: دار الشروق ص: 16 – 31».

- سالم، وليد. (خريف 2021 ه). «ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس: القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة». **مجلة المقدسية**. العدد (12). ص: 119 – 152.

- سالم، وليد. (صيف 2021 و). «هَبَّةُ القدسِ: المعاني والآفاقُ». **مجلة المقدسية**. العدد (11). ص: 17 – 31.

- سالم، وليد. (ربيع 2021 ز). «تعزيز للصمود وسيادة الشعب أم سلام اقتصادي مع الاحتلال؟ الحجيج العربي والدولي إلى القدس: الحجيج العربي والإسلامي والعالمي للقدس». **مجلة المقدسية**. العدد (10). ص: 13 – 36.

- سالم، وليد. (شتاء 2021 ح). «القدس وانتخابات دولة فلسطين 2021: ورقة سياساتية». **مجلة المقدسية**. العدد (9). ص: 147 – 165.

- سالم، وليد. (2021 ط). «وظيفة الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية في السياق الاستيطاني الاستعماري». **مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي**. المجلد (1). العدد (1). ص: 1 – 23.

- سالم، وليد. (2021 ي). «بين إرث ترامب وعكسه: توجهات إدارة بايدن بشأن قضية فلسطين». **مجلة سياسات**. العدد (51). ص: 134 – 152.

- سالم، وليد. (2021 ك). «تفاعلات هبّة القدس: هل تحولت القضية الفلسطينية إلى شأن أمريكي داخلي؟» **مجلة سياسات**. العدد (52). ص: 9 – 26.

- سالم، وليد. (2021 ل). «تجربة رسم السياسات والتخطيط الفلسطيني: مراجعة تاريخيّة موجزة ودروس للمستقبل». **مجلة سياسات**. العدد (53). ص: 12 – 28.

- سالم، وليد. (2020 أ). «الانتخابات في الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل». **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. القدس: جامعة القدس – مركز دراسات القدس. العدد (5). ص: 155 – 186.

- سالم، وليد. (2020 ب). «إعادة النظر في الحاضر الاستعماري استمرار المشروع الاستيطاني الاستعماري من خلال الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل». **مجلة قضايا إسرائيلية**. رام الله: مركز دراسات إسرائيلية. العدد (79). ص: 63 – 74.

- سالم، وليد. (2020 ج). «القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير: الخطوة الإماراتية في سياق تحولات النظام الإقليمي العربي». في «**الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية**. تحرير: نايف جراد. رام الله: معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي. ص: 15 – 56.

- سالم، وليد. (صيف 2020 د). «فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية». **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد (280). ص: 9 – 26.

- سالم، وليد. (خريف 2020 ه). «الطرد أم الأبارتهايد؟ العوامل الدافعة والعوامل الكابحة». **مجلة المقدسية**. العدد (8). ص: 9 – 14.

- سالم، وليد. (صيف 2020 و). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي». **مجلة المقدسية**. العدد (7). ص: 89 – 118.

- سالم، وليد. (صيف 2020 ز). «ورقة سياسات حول إجراءات الضم الإسرائيلية والقرارات الوطنية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال مقدمة لمؤتمر «**الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال وصفقة القرن**» 4 – 5 تموز 2020. **مجلة المقدسية**. العدد (7). ص: 259 – 278.

- سالم، وليد. (ربيع 2020 ح). «المعالم والأماكن المقدسة الإسلامية في القدس «نظرة عامة». **مجلة المقدسية**. العدد (6). ص: 57 – 63.

- سالم، وليد. (شتاء 2020 ط). «القدس في صفقة القرن: تحليل وبدائل». **مجلة المقدسية**. العدد (5). ص: 49 – 58.

- سالم، وليد. (2020 ي). «البعد الإقليمي العربي ومصير الدولة الاستيطانية الاستعمارية». مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. مجلد (43). العدد (500). ص: 139 – 148.

- سالم، وليد. (2020 ك). «فلسطين: الضم وإشكالية سؤال ما العمل؟» مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. مجلد (43). العدد (502). ص: 55 – 65.

- سالم، وليد. (2020 ل). »فلسطين وأمريكا وامكانيات التغيير». **مجلة سياسات**. العدد (48). ص: 119 – 130.

- سالم، وليد. (2020 م). «الانتخابات الأمريكية (2020) وفلسطين: أي أفق؟» **مجلة سياسات**. العدد (49 – 50). ص: 158 – 174.

- سالم، وليد. (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل». **مجلة المقدسية**. العدد (3). ص: 141 – 168.

- سالم، وليد، وردّاد، سامر. (2019). **إطار خطّة إستراتيجيّة مبنيّة على المجتمع المحلّيّ**. القدس: جامعة القدس / معهد القدس للدراسات والأبحاث. غير منشور.

- سالم، وليد. (2018). **المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية – الإشكاليات والإمكانيات في ظل الاحتلال وغياب الدولة وواقع اللجوء والتشرذم**. القدس: ACT للدراسات والوسائل البديلة لحلّ النزاعات.

- سالم، وليد. (2015). «العرب ومواجهة إسرائيل: مساهمة في بلورة الهدف المرحلي وتحديد الإستراتيجية». مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**. مجلد (38). العدد (440). ص: 156 – 167.

- هويجلت، جاكوب، وسالم، وليد، وسلامة، بلال، ودعنا، كرم. (2015). **حزب التحرير الإسلامي في فلسطين: الفكر والسياسة بين النظرية والتطبيق**. تنسيق البحث: عدلي دعنا. المركز الفلسطيني للإعلام والبحوث والتنمية، [و] مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع. بالعربية والإنكليزية – بيروت: المؤسسة العربية للنشر.

- سالم، وليد (محرر) (2011 أ). **فكر الحداثة في فلسطين – مساهمات في تاريخ الثقافة**. جامعة القدس ومركز دراسات الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد. (2011 ب). «القدس: بين السياسات الإلحاقية الإسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس». **مجلة صامد الاقتصادي**. العدد 163 – 164. ص: 265 – 284. (نشر أيضًا عام 2010 في كتاب المستقبل السياسي للقدس الصادر عن دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية).

- سالم، وليد، والرطروط، إيمان. (2010). **دليل مواطنتي: دليل الشباب لمواطنة فاعلة في فلسطين**. القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد. (2009). **التربية المدنية وتعزيز القيم المدنية لدى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس**. بيت لحم: دار الندوة الدولية.

- سالم، وليد. (2008 أ). **تنظيم الأحياء بالمشاركة في الواقع المقدسي**. القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد، والرطروط، إيمان. (2008). **الحريات المتساوية: حقوق المرأة بين الديمقراطية، الليبرالية وكتب التربية الإسلامية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- سالم، وليد. (2007). **مبادرة السلام العربية والخيارات الفلسطينية – العربية**. القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد (2006). **تعويض اللاجئين: الحالة الفلسطينية**. عمّان: مركز دراسات وأبحاث اللاجئين.

- سالم، وليد. (2005). **دليل اللاجئ الفلسطيني**. رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما).

- سالم، وليد. (2004 أ). **خطة فك الارتباط للحكومة الإسرائيلية سيناريوهات محتملة**. القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد. (2004 ب). **دليل إدارة المشاريع في النوادي الشبابية**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

- سالم، وليد، وأبو رمضان، محسن. (2004). **دليل مسؤوليات وأدوار أعضاء مجالس الإدارة في النوادي الشبابية**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء ومركز العمل التنموي معًا.

- سالم، وليد. (2003 أ). **دليل مؤسسات العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية: العونة**. برنامج متطوعي الأمم المتحدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- سالم، وليد. (2003 ب). **دليل دورة التعبئة والضغط والتأثير في السياسات العامة**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

- سالم، وليد. (2002 أ). **دليل التعبئة والضغط والتأثير من أجل الحكم الصالح**. رام الله: مركز بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد. (2002 ب). **الشباب الفلسطيني: الواقع والآفاق**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- سالم، وليد. (2001 أ). «حدود القدس في إطار مدينة مفتوحة وعاصمتين لدولتين». في «**مقدس إستراتيجيًّا** (نشرة خاصة محدودة التداول). العدد الثاني والثالث. ص: 149 – 180.

- سالم، وليد (مراجعة وتدقيق). (2001 ب). **وقائع المؤتمر الدولي «دور المعلم في الدفاع عن حقوق الإنسان»**. رام الله: مركز إبداع المعلم.

- سالم، وليد. (2000). «الحركة الطلابية بين مهمات استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي». في «مجدي المالكي – محرر. رام الله: **مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**. ص: 17 – 39».

- سالم، وليد. (1999 أ). **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- سالم، وليد. (1999 ب). **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية**. القدس: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطيني – ماس.

- سالم، وليد. (1999 ج). **دليل تدريب مدربين حول قضايا الديمقراطية والتثقيف المدني**. رام الله: بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد. (1999 د). «آليات التربية الديمقراطية في المدرسة». في «مركز إبداع المعلم: **مفاهيم في الديمقراطية والجندر والتربية**. ص: 26 – 45».

- سالم، وليد. (1998 أ). «قضية اللاجئين من منظور المواطنة». الملتقى الفكري العربي: **مجلة شؤون تنموية**. المجلد السابع، العددان الأول والثاني. ص: 65 – 77.

- سالم، وليد. (1998 ب)«. المستقبل السياسي للقدس». في «**نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس**. تحرير: صالح عبد الجواد. جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع. ص: 217 – 245».

- سالم، وليد. (1998 ج). «المسار السوري الفلسطيني: خطوط الالتقاء والتباين». في «المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ومركز الجليل للأبحاث الاجتماعية: **مستقبل العملية السياسية في ظل التغيرات السياسية**. رام الله: مطبعة أبو غوش. ص: 81 – 88».

- سالم، وليد. (1997 أ). «إطار عمل أولي مقترح بشأن مستقبل الوكالة». في «أوراق عمل قدمت للجنة التحضيرية لمؤتمر اللاجئين في منطقة بيت لحم. إصدار: **خمسون عامًا تحت الخيمة**: حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين».

- سالم، وليد. (1997 ب). **حق العودة – البدائل الفلسطينية**. رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة – بانوراما.

- سالم، وليد. (1996 أ). «نازحو 1967 مشكلة التعريف والأعداد». في «مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني – شمل – **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام**. ص: 17 – 29».

- سالم، وليد. (1996 ب). «حق العودة: الآليات والوسائل». في «جامعة النجاح الوطنية – البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية. **أبعاد الهجرة القسرية**. ص: 45 – 54».

- سالم، وليد. (1996 ج). «تصورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد». في «**أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**: وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن بتاريخ: 24 / 11 / 1995. ص: 113 – 131.

- سالم، وليد. (1994 أ). «القدس: رؤية خاصة». **مجلة كنعان**. العدد (57). ص: 5 – 8.

- سالم، وليد. (1994 ب). «القدس: رؤية خاصة». **مجلة كنعان**. العدد (58). ص: 47 – 53.

- سالم، وليد. (1994 ج). «تحديد ماهية الديمقراطية الفلسطينية». في «**الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الاول حول الديمقراطية**». ص: 364 – 373».

- سالم، وليد، والعزة، أحمد (د. ت). **دليل المقاومة المدنية والعمل الجماهيري**. رام الله: هولي لاند ترست ومركز بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- سالم، وليد (محرر). (د. ت). **دليل المعلم الإرشادي في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي في المناهج**. رام الله: مركز إبداع المعلم.

- سالم، وليد (محرر). (1988). «الانتفاضة مبادرة شعبية». في «**ملاحظات وHفكار بصدد بعض قضايا الانتفاضة**. مجموعة مؤلفين. نشرة قضايا الساعة[1]. ص: 9 – 25».

- سالم، وليد. (1983). **الحركة الطلابية البعد النظري واتجاهات الممارسة في دول العالم المختلفة**. القدس: المؤلف.

- النتشة، يوسف. (2020). **تراث القدس المعماري: تطوره وطرزه وأعلامه وعناصره المعمارية والزخرفية**. القدس: مؤسسة التعاون.

- Salem, Walid. (2019). Who is Eligible to Exist? The Dynamics of Inclusion and Exclusion of Settler colonialism: The Case of Palestine (Ph. D. Thesis), Cyprus: Near East University.

- Salem, Walid. (2018 a). «Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of

(1) نشر عددان فقط من هذه النشرة.

Israeli Settler – Colonialism». Journal of Holy Land and Palestine Studies, vo. 17, No. 1: pp. 25 – 41.

– Salem, Walid. (summer 2018b). «The East Jerusalem Municipality: Palestinian Policy Options and Proposed Alternatives». Jerusalem Quarterly 74. pp. 120 – 137.

– Salem, Walid. (2018c). «Beyond Exacerbating Asymmetry and Sustaining Occupation: An Alternative Approach for the United States Intervention in the Israeli – Palestinian Conflict». Brill Nijhoff's Journal International Negotiations. Vol. 23, no. 1. pp. 97 – 123.

– Salem, Walid. (2018d). «NSA's and the Possibility of Transnational Politics«. In. Baybars – Hawkes, Banu. Non – State Actors Conflict: Conspiracies, Myths, and Practices. Cambridge Scholars Publishing. Pp: 10 – 25.

– Salem, Walid. (2018e). «Fragmenting Space, Society, and Solidarity». In «Fragmented Jerusalem: Municipal Borders, Demographic Politics and Daily Realities in East Jerusalem». PAX(1). pp. 48 – 52.

– Salem, Walid. (2016). «Between Peoples and States Organization: Post or Neo – Westphalian System?». In. Dal, Emel Paralar and others. eds. Global Governance, Security and Actors: UN at 70. Istanbul: TASAM (English and Turkish), pp. 97 – 111.

– Salem, Walid. (2016). «The Arabs and the Confrontation with Israel: A Contribution to Crystallizing the Interim Goal and Determining Strategy». Contemporary Arab Affairs Journal. Vol,9. No. 1. pp. 115 – 125. (Also published in Arabic by Al Mustaqbal Al Arabi Journal of the Arab Unity Center: Beirut. Vol, 38. No, 440, (October 2015), pp. 156 – 168. https: / / caus. org. lb / en / the – arabs – and – the – confrontation – with – israel – a – contribution – to – crystallizing – the – interim – goal – and – determining – strategy

– Salem, Walid (Reviewer). (2015). «Introductory Chapter» to:khouri, Riad and others. The Arab Peace Initiative and the Lebanese Track. Jerusalem: The Center

(1) PAX works with committed citizens and partners to protect civilians against acts of war, to end armed violence and to build just peace. PAX operates independently of political interest.

for Democracy and Community Development. pp. 7 – 25.

– Golan, Galia and Salem, Walid (Editors) (2014). Non – State Actors in the Middle East Factors for Peace and Democracy. Routledge (240 Pages).

– Salem, Walid. (2011). «Democratization in Palestine: from Civil Society Democracy to a Transitional Democracy». In. Matthews, Elizabeth and others – eds. The Israeli – Palestinian Conflict: Parallel Discourses. Routledge. pp. 155 – 169.

– Salem, Walid. (2010). Jerusalem: Monitoring Report and a Human Security Based Agenda for Change. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development.

– Salem, Walid. (2008). «Human Security from Below: Palestinian Citizens Protection Strategies, 1988 – 2005. In »The Viability of Human Security, edited by Monica den Boer and Jaap de Wilde, Amsterdam University Press, 2008, pp. 179–202. JSTOR.

– Salem, Walid (Reviewer). (2008). A Conference of Local and International Experts Reviewing the Peace Process. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, and AlQuds University.

– Salem, Walid. (2007). «Eine internationale Friedenslösung für Nahost». In. APuZ: Aus Politik und Zeitgeschichte. pp. 20 – 26. (German).

– Bland, B., Ross, L. and Salem, W. (2006). «Creating Positive Facts on the Ground: A Viable Palestinian State Overview». Nevada Law Journal. Vol. 6, no. 2. University of Nevada, pp. 367 – 388.

– Salem, Walid (2006). «Externalization: Palestinian Jerusalemites Adaptation to Internal occupation». Internalization and externalization. Barcelona: The Center of Contemporary Culture (CCCB). https: / / www. cccb. org / rcs_gene / walid_ salem. pdf

– Salem, Walid. (2003). «Israel and Palestine: Reflections on the Dynamics for Sustainable Peace». Journal of Peacebuilding and Development. Vol. 1, no. 2. pp. 92–97.

– Salem, Walid. . . [et al.]. (2002). Youth profile of the West Bank and Gaza Strip. Youth profile in Palestine Working team. translation Malek Qutteina. United

Nations Development Programme (UNDP); [Jerusalem].

- Salem, Walid. (2000). (Speaker) Panel 2» «The Role of NGOs in Local and National Planning«. In. Shadid, Mohammed K. And Qutteneh, Caroline. Palestinian Governmental NGO Relations: Co – operation and Partnership – Proceedings of the International Conference, organized by the Welfare Association Consortium and the World Bank. pp. 55 – 62.
- Salem, Walid. (2000). «Is het mogelijk het verdeeldi Jeruzalem te herenigen?» In „Bartels, Wim and others. Jeruzalem, Stad van vrede, vrede voor de stad. UITGEVERIJ KOK.
- Salem, Walid. (1995). «The Future of Palestinian Refugees». In. Voice of NGO's in Palestine. CODESPA, I. C. C. P, V. C. W. G. pp. 61 – 72.

أنا والأرض Nabil Anani
The Land and I نبيل عناني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي - فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 2230 - 1107
بيروت - لبنان
هاتف: 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس: 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

أوليا جلبي ورحلة القدس: بين التوثيق والاحتفاء بدور آل عثمان

أ.تحسين يقين

كاتب وناقد فلسطيني.

ألّف الرحالة أوليا جلبي المُلقّب بابن بطوطة العثماني كتابًا ضخمًا في القرن السابع عشر، أي قبل 350 عامًا بعنوان (سياحت نامه)، دوّن فيه رحلاته إلى مدن الإمبراطورية العثمانية، ومنها القدس[1].

ولد الرحالة العثماني في إسطنبول عام 1611 وتوفي عام 1979، واشتهر برحلاته ومدوناته. زار جلبي فلسطين أكثر من مرة، إحداها حين دخل السلطان سليم إلى القدس..

القدس في بداية الحقبة العثمانية الجديدة

ظهر عُمران القدس على مستويات دور العبادة، والمقامات، والمدارس، والمحاكم، وآبار

(1) صدر الكتاب عن دار باب العمود للنشر والتوزيع عام 2022، حيث تمت ترجمة الجزء الخاص بالقدس في الكتاب إلى اللغة العربية، ووقع في 159 صفحة من القطع الصغير. والكاتب هو درويش محمد ظللي المولود عام 1611، المعروف بأوليا جلبي.
ترجم الكتاب من اللغة العثمانية إلى اللغة التركية: إبراهيم أدهم بولات. وترجمه من التركية إلى العربية عارف مفتي. قدم للكتاب د.عمر قوج بكيت، أستاذ التاريخ في جامعة مرمرة.

الجمع، ما يعني أنه قدّم بانوراما شـــاملة للقدس القديمة، مركّزًا بشـــكل خاص على الحرم القدسي وما عليه من عناصر عمرانية.

ابتدأ أوليا جلبي بالحديث عن القدس بإيراد معلومات تاريخية عامة عن القدس، مشتملة على مراحلها التاريخية وصولًا إلى عهد السلطان سليم الأول الذي استلم مفاتيح القدس.

لذلك، فإننا هنا نجد أنفسنا متتبعين لوصف القدس من خلال نص أوليا جلبي، ملتزمين تتابع السرد الوارد في الكتاب.

كـــما ركّز على الجوانب الإدارية والمالية، كذلك جاء على ذكر تفاصيل حياة المســـيحيين، خاصة في المناسبات الدينية.

ابتدأ بالحديث عن القدس واصفًا إياها بـ«قلعة القدس الشريف»، ذاكرًا تاريخها وميزاتها:

«**كل كتـــب التاريخ تطلق على هـــذه البقعة من الأرض، أرض فلســـطين. جناب العزة في القرآن المجيد صرّح بذكرها وقدســـيتها في اثنين وأربعين موضعًا. لهذا الســـبب كل الملل حاولت أن تكون مالكةً للقدس، فبذلك تعرضت قلعة القدس للكثير من الحصار ما يفوق المائة مرة، مما جعل القلعة تشـــهد دمارًا كثيرًا. اســـتمر ذلك لغاية زمن السلطان سليمان ابن الســـلطان ســـليم، حيث بنى قلعة حصينة من الحجر بمشـــاركة اثني عشر سنجقًا مع لالا مصطفى باشـــا، ثم أُمر الباشـــا ببناء قلعة كبيرة من جديد من الحجارة القوية، فكانت قلعة حصينة منيعة يعجز اللسان عن وصفها ومدحها**» (الكتاب، ص: 46)».

وصف محيـــط كامل القلعة ووصف داخلها، بدقة من ذلـــك: «هذا التاريخ كُتب بخط رفيع على كل من الأبواب والأبراج، وفي عمود كل زاوية».

ثم راح يعدّ المســـافات، كأنه يحمل معه مقياسًا، ولعله كذلك، وإلا كيف وثّق هذا الكم الكبير من تعداد المسافات.

وهنا يذكر الكاتب تفسيرات معينة تتعلق بالبرج المنسوب لسيّدنا داود، في الوقت الذي تستمر كاميراته في الوصف:

«يعــدّ البرج الموجود في زاوية الطرف اليميني للباب هو البيت المبارك، والبرج الذي بناه النبي داود بنفســه. واحترامًا للنبي داود فإنه لغاية الآن لا يسكن فيه أحد. وله باب حديدي وهو برج خزينة وجبخانة. كل حجر فيه شديد الصلابة، ويبلغ ارتفاع كل حجر ما بين خمس إلى عشرة آرشين. لا شك أن هذا من صنع العمالقة» (الكتاب، ص: 51).

قبل البدء بـ«بيان الجامع الأقصى الكبير، المســجد قديــمًا»، راح أوليا جلبي، من خلال أسلوبه، بتقديم معلومات تاريخية قبل البدء بالوصف، فجعل أول من بناه سيدنا داود، ولا نــدري بالطبع على أي مصدر اعتمد، كما فسّر من خلال المعلومة الســبب في البناء: «أنه في زمان النبي داود ابتُلِيَ بنو إسرائيل بالطاعون، وبدعاء النبي داود ذهب الطاعون عنهم، فبُني المسجد الأقصى في ذلك المكان» (الكتاب، ص: 54).

وهنا يــورد معلومة تداولت حول بناء الجن للمســجد الأقصى، كما ذكر عن المســجد الإبراهيمي:

«وبعد أن أصبح (ســليمان بن داود) سلطانًا على كل الكائنات، أمر العمالقة فبنوا المسجد الأقصى. استغرق إتمامه وقتًا طويلًا. عندما كان النبي سليمان يُتمّ بناء الجامع وكان متّكئًا على عصاه وإذ يأتي الأمر «ارجعي إلى ربك» ســورة الفجر، 28 لتصعد روحه إلى جنة العليين. لم يكن لدى أي مخلوق علم بهذا، لكن أثناء تنظيف المسجد الأقصى فطن لذلك حكماء سليمان وآصف برخيا فأعطوا الجن والعمالقة الإذن بإنهاء العمل... ثم ســقط النبي سليمان بعد نخر الســوس لعصاه. فقام كل العلماء بدفنه بجانب أبيه النبــي داود. وكُتب ذلك في العديد من الكتب الموثوقة» (الكتاب، ص: 54).

وحين ينتقل، تصبح عيونه كاميرا دقيقة تســجل بل تحسب المسافات، ولا ندري لم كان

يعدّ المسافات، ربما لأنه يصف لآخرين يقرؤون. ويستأنف وصفه لوصف الأعمدة التي تعتليها القناطر ذات العقد القنطري وتقبع فوقها القباب عند طرفي الجامع الذي يصف ألوان زجاجه ونوافذه.

«ينتقل بعدها لمسجد قبة الصخرة، وهنا نجده يمهّد لذلك بربطها مع سلاطين العثمانيين، «وفي ليلة مباركة رأى السلطان حضرة النبي في منامه. أمره الرسول بقوله: [يا سليمان، تعيش 48 سنة وتغزو غزوات كثيرة، ونَسْلُك لن ينقطع إلى يوم القيامة، وقد نلت شفاعتي. ابذل مال هذه الغزوة لمكة والمدينة وأنشئ قلعة للقدس الشريف حتى تحمي أولادك من هجوم الكفار عليها. واجعل القدس عامرة بسكانها، وأحسن لفقرائها بالصرر والعطايا...» (الكتاب، ص: 60).

بعدها يذكر أوامر السلطان سليمان: «فقام بجمع رؤساء المهندسين ومهرة صنعة المرمر وأمهر النقّاشين في الشام ومصر وحلب وجلبهم، ليزيّنوا القدس والصخرة» ولم ينس وصف ذهب القبة (الكتاب، ص: 61).

وهو يقرن الحديث برحلة الإسراء والمعراج، بأوصاف «صخرة الله» بما بقي من أثر للرسول الكريم: يُقال إنّ آثار رأسه الشريف وركبتيه الشريفتين لا زالت واضحة على الصخرة الشريفة» (الكتاب، ص: 60).

كما يذكر معلومة شائعة عن صعود الصخرة: «عرج بالبراق للسموات العلا، لكن بعد ارتفاعه قليلًا سمع من خلفه ضوضاء، فالتفت ورأى صخرة الله خرجت من مكانها، حيث صرخت تقول (يا محمد، اجعلني معك في حضرة الحق). وفي الحال أجاب حضرة النبي (يا صخرة الله قف معلقًا بأمر الله)، وبعد قوله ذاك وقفت الصخرة عند ذاك الارتفاع الذي وصلت إليه، وبإذن الله إلى الآن بقيت معلّقة دون أن تكون متصلة بشيء. لا زالت معلقة بين السماء والأرض لذلك تُسمّى بالحجر المعلّق» (الكتاب، ص: 67).

ينتقل للحديث عن مغارة مسجد القبة والمقامات، ونراه يفسح مجالًا لوصف سجاد المسجد:

«السجاد الموجود في هذا المسجد للتعبد لا نظير له حتى في قصر الملك. لغاية الآن لا يوجد على وجه البسيطة سلطان من غير آل عثمان اعتنى بالزينة والزخارف ليجعل من المكان جنة، فزخارف بهزاد أصبحت مشهورة بين الملوك وكأنها زخارف بيت عروس صيني. ولا يوجد صدقة جارية فتحت القلوب ولا مثيل لها كالصدقات التي قدمها سلطان آل عثمان لبيت الله» (الكتاب، ص: 71).

وهو بتكرار ذكر آل عثمان، يؤكد مذهبه في التبشير بالحكم الجديد للقدس، لإسباغ حالة من الهيبة الدينية على سلاطين العثمانيين.

وهو في مكان آخر يذكر تمكّنه من زيارة القدس عدة مرّات منها، عام 1648 للميلاد، عند اعتلاء السلطان محمد الرابع للعرش، حيث يبدو هنا أنه كان مقرّبًا من آل عثمان.

وبالرغم من استقصائه للمسجد الأقصى، وانتقاله إلى مسجد قبة الصخرة، إلا أنه يعود مرة أخرى للمسجد الأقصى، ثم باحة «صخرة الله الشريفة»، وما فيها من قباب ومدارس وأبواب منها: باب مريم، يبقى الهنود في أرائكه. من ثم يأتي باب حطة، حيث نزلت الآية «وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ» سورة البقرة، 58. ثم يأتي باب حطة الصغير وفي نهاية قصر الباشا يأتي باب الناظر. هذه الأبواب الخمسة تفتح لجهة الشمال وهي أبواب خشبية. بعد ذلك باب الغوانمة وباب الحديد. نزلت الآية الشريفة تتحدث عن الحديد. «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ» (سورة الحديد، الآية: 25» (الكتاب، ص: 77).

ولعلنا هنا نلاحظ التداعيات اللغوية، في إيراد آيات قرآنية لها علاقة باسم الأبواب. ولا ندري مدى العلاقة بينهما، إلا أن ذلك يبدو كان شائعًا. وهو يكمل:

«باب قطانين وباب المتوضئين، وباب السلسلة، هذا الباب مؤلف من طبقتين بجانب بعضهما البعض، وهو ذو دفة نحاسية. كما يسمون هذا الباب بباب المحكمة، وهو باب

مكتظ جدًا. ثم باب المغاربة، هو باب صغير ودفته حديدية. من أسفل قصر الباشا لغاية هذا المكان يوجد ستة أبواب، وكلها مطلة على الغرب. ثم يأتي المسجد الأقصى والجدران الشرقية للقلعـــة، ففي هاتين المنطقتين لا يوجد أي باب لأن فيهـــما منطقة منحدرة. الأبواب العشرة الآنفة الذكر هي أبواب تلك الباحة العظيمة» (الكتاب، ص: 78).

وهو يرسم لنا الفضاءات جميعها، ما بين ساحة المسجد الأقصى وأبواب البلدة القديمة، كذلك يصف الغرف المســتخدمة للتدريس، والتي ما زال جزء منها باقيًا، وهنا نتعرف أنها كانت كثيرة العدد: الباحة الكبيرة هذه محاطة من أطرافها الثلاثة ومن أســفل باحة الصخرة بغرف المدارس والتي يبلغ مجموعها مئتي غرفة.

ونفاجأ بعدد المدارس والزوايا:

«ويصل عدد المدارس والزوايا الموجودة ضمن المدينة بصغيرها وكبيرها إلى 360 مدرسة وزاوية. ومنها مدرســة باب حطة البالغة الجمال كما يوجد فيها مئذنة. بعدها مدرســة باب الناصريّة، وهي تقع في الزاوية أسفل قصر الباشا، كما أن لها مئذنة جميلة. وعند باب الغوانمة، يوجد مدرسة الغوانمة. ولا يوجد لهذه المدرســة مئذنة... المدرسة السلطانية موجودة عند باب المتوضئين. وهي مدرسة أكبر وأجمل من سابقاتها» (الكتاب، ص: 79).

ثم ينتقل لذكر محكمة الشريعة المحمدية فوق باب السلســلة. ونرى هنا انتقال الرحالة خارج فضاء البلدة القديمة وباحة المسجد الأقصى، للحديث عن الكنيسة الجثمانية، الواقعة إلى جهة الشرق، كذلك الطور وخصوصًا المقبرة، ومقام النبي داود، ومقام سلمان الفارسي، ثم بئر ســلوان: «ماء سلوان موجود في أســفل المصلى، يُنزل إليها بسلم حجري فيه ثلاثون درجة حيث توجد المغارة، وهي ماء حياة بلذة ماء زمزم. هضمه سهل، وشربه خفيف وهو مُغذٍّ، مثبط للجوع، فمن يشربه يشعر بالشبع كأنه أكل طعامًا» (الكتاب، ص: 93)».

وقــد اخترت الاقتباس القادم، لما فيه من وصف مكثــف، منظومة جامعة للعمران، بما

اشتمل من مساجد ومدارس وزوايا ودور حديث ودور قرّاء، ومدارس للأطفال، والتكايا، والخانات والحمامات وأوقاف وسبل:

«عاشق الترحال يعلم أن القدس الشريف تبدو مدينة صغيرة، لكن فيها ما مجموعه 240 محرابًا. لا يوجد جامع غير المسجد الأقصى، والجامع داخل القلعة، أما الباقي فهو عبارة عن مساجد المدراس والزوايا. يوجد سبع دور للحديث، وعشر دور للقرّاء، وأربعون مدرسة للأطفال والطرق السبعون لكل منها يوجد له تكيّة. من أولئك: عبد القادر الجيلاني، وسيد أحمد البدوي، وسعدي، والرفاعي، كما يوجد تكيّة للمولوية عند الوجه الداخلي لباب العامود، وهي مكان يستحق الزيارة. ويوجد في كل التكيّات الآنفة الذكر دراويش، حيث يقام في ليالي الأيام المباركة المديح المحمدي، بالفعل هي أوقاف رصينة. كما يوجد فيها ستة خانات، خان غافرية، وخان حسكية، وخان إمارة وخان سوق، هذه هي الخانات الكبيرة المشهورة فكل منها كالقلعة. ويوجد فيها ستة حمامات. ومن تلك الحمامات التي ماؤها وهواؤها جميل، حمام الأم مريم، وحمام السلطان، وحمام الشفاء مع أنه حمام قديم إلا أن من يدخله مريضًا ويغتسل فبإذن الله يشفى من ذلك المرض. حمام عين، وحمام صحراء، وحمام بطريك. حمام بطريك عادة ما يرتاده النصارى فلذلك سُمّي بهذا الاسم وهو قريب من حيّهم. وتوجد فيها ثلاث إمارات، خيراتها وفيرة وكثيرة للوافدين والذاهبين. وإمارة حسكية هي عبارة عن وقف متين أصيل. ومجموع السبل فيها ثمانية عشر، كلها من صنع سليمان خان» (الكتاب، ص: 98).

وهنا ينتقل للفضاء المسيحي، متحدثًا عن كنيسة القيامة ودير الأرمن، وهو يصف منبهرًا ببنائها:

«باختصار ليس على وجه هذه البسيطة كنيسة كبيرة يؤخذ منها العبر وتستحق الزيارة كهذه الكنيسة. وهي تشبه دير إستيفان الموجودة في مدينة بتش من بلاد الألمان. لكن يوجد

في هـــذه فن وزينة ونقوش أكثر من تلك. كل جدرانهـــا مزينة بالنقوش التي تبهر الناس مع أنه يوجد في زماننا الكثير من أســـاتذة النقش والضالعين في فـــن العمارة، لكن لا يوجد بناء كهذه الكنيســـة يظهر فيه فن المرمر والنقش عليه، كما الموجود على باب ونوافذ وقناطر هذه الكنيســـة. وكأن المرمر الأبيض نُقِش كما ينقش ويقص فخري على الورق. إنها نقوش تجعل عقل الإنســـان يقف عاجزًا أمامها. ويوجد على كل مـــن طرفي الباب ثلاثة أعمدة من المرمر الخام. كما يوجد في الطرف اليساري للباب سلم حجري ذو سبع عشرة درجة تؤدي إلى قصر من صنع قســـطنطين، فيه فن راق وقبة عالية. وهو قـــصر تُؤخذ منه الدروس والعبر، حيث إنه يشبه قصر كسرى. تمت كسوة الباحة أمام بابه بالمرمر الأبيض» (الكتاب، ص: 103).

وهنا، قبل التوجه جنوبًا إلى بيت لحم والخليل، نجده يصف الطبيعة المقدسية تحت عنوان «بيـــان ماء وهواء القـــدس»، وهو هنا يبدع في الوصف الذي عزّز ســـياق الجانب الطبيعي للمدينة المقدسة.

يتحـــدث عن الهواء وكروم الثمر، والناس، على اختلاف مســـتوياتهم، كذلك النســـاء اللواتي راح يصفهن، كذلك العـــام والشراب، والصناعات ومنها الصابون، والعنب الذي بالرغم من صخرية الأرض، إلا أن مذاقه مميز، حيث يبدو أنه قد شـــهد موسم العنب، ولا شك أن الرحالة متمكن من وصفه:

«هواؤها عليل، ماؤها زلال وهو من صدقات السلطان سليمان. كرومها كثيرة، هواؤها العليل جعل وجوه الناس فيها حمـــراء. فهم أصدقاء للغريب، وأهل ذوق، كما يوجد بينهم رجال الطرق وأهل الحال. يرتـــدي فقراؤهم العباءة الملوّنـــة وفرّاجة من الجوخ والصوف الأبيض. أما أغنياؤهم فيرتدون الجوخ الملوّن والصوف الأحمر البرّاق. وأما نســـاؤهم فهنّ في غاية الأدب، يضعن على رؤوســـهن قلنســـوة من الذهب والفضة وفوقها غطاء أبيض، ويلبسن في أرجلهنّ الجزم.. أما الأطعمة والأشربة والصناعات المشهورة بها: بادئ ذي بدء

خبز الحصاة الأبيض، والأنواع المتعددة من العنب والصابون المعطر ومن العطريات البخور. تُؤخذ الهدايا لكل الولايات من المباخر وأواني حفظ العطر النحاسيّة. مع أن أرضها صخرية لكـــن عنبها في غاية اللذّة. جبلها وحجرها هو زيتون. حتى إن المفسرين يقولون إن المقصود بالآية الشريفة (والتين والزيتون) / ســـورة التين،1 / القـــدس الشريف وطور زيتا. أرضها هضبة جميلـــة يهطل على جبالها الثلج. كما أنها مدينة كبـــيرة محاصيلها وافرة وتنوّع الناس لا حساب له» (الكتاب، ص: 115).

للكاتب الرحلوي هنا استشـــعارات غنية، التقط منها وخلالها موجودات المكان، وإن ركز على ما يبدو على الجوانب المقدسة ودور آل عثمان.

وقد اختتم أوليـــا جلبي حديثه عن القدس، وهو يودعها خارج باب الخليل، ليصف ما يراه هناك:

«عند الخروج من القدس من باب الخليل للخارج وفي طرف القبلة يوجد، بقعة الصخرة: وفيها لغاية الآن 43000 كرم، ويوجـــد أبراج للكروم في 1500 كرم منها. أما باقي الأبراج فهي مهدّمة، لكن كرومها عامرة. فكل منهم يأكل ويشرب في الكرم مع عائلته وأطفاله لمدة شهرين أو ثلاثة» (الكتاب، ص: 116).

ولعل هذه الفقرة، تصف لنا بشـــكل مختصر عن جانب الزراعة في القدس، حيث تظهر زراعة العنب بشـــكل خاص، وما ارتبط بها من حياة اجتماعية، حيـــث ظاهرة «التعزيب» الفلسطينية الشامية، والتي تعني انتقال الأسر إلى الكروم لتمضية الصيف فيها، لما تتوفر من إقامة طيبة تسعد بها الأسر.

في المنهجية

عند الحديث عن أسلوب الرحالة أوليا جلبي، من الضرورة الانتباه إلى أن هذا النص قد كتب قبل أربعة قرون. لذلـــك فإن تناوله يأتي من منظور وصفي تحليلي، لا من أجل الحكم

عليه من خلال معايير الكتابة اليوم.

ولعــلّ أدب الرحالة، منذ القــدم، هو خليط ما بين الوصــف والاهتمام الذاتي، كذلك فــإن الرحالة كان يتحدث عن الأماكن وما فيها، من خلال ما يعرفه من معلومات تاريخية، وروايات شفوية.

الوصف، في الكتاب بشكل عام، وفي الجزء الخاص بالقدس، هو عمود النص الرحلويّ. وهو وصف دقيق يعتمد فيه الكاتب على الدقة، لدرجة حســاب المسافات، داخل الأماكن المقدسة، وهو يذكرنا بالرحالة العربي ابن بطوطة وآخرين.

يمهّد الكاتب عند الحديث عن الأماكن بالمعلومات التاريخية، دون أن يوثق الكتب التي أخذ منها، ويبــدو أنها من غير كتاب واحد. وهو يعتمد بشــكل لافت على القرآن الكريم والحديث الشريف والكتب الدينية، الإسلامية والمسيحية.

كما ذكر تفسيرات علمية، تناقلها الناس، مثل بناء العمالقة للمسجد الأقصى، وهو يخلط ذلك ببناء المســجد الإيراهيمي ذي الحجارة الضخمــة. كذلك ثمة معلومات غير منطقية، مثــل ما ذكره عن لقاء هيلانة بالكاهن الذي أخبر عن المكان الذي صلب فيه المســيح، بناء على العهد الجديد، بالرغم من الفارق الزمني المقدر بأربعة قرون.

كما اعتمد على المقارنة، من خلال ما عرف من المظاهر العمرانية التي زارها في العالم، وقد ظهر ذلك خلال مقارنة كنيسة القيامة بدير استيفان.

في النص ذكر لما أنجزه الســلاطين العثمانيون تجاه القدس، منهم الســلطان سليم الأول والسلطان سليمان، والسلطان أحمد الذي اعتنى بمسجد قبة الصخرة.

لم نجد البعد الشــخصي في النص، ســوى قيام الرحالة بالصلاة في الأماكن المقدســة، والأماكن الدينية. كما لم نجد وصفًا لحياة السكان سوى النزر القليل، أو ما ارتبط بالمناسبات التي يشارك فيها الناس بطبقاتهم.

في النص اســتطراد في مواقع كثيرة، جاءت من ثقافة الكاتب، لكنها لا تضيف للأماكن التي يتحدث عنها الكثير، سوى كمعلومات وانطباعات.

تميّز أوليا جلبي باختياره مسارات رحلوية، بدءًا من القدوم من شمال فلسطين، فدخول القــدس، فالبلدة القديمة المعروفــة الآن، التي هي القدس في ذلــك الوقت. وبالرغم من تركيزه على التفاصيل العمرانية والمعمارية المتعلقة بالمكان المقدس، إلا أنه ســلك مســارات متنوعة داخل القدس، داخلها، وفي جهاتها داخليًّا، إســلاميًّا ومســيحيًّا، كذلك خارجها، خاصة إلى جهة الشرق حيث الطور والجثمانيــة، أو الجنوبية حيث مكان الانطلاق إلى بيت لحم والخليل. فهو لم يدخل أي مسار إلا وأعطاه حقّه في الوصف الدقيق.

وفي ظــل مســاراته الجغرافية، فقد واكب ذلك مســارات زمنية، حيــث إنه كان يذكر صفحات من التاريخ القديم وصولًا للمرحلة العثمانية، والتي نراه مبشّرًا بها مادحًا لما قدمه آل عثمان للقدس.

وأخيرًا أقتبس قول جلبي:

«لــو كتبنا كل زيارات الأنبياء التي قمنا بها في القدس لفاق ذلك مجلدًا ولكان هذا مانعًا لنــا من كتابة رحلاتنا»، للوصول إلى هدف كتابه، الــذي كان للقدس منه نصيب كبير، ألا وهو «وصف المكان المقدس، وما قدّم آل عثمان له».

د. منير الحايك

أدبية المكان

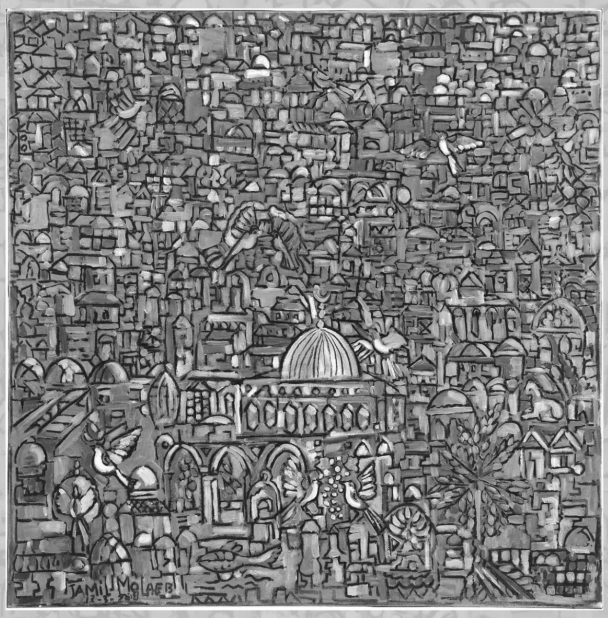

في الرواية الفلسطينية

دار أبعاد للطباعة والنشر
لبنان - بيروت - منطقة الحمرا
شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4
ص.ب: 7179 – 113 بيروت – لبنان
00961-71-841086
abaaddar@gmail.com

أخبار جامعة القدس

المقدسيون يكرّمون رئيس الجامعة لنيله الدكتوراه الفخرية

مجلة المقدسية: كتب عزيز العصا: انطلق أ. د. عماد أبو كشك رئيس الجامعة في جولة واسعة النطاق في شـــهري أيار وحزيران من العام الحالي (2024)، توّجـــت بتلبيته دعوة من كلية بارد في نيويورك لحضور الحفل (164) لتأســـيس كلية بارد في حرم الكلية في نيويورك، حيث منحه البروفيسور ليون بوتستين رئيس الكلية درجة الدكتوراه الفخرية في الآداب الإنسانية.

أ. د. عماد أبو كشك يتسلم شهادة الدكتوراه الفخرية من رئيس كلية بارد

وأشار البروفيسور بوتستين إلى أن هذه الدكتوراه تأتي نتيجة (15) عامًا من الشراكة بين كلية بارد وجامعة القدس، معربًا عن امتنانه بشكل خاص لشراكة القدس – بارد، وأشار إلى أن جامعة القدس هي الجامعة العربية الوحيدة في مدينة القدس، ومنارة مزدهرة للتعلّم والتعاون، وبهذه الدرجة نكرم هذه الشراكة والخدمة المتفانية لجامعة القدس ورسالتها.

بهذه المناسبة، التي أفرحت المقدسيين بشكل خاص، والمهتمين من الأكاديميين الفلسطينيين والعرب على وجه العموم، ونزولًا عند رغبة المجتمع المقدسي، نظّم د.خالد غيث وفدًا لزيارة سعادة أ.د.عماد أبو كشك رئيس الجامعة في مكتبه، في 06 / 07 / 2024، ضم كلًّا من: مجموعة «المقدسيين»، ومجموعة «المعلمين المقدسيين المتقاعدين»، و«الصالون الأدبي في جامعة القدس» وكوكبة من الأكاديميين والمثقفين.

توجّه الوفد إلى مكتب رئيس جامعة القدس صباح السبت بتاريخ «6 / 07 / 2024». فكان أ.د.عماد أبو كشك في استقبال الوفد، الذي جاء لتكريمه على الدكتوراه الفخرية من جامعة بارد، ونجاحه في قيادة الجامعة إلى مستويات علمية وبحثية في كل المجالات.

قام د.خالد غيث بتنظيم اللقاء وإدارته؛ إذ قدّم الحضور، كل باسمه ومسمّاه المهني و / أو الأكاديمي، ودوره في المجتمع المقدسي. رحّب الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك بالحضور، وعرض إنجازات الجامعة ومحطات تميزها، مبيّنًا أبرز الصعوبات التي واجهته ومن عمل معه من موظفي الجامعة ومجلس الأمناء، حتى وصلوا بالجامعة إلى ما هي عليه الآن من مكانة بين جامعات العالم. كما تحدث عن الخطة المستقبلية للجامعة الهادفة إلى مزيد من النجاح، وإلى المزيد من استثمار الفرص المتاحة، رغم ما يحيط بالجامعة من ظروف صعبة ومعقدة، راجيًا الله أن يأخذ بأيديهم نحو العلا.

الوفد الزائر يستمع إلى كلمة أ. د. عماد أبو كشك

ثم تحدث المربي المقدسي المتقاعد «جميل الكركي»، معددًا سمات المضيف أ. د. رئيس الجامعة ودوره البنّاء، منها:

- يعد من أبرز الشخصيات الأكاديمية والاقتصادية في فلسطين، وقد ترك بصمة واضحة في مجال التعليم العالي من خلال قيادته المتميزة لجامعة القدس.
- شهدت الجامعة تحت إدارته تطوراً كبيراً في بنيتها التحتية وبرامجها الأكاديمية، ما أسهم في رفع مستوى التعليم وتحقيق العديد من الإنجازات العلمية التي انعكست إيجابياً على المجتمع الأكاديمي في القدس وفلسطين بشكل عام.
- من خلال مبادراته العديدة قدم الدعم اللازم للطلاب المقدسيين، وساهم في تعزيز فرصهم التعليمية والمهنية.
- قاد مشاريع مهمة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القدس، مؤكداً على أهمية الجامعة كمؤسسة تخدم المجتمع وتساهم في تطويره.
- كان للدكتور عماد أبو كشك دور بارز في تعزيز التعاون الدولي بين جامعة القدس والجامعات والمؤسسات الأكاديمية حول العالم. وقد فتح هذا التعاون آفاقاً جديدة للتبادل الأكاديمي والبحثي، ما أسهم في نقل المعرفة والخبرات وتطوير برامج تعليمية مبتكرة.
- استطاع أن يحول الجامعة الى منارة علمية وثقافية تضيء سماء القدس وفلسطين؛ إذ تحت إدارته شهدت الجامعة قفزات نوعية في البنية التحتية والبرامج الأكاديمية مما عزز من مكانتها كمؤسسة تعليمية رائدة.
- لم يكن نجاحه محصوراً في تحقيق الإنجازات الأكاديمية فحسب، بل تجاوزه ليشمل التنمية المجتمعية والاقتصادية؛ إذ أطلق العديد من المبادرات التي دعمت الطلبة وساعدت في تحسين الأوضاع المعيشية في القدس.

- تعدّ إسهاماته في مجال البحث العلمي والتعاون الدولي من العلامات الفارقة في مسيرته؛ إذ تمكن، من خلال تعزيز الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية حول العالم، من خلق بيئة تعليمية وبحثية متقدمة مما أتاح للطلاب والأكاديميين الفلسطينيين فرصاً جديدة للتعليم والتطوير. وإن جهوده في هذا المجال لا تعود بالنفع على جامعة القدس فقط بل تمتد لتشمل المجتمع الأكاديمي الفلسطيني بأسره.

ثم تحدثت السيدة منى الدجاني، ومما قالته: كان حرصكم يصدر عن رؤى واعية مصوغة في منظومة من الأهداف الاستراتيجية، ومنها:

- الحرص على خلق البيئة البحثية لتصبح جامعة القدس جامعة تعليمية بحثية، تركز على إنتاج وإعداد أبحاث علمية ريادية متميزة بجهود طلابية متفوقة. وتوثيقها في مجلة القدس للبحوث الأكاديمية والعلمية.
- إنشاء برنامج الدراسات الثنائية وذلك بالشراكة مع كلية (بارد) الأمريكية في نيويورك، وهي شراكة تتيح الفرصة أمام الطلبة للحصول على شهادة مزدوجة.
- عقد مؤتمرات بحثية طلابية بمشاركة طلاب جامعات فلسطينية وعربية، وعقد ندوات حقوقية لمناقشة قوانين العقوبات السارية، وإجراء تعديلات عليها.
- رفض الواقع الجيوسياسي المفروض على مدينة القدس، وذلك بالإشراف المباشر على كلية هند الحسيني للبنات في حي الشيخ جراح، وكلية الحقوق وكلية إدارة الأعمال في بيت حنينا، وكلية الآثار في سوق القطانين، ومركز العمل المجتمعي في القدس القديمة ومهمته مساعدة سكان القدس على حل مشاكلهم قانونياً، ومركز النشاطات الرياضية في برج اللقلق.

ثم ألقى البروفيسور الشاعر معتز القطب قصيدته (حكايا جامعة القدس)، مشيدًا بالجامعة وقيادتها ودورها في إثراء العلم وترسيخه.

وأردف الشاعر الدكتور بسام الحاج بقصيدة (الباني)، التي أحضرها في إطار جميل قدمه هدية لسعادة رئيس الجامعة.

وتخلل اللقاء مداخلات قصيرة ومكثفة للحضور، الأستاذ زيدون صبحي، والبرفيسور موسى أبو طير، والأستاذ عزيز العصا.

رئيس الجامعة يتوسط الوفد المقدسي الزائر مودعًا في نهاية اللقاء

(حزيران، وتموز وآب 2024)

إعداد: أ. ياسمين الخطيب - دائرة الإعلام والاتصال في جامعة القدس.

حزيران 2024

- جامعة القدس وبارد - نيويورك توقّعان اتفاقية إنشاء مدرسة نموذجية وفق نظام Pre - College [1]

جامعة القدس وبارد – نيويورك تُبرمان اتفاقية إنشاء مدرسة نموذجية وفق نظام – Pre College، بحيث وقّع رئيس جامعة القدس أ.د.عماد أبو كشك ممثلًا عنها، وعن كلية بارد رئيسها البروفيسور ليون بوتستين. وتتضمن الاتفاقية إنشاء أول مدرسة نموذجية فلسطينية تعتمد نظام التعليم ما قبل الجامعي، الذي يقوم على تحضير وتأهيل الطلبة باللغة الإنكليزية ومجموعة متنوعة من المعارف والمهارات خلال دراستهم المدرسية، واعتماد هذه الساعات عند التحاق الطلبة بكلية القدس بارد والجامعات الأمريكية، وسيترتب على هذه الاتفاقية إنشاء المدرسة في منطقة أبوديس بالاعتماد على نظام SAT الأمريكي.

- جامعة القدس الأولى فلسطينيًّا في تصنيف QS العالمي للعام 2025 وأول جامعة فلسطينية تدخل فئة أفضل 851 - 900 جامعة حول العالم [2]

تصدرت جامعة القدس الجامعات الفلسطينية وفقًا لتصنيف مؤسسة QS العالمي للعام 2025 ضمن فئة أفضل 851 – 900 جامعة حول العالم، كأول جامعة فلسطينية تدخل هذه الفئة، متقدمةً 180 موقعًا في التصنيف العالمي للعام 2025، بمعدل تقدم 10.2 % عالميًا.

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / staff - news - ar / 44311

(2) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / staff - news - ar / 44403 / 44403 /

وبارك رئيس الجامعة أ.د.عماد أبو كشـــك لأسرة جامعة القدس هذا الإنجاز الذي يأتي نتيجة إســـتراتيجية جادة ومبتكرة على مدار خمس سنوات تدعم البحث والريادة والابتكار وســـط بيئة جامعية علمية داعمة لطلبتها وباحثيها وخرّيجيها، وعليها اســـتطاعت الجامعة التفوق من خـــلال جهد وتفاني أسرتها الواحدة، أكاديميـــين وعاملين وإدارة، ومن خلال طلبتها الذين يرفعون اسم القدس اليوم في الطب والهندسة والريادة والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومختلف الحقول على صعيد الإقليم والعالم.

وأشـــارت نتائج QS إلى أن الجامعة أحرزت تقدمًـــا في جميع مؤشرات التصنيف مقارنةً بالسنوات السابقة، وحصلت على المرتبة الأولى فلسطينيًّا في ستة مؤشرات من أصل تسعة، هي: مؤشر السمعة بين الشركات، مؤشر مخرجات التوظيف، مؤشرات الطلبة والأكاديميين الدوليين، مؤشر الأكاديميين مقابل الطلاب، ومؤشر التنمية المستدامة.

- القدس بـارد - جامعة القدس تحصد المرتبة الأولى في جائزة MacJannet للمواطنة العالمية السنوية[1]

فـــاز برنامج العمل المجتمعي في كلية القدس بارد للآداب والعلوم في جامعة القدس بالمرتبة الأولى في جائزة MacJannet للمواطنة العالمية الســـنوية، تكريمًا لجهوده في تعزيز المسؤولية المجتمعية، وتنوّع أنشـــطته، وتأثيره الملحوظ على الطلاب والمجتمع، في سبيل تعزيز دور الطلاب كمؤثرين وفاعلين قادرين على بناء مســـتقبلهم ومســـتقبل فلسطين والعالم.

يشـــار إلى أن جامعة القدس عضوًا في شبكة تالوار، التي أسست جائزة «MacJannet» بالتعاون مع مؤسســـة (MacJannet Foundation) لتكريم المبادرات الطلابية والمجتمعية المتميزة في الجامعات الأعضاء في الشبكة.

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / student - activities - ar / 44813

- رئيس جامعة القدس أ. د. أبو كشك يوقّع اتفاقية إنشاء كرسي للدراسات المغربية في جامعة القدس[1]

رئيس جامعة القدس أ. د. عماد أبو كشك يوقع اتفاقية إنشاء «كرسي للدراسات المغربية في جامعة القدس»، بالتعاون مع وكالة بيت مال القدس الشريف وجامعة محمد الخامس، خلال حفلٍ أقيم في العاصمة المغربية الرباط بمناسبة افتتاح «مركز بيت المقدس للبحوث والدراسات»، بحضور شخصيات مغربية وفلسطينية اعتبارية.

وأوضح أ. د. أبو كشك أن الاتفاقية تعبّر عن توجّه الجامعة ليكون لديها كراسٍ في جامعات ودول حول العالم لفتح نافذة على المجتمعات الأخرى.

وأشار أ. د. أبو كشك إلى اتفاقية سابقة وقّعتها الجامعة مع الشركاء ذاتهم لإنشاء برنامج دكتوراه في القانون، واتفاقية أخرى في الإعلام الرقمي.

تموز 2024

- خريجو العلوم الطبية المخبرية في جامعة القدس يتأهلون للجلوس لامتحان البورد الامريكي (ASCP) بعد الاعتماد الاكاديمي (NAACLS)[2]

خريجو العلوم الطبية المخبرية في جامعة القدس يتأهلون للجلوس لامتحان البورد الأمريكي (ASCP) بعد حصول البرنامج على الاعتماد الأكاديمي من وكالة الاعتماد الوطنية لعلوم المختبرات السريرية بالولايات المتحدة NAACLS) The National Accrediting Agency for Clinical Laboratory Sciences)، وهي الجهة المُعترف بها دوليًّا لتقييم واعتماد البرامج الأكاديمية والعلمية للجامعات في مجال التحاليل والمختبرات الطبية بالولايات المتحدة الأمريكية.

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / staff - news - ar / 44886

(2) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / staff - news - ar / 45277

هــذا وتعد جامعة القــدس هي ثاني جامعة في الشرق الأوســط تحصــل على الاعتماد الأكاديمــي من وكالة الاعتــماد الوطنية لعلوم المختــبرات السريريــة بالولايات المتحدة NAACLS، وفلســطين الدولــة الثالثة عالميًا خــارج الولايات المتحــدة الأمريكية التي تستضيف برنامجًا حاصلًا على هذا الاعتماد المرموق.

- طلبــة الحقوق فــي جامعة القدس يحصــدون مراكز أولى في مسابقة أفضل مرافعة قانونية تحاكي الإبادة في غزة[1]

طلبــة الحقوق في جامعة القدس يحصدون مراكز أولى في مســابقة أفضل مرافعة قانونية تحاكي الإبادة في غزة أمام نموذج محكمة العدل الدولية، التي نظمها منتدى شــارك الشبابي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتكوّن فريق الجامعة من الطلبة: آية حداد، رغد عودة، أســيل فتياني، ومحمد أبو رحمة، حيث مثلت الطالبة حداد الفريق في المرافعة الشــفوية، وحصل الفريق على أعلى الأصوات في المرافعة الخطية والشــفوية ضمن محــددات: جودة العرض والتقديــم، واللغة القانونية السليمة، والاســتعانة بالوقائع والأحداث، وتنوع الحجج والسوابق القضائية، كما حصل فريق الشجاعية على المركز الثاني في المسابقة ممثلًا بالطالبة رغد عودة.

وشكرت كلية الحقوق في جامعة القدس د.نجاح دقماق التي مثلت الجامعة لدى ترأسها هيئة القضاة والمحكمين، بالإضافة إلى ستة أعضاء آخرين من الخبراء في القانون الدولي.

- طلبــة هندســة الحاســوب يبتكــرون أول جهاز في فلســطين للكشف عن الألغام المسطحة[2]

طلبة في هندســة الحاســوب يصمّمون جهازًا يعمل على تحديــد وتحليل حالات القدم

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / student - activities - ar / 45288

(2) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / student - activities - ar / 45728

المسطحة (Flat Foot Detection Device) بدقة وكفاءة وبتقنية متطورة، وهم: سارة الكسواني، وميار حسن، ووليد قصص، بمساعدة د.عبد السلام حمارشة من دائرة التربية الرياضية، وإشراف د.عماد حمادة ود.يعقوب سباتين من كلية الهندسة.

وأكد الطلبة أهمية الجهاز في تمكين المستخدمين من العناية الاستباقية بالقدمين، وتعزيز نمط حياة أكثر صحة وأمانًا، موضحين أنه سهل الاستخدام، ويعتمد على أجهزة استشعار متقدمة وخوارزميات معالجة البيانات والصور لتقييم أقواس القدم في الوقت الفعلي، عوضًا عن الطريقة اليدوية التقليدية في قياس بصمة القدم؛ لاسيما وأنه يسعى لإيجاد حل دقيق وسريع وآمن بين الطرق التقليدية وتقنيات الأشعة السينية، وهو مفيد لفحص أقدام الرياضيين الملتحقين في الكليات الرياضية أو الكليات العسكرية.

- إطلاق مبادرة «Triple Way» في جامعة القدس لفرص دراسية ومهنية فريدة[1]

جامعة القدس تطلق المبادرة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط «Triple Way Initiative» لدعم طلبة الجامعة كفرصة استثنائية نوعية أثناء فترة الدراسة الجامعية إلى ما بعد التخرج، بالتعاون مع جمعية أصدقاء جامعة القدس في ألمانيا، ضمن ثلاث مراحل رئيسية لتعلم اللغة الألمانية فالتدريب والتوظيف في فرص مهنية وأكاديمية متميزة.

وتستهدف «Triple Way» الطلبة الجدد الملتحقين بإحدى الكليات / التخصصات الآتية: الطب البشري، طب الأسنان، الصيدلة، المهن الصحية ما عدا القبالة والتخدير والإنعاش، الدراسات الثنائية (الأعمال الرقمية وتكنولوجيا المعلومات)، هندسة الحاسوب، هندسة الإلكترونيات.

للمزيد حول مراحل المبادرة:

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / student - activities - ar / 46171 /

أب 2024

- جامعة القدس تنظم ورشة عمل حول» منصة فلسطين التقنية» مع «سبارك» وتوقع اتفاقية شراكة دعمًا للشباب[1]

مركز القدس للتكنولوجيا وريادة الأعمال ينظم بالتعاون مع كلية الدراسات الثنائية ودائرة الحاسب في جامعة القدس ورشة عمل حول «منصة فلسطين التقنية» والمنحة التي تقدم مهارات تكنولوجيا متقدمة والممولة من شركة Google، وبالشراكة مع منصة Udacity ومؤسسة سبارك.

هذا وتبع الورشة توقيع اتفاقية تعاون مع سبارك بغرض تنمية مهارات الشباب والتوظيف، بحضور رئيس الجامعة أ.د.عماد أبو كشك، ومديرة البرامج الإقليمية في الشرق الأوسط في سبارك الأستاذة دينا المساعيد، ومدير عام شركة «أوغاريت» الأستاذة أمل المصري، وعدد من أساتذة الجامعة والطلبة.

وعبر أ. د. أبو كشك عن سعادته بالشراكة مع سبارك، لما ينم عن هذا اللقاء من فائدة عظيمة وفرص ذهبية لطلبة الجامعة، لتنمية مهاراتهم وتقديم المنح والتدريبات لهم لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والمقدرة بذلك على المنافسة عالميًا.

(1) https: / / www.alquds.edu / ar / news - ar / staff - news - ar / 47191

The "Abraham Accords"

A mean to maintain the **US hegemony** in the **Middle East**?

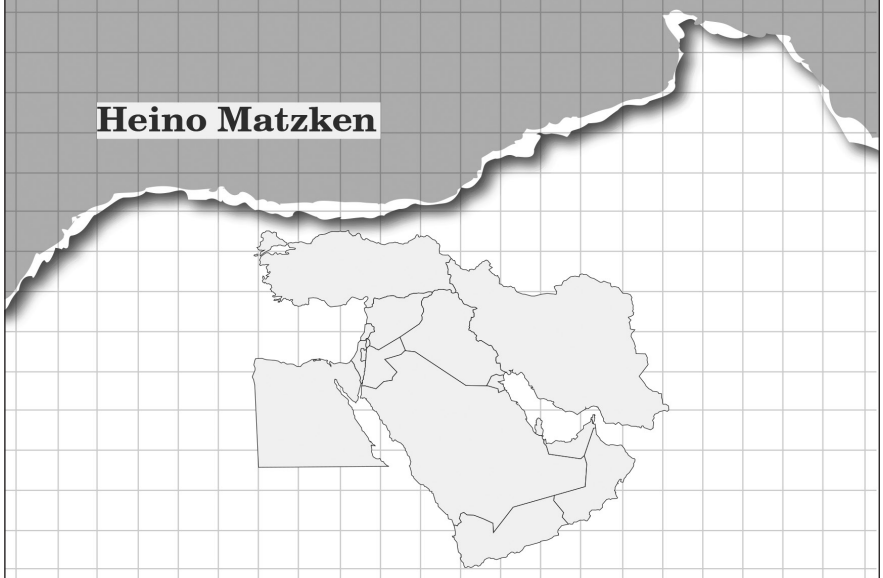

Heino Matzken

دار أبعاد للطباعة والنشر

لبنان - بيروت - منطقة الحمرا

شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4

ص.ب: 7179 – 113 بيروت – لبنان

00961-71-841086

abaaddar@gmail.com

للنشر في مجلة المقدسية

تُغطي المجلة الموضوعات والقضايا الخاصة بمدينة القدس في كافة المجالات الروحية والفكرية والحضارية والعمرانية والسياسية والثقافية إلى جانب المخططات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف القدس استيطاناً وتهويداً.

وتُرحب المجلة بمساهمات المفكرين والمثقفين والباحثين في مختلف أبوابها وضمن الحدود المتعارف عليها، سواء أكان اهتمامها بقضايا القدس والانتهاكات الإسرائيلية ومخططات التهويد فيها أو مقالات وتقارير عن الندوات والمؤتمرات أو عروض لكتب خاصة بمدينة القدس، كما وترحب بالمساهمات الأدبية التي تُعزز جسور التواصل بين الإنسان العربي والمدينة المقدسة.

كما تُرحب المجلة بتلقي أيّ مادة لإعادة النشر حسب تقييم هيئة التحرير وتقدير أهمية إعادة النشر إلا إذا كانت دراسات وبحوث يُراد تحكيمها حيث تتحمل المجلة كلفة التحكيم ونشر الأبحاث في قسم الدراسات والبحوث المخصص للدراسات العلمية المحكمة وفق المعايير المعتمدة عامة بما في ذلك في مجلة العلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القدس، وخاصة أن يكون موثقاً ويشمل الإشارات المرجعية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وسنة النشر، رقم الصفحة.

كذلك أن يكون كلٌ من الدراسة أوالبحث مطبوعًا، ومرفقًا بالسّيرة الذاَتيّة للكاتب، والإرسال إلى المجلة عبر بريدها الإلكتروني.

تلتزم المجلة بتقييم المشاركة، وإعلام الباحث بنتيجة التقييم خلال شهرين من تاريخ استلامها، والمشاركات التي تعتذر المجلة عن نشرها لا تُرد إلى الكاتب.

لإرسال الأبحاث والدراسات عبر الإيميل: almaqdisieh@alquds.edu

كنيسة مريم المجدلية تقع على المنحدرات الغربية لجبل الزيتون في القدس